اهداءات
الهيئة العامة للاستعلامات
وزارة الاعلام

جمهورية مصر العربية
وزارة الاعلام
الهيئة العامة للاستعلامات

حرب أكتوبر .. طريق السلام

طـه المجذوب

(أ)

تقـــديـــم

فى كتابه الشهير «السلام المراوغ » الحروب العربية - الاسرائيلية ١٩٤٧ - ١٩٧٤ يقول المحلل العسكرى الأمريكى الشهير تريفورن · دوبوى « تتمثل الحقيقة التكتيكية المهيمنة فى المفاجأة العربية التى تحققت فى الهجوم على خط بارليف وخط الجولان فى السادس من اكتوبر ، وقد استفاد العرب على كلتا الجهتين من الاستراتيجية الكاملة والمفاجأة التكتيكية الكاملة تقريبا ، كانت المفاجأة الاستراتيجية هى ثمار تخطيط ماهر ، وأسلوب الخداع الذى انتهجه السوريون والمصريون ، بالاضافة الى خداع الذات الاسرائيلى · · · · ويضيف المحلل الشهير فى اطار تقييمه للابعاد الاستراتيجية والجيوبوليتيكية للحرب « ان قرار السادات الذى اتخذه فى ظل ظروف حرب ١٩٧٣ يمثل تلاحما ماهرا بين القوة والدبلوماسية يخدم اهدافا منطقية محدوده · · ولاسباب عديدة، فان الحرب اعادت مصر الى المكانة الأولى بين الدول العربية ، بما أضفى هيبة على مصر وزعامتها ، وتعززت تلك المكانه والهيبة من جراء النجاح العسكرى الباهر الذى حققته القوات المصرية بأفرعها المختلفة · · لقد انهت القوات المسلحة المصرية الحرب وهى محتفظة بجلاء بمكانتها كواحده من أقوى الاجهزة العسكرية فى العالم · · ونتيجة لاداء الجيوش المصرية والسورية المشرفة بالمقارنه بالهزائم السابقة ، فانه تم استعادة الكبرياء والثقة العربية بالاضافة الى ظهور القيمة الهائلة للبترول العربى كأداة اقتصادية استراتيجية مما عزز بصفة عامة النفوذ العربى فى الشئون العالمية ·ان القيمة الحقيقية لحرب اكتوبر انها غيرت بصورة جذرية خريطة العلاقات الاقليمية فى منظومة الشرق الأوسط والى الأبد · لقد افرغت نظرية الأمن الاسرائيلى من محتواها · · وفندت مفاهيم عسكرية ومعتقدات سياسية روجت لها اسرائيل عبر ثلاث عقود من تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى ، وأعادت ترتيب اولويات قضايا الامن والتعايش بين شعوب المنطقة المتصارعة ، وأكدت - دون مبالغة - سلامة المقوله التى تبنتها مصر منذ بدايات المواجهة المبكرة بين طرفى الصراع - بأن السلام العادل والحقوق المشروعة لشعوب الشرق الأوسط هما الدعامتين الضرورتين لاى تسوية دائمة للنزاع العربى الاسرائيلى .

وفى معرض تقييمة لموقف اسرائيل التفاوضى اثناء المفاوضات المصرية الاسرائيلية لتوقيع اتفاقية السلام يقول موشى ديان فى كتابه « رؤية شخصية للمباحثات المصرية الاسرائيلية » الحقيقة

ان الحكومة الاسرائيلية برئاسة بيجين ، وموقف الولايات المتحدة ازاء الصراع العربى الاسرائيلى ، علاوة على القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية للعرب شكلت العوامل التى جعلت اسرائيل تمر بأحرج لحظات اتخاذ القرار منذ ١٩٤٨ ، القرار الذى سيحدد حدودنا وماهو اكثر من ذلك . لقد وصف موشى ديان حجم المأزق الذى تعرضت له اسرائيل بعد حرب اكتوبر .. فلقد فرض قرار الحرب.. خيار السلام .. ولم يعد أمام اسرائيل بدائل اخرى للمناورة .. ولعل هذه هى القيمة الحقيقية لحرب اكتوبر .

ويتناول هذا الكتاب - جوهر المتغيرات السياسية والعسكرية التى مهدت لفرض خيار السلام فى الشرق الأوسط طريقا للتسوية الشاملة ، كما يلقى الضوء على مختلف التداعيات الاستراتيجية لحرب اكتوبر وأثارها الواضحه على أطراف العملية التفاوضية أنفسهم عبر جهود التسوية ابتداء من الكيلو متر ١٠١ عام ١٩٧٣ الى كامب ديفيد عام ٧٩ وحتى مؤتمر مدريد ١٩٩٢ . ويمثل هذا الكتاب الجزء الاول من هذه الفترة التاريخية ، والتى انتهت بتوقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل فى مارس ١٩٧٩ .

ويضفى على هذا الكتاب قيمة خاصة ، المكانة الرفيعة التى شغلها مؤلفة فى تاريخ العمل العسكرى والدبلوماسى من بين قادة حرب اكتوبر البارزين - فكان رئيسا للتخطيط العسكرى اثناء الحرب ثم ممثلا للقوات المسلحة فى وفد مصر بمؤتمر السلام فى جنيف فى ديسمبر ١٩٧٣ ، ثم رئيسا لوفد مصر العسكرى فى اللجنة العسكرية بجنييف عام ١٩٧٤ ، ثم رئيسا لوفد مصر العسكرى فى مباحثات معاهدة السلام بواشنطن ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، كما تولى العديد من المناصب الدبلوماسية الرفيعة كسفير بالخارجية ومسئول عن تنفيذ معاهدة السلام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ وسفيرا لمصر فى وارسو ببولندا - ٨٠ - ١٩٨٤ ، ثم مساعدا لوزير الخارجية ٨٤ - ١٩٨٦ .

ويصدر هذا المؤلف وعملية السلام فى منعطف تاريخى هام حيث تدخل مفاوضات السلام جولتها السابعة بين أطراف الصراع ... يحدوها الامل وصدق النوايا فى اقامة سلام عادل يصون لشعوب المنطقة حقوقها المشروعة ويوفر لشعوبها الاستقرار الذى تصبو اليه .

والهيئة العامة للاستعلامات اذ تصدر هذا المؤلف تؤكد قناعتها بحق صاحب كل فكر فى التعبير عن رأيه ومعتقداته دون ان يخل ذلك بالالتزام الثابت للهيئة بوصفها اداة التعبير الرسمية عن فكر الدولة وسياستها الرسمية ٠

الدكتور ممدوح البلتاجى

رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

تمهيد

خلال فترة تجاوزت قليلا عقدين من الزمان من عمر الثورة المصرية وتاريخ مصر المعاصر ، وعلى وجه التحديد ، بين عامى ١٩٥٢ - ١٩٧٣ .. تعرضت مصر لثلاث تجارب عسكرية فريدة فى شكل حروب صعبة تنوعت أبعادها واختلفت نتائجها وتداعياتها ، وذلك فى أعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ . لقد دفعت هذه التجارب المعقدة بمصر الثورة - وهى مازالت فى السنة الرابعة من عمرها - داخل دروب الصدام المسلح ودهاليز الصراع الدولى .ولكنها تمكنت بفدائية عالية وعزيمة لاتكل ، من أجتياز هذه التجارب الصعبة التى خاضتها فى سبيل الحرية والاستقلال والأمن والسلام ... ومن أجل وحدة أمتها العربية وسلامتها .

ففى التجربة الأولى عام ١٩٥٦ .. تعرضت مصر لمؤامرة كبرى شاركت فيها ثلاث دول منها دولتان من الدول الكبرى هى بريطانيا وفرنسا .. والثالثة اسرائيل التى استغلت الفرصة لتمسك باذيالهما وتتواطأ معها فى شن حرب عدوانية شرسة ضد مصر ، بحجة أنها اجترأت ومارست حقها الشرعى فى تأميم قناة السويس المصرية ، من أجل ان تعيد بناء نفسها وترفع سدها العالى فى أسوان ، ليوفر لها النمو الرخاء . وقد إنبرت هذه الدول الثلاث لتحقيق هدف محدد إتفقت عليه هو إسقاط النظام الثورى الجديد فى مصر لوقف عجلة التقدم ، وحرمان شعبها من حقه فى التطور والحياة .

ونجحت مصر فى اجتياز تجربتها الأولى .. وفشل من دبروا لها من أعداء مصر فى تحقيق هدفهم .. وبقيت مصر الثورة تتحدى قوى العدوان . وكان لابد للاعداء أن يفرضوا عليها تجربة أخرى أشد قوة وأوسع نطاقا . يشمل العدوان بالاضافة لمصر دولتان عربيتان غيرها هما سوريا والأردن .. اذ كان الهدف هذه المرة أكثر طموحا واكثر حسما . فلم يكتف بضرب مصر .. ولكن بضرب الأمة العربية كلها ممثلة فى الدول العربية الثلاث .. لكى يفرض عليها الكيان الصهيونى قيام « الدولة العبرية الكبرى » .

ففى عام ١٩٦٧ هاجمت اسرائيل مصر ثم سوريا والاردن . . هجوما مديراً ومبيتا واسع النطاق مدعوم بقوة كبرى هى الولايات المتحدة الأمريكية ، وتحت ستار حجة أخرى مشابهة للتجربة الأولى . فقد أرادت مصر ان تمارس سيادتها على أرضها ومياهها الاقليمية ، فتخرج قوات الأمم المتحدة والتى كانت منتشرة على حدودها . . وتغلق مدخل خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية ، باعتبار انها كانت مازالت فى حالة حرب مع اسرائيل ، ومن حقها ان تمارس ماتراه دفاعاً عن أمتها الى ان يتحقق السلام .

اما التجربة الثالثة عام ١٩٧٣ . . فقد اختلفت كثيراً عن سابقتها . . اذ كان على مصر ان تسترد الأرض المحتلة ، بعد ان استوعبت التجربة المريرة ، وآمنت ان أرضها لن تعود وان السلام لن يتحقق وهى فى موقع الهزيمة ، وان العمل العسكرى وحده لم يعد قادراً – فى ظل الظروف العالمية المعاصرة – على حسم أى صراع . . بتحقيق النصر الكامل . وان هناك من الوسائل المختلفة مايمكنها ان تحقق النجاح الكامل . . فيما لو استخدمت هذه الوسائل بكفاءة مدعومة بارادة صلبة ومعنويات عالية واصرار على تحقيق الهدف ، وذلك فى اطار مانسمية بـ « **الاستراتيجية الشاملة** » التى تتعدد ادواتها ويطول زمن تنفيذها ، ولكن يبقى هدفها ثابتا لايتغير .

وقد نجحت التجربة المصرية نجاحا كبيراً . . فانتصرت مصر وعلت كلمتها لانها كانت كلمة الحق . . ولأنها أعدت لاسترداده كل ماتملك من وسائل وأدوات . . لكى تزيل آثار الهزيمة وتتجاوزها . . ولتحقق أروع الانجازات العسكرية فى اكتوبر ١٩٧٣ . فى هذه الحرب المجيدة قضت مصر على اسطورة اسرائيل التى لاتقهر . . قوضت نظرية الأمن التوسعية التى اعتنقتها . . وبترت ذراعها الطويلة التى ظلت تتباهى بها سنوات ما بعد الهزيمة . . ونسفت قلاعها المنيعة واخترقت حدودها الأمنه . . لكى تفتح الطريق نحو السلام الحقيقى . الذى سعت اليه مصر . . وهى فى قمة انتصاراتها حين وقف رئيسها الراحل انور السادات تحت قبة مجلس الشعب يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ يدعوا الى وقف إطلاق النار وعقد مؤتمر سلام لبحث التسوية السلمية الشاملة .

****

الآن . . بعد ان تغيرت الظروف العالمية وتبدلت طبيعة الموازين السائدة ، وإصبح حل الصراعات والسعى من أجل السلام هو الهدف المشترك للبشرية المعاصرة ، والتعبير الاصيل عن

انسانية البشر ، ، لم تعد تكفى النوايا الطيّبة وحدها لاقامة السلام . . بل يحتاج الامر الى ارادة سياسية صلبة تتمسك بالهدف وتتمتع بالاصرار . فقد أصبح جوهر الصراع - أيا كان مستواه - هو صراع الارادات المبنى على اعتبارات موضوعية والمحكوم باطار من العقلانية . ان ارادة حل الصراع يجب ان تكون متوفرة لدى اطرافه ، وان تكون هذه الاطراف مستعدة لحل التناقضات ولقبول الحلول الوسط . وفى نفس الوقت . . البحث عن المصالح والقيم المشتركة فيما بينها . . بما يعزز القوة الدافعة لعملية السلام ويؤكد دوامــه .

اذا ما توفرت الارادة الصلبة ، فلابد من ايجاد الأرادة السليمة لتحريك السلام فى اتجاهه الصحيح، ولاتتحقق سلامة هذه الأرادة الا اذا سادت العدالة فى المفاهيم المستخدمة . . والتوازن فى التعاملات التى تحكم المسيرة . . والتمسك بالمصالح القومية العليا .

ورغم ان الصراع العربى الاسرائيلى قد دخل دائرة عملية السلام منذ ربع قرن . . أى عقب حرب يونيه ١٩٦٧ . . بصدور قرار مجلس الأمن ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧ . . والذى يمثل محور عملية السلام حتى الآن . . والذى نص على عدم شرعية ضم أراضى الغير بالقوة المسلحة ، واعترف للأطراف بحق العيش داخل حدود آمنه مع الانسحاب من الأراضى التى احتلت خلال حرب ١٩٦٧ . . غير ان الحل المقبول لم يتحقق فى ظل مجتمع عالمى يستخدم وسائل لحل الصراع تفتقر الى القوة والقدرة على فرض ارادته على الاطراف المتصارعة .

من جانب آخر فان الخلل الأساسى الذى كان قائما بين طرفى الصراع . . ناجم عن وجود أحدهما فى موقع الهزيمة والآخر فى موقع النصر . . الأمر الذى لايستقيم مع تحقيق العدالة ونشر السلام . . خاصة مع اصرار لدى معظم الدول العربية المعنية على اتباع استراتيجية الصفر Zero Strategy التى تهدف نظريا الى كسب كل شىء او خسارة كل شىء لتصبح نتيجة الصراع صفراً. أنها نظرية وهمية . . يستحيل تطبيقها على مستوى الصراع العربى الاسرائيلى . . لافتقارها الى المنطق العقلانى ولبعدها تماما عن الواقعية . . الأمر الذى أضعف مجهودات الأمم المتحدة مثل مهمة السفير جونار يارينج مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة وشل قدرته على الحركة والعمل .

****

هنـا برزت الرؤية المصرية الجديدة التى أخذت شكل استشراقه عميقة للمستقبل ، **طرحت جانبا** استراتيجية الصفر التى ظلت مهيمنه على فكر الكثير من الزعماء والمفكرين العرب لسنوات طويلة - وبلورت رؤية جديدة لاستراتيجية متطورة تميزت بصفتين هامتين هما الشمول والمرونة .. سواء فى تحديد الأهداف الوسيطة أو فى اختيار أدوات الحركة . وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ هى الآداة الأولى للحركة .. فهى أول الجهود العملية المنظمة .. والقائمة على الاسلوب العلمى فى ادارة الصراع .. ودفعة الى الدائرة الممكنة للتسوية السلمية التى تمنع تفاقم الوضع المستقبلى وتؤدى الى التعايش .. بل والتعاون بين دول الجوار .

لقد دخل الصراع العربى الاسرائيلى بما فرضته حرب أكتوبر المجيدة .. من مفاهيم ناجمة عن اقتدار مصرى واضح .. دائرة الحركة السياسية الايجابية على المستوى الدولى بسرعة عالية اختلفت تماما عن الاساليب الجامدة التى سبقت ، وظلت تدفع بالقضايا العربية المصيرية فى كهوف النسيان - وساعد على هذا الاختراق السياسى حرص الولايات المتحدة على أمن اسرائيل واقتناعها بان احلام اسرائيل قد بددتها الحقائق العربية الجديدة .. وان أوهامها قد عصف بها الاعصار المصرى وهو يقتحم قناة السويس .. فتحركت بنشاط كبير لفتح حوار فورى مع مصر .. شكلته رحلات هنرى كيسنجر وزير خارجيتها فى ذلك الوقت .. والتى بدأت أولاها بعد عشرة أيام فقط من وقف القتال ، رغم ان العلاقات المصرية الأمريكية كانت مقطوعة ، وأمكن خلالها التوصل الى اقرار التحرك نحو الحل الشامل من خلال استراتيجية « الخطوة خطوة » ، والتى بدأت بخطوة إتفاق النقاط الست فى نوفمبر ٧٣ ثم إتفاق فض الاشتباك الأول فى يناير ١٩٧٤ ، اعقبه إتفاق فض الاشتباك بين سوريا واسرائيل فى يونيه ١٩٧٤ ، وأخيراً إتفاق فض الاشتباك الثانى مع مصر فى سبتمبر ١٩٧٥ .. وصولا الى مبادرة السلام المصرية عام ١٩٧٧ بزيارة الرئيس السادات للقدس والتى مثلت بداية مرحلة جديدة مختلفة تماما فى مسيرة السلام بالانتقال الى التسوية الشاملة . وأدت المبادرة الى توقيع اطار السلام فى كامب ديفيد ثم معاهدة السلام بين مصر واسرائيل فى واشنطن فى مارس ١٩٧٩ .

ولعل من الغريب ان تكون العقبة الرئيسية التى اعترضت سبيل المفاوض المصرى ، خلال إدارته لعملية السلام .. هى المواقف التى اتخذتها معظم الحكومات العربية تجاه الحل السياسى للصراع العربى الاسرائيلى .. ورغم ذلك فقد استمر الالتزام القومى العربى هو ابرز معالم السياسة الخارجية المصرية ، كما استمرت استراتيجيتها الشاملة هى الركيزة الاساسية لسلوكها السياسى .

لقد برز السلوك العقلاني في النظام الدولي المعاصر القائم على استبعاد الصراع المطلق في العلاقات الدولية منذ عام ١٩٧٢ ، حينما وقع ريتشارد نيكسون رئيس الولايات المتحدة وليونيد بريجنيف رئيس الاتحاد السوفيتي أول اتفاق يدور حول هذا المعني .. من منطلق انه بجانب المصالح والقيم المتناقضة يوجد كذلك مصالح وقيم مشتركة ، يمكن ان تقود العالم الى استبدال الصراع الدامي بالتسويات السياسية .. كانت هذه الحالة تتطلب حسن اختيار نقاط الالتقاء مع الاطراف الاخرى .

هذا السلوك السياسي العقلاني الذي تبنته مصر .. رفضت الحكومات العربية الالتزام به او حتى مناقشته بدون أنفعال في ذلك الوقت .. ربما هناك عوامل كثيرة ساعدت على هذا الموقف .. ومنها حداثه بعض الكيانات العربية الوطنية لم يكتمل نضجها السياسي .. واعتقاد بعض النظم العربية الأخرى بان بقائها يرتبط باستمرار الصراع العربي الاسرائيلي الذي يقدم المبرر لتأجيل إتباع وسائل التطور الاجتماعي والسياسي عن طريق تضخيم الخطر الخارجي .. وبالتالي لم تكن مثل هذه النظم على استعداد- ولفترة طويلة - لمواجهة حقائق العصر .. والتعامل من أرض الواقع .. إلى ان جاءت صدمة الخليج القاسية .. لتحدث تأثيرها العميق من الافاقة والخروج من ضباب الشعارات والالتجاء الى العقل والمنطق في التخلص من خيالات وغيبيات الاستراتيجية الصفرية .. والبعد عن عوامل الاثارة العاطفية والتغاضي عن المصالح الذاتية الضيقة .. واتباع المنطق العقلاني الذي أكدته كل التطورات العالمية والاقليمية .

لقد تأكدت إصالة الممارسات المصرية على الصعيد القومي العربي طوال فترة العزلة التي فرضت عليها عربيا بعد توقيع « معاهدة السلام » ، وتمسكت بها في كل الظروف الى ان بدأت الاحداث والايام.. تفرض هذه الاصالة لسياسة مصر القومية على الساحة العربية .. وفي مجال الصراع العربي الاسرائيلي . اذ كانت هذه السياسة هي الاكثر حكمة والأبعد نظراً وإستشرافا للمستقبل العالمي ، والاكثر إرتباطاً بالواقعية السياسية والتزاما بالمنطق الموضوعي في معالجتها لقضايا الحرب والسلام وبعقلانية كاملة ، دون ان تتخلى عن اى هدف من أهدافها الوطنية أو تتنازل عن أي جزء منها .

اذا كانت مصر قد سبقت وحسمت خيار السلام وتمسكت به منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ . . وأرست قواعده ودعائمه حينما وقعت على اطار كامب ديفيد وعقدت معاهدة السلام مع اسرائيل في عام ١٩٧٩ . . فقد جاءت ازمة الخليج ١٩٩٠ بتداعياتها . . لتحسم الخيار العربي في هذا المجال . فقد قطعت حرب الخليج بحتمية خيار السلام ، وأصبح من الضروري تصفية كل بؤر الصراع وعناصر اثارة الصدام في المنطقة ، حتى يتحقق الأمن ويشيع الاستقرار وترسوا قواعد السلام في أرجاء الوطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط . إنه نفس الخيار الذى اختارته وتبنته الولايات المتحدة الأمريكية ، واتخذه العالم كله مدخلا لنظامه الجديد . هكذا بدأ التعامل مع قضية الصراع العربي الاسرائيلي ، فور توقف القتال في منطقة الخليج ، في محاولات جادة لاقتحام مشاكل الصراع المعقدة والعمل على تصفيتها سعيا وراء الاستقرار الحقيقي والسلام الدائم .

لقد جاء هذا التوجه العالمي ليؤكد مصداقية السياسة المصرية ، واصالة الفلسفة القومية التى تسير عليها مصر . . والتى حفزتها للمشاركة الجادة في احياء ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط استكمالا للرسالة القومية التى بدأتها منذ عام ١٩٧٣ . فرغم ماحققته من سلام على المستوى الذاتي ، إلا انها كانت تدرك دائما ان ذاتية السلام قد فرضت عليها . . وان سلامها لم يكن الاخطوة حقيقية هامة على الطريق الصحيح . . لابد ان تتبعها خطوات اخرى لاستكمال السلام الشامل في المنطقة لذلك فهي لم تدخر جهداً من اجل احياء عملية السلام وعودة « مؤتمر السلام » للانعقاد مرة أخرى ، بعد توقف دام ثمانية عشر عاما . وانعقد مؤتمرالسلام فعلا بالجهود الدولية والعربية المشتركة في اكتوبر ١٩٩١ في العاصمة الاسبانية مدريد . . بعد جهاد مرير ضد عوامل الاعاقة ومحاولات التخريب التى فرضتها الحكومة الاسرائيلية التى كان يرأسها اسحاق شامير .

لقد عادت مسيرة السلام في الشرق الأوسط الى الحياة مرة أخرى . . ولكن مع فارق كبير بين الموقف منذ ثمانية عشر عاما ، والموقف الآن المتخم بتراكمات كثيرة فرضتها تلك السنوات الضائعة من عمر الأمة العربية . . وتأثير هذه السنوات على الاوضاع الاقليمية والأوضاع القائمه للصراع العربي الاسرائيلي فضلا عن المتغيرات الحاسمة التى تتابعت في العالم كله . . خاصة في السنوات الخمس الاخيرة وقبل وأثناء وبعد أزمة الخليج . ولقد أكدت التطورات الاخيرة التى وقعت في اسرائيل بعد انتخابات يونيه ١٩٩٢ ، وتغيير الحكومة الاسرائيلية . . أهمية الحفاظ على قوه دفع

عالية لعملية السلام .. فى نفس الوقت احست كل الأطراف المعنية بالسلام دون استثناء بالحاجة الى دور مصرى اكثر فعالية .. دور يطلب من مصر ان تؤدية ولكن لاتفرضه مصر على أحد .. وهذا يؤكد مدى ثبات الموقف المصرى واصالة سياستها وأمانتها القومية .

ذلك هو جوهر المعالجة التى تتولاها هذه الدراسة التى تدور اساساً حول فكرة السلام .. كابرز ما افرزته حرب اكتوبر المجيدة .. وكيف عالجتها مصر من اكتوبر حتى الآن .. فى ظل حجم هائل من المتغيرات الاقليمية والدولية والضغوط المتعددة المصادر والاتجاهات .. ولكن ظلت مصر صامدة لاتتغير محافظة على عهدها ومتمسكة بالتزاماتها لانها تؤمن بان ذلك هو قدرها وفى نفس الوقت مصيرها ومستقبلها .

وقد قسمنا هذه الدراسة الى جزئين .. هذا هو الجزء الاول منها ويغطى الفترة من تاريخ قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ حتى توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل فى عام ١٩٧٩ - اما الجزء الثانى منها فسوف يتناول تطور قضية السلام فى السياسة المصرية منذ توقيع معاهدة مع اسرائيل حتى مؤتمر السلام فى مدريد وتداعياته خلال عام ١٩٩٢ . وسيصدر تحت اسم « حرب اكتوبر .. حصاد السلام » وبذلك يتم تغطية رحلة مصر مع السلام فى ٤٠ عاما من اخطر التطورات العالمية والاقليمية والمحلية .

المؤلف

طه المجدوب

سبتمبر ١٩٩٢

الفصل الاول

ثورة ٠٠٠ وثلاث حروب

(١٩٥٢ - ١٩٧٠)

مصر الثورة .. مصر السلام

١٩٥٦ .. التواطؤ ضد مصر

مابين الحربين

مصر علي المستوى القومى

مؤتمرات القمة

١٩٦٧ .. نكبه يونيه

المنطلقات الاساسية للاستراتيجية الجديده

القرار ٢٤٢

حرب الاستنزاف

مبادرة روجرز

الفصل الاول
ثورة وثلاث حروب

مصر الثورة - مصر السلام :

قد يتصور البعض انه لم يكن لمصر اتجاه واضح نحو السلام بشكل عام ومع اسرائيل بشكل خاص قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ . وهو تصور لايتفق مع الحقيقة .. اذ لم يكن خيار السلام على مستوى السياسة المصرية ، وليد حرب اكتوبر وحدها ، بل هو النتاج الطبيعى لتجارب مصر المريرة ، وخلاصة لنضالها الممتد عبر مايقرب من نصف قرن من الزمان . واذا كانت حرب اكتوبر قد حسمت هذا الخيار بشكل لارجعه فيه ، الا ان ذلك لايعنى عدم وجود خلفية تاريخية سياسية وعسكرية غزيرة بالتجارب الوطنية والقومية ، سبقت هذا التطور ومهدت له .

فقد جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تحمل رايات السلام لانها كانت ثورة للبناء ولايمكن ان ينمو البناء ويتطور للافضل الا فى ظل الاستقرار والسلام. فى هذا الاطار خطت الثورة المصرية اولى خطواتها ، وحاولت من البداية ان تهيئ المناخ السياسى الداخلى والخارجى المناسب لدفع عملية البناء، وان تحرر فى نفس الوقت الارادة السياسية المصرية بانهاء الوجود العسكرى البريطانى فى مصر . وبينما القيادة منهمكة فى تأدية مهمتها الوطنية ، كان هناك على الجانب الاخر من حدود مصر الشرقية .. عدو متربص لم يطمئن لوقوع هذه الثورة التحررية فى اكبر الدول العربية المجاورة له .. واكثرها تميزا فى الموقع والقدرات . فقد كانت اسرائيل ترقب منذ قيام الثورة بعين الشك والحذر كل مايجرى من احداث داخل مصر ، وأن ترتب خططها العدوانية وترسم خطواتها المستقبلية لمواجهة خطر هذه الثورة . وكان اول رد فعل لحكومة اسرائيل عند قيام الثورة فى مصر فى يوليو ١٩٥٢ ، ان بدأ بن جوريون رئيس الوزراء فى وضع اول برنامج لاعادة بناء وتطوير « جيش الدفاع الاسرائيلى » وتحويله الى قوة هجومية ضاربة خلال ثلاث سنوات . وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج الضخم فى عام ١٩٥٣ لينتهى فى عام ١٩٥٦.

خـلال هـذه السنوات الثلاث وقع فى مـصر حدثان هامان لم تشـهـد مـثلهـمـا منطقة الشرق الاوسط من قـبل .. هما : جلاء القوات البريطانيـة عن مصر فى عـام ١٩٥٤ بعد احتلال دام ٧٢ عـامـا . وتأميم قناة السويس عـام ١٩٥٦ وماترتب عليـهـا من احداث بلغت ذروتها بالعدوان الثلاثى على مصر. وقد اعتبرت اسرائيل ان انسحاب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس ، دون الاشارة الى إلتزام مصر بالسـمـاح للسفن الاسرائيلية بالمرور فى قناة السويس يمثل خسارة كـبيـرة لاسرائيل . كـمـا اعتبرت انتهـاء الوجود العسكرى البريطانى فى مصر ، فقدانها لعنصر حيوى من عناصـر أمنهـا وزوال لخط دفـاعـهـا الاول ضد اى تحرك مصـرى وصـمـام الامـان الذى يحمى حدودها الجنوبية. وتبعا لذلك كان لابد ان تتأثر خطط إسرائيل واستراتيجيتها الامنية بسبب اتفاقية الجلاء.

وفى ١٣يونيـة ١٩٥٦ غـادر ارض البـلاد اخر جندى بريطانى ، واقـفـلت الصـفـحـة الاخـيـرة لتـاريخ الاستعمار البريطانى لمصر والذى استمر ٧٢ عـامـا .. وهى الصفحة التى حاولت بريطانيـا إعـادة فتحها مرة اخرى باستخدام القوة المسلحة ، ولم يكن قد مضى على خروج اخر جنودها من مصر سوى مائة وخمسة واربعين يوما فقط ، حين قادت عدوانا ثلاثيـا غـاشمـا ضد مصـر ، وهاجمت اراضيـهـا بالتواطؤ مع فرنسا واسرائيل براً وبحراً وجواً فى اواخر اكتوبر ١٩٥٦ . ولكن قدر لهذا العدوان ان يندحر ، وان يقضى على مابقى من مزايا لبـريطانيـا فى قـاعـدة قناة السـويس حيث قـامت مـصـر بتصفيتها عشية وقوع العدوان وحرمانها منها الى الابد وعودتها الى مصر .

هكذا كانت البداية لمسيـرة الثـورة ، تطهـيـر ارض مـصـر من قـوى الاستـعـمـار ، وتحرير الارادة المصرية واثبات استقلالية القرار المصرى فى السياسة الخارجية . لقد جاءت الثورة بحكومة وطنية قومية جديدة على خريطة العلاقـات الدولية ، تتبنى سياسة خارجية نابعة من مصالح مصر الحيـوية فى اطارها الوطنى وإلتزامهـا القـومى ، تتـمـسك بمبدأ عـدم الانحـيـاز لأى من الـكتلتين العـالمـيـتين المتصارعتين ، ترفض الاحلاف العسكرية ولاتشارك فى الحرب الباردة الشمتعلة بين القوى الكبرى . تدعو الى السلام وتسعى الى تحقيق الاستقرار من اجل النمو والتقدم

أحدث هذا التـحـول الجذرى فى سيـاسـة مـصـر ، الدولة العـربيـة الكبرى التى تمتلك اهمـيـة استـراتيـجـيـة وجيـوبولوتيـكيـة كـبيـرة فى منطقـة الشـرق الاوسط .. خللاً خطيـرا - من وجـهـة نظر الغرب- بميزان القوى السياسية فى المنطقة وعليه ان يعيد حساباته الاستراتيجية بدقة ، وعلى اسس جديدة بالنسبة لبلدان افريقيا واسيا عامه .. وبالنسبة لنظام مصر الثورى المثير للقلق بشكل خاص.

ومع انعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٤ ثم مؤتمر بريونى الذى ضم كل من الرؤساء عبد الناصر وتيتو ونهرو كزعماء مؤسسين لحركة عدم الانحياز ، ازداد القلق فى دوائر الغرب ومع استمرار النمو الواضح فى شخصية مصر الدولية ، وثقلها على الصعيد الدولى . . ازدادت حلقات التآمر الغربى والصهيونى . وأصبح القضاء على نظام مصر الثورى هو هدف حيوى فى الاستراتيجية الغربية ، واستمرقائماً لسنوات طويلة ، تعرضت مصر بسببه الى عدوانين مسلحين قاسيين فى عام ١٩٥٦ - ١٩٦٧ .

فما ان وقعت اتفاقية الجلاء عن مصر حتى اعلن صقور اسرائيل اعتراضهم عليها ، وطالبوا بضرورة فتح الملاحة بالممرات المائية المصرية قناة السويس ومضايق تيران . واعلن ديان انه من الخيرلاسرائيل ان تستخدم القوة للسيطرة على مضايق تيران فى خليج العقبة . وكانت كلمات ديان رئيس الاركان الاسرائيلى فى ذلك الوقت هى اول اشاره معلنة من جانب مسئول اسرائيلى عن استخدام القوة ضد مصر ، وكان ذلك فى اعقاب توقيع اتفاقية الجلاء فى اكتوبر ١٩٥٤ . وبعد مضى أربعة اشهر على هذا الحدث تولى بن جوريون بنفسة مسئولية وزارة الدفاع فى فبراير ١٩٥٥ . ليبدأ مرحلة مختلفة من السياسة الاسرائيلية تتسم بالعدوانية الشديدة للعرب ولمصر بوجه خاص . . اذ كان هدفها شن حملة من الارهاب ضد الدول العربية والتمهيد لشن ضربة عسكرية شاملة ضد مصر الثورة . وكانت اول مظاهر هذه السياسة تنفيذ اغاره برية إرهابية عنيفة ضد غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، أى بعد اسبوع واحد من تولى بن جوريون مسئولية وزارة الدفاع .

وقد احدثت هذه الاغارة المفاجئة التى لم يكن لها مايبررها فى وقت كان الهدوء يسود الجبهة ، رد فعل كبيرا فى القيادة المصرية بشكل جعل منها نقطة تحول اساسية فى سياسة مصر ، بعد ان أيقنت القيادة ان مسيرة البناء لن تستمر بدون قوة تحميها وترد عنها كيد العدو المتربص بها . ومنذ ذلك الوقت شكّلت قضية الصراع العربى الاسرائيلى التحدى الخارجى الاساسى ، الذى يواجه السياسة المصرية . كما اصبح التهديد الاسرائيلى هو الاول والاقوى الموجه الى امن مصر وامن الامة العربية . وفى ظل هذه السياسة الجديدة والظروف السائدة اضطرت مصر الى الاسراع فى« تنفيذ مهمة بناء جيش وطنى قوى » احد الاهداف الستة للثورة فعقدت صفقة أسلحة ضخمة مع تشيكوسلوفاكيا باتفاق مع الاتحاد السوفيتى وذلك فى سبتمبر ١٩٥٥ وهى الصفقة التى احدثت

صدى هائلا فى الاوساط الغربية ، واعتبرها اشاره الى حدوث انقلاب فى موازين القوى بين القوتين العظميين فى منطقة الشرق الاوسط .

فى نفس الوقت قدرت اسرائيل خطورة هذه الصفقة على ميزان القوى العسكرى بينها وبين العرب وعلى رأسهم مصر وايقنت ان استكمالها سوف يؤدى الى احداث خلل فى هذا الميزان لصالح مصر والدول العربية . فبدأت تضاعف من جهودها لاستكمال برنامجها العسكرى ونجحت فى رفع حجم الصفقات التى سبق ان عقدتها فى ذلك الوقت مع فرنسا ،واندفعت تستعد للحرب بشكل لم يحدث من قبل ، حتى ان الكاتب الاسرائيلى اموس بير لمطر وصف هذه الفترة بقوله : « لقد قضت اسرائيل عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ وهى تستعد للحرب استعدادا جنونيا من اجل الصدام مع مصر . فدخلت فى سباق مع الزمن فيما بين سبتمبر ١٩٥٥ حتى اكتوبر ١٩٥٦ ، على امل ان تنهى استعداداتها للحرب قبل ان يتمكن جيش مصر من استيعاب واستكمال صفقة الاسلحة التشيكية .

وليس ثمة شك فى ان موقف الغرب من الثورة المصرية كان موقفا معاديا ، وكان ذلك هو العامل الحاسم والمباشر الذى خلق افضل الظروف امام اسرائيل لكى تشن حروبها العدوانية ضد مصر . فقد جاء العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ كنتيجة حتمية للسياسة البريطانية والفرنسية المعادية لمصر والمتواطئة مع اسرائيل ضدها ، فى اعقاب قيام مصر بتأميم قناة السويس فى يوليو عام ١٩٥٦ . اما عدوان ١٩٦٧ فقد جاء كنتيجة حتمية للسياسة الامريكية المعادية لمصر فى سعى ليندون جونسون رئيسها ، للتخلص من النظام الوطنى الحاكم فيها . . فكانت مؤامرة يونية ١٩٦٧ .

ففى عام ١٩٥٦ جاءت الفرصة الهائلة التى انتظرتها اسرائيل طويلا كما تمنتها كل من بريطانيا بعد جلاءها عن مصر وفرنسا بعد اشتعال الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ . فقد كان اعلان مصر تأميم شركة قناة السويس يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، العمل الذى اعتبرته الدولتان الكبيرتان ، جريمة لاتغتفر ارتكبتها حكومة الثورة المصرية . . بينما وجدت اسرائيل فيه فرصة لاتعوض لتنفيذ مخططها التوسعى وشن عدوانها على مصر تحت مظلة هذا السخط الغربى على مصر . هكذا اتفقت اهداف المؤامرة الثلاثية فتضامنت الصهيونية تضامنا كاملا مع الاستعمار البريطانى والفرنسى .

وعموما ودون ان يشدنا خضم الاحداث والتطورات التى سبقت عدوانى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ .. قامت اسرائيل فى الحالتين بالدور المرسوم لها ، ولكنه فى نفس الوقت الدور الذى يتفق مع اهدافها ويحقق اطماعها التوسيعية . بذلك يمكننا القول ان الاستراتيجية الاسرائيلية ونظرياتها التوسعية والامنية ، قد لعبت دوراً اساسياً فى صياغة المؤامرات الغربية ضد مصر ، خاصة فيما يتعلق بنظرتها للارض العربية والانسان العربى . فقد قامت النظرية الاسرائيلية على إهدار حقوق الانسان العربى واستباحة أرضة وبنيت على اساس ردع الانسان العربى وتخويفه وبث الرعب والخوف فى قلبه وتسلط سيف الارهاب نحو عنقه باستخدام كافة الوسائل المعنوية والمادية لشل تفكيره وحركته ضد العدوان الصهيونى . كما قام الجانب الآخر من النظرية على فكرة الاستيلاء بالقوة المسلحة على الارض العربية ثم تفريغها من السكان العرب تمهيدا لشغلها بالافواج الجديدة من المهاجرين اليهود المتدفقة على اسرائيل من انحاء العالم .لقد نفذت جوانب تلك الاستراتيجية الصهيونية بدقة منذ بدء العمل لاقامة الدولة العبرية ، فوق ارض فلسطين فى عام ١٩٤٨ . ومازالت تطبق بكل اجزائها حتى يومنا هذا بالنسبة للضفة الغربية ، مع ادخال بعض التعديلات الشكلية التى تتفق مع معطيات العصر ومتغيراته الدولية .

****

من هنا يمكننا ان نؤكد ان النظرية الاسرائيلية بطبيعتها العدوانية ، كانت دائما هى المفجر الحقيقى للصراع العربى الاسرائيلى والباعث لكل مايثيره هذا الصراع من مصادمات دموية . لقد كانت هذه الحقيقة هى الدرس الاول الذى خرجت به مصر من حرب يونية ١٩٦٧ . ومن هنا كان التركيز الاساس فى التخطيط لحرب اكتوبر ٧٣ منصبا على هذه النظرية .. وتحدد هدف الحرب ليكون هو هدم هذه النظرية العدوانية واسقاط مفاهيمها الغير طبيعية او منطقية لانها قائمة على القوة العسكرية فحسب .

لقد وضعت مصر هذا الهدف فى اطار تمسكها بفلسفتها الاصيلة تجاه السلام الدائم . لذلك فهى لم تركز هدفها الاستراتيجى على تدمير اسرائيل او على الاستيلاء على مساحات كبيرة من الارض . اذ كان هدفها التمهيد لاشاعة السلام ، واقناع اسرائيل بفساد نظرياتها القائمة على القوة الغاشم والعدوان على الاخرين . وان مثل هذا المنطق لن يحمى وجودها اويحقق لشعبها الامان . وان مايحمى وجودها ويضمن بقائها هو السلام الحقيقى القائم على الحق والعدل . كان ذلك هو مفهوم مصر الدائم بالنسبة للسلام .. فماذا عن المفهوم الاسرائيلى للسلام ؟.

لايمكن القول ان السياسة القائمة على ارهاب الاخرين والاعتداء عليهم ، يمكن ان تفرخ سلاما حقيقيا فهى سياسة نابعة عن مفاهيم لاتسعى الى السلام، ولكنها تسعى الى فرض الاستسلام وممارسة الضغوط ضد الشعوب حتى تذعن لهذه السياسة ولمشيئة اسرائيل – ذلك هو جوهر مفهوم السلام الاسرائيلى . . والذى فسره زعيم اسرائيل ونبيها المسلح دافيد بن جوريون بقوله :

«ان طريق القوة هو الذى يكفل فى النهاية استسلام العرب . . فهم لن يجدوا دافعا قويا لعقد سلام مع اسرائيل الضعيفة . . ولكن عندما يقتنعون بان اسرائيل اصبحت من القوة بحيث يمكنها هزيمتهم . . عندئذ سيرضخون لها ».!!

كان بن جوريون هو المسيطر على سياسة اسرائيل الخارجية كرئيس للوزراء ، كذلك على سياستها الحربية كوزير للدفاع ، الامر الذى مكنه من ان يسخر السياسة الخارجية بحيث تخدم مخطط الامن الاسرائيلى ، من حيث ضمان ودعم الوجود الاسرائيلى ذاته بالارتباط باحد ى الدول الكبيرة وتوفير مصادر دائمة للحصول على السلاح وكسر الحصار العربي حول اسرائيل

١٩٥٦ – التواطؤ ضد مصر :

فى ضوء هذا التخطيط السياسى العسكرى ، كان هدف ايقاع هزيمة كبيرة بجيوش الدول العربية وخاصة جيش مصر ، والاستيلاء على مزيد من الارض العربية فى مصر وسوريا والاردن . . هو هدف محدد ومخطط منذ سنوات قبل عدوان ١٩٥٦ . وان مبرراته قد بدأت تتراكم منذ قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢وصولا إلى قيام مصر بتأميم قناة السويس فى عام ١٩٥٦ .هكذا تطابقت أهداف إسرائيل مع أهداف الغرب عند تأميم قناة السويس ، وتبلورت حول إيقاع الهزيمه بجيش مصر وإسقاط نظامها الثورى . . وبتحقيق هذا الهدف العام يصبح من الميسور لكل طرف ان يحقق اهدافه الخاصة من خلاله .

وهكذا تم التواطؤ بين الاطراف الثلاث لمؤامرة العدوان الثلاثى على مصر بريطانيا وفرنسا واسرائيل واتفقوا سرا فى اجتماع عقد بضاحية "سيفر " بالقرب من باريس حضره بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل وجى موليه رئيس وزراء فرنسا وسلوين لويد وزير خارجية بريطانيا على غزو مصر. وقبلت اسرائيل ان تكون مخلب القط الذى يفتح باب التدخل امام بريطانيا وفرنسا ،على امل تمكينها من الحصول على مكاسب اقليمية فى سيناء.

وكان هدف تدمير مصروالقضاء على نظامها الوطنى قد نبتت جذوره لدى الاطراف الثلاث بعد قيام الثورة المصرية . فقد كانت اسرائيل تريد الاستيلاء على شبه جزيرة سيناء وفتح مضيق تيران عند مدخل خليج العقبة للملاحة الاسرائيلية والقضاء على جيش مصر النامى . . بينما ارادت بريطانيا إعادة سيطرتها على مصر وعلى قناة السويس . اما فرنسا فقد أرادت ان تقضى على الثورة الجزائرية المتصاعدة بالقضاء على الثورة المصرية التى تمثل السند الاول لثورة الجزائر.

بذلك يمكننا القول ان تأميم قناة السويس لم يكن هو السبب الحقيقى او الرئيسى وراء شن هذه الحرب الثلاثية ضد مصر . . وان كان هو الذريعة التى استخدمها المعتدون لتبرير عدوانهم . فمصر عندما اممت شركة القناة فى ٢٦ يوليو ١٩٥٥٦ ، انما كانت تمارس حقا طبيعيا من حقوق السيادة المشروعة دون اى مساس من قريب او بعيد بالوظيفة الدولية التى تؤديها القناة كممر بحرى دولى يربط بين قارات العالم . وبالتالى فان ماحدث لم يكن يعطى بأية صورة من الصور حق التدخل المسلح . او يبرر لاى طرف عدوانه على دولة مستقلة مهما كانت ادعاءاته . فشركة قناة السويس كانت شركة مصرية خاضعة لقوانين الدولة وينص عقد امتيازها المبرم فى ٥ يناير ١٩٥٦ ، على احترام سيادة الدولة . واذا كان المشروع فرنسيا فى فكرته ، ورؤوس امواله اجنبيه فقد اخذت من ورائه ارباحا طائلة . . ولكن تظل قناه السويس مصرية لحما ودما وهى قطعة من ارض مصر ، حفرتها سواعد ابناءها وبذلوا فوق رمالها العرق والدم والارواح.

هنا يطرح سؤال هام نفسه . اذا لم يكن تأميم شركة قناه السويس هو السبب الحقيقى الكامن وراء هذا العدو . . وانه هو الذريعة لشن هذا العدوان ، فما هو السبب الحقيقى واين اذن تقع البداية التى يقف عندها التاريخ ويقول : هنا كانت البداية ؟

لقد سبقنا الكثير من الباحثين وعلماء التاريخ فى الاجابة على هذا السؤال . ولكن اختلفت الاجابات . . اذ يقول بعضهم ان الجذور القديمة بالنسبة للصهيونية ترجع الى عام ١٨٩٧ تاريخ قيام المنظمة الصهيونية العالمية وبداية التواطؤ البريطانى الصهيونى ضد المنطقة العربية . وكانت بريطانيا قد احتلت مصر فعلا وسيطرت على قناتها قبل هذا التاريخ بخمسة عشر عاما بينما يقول معظمهم ان جذور العداء تعود الى القرون الوسطى . . اى الى الحروب الصليبية حين اندحر لويس التاسع امام

المنصورة عام ١٢٥٠ ميلادية . . بل الى انتصارات صلاح الدين فى معركة حطين قبل ذلك وكلنا يذكر قول المارشال البريطانى اللبنى عندما دخل القدس عام ١٩١٧ اى بعد حوالى خمسة قرون من انتصار صلاح الدين « اليوم فقط يمكن ان يقال لقد انتهت الحروب الصليبية » وفى نفس العام الذى دخل فيه اللبنى القدس ، اصدرت الحكومة البريطانية « وعد بلفور » الشهير الذى اعطى للصهيونية حق اقامة وطنى قومى لليهود فى فلسطين .

واذا كانت الخلافات التاريخية قد تعددت حول منبت الجذور فى الزمن القديم ، فان آراء معظم المؤرخين المعاصرين قد أجمعت على ان جذور هذا العداء الغربى الصهيونى المزدوج لمصر وان كانت قد نبتت اصلا منذ زمن بعيد ، الا انها قد نمت فجأة ودبت فيها الحياة . . فى يوم الثالث والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٥٢ . . يوم ان قامت ثورة مصر وحددت لنفسها اهدافا سته كانت كلها باستثناء هدف القضاء على الاستعمار لاتمس اى مصالح اجنبية ولكنها اهداف تعيد بناء مصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتوفر لها القوة التى تدافع عن ترابها .ولكن اعداء مصر كانوا يرفضون مصر القوية المسالمة . . انهم يريدونها « مصر الضعيفة المستسلمة » .

ذلك لان الثورة منذ ان جاءت بدأت تدير نضال حقيقيا من جل تحرير إزادتها السياسية وتحرير استقلالها كاملا واعادة بناء الوطن على دعائم ذاتيه قوية . وكانت عملية تأميم قناة السويس . . خطوة هامة على هذا الطريق وضرورة حتمتها معركة بناء السد العالى . الامر الذى استغلته دول العدوان ووجدت فيه أفضل ذريعة وأنسب فرصة لتوجيه ضربتها ضد مصر ، لكى يحقق كل طرف منها اهدافه الخفية من خلال العدوان على مصر .

كان الاستيلاء على سيناء ، يحقق لاسرائيل كسب استراتيجيا هائلا ، إذ ينقل حدودها ٢٠٠ كيلومتر الى قناة السويس ، ويبعد خطر مصر عن قلب اسرائيل ، كما يحقق لها سياسيا وثقافيا . . ضرب اخطر مراكز الاشعاع القومى العربى واقواها تأثيرا على العالم العربى . . وكثيرا ماتحدث قادة اسرائيل عن الحدود التى تضمن حمايتها ضد اكبر دولة عربية معتقدين ان افضلها هو قناة السويس المرفق الدولى الحيوى والمانع المائى القوى الذى يستحيل على قوات مصر عبوره وقد ترسخ هذا الاعتقاد عندما نجحت اسرائيل فى الوصول الى قناة السويس عام ١٩٥٦ وظل مهيمنا على

الفكر التوسعي الصهيوني الى ان نجحت مصر في القضاء عليه في اكتوبر ١٩٧٣. ففي نوفمبر ١٩٥٦ بعد استيلاء اسرائيل على سيناء بايام وقف بن جوريون في الكنيست الاسرائيلي ليعلن آن شبه جزيرة سيناء وقطاع غزه قد اصبحتا جزءا من اسرائيل » . في هذا اليوم وقف ١٢٠ فردا هم اعضاء الكينست ينشدون نشيد الامل « هاتكفاه » معبرين عن فرحتهم بضم جزء جديد من ارض « اسرائيل الكبرى » ولكن الفرحة لم تدم اكثر من عدة اشهر حيث اضطرت اسرائيل الى الانسحاب الكامل من سيناء في مارس ١٩٥٧. وان كانت قد حصلت على مكسب هام ، هو فتح الملاحة البحرية والجوية لها عبر الخليج العقبة ومضايق تيران عند شرم الشيخ ، الا انها فشلت في تحقيق هدفها الاقصى بالاستيلاء على سيناء وضمها لاسرائيل .

مابين الحربين :

وكان لابد لاسرائيل ان تعمل على تحقيق هذا الهدف . ولذلك فقد خرجت من حرب العدوان الثلاثي لتبدأ فورا في الاستعداد لحرب جديدة واضعة في الاعتبار الاهمية الاساسية لعلاج وتفادي اسباب الفشل السابق . واذا كانت جهود الولايات المتحدة قد ساهمت بفعالية في خروج القوات البريطانية والفرنسية من بورسعيد في ديسمبر ١٩٥٦ ، وخروج القوات الاسرائيلية من سيناء في مارس ١٩٥٧ . . فإن ماحدث قد نبه اسرائيل الى الدرس الكبير الذي استوعبته تماما . وفي ضوئه قررت ان تكون عودتها الى سيناء في المرة التالية بعد موافقة الولايات المتحدة . . وذلك من خلال علاقة قوية اكثر تقاربا وارتباطا بها . ولعل ذلك يفسر لنا الفرق الواضح في الحالتين واقصد مدة بقاء اسرائيل في سيناء ، ففي الحالة الاولى عام ١٩٥٧ عندما احتلت اسرائيل سيناء ضد رغبة الولايات المتحدة ، اضطرت ان تنسحب منها بعد خمسة اشهر فقط من احتلالها . اما في الحالة الثانية عام ١٩٦٧ فقد ظلت اسرائيل تحتل سيناء في ظل الحماية الامريكية حوالي خمسة عشرة عاماً (١٩٦٧ - ١٩٨٢) .

ولذلك ما ان انتهت حرب ١٩٥٦ حتى ركزت اسرائيل جهودها نحو الولايات المتحدة كدولة عظمى لتتولى دعم اسرائيل وحمايتها بعد ان قضت مؤامرة العدوان الثلاثي على نفوذ حليفتيها بريطانيا وفرنسا قدراتهما السياسة ، هكذا شهد عقد الستينات نشاطا اسرائيليا وصهيونيا مكثفا ، حين اتجهت اسرائيل بكل ثقلها ودهائها الى استقطاب الولايات المتحدة . وفي نفس الوقت اعدت

خططها الهجومية المبكرة فى عام ١٩٦٤ ، بحيث يمكنها استكمال تسليح قواتها لتنفيذ هذه الخطط عن طريق الولايات المتحدة . . ثم تنتظر الفرصة المواتية لها لشن الحرب فى الوقت الذى تراه مناسبا لها .

هذا مافعلته اسرائيل بعد فشلها فى حرب ١٩٥٦ ... فماذا فعلنا نحن طوال السنوات التى اعقبت هذه الحرب ؟

مصر على المستوى القومى :

خلال حقبة الستينات سخرت اسرائيل سياستها الخارجية ونشاطها الخارجى لخدمة أمنها وخططها الموضوعة . وركزت جهدها للحصول على أحدث الاسلحة والمعدات لتطوير جيشها ، وكسب اكبر قدر من ضمانات الامن من القوى الغربية خاصة الامريكية . غير ان الولايات المتحدة تحت ادارة ايزنهاور فى ذلك الوقت كانت مشغولة بمحاولات اخرى هدفها ملء الفراغ الاستراتيجى الذى نجم عن انحسار النفوذ البريطانى عن المنطقة بعد حرب السويس . وكانت ترى ان مبدأ أيزنهاور سيكون فيه من الضمانات ما يحقق لاسرائيل مطالبها . وهكذا بدأت الولايات المتحدة فى ربيع ١٩٥٧ تحاول ممارسة نفس الدور الذى سبق ان لعبته بريطانيا وفرنسا فى المنطقة .

ولكن فشلت سياسة الولايات المتحدة الخاصة بمبدأ ايزنهاور نتيجة لرفض الدول العربية له ، وقد لعبت مصر دوراً اساسيا فى ذلك . . الامر الذى دفع الولايات المتحدة الى ان تتجه بسياستها خلال النصف الثانى من عام ١٩٥٧ الى محاولة تفتيت الجبهة العربية المناوئة لهذه السياسة وتقطيع اوصال التعاون العربى . فاتجهت الى سوريا باستخدام الضغوط العسكرية الاسرائيلية والتركية لاثارة القلاقل على حدودها . وخلال اكتوبر ١٩٥٧ انكشفت خطة مدبره للتدخل المسلح ضد سوريا باستخدام القوات الاسرائيلية من الجنوب والتركية من الشمال غير ان هذه النوعية من الاعمال العدائية اتت بنتائج عكسية حيث جاء الرد العربى فى مواجهة المؤامرة قويا . . متمثلا فى قيام الوحدة العربية بين سوريا ومصر ، وتكوين الجمهورية العربية المتحدة فى فبراير ١٩٥٨.

وقد اعتبر هذا الحدث القومى الرائد تحولا خطيرا فى مسار حركة التحرير العربية ونصرا حقيقيا للقومية العربية . . بينما اعتبرته القوى الغربية تطوراً يهدد مصالحها الحيوية ونفوذها فى المنطقة . اما اسرائيل فقد اسرعت تستنجد بالولايات المتحدة وينتهز بن جوريون الفرصة ليطلب من ايزنهاور

الاسلحة الامريكية « لكى تحمى اسرائيل من الوحدة العربية التى حاصرتها من الشمال والجنوب ، وطوقتها بدولة واحدة هى الجمهورية العربية المتحدة ».

اما على مستوى العالم العربى ، فقد قوبل هذا الحدث بتجاوب عظيم من الشعوب العربية وبردود فعل قوية فى بعض البلدان العربية . فقد بدأت الثورة الشعبية فى لبنان ، ثم وقعت ثورة العراق فى يوليو ١٩٥٨ ، لتقضى على النظام الملكى هناك ، و على حكم نورى السعيد الموالى للغرب ، ويسقط «حلف بغداد » الذى اقامته الولايات المتحدة وبريطانيا ويواجه النفوذ الغربى تدهوراً فى الشرق الأوسط .. ويتعرض لموقف شديد الحرج عندما حاولت الولايات المتحدة ان تختبر قدرتها على التدخل المباشر فى شئون الدول العربية ، فتدخلت عسكريا فى لبنان فى صيف ١٩٥٨ . وأنزلت قوات مشاه الاسطول على شواطئ بيروت ، كما دفعت بريطانيا الى ارسال قواتها جواً الى الاردن .. وذلك لمنع انتشار حركة التحرير العربية. التى تقودها مصر ولو باستخدام القوة العسكرية . ولكن سياسة القوة هذه لاقت فشلا كاملا بفضل صمود الشعوب العربية ومعارضتها لهذه السياسة المعادية لها والضارة بأمانيها . وقد شكل هذا الفشل الامريكى ضربة قاضية لمشروع ايزنهاور وللاستعمار الغربى فى الشرق الاوسط فى أن واحد .. وبذلك أصبح التخلص من النظم العربية التى تعتبرها الولايات لمتحدة مناوئة لسياستها فى منطقة الشرق الاوسط ، هدفا هاما من اهداف السياسة الامريكية ، وكان نظام مصر الثورى على رأس هذه النظم .

هكذا تعمقت جذور التآمر ضد مصر والعالم العربى ودعمت الاسباب التى دفعت الغرب ليلتقى مع اسرآئيل حول حتمية استخدام القوة العسكرية ضد العرب عامة وضد مصر بوجه خاص . واذا كان استخدام القوة ضد مصر فى عام ١٩٥٦ بواسطة ثلاثة دول، لم يحقق اى اهداف عسكرية او سياسية .. اصبح من الضرورى العمل فى الجولة التالية على تفادى كل الاسباب التى ادت الى هذا الفشل ، لكى يتأكد النجاح فى المرة التالية .

لم يدرك العرب كل هذه الابعاد او يشعروا بمدى خطورتها على وجودهم ومستقبلهم ، حتى بعد سقوط تجربة الوحدة بين مصر وسوريا فى عام ١٩٦١ .. نتيجة لمؤامرة معادية لامال الامة العربية وكانت مؤامرة الانفصال التى وقعت فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ هى ثمره حلف غير مقدس بين الدول

الاستعمارية وبعض النظم العربية المناوئة لحركة التحرير العربى . ورغم الدوى الكبير الذى احدثة سقوط الوحدة بين مصر وسوريا . . الا ان احدا لم يتنبه لمغزى ماحدث ، او ادرك مدى مايتعرض له العالم العربى من تآمر . وكانت عملية الانفصال السورية هى بداية التداعيات السلبية التى ظلت تواجهها مصر خلال عقد الستينات ، والتى دفعت بها الى مصيدة التآمر الدولى التى قادتها الى هاوية الهزيمة العسكرية ومعها سوريا والاردن فى يونيه ١٩٦٧.

****

وعندما تقدمت مصر لمساعدة الثورة اليمنية الوطنية فى سبتمبر عام ١٩٦٢ ، اذا سارعت لاداء التزامها القوى ، تحولت هذه المساعدات - بفضل جهود نفس الحلف الذى تآمر على الوحدة المصرية السورية- تدريجيا الى حرب طويلة الامد ، استهدفت استنزاف مصر وقدراتها العسكرية . . وصولاً الى مؤامرة توريط مصر فى حرب ١٩٦٧. ومرة اخرى لم يتنبه العرب او تتنبه مصر وقيادتها لابعاد مايحاك ضدها وللمخاطر المعرضة لها . فسرعان ما جذبتها الاهتمامات القومية - ربما فى محاولة لتعويض الانتكاسة القومية التى احدثها انفصال سوريا عن مصر - فكثفت مصر جهودها لتدعيم الثورات والحركات التحررية العربية مثل ثورة اليمن وثورة العراق وحركة التحرير الجزائرية ثم الجزائر المستقلة بعد ذلك .

ورغم كل الاضرار التى لحقت بمصر نتيجة لذلك فهى لم تتخل ابدا عن انتمائها العربى او التزامها القومى الامر الذى حجب عن مصر حقائق الموقف المتربص والمحيط بها . . اذ كانت عين اسرائيل اليقظة لاتغفل عنها . . ترقب حركتها وترصد اعمالها وانتشارها عربيا ، وتنتظر فرصتها لكى تضرب ضربتها وتفرض سياستها التوسعية بينما عادت القوى الاستعمارية الى التآمر مرة اخرى مع بعض القوى العربية التى وقفت ضد الثورة اليمنية ، على تحويل هذه الثورة الى صراع دموى طويل مع العناصر المناوئة للثورة ، والمدعومة بهذه القوى الخارجية ، والى حرب لاستنزاف القوات المسلحة المصرية والاقتصاد المصرى بعد ان اضطرت مصر الى ارسال خيرة قواتها ورجالها لتحارب حربا قاسية بعيدا عن حدودها . . وتحملت ميزانيتها ولخمس سنوات كاملة اعباء ضخمة ونفقات كبيرة ، فضلا عما خسرته القوات من اسلحة ومعدات، واخيرا ماضحت به مصر من ارواح الشهداء . وعندما اشتعلت الحرب فى سيناء عام ١٩٦٧ كانت كل هذه القوات لاتزال موجودة فى اليمن ولم تعد الى مصر الا بعد انتهاء حرب يونية ١٩٦٧ بعدة اشهر ، بعد انعقاد مؤتمر القمة

العربى فى الخرطوم ، حيث تم فى اتفاق خاص بين الرئيس جمال عبد الناصر ،والملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية تسوية مشكلة اليمن واغلاق ملفها الدامى الذى استمر مفتوحا لخمس سنوات كاملة . ولاشك ان قواتنا المسلحة قد استطاعت بعد كثير من التضحيات ان تثبت اقدام الثورة اليمنية ، وان تصبح اليمن المتحررة حقيقة واقعة رغم كل ماتعرضت له من مؤامرات سحق واضرار .

****

هكذا واجهنا الحرب التى فرضتها علينا اسرائيل فى يونية ١٩٦٧ .. بعد ان اتحنا لها الفرصة لشن هذه الحرب ، وهناك قسم اساسى من قواتنا المسلحة يقاتل فى جبهة اخرى تبعد عن الجبهة المصرية عدة الاف من الكيلومترات . دخلنا حربا لم نستعد لها .. ضد عدو استعد لها وتسلح حتى الاسنان .. فى وقت كنا نحارب فيه معركة رئيسية اخرى غير معركتنا فى مصر، ولحماية ثورة عربية ، تلبية لنداء القومية العربية والالتزام العربى . وبينما قواتنا تستنزف حقوق جبال اليمن ، وفى أسوأ الاوقات اختياراً فتحنا على انفسنا معركة سياسية عسكرية ضارية مع اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل .

لقد ادى الدور الامريكى الاسرائيلى ومساهمة الاتحاد السوفيتى الى جر مصر ودفعها نحو حرب خاسرة مخططة مسبقا منذ سنوات طويلة ، لم تكن امكانات مصر العسكرية المتاحة والمحسوبة تسمح بالادارة العسكرية الناجحة لاعمال القتال على جبهتين واسعتين ورئيستين تفصل بينهما مسافة تصل الى ٣٠٠٠ كيلو متر من مياه البحر الاحمر بين صحارى سيناء شمالا وجبال اليمن جنوبا .

واجهت مصر هذا الموقف وسط عالم عربى مفكك ، يسوده القلق والاضطراب والتمزق خاصة منذ وقوع الانفصال بين سوريا ومصر وعام ١٩٦١ ، بينما هناك نظم عربية قد اصرت على شن الحملات الاعلانية العنيفة ضد مصر وضد نظامها الوطنى وزعيم ثورتها جمال عبد الناصر ، وصلت الى حد التشهير به وبوطنيته وقوميته ، مستغلة للاوضاع التى ترتبت عن حرب ١٩٥٦ ، الخاصة بقبول مصر فتح مضيق تيران وخليج العقبة للملاحة الاسرائيلية .. وكذا قبول وجود قوات الطوارئ الدولية على الحدود المصرية .. واستمرت الادعاءات التى تتهم مصر بترك شرم الشيخ تحت الاحتلال الاسرائيلى وترك حماية حدود مصر لقوات الطوارئ الدولية .

شكلت هذه الحملات العربية المكثفة عبئا نفسيا متزايداوثقيلاً ومتغيرا على كاهل القيادة المصرية وضغوطاً مستمر تؤثر على المواقف الداخلى فى مصر ٠٠ وقد زاد هذا العبء النفسى ثقلا لوجود رغبة ملحة لدى القيادة المصرية بازالة كل الاثار التى ترتبت على عدوان ١٩٥٦ ٠٠ ولكنها كانت تنتظر تحسين الظروف العسكرية بعد عودة القوات من اليمن ، والظروف السياسية الملائمة التى تسمح لمصر بتوجيه هذه الضربة السياسية فى اطار حقوقه السيادة المصرية ٠٠ مع توفر القدرة العسكرية اللازمة لتحمل ماسيترتب على هذه الضربة السياسية من التزامات عسكرية تتعلق بحماية الحدود وتأمين منطقة شرم الشيخ ضد اى عدوان اسرائيلى ٠

ولكن نجحت المزايدات العربية فى الطرق على الحديد الساخن ويبدو ان القيادة المصرية لم تحتمل كل هذا العبء المعنوى الجسيم الماس بالكرامة المصرية فإنتهزت اول فرصة ظنت انها مناسبة تمثلت فى اشاعة او خبر غير مؤكد عن قيام اسرائيل بحشد قواتها على حدود سوريا ، لتندفع فى اتخاذ موقف متشدد ومفاجئ ٠٠ وتفجر عدة قرارات سياسية خطيرة لها ابعاد استراتيجية كبيرة فى تتابع سريع ، خلال فترة زمنية قصيرة ، ادت خلال أقل من ثلاث اسابيع ٠٠ الى خلق ازمة سياسية عسكرية خطيرة فلما ضاقت حلقات الازمة ، كانت مصر قد قطعت شوطا كبيرا تجاه نقطة اللاعودة ولم يكن امامها اى مجال للتراجع ٠هكذا رأت القيادة العربية ان تضع حدا للمهاترات العربية ، وان تقطع الطريق على المزايدين من الحكام العرب ٠٠ فسرعان واجهت طريقا مسدودا امام عدو متربص ٠٠ نهاز للفرص ، تسانده وتشجعه قوى عالمية كبرى تريد أن تجهز على ثورة مصر ونظامها التحررى الوطنى ٠

مؤتمرات القمة

وفى عام ١٩٦٣ برزت فكرة مؤتمرات القمة العربية ، لمواجهة محاولات اسرائيل تحويل مياه نهر الاردن ورأت مصر فى منطلق التزامها القومى – ضرورة التصدى لهذا التحدى الاسرآئيلى على المستوى العربى القومى الشامل نظرا للاضرار البالغة التى ستقع على ثلاثة شعوب عربية بفعل هذه المشروعات هى شعوب سوريا ولبنان والاردن فدعت الى عقد مؤتمر القمة العربى الاول فى يناير ١٩٦٤.

فى نفس هذا التوقيت بدأت مرحلة جديدة وهامة فى العلاقات الامريكية الاسرائيلية بوصول ليندون جونسون الى قمة السلطة فى الولايات المتحدة بعد اغتيال جون كيندى . واتخذت الادارة الامريكية موقفا متشددا من قرارات مؤتمر القمة العربية الاول . منذ ذلك الوقت التزمت الولايات المتحدة تجاه اسرائيل بعدة التزامات هامة لم تتخل عنها ابدأ كان اولها هو ضمان امن اسرائيل ووقوفها الى جانبها « فى دفاعها عن نفسها » وثانيها هو موافقتها على تزويد اسرائيل بكل ماتحتاج اليه من الاسلحة الحديثة والمعدات الثقيلة بما يضمن ان يكون الميزان العسكرى فى المنطقة لصالحها وضد العرب.

قرر مؤتمر القمة العربية الاول وضع مشروعات مياه عربية تمنع اسرائيل من الاستفادة بتحويل مياه نهر الاردن ، وانشاء قيادة موحدة للجيوش العربية لمنع اسرائيل من التدخل فى مشروعات المياه العربية . اما المؤتمر الثانى فقد عقد فى سبتمبر ١٩٦٤. وكانت الاعتداءات الاسرائيلية قد بلغت ذروتها . وفى هذا العام أصبح من المقرر فى السياسة الاسرائيلية المنسقة مع السياسة الامريكية ضرورة شن الحرب الاسرائيلية ضد مصر وباستغلال قرارات مؤتمرات القمة التى عقدت فى هذه الفترة ومابعدها بدأت اسرائيل تشن حملة منظمة واسعة النطاق لتهيئة الرأى العام العالمى لتقبل هذه الحرب العدوانية .

والواقع ان نتائج مؤتمرات القمة لم ترتق الى مستوى قرارتها حيث كانت معظم هذه القرارات غير واقعية تتسم بالحماس العقيم الذى لايضع الواقع الدولى او الواقع العربى فى اعتباره .. من امثلة ذلك تحديد القمة الثانية الهدف القومى العربى بانه تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى والالتزام بخطة عمل عربية مشتركة ولم تتجاوز القرارات هذا الحد او تتخذ اى خطوات تنفيذية من هذا الهدف القومى العربى .

بينما نشطت الدعاية الصهيونية للاستفادة اعلاميا وسياسيا وعسكريا من هذه القرارات العربية باعتبارها سياسة عربية رسمية معلنة هدفها القضاء على اسرائيل .. حتى ان اسرائيل طالبت الامم المتحدة والشعوب المحبة للسلام « بالوقوف الى جانبها » ورفض قرارات القمة العربية وحماية اسرائيل من هذا الخطر العربى الذى يداهمها » !!

١٩٦٧ - نكبة يونية :

بقدر ما تعرضت له القوات المسلحة المصرية خلال الاعوام التى سبقت حرب ١٩٦٧من مؤثرات سياسية وعسكرية ومعنوية سلبية ، سببت انعكاسات قوية على الحالة العامة للقوات المسلحة . . بقدر ما كان النشاط السياسى والعسكرى الاسرائيلى حيويا فعالا . . بلغ ذروته عندما اقترب موعد الحرب . . فمنذ اوائل عام ١٩٦٧ بدأ التوتر يتخذ ابعاداً جديدة نتيجة لتحول قادة اسرائيل الى مرحلة التهديد العلنى المباشر « بغزو الاراض السورية » وباحتلال دمشق واسقاط النظام الحاكم فيها. ومن الملاحظ فى هذه الفترة ان كل التهديدات بل والاعتداءات كانت موجهة ضد سوريا امعانا فى خداع مصر وجذب قواتها الى المصيدةالتى اعدت لها فى سيناء . وفى اوائل مايو قبل اى تحرك مصرى تواترت الانباء عن اعلان التعبئة الجزئية فى الجيش الاسرائيلى . . وفى نفس الوقت ابلغت مصر من اكثر من مصدر من بينها الاتحاد السوفيتى - بوجود حشود اسرائيلية على الحدود السورية.

وابتلعت مصر الطعم ، وسهل من ابتلاعه تلك الرغبة الكامنة لدى قادة مصر بازالة ماترتب عن حرب ١٩٥٦ من اثار ومزايا تتمتع بها اسرائيل واقصد بها منحها حرية المرور فى مضيق تيران وخليج العقبة . وخلال الفترة من ١٤ الى ٢٣ مايو ١٩٦٧ اسرعت القيادة المصرية السياسية باتخاذ عدة قرارات غاية فى الاهمية والخطورة اولها اعلان حالة الطوارئ ورفع درجة استعداد القوات المسلحة الى الدرجة القصوى واعلان حالة التعبئة العامة . وفى اليوم التالى مباشرة ١٥ مايو طلبت مصر من الامم المتحدة سحب قوات الطوارئ التابعة لها من نقط الحدود وتجميعها فى قطاع غزة . . وكان من نتيجة ذلك اخلاء منطقة شرم الشيخ واثارة مشاكل سياسية وعسكرية واسعة النطاق . . كما كانت اجهزة التخطيط المصرية توقن تماما ان قفل خليج العقبة امام الملاحة الاسرائيلية هو من اسباب شن الحرب لدى اسرائيل . فهى يعتبر هذا الاجراء بمثابة اعلان للحرب عليها.

وفى ٢٣ مايو ١٩٦٧ اعلنت مصر رسميا عدم سماحها بمرور السفن الاسرائيلية او السفن التابعة لدول اخرى التى تحمل مواد استراتيجية الى اسرائيل بما فى ذلك ناقلات البترول ، وفى مضيق خليج العقبة (مضيق تيران) الواقع فى المياه الاقليمية المصرية . وكان اعلان هذا القرار - بمثابة الضربة القاضية لآى جهود تتعلق بوقف الحرب . وقد جسدت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية

المشكلة فى اطار اكثر خطورة ، واعتبرت صدور مثل هذا القرار من مصر بمثابة تهديد مباشر لامن اسرائيل ووجودها . . وبالتالى يجب ان تضرب ضربتها فورا وبكل قوه قبل ان يستفحل الامر وتفقد اسرائيل قدرتها على الردع .

لقد ادت الخسائر الجسيمة التى سببتها الضربة الجوية الاسرائيلية صباح يوم ٥ يونية ١٩٦٧ الى احداث صدمة قوية لدى القيادة المصرية العامة ، خلقت حالة من الشلل والاضطراب . لقد جسدت هذه اللحظة الحاسمة كل الاخطاء السياسية والعسكرية التى تراكمت خلال عدة سنوات ، ثم تضخمت فجأة خلال الاسابيع الثلاث الاخيرة قبل وقوع الحرب ثم بعد وقوعها حين بلغت المأساة ذروتها بصدور اخطر القرارات العسكرية وابعدها اثرا وهو قرار الانسحاب الكامل من سيناء والذى صدر مساء يوم ٦ يونية ١٩٦٧ اى بعد اقل من ثلاثين ساعة فقط من بدء القتال . أدى ذلك كله الى اعطاء اسرائيل نصرا سهلا كبيرا لاتستحقه كان بمثابة المحصلة الطبيعية لسلسلة مصتلة من الاخطاء السياسية والقرارات الاستراتيجية والتراكمات الداخلية . . امتدت جذورها قبل سنوات طويلة من وقوع كارثة الهزيمة .

ولكن مايهمنا هنا ان نجد الاجابة السليمة على سؤال هام لابد لنا ان نصرها : هل نجحت اسرائيل رغم نصرها الكبير فى فرض السلام الاسرائيلى على العرب ؟ الواقع ان ذلك لم يتحقق على أى مستوى او باى قياس . . ذلك لان الحرب غير السلام تماماً فالحرب يمكن ان تفرض من جانب واحد على جانب اخر . . اما السلام فلا يمكن تحقيقة دون اتفاق الجانبين او خضوع احدهما لارادة الاخر. ولما كانت الارادة هى التعبير اللفظى عن القدرات المعنوية والمادية ، فان المصريين رغم احداث حرب ١٩٦٧ ونتائجها المريرة ، قد حافظوا على رباطة جأشهم ، ونجحوا فى امتصاص صدمة الهزيمة، والتحول الى العمل الجاد من اجل ازالة اثار العدوان . لذلك لم تنجح اسرائيل فى الحصول على النصر السياسى الذى اشعلت الحرب من اجله . . لانها فشلت فى اخضاع الارادة العربية لمشيئتها ، ولم تنجح فى فرض السلام الاسرائيلى . . القائم على الاذعان والاستسلام .

ففى التاريخ الانسانى الطويل ، من المعروف ان هدف اى صراع مسلح هو تحقيق النصر العسكرى ولكن اذا لم يكن هذا النصر .. بالقدر الكافى لفرض الارادة على الخصم ، فان الهدف الحقيقى للحرب لم يتحقق . لذلك فاننا حينما نقول ان اسرائيل لم تكسب حربا فى ١٩٦٧ - وان كانت قد كسبت معركة - فاننا لانحاول ان نهون من حجم النصر العسكرى او نقلل من قيمته ، انما نريد فقط ان نؤكد انها قد فشلت فى فرض ارادتها على العرب ، وبالتالى لم تحل مشاكل وجودها فى قلب الامة العربية ، رغم النصر العسكرى الذى حققته .. بينما نجح العرب فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ فى فرض ارادتهم ، وفتح الطريق امام الحل السياسى ، ورغم ان مساحة النجاح العسكرى العربى الذى تحقق فى عام ١٩٧٣ كانت اقل بكثير من المساحة التى حققتها اسرائيل فى عام ١٩٦٧.. الا ان تأثيره السياسى الفعلى كان اعمق بكثير مما سبق ان حققته اسرائيل ، ذلك لان معظم المحصلة العسكرية لهذه الحرب جاءت كنتيجة للسلبيات العربية ، وليست للايجابيات الاسرائيلية . فقد اتسم السلوك السياسى العربى دائما بالافتقار الى الجدية والامانة .. فى معالجة قضية قومية مصيرية ، وصراعا حضاريا يمكن ان يهز كيان الامة العربية .

لقد تهاون العرب فى استيعاب أبعاد القضية المصيرية ، وفى الاعداد والتجهيز العلمى اللازم لحماية انفسهم وكيانهم ، كما برعوا فى تفتيت قوتهم الكبيرة وتشتيت طاقاتهم المتاحة ، وفى كسب الاعداء ضد قضيتهم او فقد الاصدقاء المؤيدين لهم . لقد فشلوا فى توصيل صوتهم الى المجتمع الدولى ، وان وصل هذا الصوت فانه يصل خافتا ضعيفا لايكاد يحس به احد نتيجة لتفرق كلمتهم وتشتت جهودهم .

ورغم ذلك كله فعندما وقعت الهزيمة رفضها العرب بشدة كما رفضوا الاستسلام لتداعياتها ، واصروا على ان يواجهوا العدوان وان يصمدوا امام كل انواع الضغوط السياسية والاقتصادية من اجل لحظة سوف تأتى يمكنهم فيها تحقيق اهدافهم واستعادة حقوقهم واسترداد كرامتهم كانت تلك هى حقيقة موقف مصر ومن ورائها العرب بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ .. وهى الحقيقة التى مثلت حجر الاساس فى سياسة مصر واستراتيجيتها التى بنتها خلال سنوات مابعد النكسة .. ووصفت فيهاخلاصة تجاربها الصعبة ، فكانت هى الطريق السليم نحو الصمود والقوى والدفاع الصلب عن الحقوق والنصر الذى تحقق بعد ذلك .

المنطلقات الاساسية للاستراتيجية الجديدة

كان لزاما ان تواجه مصر قدرها ، وان تبدأ فوراً فى تعديل اوضاعها وفى وضع الاسس والمبادئ السياسية والعسكرية السليمة التى ستقود مسيرتها الشاقة المقبلة عليها . فبدأت فور توقف القتال فى يونية ١٩٦٧ فى اعادة بناء قوتها العسكرية وجبهتها الداخلية ، وإرساء قواعد استراتيجية نابعة من حقائق الموقفين السياسى والعسكرى اللذين برزا فى اعقاب الهزيمة . . استعدادا لمعركة عسكرية مقبلة لابديل عنها من اجل استعادة الارض والحقوق. فان احتمال التوصل الى حل سياسى فى هذه المرحلة كان امر مستبعدا فى ظل موقف امريكى منحاز لاسرائيل ومساندة سياسية واقتصادية وعسكرية لاحدود لها . . وموقف اسرائيلى رافض متعنت ، متمسك بالارض المحتلة . لم يكن يلوح فى الافق وجود فرصة حقيقة للتوصل الى حل عادل يؤدى الى السلام الذى بدأت تسعى اليه مصر . ولذلك اصبح من الضرورى اعادة البناء العسكرى كخطوة ضرورية لتصحيح المسيرة العربية .

ووضعت مصر المنطلقات الاساسية لبناء استراتيجيتها الشاملة الجديدة على اساس اربع نقاط نجملها فيما يلى :

١ - ان مصر ، وان كانت قد خسرت معركة الا انها لم تخسر حربا . . وشعب مصر الذى يعتبر معركة يونية ١٩٦٧ ليست نهاية المطاف . . يرفض الاستسلام ويصر على استرداد كل مافقده. وجيش مصر الذى هزمته الظروف فى عام ١٩٦٧ مصر علي ان يسترد كرامته ويؤكد ذاته .

٢ - إن واجب مصر أن تعمل بكل ماتملك من قوة لتحرير ارضها المحتلة . . على اساس مبدأ « مأأخذ بالقوة لايسترد بغير القوة » وذلك باعادة بناء القوات المسلحة من القاعدة الى القمة وتحديد مهمتها الاساسية لتكون هى « التفرغ الكامل لواجبها المقدس فى الدفاع عن تراب مصر وتحرير الارض المحتلة والدفاع عن الحقوق القومية للعرب .

٣ - ان الجبهة الداخلية فى مصر يجب ان تحمى ظهر القوات المسلحة وتقدم الدعم المادى والمساندة المعنوية لها . . من خلال تعبئة هذه الجبهة فى شتى المجالات من اجل معركة تحرير الارض وازالة اثار العدوان .

٤ - لما كانت المعركة هى معركة عربية واحدة . . وكان هدف العدوان عام ١٩٦٧ هو ضرب

القومية العربية لذلك تسقط مصر الشعارات التى تفرق بين نظم الحكم العربية من خلال توجهاتها السياسية وذلك من اجل تضامن عربى قوى يحمى الامن القومى العربى ، يحشد الطاقات المتاحة ضد العدو المشترك يحقق تنسيق كاملا بين الدول العربية وبين اهدافها ويعبئ الشعوب العربية لصالح المعركة سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

وليس ثمة شك فى ان عملية اعادة بناء القوت المسلحة واعادة تنظيمها ، كانت من اشق المهام، واكثرها تعقيدا ومن العناصر الاكثر مشقة اعادة بناء المقاتل المصرى ، والذى كان يعتمد اساسا على البناء النفسى والمعنوى . فقد كانت القيادات التى تولت المسئولية بعد الحرب تؤمن ايمانا راسخا بان قوة مصر تكمن فى اصالة شعبها ، وانه بالاصرار والروح المعنوية العالية يمكن ان تعوض القوات المسلحة الكثير مما فقدته واضافت المزيد .. اعادة بناء كل ماهدمة الحرب من معنويات ونظم ووحدات.

لقد كان المقاتل المصرى فى ذلك الوقت يعانى اشد المعاناة من الهزيمة وقد صاحبته هذه المعاناة سنوات طويلة بعد الحرب ، وكان لابد ان توازن هذه المعاناة بان يتسلح بالعزم والاصرر على ازالة وصمة الهزيمة .. وان تعود الية الثقة بنفسة وبقيادته وبسلاحة ، ان يدعم ايمانه بحقه وبعدالة قضيته. ذلك حتى يتميز بدرجة عالية من الكفاءة تتيح له افضل اشكال الاداء فى الوقت المناسب . فقد كان هناك ايمان لدى القيادات بان الرجل وليس السلاح هو الذى يأتى بالنصر فى النهاية .. فالنصر يجب ان تنمو بذوره فى قلوب الرجال، قبل ان يحققوه فى ميدان القتال .. من هنا كان التركيز الاساس على بناء المقاتل المصرى ايا كانت درجته او رتبته . ان القضاء على اسباب الهزيمة وآثارها داخل القوات المسلحة كان هو الهدف الاول ، ولتحقيق هذا الهدف بكل ابعاده ، مضافا اليه الاستعداد الطويل للمعركة المصيرية القادمة .. امضت القوات السملحة بكافة اجهزتها وتشكيلاتها ووحداتها السنوات الست بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ فى نضال مرير بذلت خلاله العرق ، كما بذلت فيه الارواح والدماء حتى امكن ازالة هموم الهزيمة والتغلب على اثارها .

والواقع ان الجهود العديدة التى شاركت فى عملية اعادة بناء القوات المسلحة ، قد شكلت جميعها معزوفة رائعة استمرت كل هذه السنوات ، شاركت فيها بكل الصدق والاخلاص كل اجهزة القيادة العامة والعديد من اجهزة الدولة .. فى روح عالية وتعاون وثيق وانكار للذات .

لقد نجحت القوات المسلحة المصرية بجهدها ، وعرقها بل وبدماء شهدائها ان تنهى مرحلة الاستعداد بعد ست سنوات مليئة بالعمل الشاق .. بينما كان الخبراء العالميون ومنهم الخبير الفرنسى الشهير جنرال اندرية بوفر يقدر هذه المرحلة بمالايقل عن جيل كامل. اما موشى ديان فقد راح يؤكد ان العرب فى حاجة الى جيلين على الاقل ! قبل ان تقوم لهم قائمة او تكتمل لهم قوة حربية يعتد بها . لقد كانت تلك السنوات العصيبة ، بما احتوته من اعمال قتال متعددة الجوانب والابعاد .. بمثابة بوتقة للتجارب العسكرية المصرية، ومنطلقا هاما لارساء قواعد متطورة للفكر العسكرى المصرى الذى خرج الى حيز التنفيذ فى ٦ اكتوبر ١٩٧٣ . لقد حفلت الفترة بين يونية ١٩٦٧ واكتوبر ١٩٧٣ والتى تزيد عن خمسة وسبعين شهرا ، بالجهود المضنية لتدريب القوات على عملية العبور الشاقة المعقدة فالبعمل الصامت الدءوب والتضحيات تمت اعادة بناء القوات .. لتصبح تلك القوات التى اذهلت العالم بخططها المحكمة وادائها الرائع يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣ .

القرار ٢٤٢ (ملحق ١)

لقد كانت حرب يونية ١٩٦٧ مرحلة هامة فى تاريخ المواجهة الاسرائيلية . ولعل من اهم انعكاسات هذه الحرب ما أحدثته من صدمة قاسية أصابت الوجدان والفكر العربى تجاه قضية الصراع مع اسرائيل .. الامر الذى اهتزت معه الثقة فى الكثير من الشعارات التى كانت ترفعها الجماهير العربية .. طوال الفترة الممتدة مابين بداية العمل العربى المشترك وقيام حرب يونية ١٩٦٧ ، ممازاد الشعور فى العالم العربى بالحاجة الى اعادة تقييم السياسات والاستراتيجيات والمواقف العربية .

وتبدو اهمية دور مصر فى هذه الفترة ، فى محافظتها على التزامها القومى .. وقيامها بطرح مفاهيم جديدة لمشكلة الصراع العربى / الاسرائيلى ، مبنية على أسس واقعية تتجاوز منهج الشعارات والبيانات ومخالفات الواقع . لقد تبنت مصر سياسة اكثر واقعية واظهرت وعيا بحقائق السياسة الدولية حظى بتقدير معظم الدول العربية . وفى اطار هذه السياسة الجديدة للتعامل مع مشاكل الصراع العربى الاسرائيلى دعت مصر الى العمل على حل النزاع مع اسرائيل وازالة اثار العدوان واسترداد حقوق الشعب الفلسطينى .

وتحقيقا لهذا الاتجاه قبلت مصر قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ .. باعتبارمايقدمه من حل سلمى للصراع واعتراف بدولة اسرائيل . ويعد القرار ٢٤٢ حاليا هو المحور الاساسى الذى يدور حوله حل الصراع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية . وقد تضمن هذا القرار عدة عناصر اساسية تتعلق بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى المحتلة وإنهاء جميع ادعاءات وحالات الحرب وضمان حرية الملاحة فى الممرات الدولية فى المنطقة وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين فضلا عن ضمانات للامن الاقليمي والاستقلال السياسى .

ويمثل قبول مصر للقرار ٢٤٢ تعبيرا واضحا عن سياستها الجديدة ، وعن رغبتها الصادقة فى احلال السلام فى الشرق الاوسط وعدم اللجوء الى الحرب لتسوية النزاع وقد اكدت هذا الاتجاه فى عام ١٩٦٩ - بعد تولي الرئيس الامريكى نيكسون مهام الرئاسة الامريكية .. حين قام هنرى كيسنجر مستشار الامن القومى قبل توليه الخارجية الامريكية بمحاولة استطلاع مدى امكانية بدء حوار رسمى مع المسئولين المصريين يستهدف اقرار السلام فى الشرق الاوسط . فجاءت الاستجابة المصرية ايجابية مشجعة واعلن الرئيس عبد الناصر ترحيبه باية مفاوضات تفضى الى تخفيض حدة التوتر فى المنطقة وتهيئة فرصا مناسبة لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢.

حـــرب الاستنزاف

وكان المستطاع ان يحقق القرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الامن و تسوية مقبولة لمشكلة الشرق الاوسط وان يرسى دعائم سلام عادل فى المنطقة لو صدقت نوايا اسرائيل ولكن اسرائيل عملت بكل مافى وسعها من الجهد على عرقلة تنفيذ القرار وتجميده واتضح من الوهلة الاولى بعد صدور القرار ٢٤٢ اتخاذها لموقف متعنت يقوم على رفض الانسحاب من الاراضى المحتلة قبل التوصل الى حل يرضيها ، كما رفضت إعطاء جونار يارنج مبعوث السكرتير العام للامم المتحدة اى تأكيد حول استعدادها لتنفيذ قرار مجلس الامن .

بذلك تأكدت مصر ان اسرائيل لاتريد السلام ولكنها تريد ان تفرض ارادتها على العرب وهى فى مركز قوة باحتلالها الارضى العربية ، وانه لا أمل فى تخليها طواعية عن هذه الاراضى او عن اطماعها التوسعية الا اذا ادركت ولمست ان ماتدفعه من ثمن لايتناسب مع ماتحتفظ به من مكاسب . ولم يكن الموقف العسكرى الاسرائيلى فى سيناء فى ذلك الوقت موقفا صلبا بل كانت تعتوره

الكثير من نقاط الضعف خاصة فى بناءه الدفاعى الامر الذى يسمح للقوات المصرية بان ترفع من تكاليف النصر العسكرى الذى حققته وتحوله الى عبء ضخم يقع على كاهلها .

هكذا قررت مصر فى سبتمبر ١٩٦٨ التحول الى استراتيجية جديدة والانتقال بالجبهة من « **مرحلة الصمود الساكن** » الى مرحلة جديدة من المواجهة العسكرية اطلق عليها « **مرحلة الدفاع النشط** » وقد عرفت هذه الاستراتيجية فيما بعد « **باستراتيجية الاستنزاف** » وهى « **استراتيجية للصراع الطويل الامد** » الذى يجبر العدو على تبديد طاقاته واستهلاك موارده فى سبيل المحافظة على مكاسب اغتصابها وخلق اقتناع مؤكد لدية بان ثمن اصراره على العدوان هو ثمن فادح لايحتمله ، واشعاره بمدى خطأه الفاحش عندما رسم لنفسه دورا اكبر من حقيقته ، وان النصر دائما فى جانب صاحب الموارد الاكبر التى لاتقتصر على النواحى المادية او البشرية فحسب ، ولكنها تمتد الى الاصالة التاريخية والطاقات المعنوية المدعمة بالحق والاستعداد للتضحية .

وفى نطاق هذه النظرية ، ليس لزاما للصراع ان يكون هدفه تحقيق انتصارات عسكرية مدوية . . ولكنه يتحقق فى المحافظه على استمرار الصراع وتصاعده المنظم الذى يتزايد ثقله واعباؤه على العدو شيئا فشيئا ، ويعتمد على فرض ظروف قاسية عليه بينما لايستخدم ضده سوى وسائل محدودة ولكن باساليب تتسم بالمهارة والمرونه . . مع استمرار العمل وتزايد ضغوطه المعنوية التى تؤثر على عناصر القوة العكرية .

وقياسا على ماقدمناه ، فان خطة عمليات الاستنزاف التى شنتها القوات المصرية ضد القوات والمواقع الاسرائيلية خاصة فى المرحلة الثانية التى بدأت فى مارس ١٩٦٩ واستمرت حتى اوائل اغسطس ١٩٧٠.. تعتبر مرحلة بارزه فى سلم التصاعد العسكرى التدريجى الذى مهد للعمليات العسكرية المباشرة وحربا حقيقية بكل ابعادها .

ولم يكن من المنتظر ابداً عندما قررت مصر شن حرب إستنزاف كثيفة ضد اسرائيل . . ان تقف الاخيرة مكتوفة الايدى . . خاصه اذا وضعنا فى الاعتبار اسس السياسة الحربية الاسرائيلية القائمة على عنصر الردع كركن أساسى من اركان هذه السياسة . لذلك فان ما ارتبط بهذه الحرب من عمليات إستنزاف مضادة وعنيفة من جانب اسرائيل لايقلل من قيمة هذه الحرب او من آثارها العديدة

ونتائجها الاستراتيجية والسياسية الملموسة خاصة ان اسرائيل ، عندما شنت استنزافها المضاد شنته بغرض اساسى ليس مجرد انتقام من عمليات الاستنزاف المصرية ، ولكنه كان بغرض اجبار مصر على ايقاف هذه الحرب نهائيا ، واحباط اى تحضيرات لعمل عسكرى ايجابى واسع النطاق قد تفكر مصر فى القيام به ضد اسرائيل.

لذلك وبالرغم من ان بعض الاراء التى طرحت قد اعتبرت هذه الحرب من خلال نظرة متعجلة غير موضوعية ، فى مجملها عملا ضارا لم يحقق اى فائدة وهذا خطأ كبير ، فالواقع ان هذه الحرب بغض النظر عن اى خسائر مادية كانت شديد الاثر من الناحية النفسية والمعنوية على الجانبين . فعلى الجانب المصرى كان وقوع هذه الحرب ضرورة تحتمها ظروف الهزيمة القاسية وعملا له بعده المعنوى الهام .. بل ان وقوعها والخبرة التى اكتسبت من ورائها كانت التمهيد العملى الوحيد الذى ساعد على ان يصبح اتخاذ قرار شن الحرب فى اكتوبر ١٩٧٣ .. أمرا ممكنا من ناحية اخرى . فقد مكنت هذه الحرب الجندى المصرى من ان يسترد ثقته بنفسه وسلاحه ويؤكد قدرته على ان يواجه الجند الاسرائيلى ويقاتله بقتله ويطارده ويأسره .. ومثل هذه النتيجة وحدها تستحق التضحية .. لانها اضافت لحرب اكتوبر عنصر هاماً وحاسماً فى سير القتال واسلوب اداء القوات. .

وخلاصة القول بالنسبة لهذه المرحلة انها كانت بمثابة مرحلة « **البحث عن الذات** » بالنسبة للمخطط والمقاتل المصرى وللجندية المصرية عامة . فمن خلالها وجد هذا المقاتل نفسه وتبلورت عقيدة قتال مصرية خالصة له واتيحت له فرصة مواجهة عدوه وجهاً لوجه ومقاتلته فى ظروف افضل عن ذى قبل . لقد اثبت حرب الاستنزاف ان قوة صمود مصر وتحملها وقوة ارادتها وتمسكها بهدفها الاسمى كانت هى العناصر الاساسية التى اعادت الثقة بعد ان كادت هزيمة يونيه تقضى عليها . اما من ناحية اسرائيل كانت عمليات الاستنزاف مثاراً للازعاج والتوتر الشديدين سواء بين صفوف القوات المسلحة والشعب الاسرائيلى ، وماتحمله من خسائر كبيرة فى الارواح ، الامر الذى احدث ردود فعل معنوية عميقة بين افراد المجتمع الاسرائيلى انعكست على حياتهم وسلوكهم ولعل اصدق تعبير عن هذه الحالة ماذكرته مجلة التايمز الامريكية فى مقال نشرته بمناسبة ذكرى مرور ثلاث سنوات على حرب يونية ١٩٦٧ تحت عنوان الكآبة تتزايد فى اسرئيل قالت المجلة .. فى الذكرى الثالثة لحرب ١٩٦٧ اتسمت حالة الاسرائيليين بالكآبة والضياع .. وبدأو يستساءلون عما اذا كانوا قد كسبوا حرب بالفعل ، ام انها مجرد الجولة الاولى ؟

مبـــادرة روجـــرز

ومع ازدياد ضغوط الموقف العسكرى والسياسى على اسرائيل نتيجة للموقف الصعب الذى كانت تواجهه والمأزق العسكرى الذى فشلت ولمدة خمسة عشر شهرا فى الخروج منه وهو المأزق الذى نجحت مصر فى فرضه على اسرائيل من خلال حرب الاستنزاف والاصرار على التصدى للعدوان والوقوف فى وجهه رغم كل محاولات التصعيد . . .

وتحت وطأة هذه الضغوط وتصاعدها اصبح وقف اطلاق النار هو الحل الضرورى لمواجهة هذا الموقف المتدهور وهذا التآكل المستمر فى القدرات العسكرية الاسرائيلية ولاول مرة نجد موشى ديان يعترف منذ نشوب حرب الاستنزاف بان الحكومة الاسرائيلية مستعدة لوقف اطلاق النار دون شروط.

هكذا تقدمت الولايات المتحدة للعمل فوراً على وقف تداعيات الموقف فوضعت ثقلها السياسى كاملا من اجل صالح اسرائيل وذلك بتحقيق وقف اطلاق النار . وبناء على ذلك تقدمت الولايات المتحدة بمبادرة فى ١٩ يونية ١٩٧٠ ، تطالب الطرفين بوقف اطلاق النار المؤقت على جبهة قناة السويس لمدة ٩٠ يوما والعودة الى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ باحياء مهمة جونار بارينج ممثل السكرتير العام للامم المتحدة .

وسارعت اسرائيل الى قبول المبادرة الامريكية التى عرفت « بمبادرة روجرز » فورا .وقد أكد أبا إيبان فى حديث له نشر يوم ٣٠ اغسطس ١٩٧٠ بعد وقف اطلاق النار بثلاثة اسابيع « ان اسرائيل وسعت مجبرة لتحقيق وقف شامل لاطلاق النار وقبول المبادرة الامريكية فور طرحها » واضاف انه لولا وقف اطلاق النار لواجهت اسرائيل تصاعدا فى الحرب مع مصر وبالتالى لزادت أعداد القتلى والجرحى ، وتآكل التفوق الجوى الاسرائيلى . ان رفض وقف اطلاق النار كان سيضع اسرائيل فى موقف اخطر واشد صعوبة مما هو عليه الان.

اما مصر فقد قبلت هى الاخرى وقف اطلاق النار لانها كانت فى حاجة شديدة الى فترة هدوء تستكمل فيها المرحلة الاخيرة من بناء شبكة الدفاع الجوى الجديدة.

هكذا يحدث لاول مرة ان تسرع اسرائيل الى قبول وقف اطلاق النار دون شروط بعد ان ظلت ترفض كل عروض السلام من طلبات وقف اطلاق النار السابق عرضها من خلال جهود دبلوماسية كثيفة ومتنوعة استمرت تتعثر منذ نوفمبر ١٩٦٧ حتى اغسطس ١٩٧٠ . وطوال هذه الفترة التى

قاربت ثلاث سنوات لم تتوقف اسرائيل عن وضع العراقيل فى طريق تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .وفى التحليل الاخير يتأكد لنا ان الصراع الطويل الامد المعروف بحرب الاستنزاف والذى ادارته مصر ضد اسرائيل قد انتهى لصالحها . وان الاستراتيجية المصرية قد نجحت نجاحا كبيرا .وليس ادل على هدا النجاح ما حققته حرب اكتوبر ١٩٧٣ التى استمدت الكثير من افكارها من الخبرات والدروس التى افرزتها حرب الاستنزاف من نجاح كبير كذلك.

وكما كان شن حرب الاستنزاف ضرورة قومية إرتأتها قيادة مصر فى اعقاب هزيمة يونية ١٩٦٧ دون ان يطالبها احد بذلك . . كذلك كان توقفها فى اغسطس ١٩٧٠ امرا ضروريا وبنفس الدرجة. . ليس فقط من اجل اعاذة تنظيم جبهة القتال وبناء المرحلة الاخيرة من حائط الصواريخ فحسب ، ولكن كذلك لكى تتفرغ القيادات العسكرية والتشكيلات والوحدات المصرية لمرحلة الاعداد للحرب القادمة، وتوفير الوقت اللازم لاستيعاب دروس هذه الحرب وتعميم خبراتها المكتسبة ، وتكريس الجهد لمواجهة أعباء الاعداد والتدريب والتخطيط وتطوير اساليب الاداء القتالى بما يتفق مع الخبرات المكتسبة وبما يحقق افضل مردود مادى ومعنوى يمكن ان يعطية المقاتل المصرى واقصي المهارات اللازمة لاستغلال كل الطاقات المتاحة لدى الفرد ولدى السلاح.

****

لقد قلبت مصر مبادرة روجرز الخاصة بوقف اطلاق النار فى ٨ اغسطس ١٩٧٠ من منطلق اتجاه السياسة المصرية نحو السلام وتجنبها ويلات الحرب . وفى نفس الوقت اعطاء الولايات المتحدة الفرصة للقيام بدور نشط فى دفع عملية السلام وفتح الطريق نحو التسوية ، وتأكيدا للموقف المصرى الهادف الى السلام امام الرأى العام العالمى . غير ان المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى قرر فى ذلك الوقت التأكيد على استمرار مصر فى تدعيم قوتها الذاتية ووضعها موضع الاستعداد الكامل فى انتظار ماتسفر عنه نتائج المبادرة الامريكية .

وفى الواقع فان مبادرة روجرز رغم انها شكلت مخرجا ضروريا للطرفين الاسرائيلى والمصرى للخروج من حرب الاستنزاف الا انها حققت لمصر فى النهاية العديد من الفوائد النفسية والاستراتيجية الحيوية . . . فقد هيأت الظروف للقيادة المصرية لوضع الاستراتيجية الشاملة التى طبقت فى اكتوبر ١٩٧٣ . . حيث لم يكن ما تحقق من استقرار مؤقف فى جبهة القتال بعد وقف اطلاق النار فى اغسطس ١٩٧٠ كافيا لتمثيل ارضية مناسبة لقيام سلام عادل نظرا لقيام السلام فى

هذه الحالة على اوضاع هزيمة يونية ١٩٦٧ . ومع استمرار التعنت الاسرائيلى ورفض اسرائيل لعملية السلام وتمسكها باحتلال الارض العربية كان لزاما العمل على كسر هذه الاوضاع وضرب نتائجها ، والقضاء على آمال اسرائيل فى البقاء بالاراضى المحتلة او فى اجزاء منها .. كذلك لانهاء حالة اللاسلم واللاحرب .. وفتح الطريق نحو سلام حقيقى يقوم على موقف عربى يتمتع بقدر مناسب من القوة والتوازن ، وبالتالى يسمح باستخدام ادوات الاستراتيجية الشاملة الاخرى السياسية والاقتصادية بالاضافة للعمل العسكرى فى تحقيق الاهداف القومية النهائية .

لقد شاء القدر ان تنتهى حياة زعيم مصر وزعيم العرب الرئيس جمال عبد الناصر فى نفس الوقت الذى اختتم فيه هذا الفصل المثير من تاريخ مصر وتاريخ الامة العربية بعد سبعة اسابيع من قبوله لمبادرة روجرز وانهاء مرحلة حرب الاستنزاف ، لكى تبدأ مصر مرحلة جديدة ومتطوره من مراحل الاستعداد لمعركة المصير.

لقد رحل الرئيس عبد الناصر يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ فى نفس اليوم الذى انهى فيه انعقاد مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى القاهرة لوقف الصدام العربى الدامى ، الذى كان دائراً فى الاردن بين الجيش الاردنى والمنظمات الفلسطينية الموجودة هناك . وكان القتال قد اشتعل بشدة وبشكل غير مسبوق فى العاصمة الاردنية عمان وباقى المدن الاردنية الكبيرة فى منتصف سبتمبر ، وسرعان ما أطلت القوى الاجنبية برأسها على هذه المآساة العربية ، فأعلنت الولايات المتحدة استعدادها للتدخل فى الاردن مباشرة اذا تدخلت قوات عراقية وسورية فى النزاع ، وعززت قواتها البحرية فى شرق البحر المتوسط ، كما عززت القوات الجوية الاسرائيلية بعدد ١٨ طائرة فانتوم جديدة تمثل احدث انواع طائرات القتال فى العالم فى ذلك الوقت . اما اسرائيل فقد حشدت قواتها على حدود الاردن وظلت ترقب تطور الاحداث ، مستعده للتدخل هى الاخرى عند الضرورة .

وكان لابد ان تقوم القاهرة بدورها القومى ، وان تتحرك فورا من اجل وقف القتال الدائر فى الاردن .. حقنا للدماء العربية المهدرة ومنعا لاى تدخل أجنبى فى المنطقة واشتعال الحرب بين العرب واسرائيل . فدعت مصر الى عقد مؤتمر قمة عربى فى القاهرة لبحث الموقف فى الاردن واتخذت موقفاً متوازنا من طرفى الصراع فطالبت بشدة بضرورة وقف اطلاق النار ووقف المذبحة الدائرة فى الاردن دون ان يحقق اى من الطرفين نصرا على الطرف الاخر . وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٠ تم توقيع

اتفاق بين الملك حسين وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لوقف اطلاق النار مباشرة وانسحاب قوات الجيش الاردني وقوات المنظمة الفلسطينية من المدن الاردنية . . بعد جهد كبير بذله الرئيس الراحل .

وبعد ظهر ٢٨ سبتمبر انتهت مراسم توديع الملوك والرؤساء العرب عند مغادرتهم للقاهرة لتأتى اللحظة التى يضرب فيها القدر ضربته ويرحل الرئيس عبد الناصر فجأة فى يوم قومى مشهود سجل لمصر تمسكها بالتزامها القومى الذى لاتحيد عنه ولزعيما مواقفه البطولية القومية والتى تبغى دائما صالح الامة العربية ، وليس صالح طرف عربى على حساب طرف عربى اخر .

● ● ●

الفصل الثانى

فلسفة الحرب من أجل السلام
(١٩٧٠ - ١٩٧٣)

اولى مبادرات السلام المصرية

تحرير الإرادة المصرية

الموقف العربى

التمهيد السياسى

الاستراتيجية الشاملة وقرار الحرب

اسقاط النظرية العسكرية لاسرائيل

استراتيجية الحرب هى استراتيجية السلام

النتائج المباشرة للحرب

الفصل الثانى
فلسفة الحرب من أجل السلام

أولى مبادرات السلام المصرية :

جاء انتقال السلطة الى الرئيس انور السادات - رفيق عبد الناصر ونائبه - فى لحظة حرجة من لحظات - الصراع مع اسرائيل ، حيث كانت مدة إتفاق وقف إطلاق النار الذى بدأ فى ٨ أغسطس ولمدة ٩٠ يوما تنتهى يوم ٥ نوفمبر ١٩٧٠ . وكان لابد لمصر ان تحدد موقفها من هذا الاتفاق . ولم يكن هناك بديل فى ظل الظروف الصعبة التى كانت تمر بها مصر فى ذلك الوقت ، بعد أن فقدت فجأه زعيم مسيرتها الوطنية القومية ، فوضعت البلاد فى مفترق طرق خطير داخليا وخارجيا ، سوى تجديد الاتفاق .

لم يكن الموقف الاستراتيجى قد استقر بعد منذ وقف حرب الاستنزاف فى ٨ أغسطس . . بينما كان الموقف السياسى فى حاجة الى مراجعة فى ظل القيادة السياسية الجديدة ، وفى حاجة الى قرار فى نفس الوقت - لمواجهة إلتزام مصر السياسى تجاه مبادرة روجرز . لذلك كان لابد من قبول مد المبادرة لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهى فى ٥ فبراير ١٩٧١ . . بذلك يتسع المجال والوقت أمام القيادة الجديدة للتفرغ للمهام الداخلية الملحة ولدراسة المهام الخارجية العاجلة .

وقد كان طبيعيا ان يصبح عهد الرئيس السادات امتداداً لثمانية عشر عاما من عمر الثورة المصرية حتى ذلك الوقت . . وان يستمر فى العمل من أجل تحقيق الهدف القومى المحدد منذ توقف الحرب فى يونيه ١٩٦٧ . . وهو هدف « ازالة آثار العدوان » . هكذا واجهت مصر فى بداية عقد السبعينات مفترق طرق هام فى قضية الحرب والسلام ، يتميز بالوعورة وبصعوبة استشراف المستقبل . ورغم ذلك فقد كان للرئيس السادات تصور جعله يعلن ان عام ١٩٧١ سيكون عام الحسم . . إلا ان الضغوط الدولية التى فرضت على مصر فى ذلك الوقت جعلت من الصعب عليها ان تحسم قضية الحرب والسلام فى هذا العام .

فقد حاولت ان تفتح طريقا للسلام ، تختبر به النوايا الاسرائيلية ، والموقف يقترب من نهاية الفترة الثانية لوقف اطلاق النار فى ٥ فبراير ١٩٧١ .. بينما نتعرض لضغوط مستمرة من كل القوى الفاعلة فى المنطقة ، لقبول استمرار وقف اطلاق النار . وكان من أهم هذه الضغوط التسويف السوفيتى المتكرر بشأن توريد الأسلحة الى مصر خاصة الانواع ذات الطبيعة الهجومية .وكان لابد ان تقبل حكومة مصر الاستجابه لنداء السكرتير العام للأمم المتحدة بقبول مد وقف اطلاق النار .

لكنها لم تكتف بهذا القبول ، بل طرحت فى ٤ فبراير ١٩٧١ مبادرة جديدة من اجل السلام ، مستمدة من الموقف الناجم عن وقف اطلاق النار(ملحق ٢) .. فدعت الى استمراره لمدة شهر ينتهى فى ٥ مارس ، يتم خلاله إنسحاب جزئى للقوات الاسرائيلية شرق القناة كمرحلة أولى لجدول زمنى للانسحاب يتم الاتفاق عليه . وأنه فى حالة تنفيذ ذلك تقوم مصر بتطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد العالمى .

ووضعت مصر تصوراً لتنفيذ المبادرة بحيث تبدأ عملية تطهير قناة السويس بمجرد بدء تنفيذ الانسحاب الاسرائيلى .. وفى نفس الوقت ينتهى جونار يارينج - المبعوث الشخص للسكرتير العام للأمم المتحدة - من وضع الجدول الزمنى لاستكمال الانسحاب .. على ان تعبر القوات المصرية قناة السويس لتتولى مسئولياتها الوطنية على الضفة الشرقية للقناة .. مع قبول ترتيبات عملية تحقيق الفصل بين القوات المتحاربة - حرصا على السلام - خلال فترة وقف اطلاق النارالمحددة . وقد أعلنت مصر أنه فى حالة عدم قبول المبادرة أو إحراز أى تقدم فيها فى فترة وقف اطلاق النار يكون لها الحق فى الاحتفاظ بحرية العمل ، على أساس من الالتزام الكامل والمبدئى والقانونى بضرورة التحرير الشامل لكل الاراضى العربية المحتلة .

فى نفس الوقت تقريبا تقدم جونار يارينج بعدة مقترحات يوم ٨ فبراير ، تطالب اسرائيل باعلان إلتزامها بالانسحاب الى حدود مصر الدولية ومن قطاع غزة ، ليعود الوضع الى ما كان عليه قبل حرب يونيه ١٩٦٧ .. مع تعهد من جانب مصر بعقد إتفاق سلام مع اسرائيل ، ينتهى بموجبه حالة الحرب ، ويتم الاعتراف باسرائيل وبحقها فى الوجود والعيش فى سلام داخل حدود آمنه ومعترف

بها، وفقا لنص القرار ٢٤٢ ، وضمان حرية الملاحة فى مدخل خليج العقبة عند شرم الشيخ . ووافقت مصر على مقترحات يارينج على أساس دمجها مع المبادرة المصرية كاطار عام لتسوية نهائية ، مع التحفظ بضرورة أن يتحقق السلام العادل وتتوفر له شروط الدوام . وسارعت إسرائيل الى اعلان رفضها لمبادرة يارينج من اساسها مع استعدادها لدراسة فكرة إعادة فتح قناة السويس فى إطار إنسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية . . مع رفض فكرة عبور القوات المصرية الى سيناء . . الأمر الذى عطل الجهود السياسية الساعية للوصول إلى حل جزئى أو مرحلى مقبول . . واعاد لافق الاحداث مرة أخرى شبح الحل العسكرى . . خاصه بعد ان أعلنت مصر عدم التزامها بقرار وقف إطلاق النار منذ ٧ مارس ١٩٧١ غيرانها لم تبدأ بالقتال ، كذلك فعلت إسرائيل .

****

لم تتوقف جهود السلام طوال عامى ٧١ ، ١٩٧٢ فبعد مرور ثلاثة اشهر على المبادرة المصرية فى مايو ١٩٧١ قام وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية بزيارة لمصر . . وهى الزيارة الأولى لوزير الخارجية الأمريكية منذ زيارة جون فوستر دالاس فى عام ١٩٥٣ . . كما ان الزيارة قد تمت وكانت العلاقات الدبلوماسية مازالت مقطوعة بين الدولتين منذ عام ١٩٦٧ . . باعتبار القاهرة هى عاصمة الدولة العربية المؤهلة لقيادة الحركة نحو السلام ، وكانت الولايات المتحدة ترى أن الوقت مناسب لتحقيق تقدم فى هذا المجال .

وقد طالبت مصر بانسحاب اسرائيلى كامل ، وعبور القوات المصرية الى سيناء . . بينما اعترض الامريكيون على الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر ورفضت اسرائيل مرة أخرى فكرة عبور القوات المصرية الى سيناء . هكذا فشلت رحلة روجرز فى إرساء قاعدة للعمل المشترك من أجل تحقيق تسوية سياسية . . ولكنها فى نفس الوقت فتحت قنوات جديدة للاتصال المباشر بين مصر والولايات المتحدة .

وفى نفس الشهر - مايو ٧١ - جاء نيكولاى بدجورنى رئيس مجلس السوفيت الأعلى الى القاهرة ، حيث تم توقيع معاهدة للصداقة ، والتعاون بين البلدين . . لتأكيد الجهود المشتركة المصرية السوفيتية من أجل تحقيق سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط . . ولتطوير التعاون العسكرى بهدف تعزيز قدرات مصر الدفاعية وتمكينها من ازالة آثار العدوان .

وكان شهر أكتوبر ١٩٧١ بداية لنشاط مصرى سياسى كبير ، ففى هذا الشهر بدأ حوار سياسى بين مصر والولايات المتحدة ، ويمكن القول أنه إستمر حتى يوليو ١٩٧٣ . . أطلق عليه الامريكيون « مباحثات عن قرب » وفى نفس الشهر قام الرئيس السادات بزيارة لموسكو لاستطلاع رأى السوفيت فى الموقف ، وحثهم على تزويد مصر بالسلاح لتحقيق التعادل العسكرى مع اسرائيل . ولم يقبل السوفيت الالتزام بهذا التعادل ، على أساس تقدير توازن القوى بمجموع مايتوفر من أسلحة لمصر وسوريا معاً فى مقابل مالدى اسرائيل .

وقد تولد لدى مصر شعوراً بالاحباط بعد فشل كل الجهود خاصة بعد الجولة الثانية من « المباحثات عن قرب » مع الولايات المتحدة والتى تولاها حافظ اسماعيل مستشار الرئيس السادات للأمن القومى . . الامر الذى دعى القيادة المصرية الى التفكير الجاد فى القيام بعمل عسكرى قوى ضد اسرائيل ، يجبرها على تعديل موقفها . . على ان يتم ذلك بعد ان يستكمل الاعداد العسكرى والدعم السياسى فضلاً عن تعزيز الجبهة الداخلية .

هكذا مر عام ١٩٧١ دون ان يحقق الحسم سلماً أو حرباً . فلم تنجح كل محاولات مصر لكسر طوق الجمود السياسى ، سواء باتصالاتها مع الولايات المتحدة ، أو مع الاتحاد السوفيتى .

فى مواجهة هذا الموقف بدأ الرئيس السادات نشاطه السياسى فى عام ١٩٧٢ بزيارة لموسكو فى يناير ١٩٧٢ ، لم تسفر عن شىء جوهرى خاصة مايتعلق بتوفير الأسلحة الهجومية . وفى مايو ١٩٧٢ حدث تطور دولى جوهرى بزيارة ريتشارد نيكسون رئيس الولايات المتحدة لموسكو وعقد اجتماع قمة مع ليونيد بريجنيف . . تم خلاله الاتفاق لأول مرة حول ما عرف بـ « الوفاق الدولى » . ومن أبرز معالمه بالنسبة للشرق الأوسط النص على حل المنازعات بالوسائل السلمية . . كما تحدث بيان موسكو عن « الاسترخاء العسكرى » فى المنطقة . . الأمر الذى خلق احساساً بأن القضية بدأت تدخل فى حالة من الركود ، واثار قلقاً لدى القيادة المصرية ، فأجرت استطلاعا لموقف القوتين العظمتين بالاتصال المباشر خلال شهر يونيه ١٩٧٢ . واتضح ان السوفيت مستمرين فى موقفهم المعارض لشن الحرب . . وكما استمر إتجاههم للمماطلة فى إمداد مصر بماتحتاجه من سلاح لبناء جيش « هجومى » على امل الوصول الى تسوية سياسية للقضية . . وهو امل لم يكن يستند على

حقائق الموقف الاسرائيلى الأمريكى . . ولايتفق مع حالة المناخ السائده أو مع السلوك السياسى الاسرائيلى المتسم بالثقة الزائدة والغرور .

وهكذا وصلت العلاقات المصرية السوفيتية الى نقطة شديدة الحرج والتعقيد وأصبح من المحتم الوصول الى لحظة الحسم . ولم يخرج الموقف الأمريكى فى هذا الأطار من الالتزام بما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد السوفيتى . وقد أوضح نيكسون موقفه فى رسالة خاصة أرسلها الى الرئيس السادات. . وتحدث فيها عن « الرغبة منع النزاع فى أى منطقة من العالم من أن يتطور الى مواجهة مباشرة بين الطرفين .

تحرير الأرادة المصرية :

لقد خلصت مصر من كل تجاربها المريرة من أجل السلام الى نتيجة واحدة مؤكدة هى :

أن الظروف السياسية والعسكرية الدولية والاقليمية وفقا للنمط الذى سارت عليه منذ عام ١٩٧٠ - بعد وقف حرب الاستنزاف لم تتغير . فسوف تستمر اسرائيل فى رفضها للسلام واصرارها على التمسك بالارض التى تحتلها بحجة ان امنها يتطلب وقوف قواتها فوق خطوط طبيعية قوية وأنه ليس هناك أفضل من خط قناة السويس بالنسبة لمصر ونهر الأردن بالنسبة للأردن . من أجل ذلك فهى مازالت تحتفظ بنظرية أمن عدوانية ، تقوم على ردع العرب وتهديدهم بما تملك من «ذراع طويلة » تجعل لها « اليد العليا » فى المنطقة ، وبما تتلقى من دعم سياسى واقتصادى وعسكرى امريكى لا حدود له .

هكذا اكتمل اقتناع القيادة المصرية بحتمية المعركة كأداة ضرورية لتغيير المناخ السياسى والوضع الاستراتيجيى السائد ، واجبار اسرائيل على التخلى عن المكاسب التى حصلت عليها عام ١٩٦٧ .فى نفس الوقت فان شعب مصر وحكومتها وقواتها المسلحة لاتقبل معنويا اى حل مؤسس على هزيمة يونيه ١٩٦٧ ، دون ان تثأر لكرامتها وتسترد الأرض عن ايمان بأن ما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة . كما ان مصر لاتقبل سياسيا ذلك دون احداث تغيير أساسى فى موازين القوى ، يعطى للمفاوض المصرى القدرة على المواجهة السياسية بوقوفه فوق أرض صلبة ، عندما تبدأ جولة المباحثات من أجل التوصل الى التسوية السلمية بافضل الشروط .

اما شعب مصر فكان قد تحمل الكثير فى انتظار الحسم خلال عامى ٧١ ، ٧٢ ٠٠ ولم يعد يحتمل المزيد من الانتظار والمعاناة . لذلك فانه كان يتعجل خوض المعركة حتى يعالج جرح الكبرياء الذى لحق به

فى عام ١٩٦٧ ويتخلص من كابوس النكسة . كان لابد ان تدور العجلة لكى تتجاوز نتائج يونيه ١٩٦٧.

لذلك كله كان قدر مصر ان تخوض الحرب فى أقرب فرصه ممكنة ٠٠ لتصحح كل هذه الاوضاع وترفع العبىء عن كاهل شعبها ٠٠ ذلك هو ما استقر عليه رأى واقتناع القيادة المصرية وهى تخوض تجربة السلام فى عام ١٩٧٢ . وكان لابد من أجل ذلك أن تتخذ الحكومة عدة خطوات ايجابية تمهيدية قبل التوصل الى قرار نهائى بشأن الحرب .

ومن اهم هذه الخطوات تحرير الارادة المصرية وتخليص القرار المصرى من أى معوقات تحد من قدرة القيادات السياسية والعسكرية على اتخاذه . وكان من أبرز هذه المعوقات توجهات السياسة السوفيتية تجاه مصر وأثرها على تسليح القوات المسلحة والوجود السوفيتى فى مصر .

اذ كانت سياسة الاتحاد السوفيتى تجاه مصر التى تقوم على رفض الحرب والتمسك بالحل السلمى ٠٠ تمثل عائقا رئيسياً أمام القيام بعمل عسكرى رئيسى ضد اسرائيل ٠٠ لاسباب مختلفة كان من أهمها علاقات الوفاق بين القوتين العظميين ،وخشية الاتحاد السوفيتى من تكرار هزيمة العرب التى حدثت فى يونيه ١٩٦٧ومايمكن ان يترتب عليها من مخاطرجسيمة ٠٠ اى ان السوفيت لم يكونوا على ثقة من قدرة مصر على شن الحرب وبالتالى الخوف من التورط فى مواجهة دولية . وقد ازداد هذا الخط السياسى رسوخا بعد اتفاق الوفاق الدولى الذى وقع بواسطة نيكسون وبريجنيف فى مايو ١٩٧٢ ٠٠ والذى بشر بفكرة « الاسترخاء العسكرى لمشكلة الشرق الأوسط » .

وقد مارس السوفيت ثلاث أنواع من الضغوط تجاه مصر لمنعها من التفكير فى شن الحرب ٠٠ أولها الضغوط السياسية التى كانوا يمارسونها من خلال الاتصالات والزيارات التى تمت طوال سنوات ما بعد النكسة ٠٠ ومحاولات اقناع مصر بخطورة التفكير فى أى عمل عسكرى كبير وضرورة

استمرار السعى نحو الحل السلمى .. والضغوط العسكرية - وتمثل أهم الضغوط - بالامتناع عن تزويد القوات المسلحة المصرية بنوعيات متقدمة من الاسلحة والمعدات الهجومية التى تمكنها من شن عملية هجومية واسعة النطاق تسترد بها الارض المحتلة - الامر الذى أثر على مستوى الكفاءة المطلوبة لشن مثل هذه العملية . وأخيراً الضغوط النفسية التى مارسها المستشارون والخبراء السوفييت المنتشرين فى تشكيلات ووحدات القوات المسلحة .. من خلال محاولة نشر حالة من اليأس والاحباط وخلق شعور فى القوات المسلحة بالعجز عن القيام بعمل عسكرى حاسم ضد القوات الاسرائيلية وتحصيناتها وخطوطها المنيعة المقامة شرق قناة السويس.

ولقد بذلت مصر جهوداً سياسية ودبلوماسية مكثفة على امتداد سنوات الاعداد ، لاقناع القيادة السوفيتية بحتمية المعركة ، وبعدم جدوى المحاولات السياسية أمام تعنت اسرائيل نتيجة لضعف الموقف الاستراتيجى المصرى .. ولن تتغير هذه الأوضاع سوى تحت ضغط القوة المسلحة . وفى نفس الوقت لم تدخر القيادة العامة للقوات المسلحة وقيادات الافرع الرئيسية بها وسعا فى البحث عن البدائل الفنية والتكنولوجية والمعنوية التى تعوض نقص السلاح الهجومى والاعتماد على النفس فى هذا المجال بالعمل على رفع مستوى الكفاءة للأسلحة الموجودة وزيادة فعاليتها ورفع القدرة القتالية للمقاتل المصرى بدعم روحه الهجومية وتحقيق المستوى الأمثل لاستخدام سلاحه .

وقد رأت القيادة السياسية المصرية ضرورة رفع العبء المعنوى المعوق للوجود العسكرى السوفيتى فى القوات المسلحة فاتخذت قرارها الشهير فى يوليو ١٩٧٢ بالتخلص من المستشارين والخبراء السوفييت وابعادهم عن القوات المسلحة . وهو قرار ان دل على شيء فانما يدل على شجاعة كبيرة وثقة كاملة فى قدرة القوات المسلحة على مواصلة المسيرة دون مستشارين وخبراء ربما بكفاءة اكبر ومعنويات أقوى .

من ناحية أخرى .. كان قرار الحرب متعارضا مع ارادة الدولتين العظميين ، ومناقضا لحالة الاسترخاء العسكرى التى أرادت الدولتان فرضها على الصراع فى الشرق الأوسط .. الأمر الذى سيعتبر تحديا مصريا لارادة هذه القوى ، وقد أدركته تماما القيادة المصرية ووضعته فى إعتبارها عند رسم استراتيجية الحرب .

ولعل من الغريب هنا ان نجد نوعا من الاتفاق أو التواطؤ الخفى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى حول منع مصر من شن الحرب ضد اسرائيل . . وفقا لهدف نابع من مصلحة مشتركة أكدتها سياسة الوفاق الدولى . . فاقتسما الأدوار ، حيث تولت الولايات المتحدة دوراً إيجابيا بحرصها على امداد إسرائيل بكل إحتياجتها العسكرية من أحدث الاسلحة والمعدات ، واغراقها بما يزيد عن حاجتها حتى يكون ميزان القوى العسكرية فى صالحها دائما ، وهى السياسة التى مازالت قائمة حتى يومنا هذا . . على الجانب الآخر قام الاتحاد السوفيتى بالامتناع عن تزويد مصر باحتياجاتها الملحة من الاسلحة والمعدات الهجومية المتطورة . . لكى تظل قواتها المسلحة عاجزة عن شن الحرب ضد اسرائيل . هكذا واجهت مصر سياسة ذات وجهين لفرض الاسترخاء العسكرى عليها ومنعها من شن الحرب . . فبينما كان السوفييت يعملون على اضعافها يعمل الامريكيون على تحقيق التفوق الاسرائيلى الحاسم .

ورغم هذه المواقف وعدم جدوى الحوار مع الولايات المتحدة . . فقد حرصت مصر على استمرار هذا الحوار ، فى محاولة للاقلال من تأثير الدور الأمريكى المنحاز لاسرائيل . . وباعتبار الحوار نوع من التغطية السياسية والدبلوماسية للاستعدادات العسكرية التى كانت تجريها مصر .

كذلك حرصت مصر على المحافظة على مستوى متطور للعلاقات مع الاتحاد السوفيتى . . واعتبرت ان موقفها من المستشارين لايعنى إنهاء هذه العلاقة . . اذ كان لابد من خلق التوازن فى موقف مصر تجاه القوتين العظميين . . كما كانت حاجتها لاستمرار الدعم العسكرى والسياسى السوفيتى لها مطلوبة فى ظروف الحرب الوشيكة . . فضلا عن محاولة الاقلال من التأثير السلبى لقرار خروج المستشارين السوفيت من مصر .

فى اطار هذه الأوضاع حددت مصر المواقف المنتظرة للقوى العظمى عند قيامها بشن الحرب . . ورتبت أوراقها السياسية والعسكرية على اساس هذه المواقف . اذ كان من المنتظر ان تقف الولايات المتحدة خلف إسرائيل منذ اللحظة الأولى للحرب بكل ثقلها السياسى والعسكرى ، والمحافظة على تفوقها ومركزها العسكرى المتميز . . كذلك لم يكن من المنتظر ان يتحمس الاتحاد السوفيتى للعرب . . ولمصر على وجه التحديد . . بل ربما يتراجع مستوى الدعم العسكرى الى الحد الادنى اللازم للحفاظ على القدرة الدفاعية المصرية فحسب .

وكـان لابد لكل هذه المعطيـات ان تؤخـذ فى الاعـتـبـار عند اتخاذ قـرار الحـرب واثناء وضع استراتيجيتـها والتخطيط لها . وقد أثرت فعلا الى حد كبير على شكل الحرب وأهدافها ومستواها ومداها الزمنى والجغرافى .

وهنا يمكننا القول أن قرار الحرب الذى اتخذته مصر كان قرار مصريا ولدته اراده حرة وعززة جهد هائل لازالة المعوقات الضخمة التى إعترضت أتخاذه ، لقد جاء القرار كنتيجة طبيعية لاقتناع كامل بضرورة كسر حالة الجمود والخروج من حالة اللاسلم واللاحرب .. لقد كانت الحرب هى الملجأ الاخير الذى لا مفر منه لمواجهة موقف اسرائيلى متعنت لن يتغير الا باستخدام القوة .

الموقف العربى :

كـان على مـصـر قـبل ان تتـخـذ قـرارها بشن الحـرب ، ان تسـتـعـرض وتدرس بدقـة وتضع فى اعتبارها معطيات الموقف السياسى والعسكرى العربى .. فلم يكن من المتصور عمليا أو المقبول منطقيا ، ان تخوض مصر هذه الحرب المصيرية ، وتتحمل هذه المسئولية التاريخية الجسيمة .. دون ان تشرك قيادات الأمة العربية فى هذه المسئولية أو دون الاستعانة بالقدرات العربية المتاحة والكامنة

وليس ثمة شك فى ان مصر كانت - وهى تواجه موقفا سياسيا وعسكريا صعبا ومعقداً - فى حاجة ماسة الى كل الدعم العربى المعنوى والسياسى ، ان لم يكن العسكرى والمادى . لذلك أعطت أهمية كبيرة للدور العربى فى اطار الاستراتيجية الشاملة .. رغم علمها بان التحرك العربى لن يأت الا بعد إشتعال الحرب واستمرارها لفترة زمنية كافية لتحريك القوى العربية .. حيث كانت أزمة الثقة التى نشأت منذ كارثة ١٩٦٧ ، مازالت تخيم على الساحة العربية ، تفرض عليها مناخ الخوف الحذر والتردد .

لذلك كان الهدف المبدئى لمصر فى هذه المرحلة تنقية المناخ العربى أولا .. فاخضعت تحركها السياسى لضوابط معينة أهمها التعامل مع كل الدول العربية بصدق وأمانة دون تفرقة .. أو

تصنيف لنظم الحكم بين رجعية وتقدمية - والأ تطلب مصر من أية دولة عربية ان تحارب معها أو أن تطلب منها طلبات محددة أو تحاول دفع أى دولة عربية للقيام بدور محدد فى المعركة . بل تركت الباب مفتوحا امام كل الدول العربية لتقدم ماتراه مناسبا لها من امكانات او قدرات كل حسب رغبتها . . بشراً كانت أو سلاحاً أو مالا أو مجرد تأييد سياسى أو معنوى .

فى الواقع لم تتحمس معظم الدول العربية لفكرة شن الحرب خشية ان تتورط فيها . فبعضها كان يشك فى مصداقية مصر واصرارها على شن الحرب ضد اسرائيل ، والبعض الآخر يثق فيما تقوله مصر . . ولكنه يشك فى نتائج الحرب واحتمالات النجاح . ولكن كان هناك اجماع عربى على أن إستمرار وقف اطلاق النار وحالة اللاسلم واللاحرب ، سوف يضر بالقضية العربية ويجمدها ويقود ذلك الى ضياع الحقوق العربية . ورغم ذلك تفاوتت مواقف الدول العربية ، واختلفت درجات استعدادها للمساهمة حيث لعبت الأوضاع المحلية والاعتبارات القطرية والذاتية . . دوراً هاما فى تحديد مواقف الدول العربية تجاه فكرة الحرب ضد اسرائيل .

فقد تراوحت المواقف العربية بين :

* دول قبلت المساهمة بأى دور مطلوب منها عند قيام الحرب وأبرزها السعودية والإمارات .
* ودول أحجمت عن القيام بأى دور فى المعركة المقبلة مثل الأردن ، ورغم أنها أحدى دول المواجهة .
* أما العراق فلم يبد آستعداداً للمساهمة فى المعركة على الجبهة الشرقية (مع سوريا) . . وحبذ القيام بعمل مشترك فى مجال البترول . . واكتفى بهذا الاقتراح دون المشاركة فى أى إجراء من الاجراءات التى اتخذتها الدول العربية الأخرى بعد ذلك فى هذا المجال .
* كان التعاون السورى هو الصورة القومية الوحيدة للعمل العربى المشترك والمتكامل والقائم على اقتناع بضرورة تنفيذ عمل عسكرى حاسم ضد اسرائيل .

فى ضوء هذه الأوضاع العربية . . إستقر الشكل المنتظر للصراع بين العرب واسرائيل . فى إطار الاستراتيجية العربية الشاملة على الاتى :

* تتحمل كل من مصر وسوريا مسئولية القيام بالدور العسكرى الحاسم فى سيناء والجولان بهدف قلب موازين القوى .. وكسر الجمود السياسى .. وتهيئة الظروف الملائمة لاستخدام باقى عناصر القوة العربية لاستكمال المسيرة وتحقيق أهداف السلام .
* بعد إشتعال الحرب .. تبدأ الجبهة العربية - الأطراف التى رحبت بالاشتراك - فى الحركة بهدف توسيع دائرة الصراع باستخدام جوانب القوه الاقتصادية والسياسية .. المتمثلة فى :

- سلاح البترول والارصده العربية فى تشكيل ضغط عربى هائل على الغرب مايساهم بفعالية فى تحقيق الأهداف السياسية القومية .
- عمل عربى سياسى مشترك يعمق عزلة اسرائيل دوليا يحرمها من أى تأييد عالمى .. ويدين عدوانها على الارض العربية .. وإظهار الوحدة العربية فى أقوى صورها المعاصره بشكل قادر على فرض الأرادة العربية .

التمهيد السياسى :

ومع أواخر عام ١٩٧٢ وبداية ١٩٧٣ ، بدأت عملية الاعداد لشن العملية الهجومية تأخذ سرعتها العالية .. بشكل متواصل ومنتظم ، وفى كل الاتجاهات العسكرية والسياسية الى جانب إعداد الدولة والشعب للحرب . فى هذه المرحلة الدقيقة من مراحل الصراع اختارت مصر ان تتبع سياسة واضحة محددة المعالم تقوم على عدة **ركائز هامة لعل أبرزها هى « الرؤية السياسية الواضحة »** لكل أبعاد الصراع فى منطقة الشرق الأوسط وفى العالم العربى وداخل اسرائيل - تدعمها ارادة حرة فى اصدار القرار السياسى النابع من المصلحة الوطنية والالتزام القومى .. تعمل على تحقيق « هدف سياسى » واضح باستخدام شتى الوسائل الذاتية المتاحة ، مع اعداد سياسى وعسكرى واقتصادى عالى المستوى يساعد على تحقيق هذا الهدف .. من خلال **« استراتيجية شاملة »** تسخر جميع قدرات الدولة وامكاناتها وكذا الامكانات العربية المتاحة عسكرية وإقتصادية وسياسية من أجل تحقيق هذا الهدف السياسى.

فى هذا الاطار المحدد لهذه الاستراتيجية الشاملة ، كان على القيادة السياسية المصرية بعد دراسات موسعة ان تضع المهمة الاستراتيجية للقوات المسلحة « بحيث تكون فى حدود القدرات

العسكرية المتوفرة بهذه القوات . . والمرتبطة بمعطيات الموقف الدولى » . ويترتب على هذه المهمة خطط عديدة واسعة النطاق والمستويات سواء من أجل التمهيد السياسى للحرب أو لادارة هذه الحرب.

تضمنت خطة الاعداد السياسى عدة أهداف . . أهمها تهيئة الرأى العام العالمى لقبول حق العرب فى الدفاع عن مصالحهم واراضيهم ، بكل الوسائل المشروعة ، بما فى ذلك القوة المسلحة كملجأ أخير لا بديل عنه لازالة العدوان من أجل اشاعة الاستقرار والسلام فى المنطقة ، مع العمل على استكمال عزل اسرائيل دوليا وابراز تعنتها وتمسكها بالعدوان على الارض العربية . . وضرورة التصدى لهذا العدوان بعد حشد كل الطاقات العربية المتاحة سياسية واقتصادية وعسكرية لخدمة المعركة المصرية المقبلة . لقد سار التمهيد السياسى للحرب جنبا الى جنب مع الاعداد العسكرى الشاق لها ، الذى لم يتوقف لعدة سنوات . وقد لعب التمهيد السياسى لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، دوراً حيويا فى تقبل الرأى العام العالمى للحرب ، بعد كشف الاطماع التوسعية والنوايا العدوانية لاسرائيل أمام العالم . وأظهار أن مصر قد استنفذت فعلا كل الوسائل السلمية . ولم يبق أمالها سوى « الخيار العسكرى »

كانت مصر فى بداية هذه المرحلة محاصرة سياسيا من الغرب ممثلا فى الولايات المتحدة التى إتخذت دائما جانب اسرائيل وتبنت سياستها . . ومحاصره عسكريا بامتناع الاتحاد السوفيتى عن تقديم المساعدات وفقا لاحتياجاتها وبالشكل الذى يرضيها ويحقق مطالبها الاستراتيجية العسكرية. . من أجل تحرير الارض المحتلة.

ورغم ذلك فقد واصلت مصر بذل جهودها خلال ١٩٧٣ حتى قيام الحرب فى أكتوبر . . لرأب الصدع فى علاقتها بالاتحاد السوفيتى نتيجة لانهاء مهمة العسكريين السوفيت فى مصر فى صيف ١٩٧٢ . وفى هذا الاطار شاهد شهر فبراير ١٩٧٣ نشاط مصريا سياسيا مكثفا مع الاتحاد السوفيتى فى شكل زيارتين هامتين قام بالاولى مستشار الرئيس للأمن القومى حافظ اسماعيل وقام بالثانية فى نفس الشهر وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة الفريق اول احمد اسماعيل . كان الهدف من الزيارتين ايضاح ان أى تسوية سلمية عادلة لابد ان يسبقها تعديل فى التوازن المختل فى

المنطقة ، بمعنى ان هذه التسوية لاتتحقق دون وقوع صدام عسكرى يمهد لها ويحدد أبعادها .. وبالتالى لابد من توفير الفعالية الكافية للقوات المسلحة المصرية ورفع قدراتها القتالية بما يمكنها من تحقيق نتائج حاسمة تخدم ظروف التسوية السلمية فيما بعد .

اما الولايات المتحدة .. فقد كانت تعمل دائما على اقناع مصر بتقديم تنازلات لصالح اسرائيل.. باعتبار أن اسرائيل فى المركز الأقوى . ورغم تعدد أشكال هذه المحاولات ، حرصت الولايات المتحدة على ان تعلن دائما أنها لاتستطيع ممارسة الضغط على اسرائيل ، بينما لم تتوقف عن ممارسة الضغوط غير المباشرة على مصر .. من خلال دعمها المستمر لاسرائيل وتزويدها باحدث الاسلحة والطائرات المتفوقة .

فخلال اللقاءات التى جرت بين كيسنجر مستشار الأمن القومى الأمريكى وحافظ اسماعيل مستشار الأمن القومى المصرى فى فبراير ثم فى مايو ١٩٧٣ لم يتحدث كيسنجر عن الانسحاب الكامل لاسرائيل باعتباره تخليا من اسرائيل عن بعض ضمانات أمنها .. بل قال صراحة أنه ليس هناك أفضل من قناة السويس ونهر الأردن لخطوط دفاعية لاسرائيل . وإقترح ان الموازنة بين سيادة مصر وأمن اسرائيل يمكن تحقيقها باعادة السيادة المصرية على سيناء ، مع إتخاذ ترتيبات أمنية فى بعض المناطق .. ومن بينها تواجد اسرائيلى فى شرم الشيخ .

لقد بنت مصر موقفها السياسى على دعامتين اساسيتين **أولهما** : أنها حقيقة تريد السلام.. ولكنه ليس بالقطع سلام الاستسلام أو السلام بأى ثمن .. **وثانيهما** :أنه فى ظل مأزق « اللاسلم واللاحرب » وفى مواجهة التعنت الاسرائيلى والتحيز الأمريكى فلابديل عن الحرب مخرجاً من هذا المأزق .. الذى أكده كيسنجر حين قال : « إننا لانستطيع مساعدتكم .. فانتم مهزومون واسرائيل متفوقة » .

عملت الدبلوماسية المصرية والعربية على تعرية اسرائيل امام دول العالم ، وكشف أطماعها وتأكيد الحقوق العربية المشروعة بشتى الوسائل . وقد نجحت مصر فى الحصول على تأييد معظم دول العالم ، كما صدرت العديد من القرارات المؤيدة للحقوق العربية ، الداعية اسرائيل للاعتراف بها .

وضعت مصر على خريطة عملها الدبلوماسى منذ بداية عام ١٩٧٣ ، ضرورة التوصل الى عرض قضية الشرق الأوسط على مجلس الأمن خلال مرحلة ماقبل الحرب .. كجزء حيوى من تحركها السياسى والدبلوماسى المخطط فى مجال التمهيد السياسى للسلام أو الحرب معاً . فكان هدف مصر إصدار قرار قوى من مجلس الأمن يدين سياسة اسرائيل وموقفها تجاه جهود الأمم المتحدة من أجل السلام ، والتى رفضتها اسرائيل ووضعت أمامها العديد من العقبات .

ورغم التهديد الأمريكى بالاعتراض على أى قرار يدين اسرائيل باستخدام حق « الفيتو » الا أنه تم التصويت على مشروع قرار تقدمت به دول عدم الانحياز لادانة عدوان اسرائيل على بيروت عن طريق البحر وذلك فى يوليو ١٩٧٩ . ولم يكن هدف مصر هو الشكل الذى سيصدربه القرار ، ولكن الآثار التى سيتركها مايتفق عليه أعضاء المجلس من ادانة على مستوى المجتمع الدولى .. وقد وافق جميع أعضاء المجلس على القرار فيما عدا الصين التى امتنعت عن التصويت لرغبتها فى اصدار قرار محدد بادانة اسرائيل .. أما الولايات المتحدة فقد استخدمت حق الفيتو وصادرت نشر القرار الذى كان ينص على إدانة اسرائيل لاستمرار احتلالها للارض العربية ، كان التوصل الى هذه الصيغة إنجازا سياسيا هاما يدعم موقف مصر وحقها فى حرية العمل بعد ذلك . كان هذا العمل هو خاتمة الجهود السياسية والدبلوماسية المصرية التى إستمرت لعدة سنوات .. من أجل توفير أنضل الشروط لتسوية عادلة أو التمهيد لشن الحرب ، وتحقيق مافشلت الجهود السياسية فى تحقيقه طوال هذه السنين .

كذلك تاكدت عزلة اسرائيل الدولية ، واصبحت معظم الدول شرقا وغربا تدمغها بالعدوان والتوسع وتطالبها بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة واحترام حقوق الشعب الفلسطينى . ولم تقتصر انجازات الدبلوماسية المصرية على تهيئة المناخ الدولى لتقبل المعركة الوشيكة ، بل كان لها نشاطا واسعا فى مجال العلاقات العربية على صعيد الاستقرار للحرب المقبلة .

****

كانت فترة اعداد مرهقة ومريرة .. أخذت من الجهد والعرق والصبر الكثير تحملت خلالها قيادة مصر السياسية مالا يحتمل من ضغوط فى الخارج وفى الداخل .. ولكن بالاصرار والعزيمة استطاعت مصر ان تنقل الأمة العربية من قاع الهزيمة الى قمة النصر .. بعد ان نجحت فى استكمال

إعادة بناء قواتها والتى بدأت منذ نهاية حرب ١٩٦٧ ، وانتزاع بعض انواع الاسلحة الحديثة اللازمة . . ومقاومة النصائح والتحذيرات التى انهالت على قيادتها تنصح بضبط النفس والاستسلام والانتظار ، وتهيئة الساحة العالمية لتقبل الحرب المقبلة ، بينما كان الامر الواقع فى الشرق الأوسط ، مستغرقا فى عملية الاسترخاء التى فرضتها عليه القوى العظمى المتواطئة من أجل عدم تمكين مصر من شن حرب التحرير القومية . ولكنها لم تتزعزع عن عقيدتها التى ترسخت فى وجدان شعبها . . وهى أنه لابديل أمامها الا بفرض السلام من خلال الحرب .

لقد تأسست تصرفات مصر على فكر سليم ، وعلم مجرد من العاطفة وعقلانية تتمسك بالبحث الموضوعى والحقائق المجردة والنتائج الصلبة . كانت تعرف ان قواتها المسلحة قد تغيرت كثيراً وتطورت عما كانت عليه ابان حرب يونيه ١٩٦٧ . . ولكن لظروف خارجة عن ارادتها تعلقت بسياسات الدول العظمى المهيمنة على توازنات القوى ، ظلت تفتقر الى الامكانات الكاملة التى تحقق حربا شاملة وهزيمة كاملة لاسرائيل تسترد بها كل أرضها . . بذلك بقيت معرضة لاحتمالات ومخاطر سياسية وعسكرية لايستهان بها . . كاحتمال تدخل القوى العظمى فى الصراع . . أو وقوع صدام مسلح بينها أو احتمال الخروج من الحرب بهزيمة جديدة سوف تجرف العالم العربى كله ، وليس مصر وحدها ، فى هاوية سحيقه لاقرار لها ولا مخرج منها الا بعد عدة أجيال .

الاستراتيجية الشاملة وقرار الحرب :

ان تدويل المشكلة العربية الاسرائيلية ، وتواطؤ الدولتيين الأعظم ، أصبح يحول دون إمكانية حصول أى من الطرفين المتنازعيين على إنتصار حاسم فى ساحة الصراع المسلح . لذلك كان لابد لتحقيق هدف الاستقرار ، الا لتجاء إلى « **الاستراتيجية الشاملة** » التى تسخر كل الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية فضلا عن الجهود العربية المشتركة من أجل تحقيق النتائج الحاسمة التى تفتح الباب أمام سلام حقيقى قائم على الحق والعدل .لذلك كان على مصر ان تسخر كل خبراتها وعلمها وتجاربها وما إكتسبته من حروب خاضتها لاستكمال البناء العسكرى . وان تستخدم فكرها الحر وبراعة أبنائها وابتكاراتهم فى التغلب على كل المشكلات الاستراتيجية والتكتيكية والفنية التى كانت تعترضهم . كذلك كان من الضرورى الاطمئنان الى وجود قدر مناسب من تأييد الاتحاد السوفيتى ووقوفه الى جانب مصر عندما تنشب الحرب ، برغم معارضته لشنها وعدم ثقته فى

نتائجها . وقد نجحت مصر فى خلق تعاون عربى مشترك وفعال بفتح الجبهة السورية ويجبر اسرائيل على القتال فى جبهتين فى آن واحد ، فى ظل استراتيجية عربية شاملة تتضمن الى جانب العمل العسكرى .. العمل السياسى والعمل الاقتصادى المؤثر ، ليس على مستوى الصراع ذاته ولكن على المستوى العالمى كذلك .

فى نوفمبر ١٩٧٢ إتخذ القرار السياسى بشن الحرب ضد اسرائيل ، بمجرد ان تستكمل القوات المسلحة مراحل استعدادها وتنهى خططها اللازمة للقيام بالعملية الهجومية ضد القوات الاسرائيلية عبر قناة السويس ، كجزء أساسي من الاستراتيجية الشامله التى تلعب فيه القوات المسلحه الدور الرئيسى .

وتحدد الهدف السياسى للحرب ليكون هو : تغيير التوازن السياسى العسكرى فى الشرق الأوسط من خلال إهدار الأركان الرئيسية للنظرية العسكرية الاسرائيلية .

فى هذا الاطار كان دور العمل العسكرى الأساسى هو كسر حالة الجمود الذى يعانى منها الموقف بقلب الأوضاع الاستراتيجية .. بمايدفع بالحل السياسى الى سطح الأحداث - وهذا يعنى ان الهدف السياسى النهائي ، سواء بالنسبة لتحرير كل الأراضى المحتلة أو استرداد حقوق الشعب الفلسطينى .. لم يكن تحقيقه قاصراً على القوات المسلحة وحدها .. بل يتم تحقيقه فى اطار الاستراتيجية الشاملة التى تنظم إستخدام القوة العسكرية على أكثر من جبهة وفى وقت واحد .. يضاف الى ذلك القوى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية للعالم العربى كله .

وكانت عملية اقتحام قناة السويس ، واختراق وتدمير خط بارليف ، والتقدم فى سيناء لاقامة رؤوس الكبارى على امتداد قناة السويس .. عملية شديدة التعقيد ، مليئة بالعقبات والمشكلات الضخمة على كل المستويات ، والتى تحتاج الى حلول متنوعة ومبتكرة . وقد بدأت القيادة العامة المصرية مهمتها الشاقة والطويلة ، باجراء العديد من الدراسات والتقديرات الضرورية لتأكيد دقة التخطيط للعملية الهجومية المطلوبة .. مع الوضع فى الاعتبار ضرورة الاعتماد على معلومات دقيقة يجب جمعها عن العدو المقابل ، وتقديرات واقعية لحقيقة قدراته دون إستهانة أومبالغة .. مع

تحليل سليم متكامل للنظرية العسكرية الاسرائيلية ، وتحديد جوانب القوة وعوامل الضعف فيها .. فضلا عن دراسة الحالة النفسية والمعنوية والاتجاهات الفكرية للقيادة العسكرية والاسرائيلية والتقديرات المتوقعة لافعالها وردود أفعالها .

إسقاط النظرية العسكرية الاسرائيلية

هكذا أصبح إسقاط النظرية العسكرية الاسرائيلية هو التحدى الأكبر الذى واجهته الاستراتيجية المصرية وقبلته وتعاملت معه باقتدار ، مستخدمة كل ما تحت يدها من وسائل ، سخرتها من أجل إهدار أركان هذه النظرية العدوانية ، واسقاط مفاهيمها التوسعية والاستعمارية والتى تضمنت العديد من العناصر الاساسية :

* **القدرة على الردع بواسطة** « الذراع الطويلة » وفرض الأرادة على العرب بامتلاك « اليد العليا » فى المنطقة . ويتضمن الردع عدة عناصر أهمها رفض إنتظار الضربة الأولى من العرب وتوجيه « الضربة المسبقة » إليهم - الاحتفاظ بقوات جوية حديثة ومتفوقة تمثل الذراع الطويلة - الاحتفاظ بقوات برية قوية قوامها الاساسى التشكيلات المدرعة المتفوقة.
* **« الحدود الآمنة »** وهى ذات مضمون توسعى .. لاستنادها على مواقع طبيعية قوية داخل الأرض العربية وبعيدة عن قلب اسرائيل .. بحيث توفر لها عمقا استراتيجيا كبيراً يحمى هذا القلب ويؤمنه ويبعد عنه الخطر العسكرى العربى .
* **الحرب الخاطفة القصيرة الاجل** التى تحسم خلال ايام قليلة لتفادى إستمرار التعبئة العامة لفترات طويلة ، وللحد من الخسائر الكبيرة فى الافراد ولتجنب الاضطرار للاحتفاظ بمخزونات استراتيجية ضخمة .
* **المجال الحيوى لاسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط** ، وذلك من خلال التحكم فى خطوط المواصلات البحرية الدولية التى تمر بالمنطقة بين أوروبا وآسيا وأفريقيا . وكسر طوق الحصار العربى حولها بالسيطرة على أهم الممرات البحرية فى المنطقة وهى قناة السويس ومضايق تيرات عند شرم الشيخ .

كان معنى تحدى النظرية العسكرية الاسرائيلية . . العمل على إهدار قيمة المبادىء التى بنيت عليها وهدم الأركان التى تتضمنها . . وذلك من خلال استراتيجية مصرية . . قادرة ان تثبت لاسرائيل ان حلم التوسع على حساب الأرض العربية هو سراب خدعت به نفسها . . وان حجة الحدود الآمنه حجة باطلة وخرافة لن تتحقق . . فمن لايملك الأرض لايمكن ان يأمن عليها . . مهما بلغت قوة الردع التى حشدها المحتل . ففكرة التخويف النفسى فكرة فاشلة نابعة من خيال مريض لقيامها على إعتقاد خاطىء يظن ان البطش يمكن ان يطمس الحق أو تسكت أصحابه أو يردعهم عن المطالبة بـه .

لقد ارادت الاستراتيجية المصرية ان تقول كلمتها . . فتؤكد ان النظرية العسكرية التى تبنى على مثل هذه الأفكار البالية هى نظرية فاسدة متحلله . . تمثل خطأ تاريخيا واستراتيجيا اسرائيليا فادحاً سوف تعانى منه اسرائيل لو تمسكت به مستقبلا . . على أمل إقامة ماتدعيه تحت اسم « إسرائيل الكبرى » . . من خلال خلق شكل جغرافى متناسق لنفسها ، يمكنها من إمتلاك زمام الوضع الاستراتيجى فى المنطقة ، ويوفر لها فى نفس الوقت سعة ديموجرافية قادرة على استيعاب كل يهود العالم (يهود الاتحاد السوفيتى فى المرحلة الحالية)، وقدره جيوبوليتيكة تحقق لها « اليد العليا » فى المنطقة وتحولها الى مجال حيوى بفرض الهيمنة السياسية والسيطرة الاقتصادية على مقدراتها .

من هنا كان اصرار اسرائيل على بناء القلاع وتشييد الحصون واقامة «خط برليف » شرق القناة . . لمنع القوات المصرية من العبور أو محاولة الحصول على موطىء قدم لقواتها على الضفة الشرقية للقناة . . ولتضمن استمرار بقائها على هذا الخط .

قدرت القيادة المصرية مدى تأثير الحالة الذهنية الاسرائيلية المشبعة بالغرور الاعمى على قرارات اسرائيل ، ومدى الخطأ الاستراتيجى الذى جعل من نظريتهم ، نظرية معرضة للسقوط أمام أول اختبار جاد . هذه الحقيقة الفكرية الفلسفية كانت هى الدعامة الاساسية للتخطيط المصرى فى تحديه للنظرية العسكرية الاسرائيلية واهدار أركانها . كان ذلك هو السر الذى إحتفظت به مصر ، لتصفع به وجه اسرائيل بعد ظهر يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣ .

استراتيجية الحرب هى استراتيجية السلام

كان يوم السادس من أكتوبر ١٩٧٣ .. بمثابة صاعقة انقضت على رأس اسرائيل فزلزلت كيانها وأفقدتها توازنها .. فى هذا الوقت كانت اسرائيل شديدة الثقة بالنفس ، مفتونة بقوتها ، فخورة بجيشها ، مطمئنة الى انها قد أصبحت دولة اقليمية كبرى فى الشرق الأوسط - بمنأى عن أى خطر .. قابعة وراء الحدود الآمنة التى صنعتها عام ١٩٦٧ - بعد حرب خاب فيها العرب وألحقت بهم هزيمة مرة - حدثت الصاعقة عندما دفعت مصر بقواتها لتقتحم قناة السويس ، وأطلقت سوريا جنودها عبر مرتفعات الجولان . فاجبروا الدول العظمى على إعادة فتح ملف الشرق الأوسط .. وحطموا وسحقوا وبددوا وهما استقر طويلا فى الأذهان ، وهو ان اسرائيل « دولة لاتقهر » .

بهذه النتائج المباشرة التى خلقتها حرب اكتوبر ، يمكننا القول أنها قد أدت رسالتها .. ففتحت بالقوة طريق السلام ، بعد سنوات مضنية من الجهود المصرية والعربية والدولية التى أعقبت حرب يونيه ١٩٦٧ ولم تسفر عن أى نتائج او تفتح أى طريق لحل النزاع فى الشرق الأوسط .. كانت حرب أكتوبر هى الآداة الضرورية للوصول الى مثل هذه النتائج ، والخروج من حالة الاسترخاء العسكرى والسياسى ، باعتبار ان الحرب جزء ومدخل الى الحل السياسى . وليس هناك أدنى شك فى أن حرب أكتوبر قد غيرت من المفاهيم والأوضاع التى سادت فى سنوات ماقبل أكتوبر، وهيأت بذلك المسرح السياسى والدبلوماسى فى العالم والشرق الأوسط ، بما خلقت من قوة دفع كبيرة لانهاء الصراع والتحرك على طريق السلام .

فى هذا الاطار .. لم تكن الحرب فى حد ذاتها هدفا .. ولكنها كانت أداة لابديل عنها لتحقيق هدف الأمة العربية الذى أستنزف الكثير من جهدها وجهد المجتمع الدولى دون جدوى .. لقد كان هذا الهدف هوالعنصر المهيمن على فكر صناع القرار فى مصر والمخططين لوضع هذا القرار موضع التنفيذ .. فلم تستهدف الحرب إحداث الدمار أو الخراب ، ولكنها جاءت لكسر الجمود وتحريك الساكن . ولذلك بنيت فلسفتها على اهدار النظريات وقلب الموازين التى سيطرت دائما على فكر اسرائيل .. عن طريق إسقاط هذه النظريات العدوانية .. واهدار قيمة المبادىء التى قامت عليها .. واقناع إسرائيل بفداحة الثمن الذى ستدفعه ، وبمدى مايتعرض له أمنها من مخاطر جسيمة .. فيما لو إستمرت فى عدائها للعرب وفى التمسك بالأرض المحتلة .ان البديل الوحيد الذى يحفظ لها هذا الأمن .. هو السلام ولاشىء غير السلام.

إن ما يؤكد أن استراتيجية مصر من أجل تحقيق السلام ، لم تنبع من قلب معركة أكتوبر ، بل أنها قد رسمت قبل ان تبدأ الحرب ، واعتبرت الحرب جزء من هذه الاستراتيجية الشاملة ، التى تضمنت أدوات أخرى بخلاف الاداة العسكرية . . ما حدث يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ - بعد مضى عشرة أيام من أيام القتال- ففى هذا اليوم . . وضحت معالم السياسة المصرية ونواياها السلمية ، ورغبتها الصادقة فى اشاعة السلام وحقن الدماء ، وفتح صفحة جديدة للعلاقات . كما بدت عناصر الاستراتيجية الشاملة تأخذ وضعها وتتفاعل معاً لفرض التأثير المطلوب على مسار الصراع . فى هذا اليوم كانت القوات المصرية قد أنهت مرحلة حاسمة من القتال . . وهى مرحلة صد وامتصاص وتحطيم كل الهجمات والضربات المضادة التى وجهتها القوات المدرعة الاسرائيلية ضد الدفاعات المصرية . حيث تحطمت جميعها على صخرة الدفاع المصرية . . وقف الرئيس الراحل أنور السادات فى مجلس الشعب يطرح مبادرة سلام جديدة . . ذاكراً أن السلام الذى نقصده هو السلام القائم على العدل . . ثم قدم الخطوط العامة لموقف مصر (ملحق ٣) .

* اننا قاتلنا وسوف نقاتل لتحرير أراضينا التى وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلى عام ١٩٦٧ .ولايجاد السبيل لاستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .
* إننا نلتزم بقرارت الأمم المتحدة . . وعلى إستعداد لقبول وقف اطلاق النار على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضى المحتلة فوراً وتحت اشراف دولى والى خطوط ماقبل ٥ يونيه ١٩٦٧ .
* إننا على استعداد فور إتمام الانسحاب من كل الأراضى المحتلة أن نحضر « مؤتمر سلام دولى » فى الأمم المتحدة ، مع العمل على اقناع العرب وممثلى الشعب الفلسطينى به ، من أجل وضع قواعد وضوابط سلام فى المنطقة تقوم على إحترام الحقوق المشروعة لكل شعوبها .
* اننا على استعداد لان نبدأ فوراً فى تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية لكى تعود الى أداء دورها فى خدمة ورخاء العالم وازدهاره . وان مقدمات الاستعداد لهذا العمل قد بدأت فعلا غداه تحرير الضفة الشرقية للقناة .

وفى نفس هذا اليوم إتخذت خطوة هامة على الجبهة الاقتصادية ، فبالاضافة لما شهده يوم ١٦ أكتوبر من تطور سياسى هام بمبادرة السلام التى طرحها الرئيس السادات . . شهد كذلك دخول

البترول ساحة المعركة فقد قررت منظمة « أوبك » رفع سعر برميل البترول بنسبة ٧٠ ٪ ولما كانت الدول العربية الخليجية تحتل مركزا مسيطراً داخل المنظمة ، فقد إعتبرت هذه الخطوة مبادرة اقتصادية من الدول العربية . وابتداء من هذا اليوم دارت معركة اقتصادية على أعظم جانب من الأهمية يصاحبها جدل سياسى واسع النطاق تديره الدولتان العظميان مع مصر .. بالاضافة لاستمرار الصراع المسلح الذى تقوده مصر وسوريا على جبهات اسرائيل.

هكذا مارست دول الخليج وعلى رأسها السعودية دورها الضاغط ، وقد حذر الملك فيصل الولايات المتحدة بأنه مالم يتوقف دعمها لاسرائيل فستعيد السعودية النظر فى سياستها بما فى ذلك ايقاف ضخ البترول . ولم تتردد السعودية ومعها الدول العربية فى تنفيذ ماحذرت منه .. ففى يوم ٢٠ أكتوبر أعلنت الادارة الأمريكية أنها ستدعم إسرائيل بمبلغ ٢,٢ بليون دولار لتمويل الشحنات العسكرية الأمريكية لها . وعلى الفور أعلنت الدول العربية حظر صادرات البترول الى الولايات المتحدة . بذلك تأكد دور البترول كسلاح فعال لتحقيق أهداف سياسية .. وقد التحمت المعركتان العسكرية والاقتصادية كجناحى معركة واحدة .

وتمخضت الجهود السياسية التى بدأت منذ أن طرح الرئيس السادات مبادرة السلام .. عن صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ يوم ٢٢ أكتوبر .. تقدمت به الدولتان العظميان الى مجلس الأمن ، ويقضى بوقف اطلاق النار وإنهاء كل الانشطة العسكرية فوراً فى موعد لايزيد عن ١٢ ساعة من لحظة صدور القرار وذلك فى المواقع التى تحتلها الاطراف الان ويدعو القرار الأطراف المعنية الى البدء فوراً عقب ايقاف القتال ، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بجميع اجزائه .. وان يبدأ بالتزامن مع وقف القتال مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف مناسب بهدف اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

هكذا كان القرار ٢٤٢ وظل حتى يومنا هذا .. المحور الذى دارت وتدور حوله دائما كل جهود السلام، لحل أزمة الشرق الأوسط وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى . لقد كانت مصر جادة فى اتجاهها نحو قبول التفاوض مع الجانب الاسرائيلى بهدف الوصول الى سلام حقيقى .. وعندما قبلت مصر القرار ٣٣٨ كانت تؤكد السياسة التى سارت عليها .. بينما قبلت اسرائيل القرار وأعلنت

ذلك وقام كيسنجر بابلاغ مصر رسميا بذلك . . وهى تنوى أن تخدع العالم كله وان تنتهك القرار بعد ساعات قليلة من تنفيذه . . فى محاولة غادرة للخروج بقواتها من مأزق الوجود المحدود فى منطقة الدفرزوار / فايد باطلاق قواتها جنوبا على الضفة الغربية للقناة ، فى ظل التزام مصر بقرار مجلس الأمن واحترامها له . . ولكن عادت المعارك للاشتعال مرة أخرى وليستمر القتال لمدة أربعة أيام أخرى .

خلال هذه الأيام العصيبة أصدر مجلس الأمن قرارين الأول ٣٣٩ مساء يوم ٢٣ أكتوبر يطالب فيه الأطراف بالعودة الى خطوط ٢٢ أكتوبر . . ووافقت مصر كما وافقت اسرائيل على القرار . . وللمرة الثانية تواصل القوات الاسرائيلية خرقها لقرارات مجلس الأمن ، واستمرت فى أعمال القتال صباح يوم ٢٤ أكتوبر على أمل أن تحقق نصراً عسكريا وسياسيا هائلا فيما لو نجحت فى الاستيلاء على مدينة السويس . . ولكن إنتهت كل محاولاتها باندحار قواتها على أعتاب مدينة السويس الباسلة وتكسرت كل الهجمات أمام دفاعها الصلب . . فلم تنجح قواتها فى اقتحام المدينة وتكبدت خسائر فادحة . وكانت معركة السويس خير تتويج للجهد المصرى الهائل فى هذه الحرب ومثالا عظيما للتعاون الوثيق بين الشعب وقواته المسلحة .

وفى مساء ٢٥ أكتوبر اصدر مجلس الامن قراره رقم ٣٤٠ ليؤكد عودة القوات الى الخطوط التى كانت عليها يوم ٢٢ اكتوبر - وانشاء قوات طوارىء دولية تحت سلطة مجلس الأمن للاشراف على تنفيذ قرارته. واعتباراً من يوم ٢٨ أكتوبر - بوصول قوات الطوارىء الدولية الى جبهة القتال ، بدأت الأوضاع تستقر، وعاد الهدوء المشوب بالحذر الشديد الى الجبهة . . لتبدأ مرحلة جديدة تماما فى مسار الصراع العربى الاسرائيلى . . مرحلة لقاء أخرى بين العرب والاسرائيليين ، ولكن اللقاء هذه المرة لم يكن لقاء فى ميادين القتال ، ولكنه لقاء حول مائدة المباحثات .

ففى صباح يوم ٢٧ تقدمت الولايات المتحدة باقتراح اجراء مباحثات مباشرة بين مصر واسرائيل لبحث المشاكل المترتبة عن وقف إطلاق النار . . وان اسرائيل قد وافقت على هذا الاقتراح . وقررت مصر الموافقة على الاجتماع وعين (اللواء) محمد عبد الغنى الجمسى رئيس هيئة العمليات ممثلا لمصر ومعه وفد من العسكريين والدبلوماسيين . . وحدد مكان اللقاء ليكون عند علامة الكيلو متر

١٠١ طريق القاهرة – السويس ٠٠ ويكون تحت اشراف الأمم المتحدة لمناقشة الاعتبارات العسكرية الخاصة بتطبيق قرارى مجلس الأمن ٣٣٨ ، ٣٣٩ ٠ وقد عقد أول اجتماع مباشر تحت اشراف الأمم المتحدة فى الساعة الواحدة والنصف صباح يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ ٠

وفى ٣١ أكتوبر عقد الرئيس السادات أول مؤتمر صحفى عالمى بعد الحرب ليعرض فيه الموقف العام ويرسم اولى خطى السلام ٠٠ قال فيه :

« ان الامة العربية كلها تقف اليوم للدفاع عن مقدساتها ، وان من حقها ان تشترك فى صنع سلام حقيقى لايفرض عليها بقوة السلاح ٠٠ ان السلام الذى نتحدث عنه ليس حلا جزئيا أو منفرداً لمصر ، فان الارض المصرية هى الارض السورية ، هى حقوق الشعب الفلسطينى ٠٠ ان الأمة العربية وهى تستخدم سلاح البترول ، لاتوجه هذا السلاح ضد أى شعب من الشعوب ٠٠ ولكنها تقول إنها تريد حقها فى الحياة ٠

نحن نريد السلام ٠٠ واذا كانت هناك رغبة فى السلام فعلا فينبغى احترام قرار مجلس الأمن الصادر يوم ٢٢ أكتوبر ٧٣ وهو القرار ٣٣٨ وتنفيذه ٠ ولتكن المرحلة التى نتجه اليها هى مرحلة الفصل بين القوات حتى يكون الكلام جاداً ٠٠ ونسير نحو السلام « ملحق ٤) ٠

****

وقبل ان نختتم الحديث عن وقائع حرب اكتوبر ٠٠ يبقى سؤال هام لابد من الاجابة عليه ٠٠ لانه يرتبط بفلسفة مصر فى ادارة الصراع وتوجيهه تجاه السلام ٠٠ وهذا السؤال يقول : لماذا قبلت مصر قرار وقف اطلاق النار رغم نجاح قواتها ٠

وفيما يلى أهم الاعتبارات والحقائق التى أملت على مصر اتخاذ هذا القرار السياسى الهام المتعقل بشأن قبول قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ القاضى بوقف اطلاق النار ٠

* كانت القوات المسلحة المصرية قد حققت – فى هذا التوقيت – أهم الاهداف الاستراتيجية العسكرية ، بينما لم تتحقق الأهداف السياسية بعد ٠

* تقدمت الدولتان العظميان بمشروع القرار بحكم مسئولياتهما فى الوضع الدولى الجارى ، كما إتخذ القرار باجماع أعضاء مجلس الأمن ، وليس من المناسب لدولة متوسطة أو صغيرة ان تهمل قرارات القوى العظمى التى تمثل المورد الأساسى للمتحاربين .
* ان الحروب المحلية يجب ان تدار فى ظل الظروف الدولية السائدة . . وان تعرف قياداتها المدى الذى يمكن ان تذهب اليه ومتى تتوقف . . حتى لايتحول الصراع الاقليمى الى صراع عالمى . . الشىء الذى لن تسمح الدولتان بحدوثه . وفى نفس الوقت كانت بوادر النصر قد لاحت لجانب مصر . . الامر الذى دفع كيسنجر الى ان يعلن والحرب على اشدها . . إن الولايات المتحدة لن تسمح للسلاح السوفيتى بالتغلب على السلاح الأمريكى . . وفى نفس الوقت صرح الرئيس السادات - عندما بدأت الاسلحة الأمريكية الحديثة تتدفق على اسرائيل - بقوله : «ان مصر ليست مستعدة لقتال الولايات المتحدة الأمريكية » .
* انطباق القرار ٣٣٨ مع تفسير مصر للقرار ٢٤٢ ، وتأكيد هذا التفسير . . الشىء الذى سعت مصر خلال السنوات الست الماضية لتحقيقه بكل الوسائل . فقد كانت مصر تسعى الى السلام منذ عام ١٩٦٧ . كما ان مصر كانت تدرك ان اكثر تسويات السلام ارضاء حتى بالنسبة للطرف الأقوى . . التسويات التى يتم انجازها من خلال المفاوضات . . وليس كنتيجة حاسمة لنصر عسكرى . كذلك من المعروف ان الدولة التى تستنزف كل جهودها أثناء الحرب ، يمكن ان تصاب سياستها ومستقبلها بالافلاس .كذلك أكدت خبرات الحروب السابقة ودروس التجارب الماضية . . سواء على المستوى المحلى او المستوى العالمى . . أن حصر الاهتمام فيما تحقق من نصر دون التفكير فى عواقب هذا النصر وردود فعله ، دون ان يوضع فى الاعتبار ماقدمه هذا النصر لقضية السلام . فى هذه الحالة سوف يكون السلام هشا ، يحمل فى طياته بذور حرب تاليه .

النتائج المباشرة للحرب :

لقد خرجت أكتوبر من رحم هزيمة عسكرية . . اراد الطرف الآخر تجسيمها ، لتصبح هزيمة شاملة للعرب ليس فقط على المستوى العسكرى ، ولكن كذلك على المستوى السياسى والحضارى .ولذلك كانت حرب أكتوبر عملا ضروريا ليجرد حرب ١٩٦٧ من هذا المفهوم ويرد بحسم على الادعاءات الاسرائيلية . . وليوقظ الأمة العربية كلها وينبهها الى حقيقة ماتملكه من قوة وكيف أمكن لجزء منها ان يحقق ماتحقق فى حرب أكتوبر ، وأن يتيح لها أمكانية النهوض نحو صحوة كبرى .

لم تكن حرب أكتوبر معجزة او ضربة حظ غير محسوبة . . لان المعجزة المجاز لايتكرر عبر التاريخ وضربة الحظ تجيء بلا ترتيب ولاعمل . ولم تكن حرب أكتوبر هذه ولا تلك . . بل كانت عملا شاقا وجهداً هائلا وتعبئة حقيقية وجادة لكل الامكانات المتاحة بشرية ومادية . . ذهنية ونفسية . . كانت تخطيطا عصريا ذكيا لعقول غلكها فعلا . . وأداء راقيا بسواعد عربية .

حرب أكتوبر كانت عملا فذا جعل العالم يتنبأ بان العرب سيصبحون « قوة سادسة » وبقدر صدق هذا التنبؤ . . بقدر ماتصدت له القوى المضادة ، فأوقفت نموه وفرضت عليه عوامل الاحباط التى تدخلت لتجهض نتائج أكتوبر وتجردها من مضمونها القومى الأصيل . . ويتقبل العرب ذلك كله دون وعى لحقيقة ما يحدث لهم وما يحدث حولهم . . فكان الشقاق وكانت القطيعة وكان التمزق .

ومع ذلك . . فقد نجحت حرب أكتوبر فى تأكيد اصالتها القومية ، وفى ان تفرز العديد من المؤثرات الايجابية فرضت ، ومازالت تفرض آثارها حتى يومنا هذا . . ولعل أهم ما افرزته . . ما اكدته من حتمية السلام الى تسوية سلمية لقضايا الصراع العربى الاسرائيلى . . تلك حقيقة لاينفيها أننا لم ننجح فى استغلالها الاستغلال الامثل .

كما أظهرت الحرب فى نفس الوقت . . ان مصادر الخطر ومواطن النزاع فى المنطقة قد تعددت واتسعت . . وامتدت من قلب المشرق العربى فى فلسطين . . الى مناطق الاطراف الحيوية للمنطقة العربية وللشرق الأوسط . . مثل منطقة الخليج وجنوب البحر الأحمر وشرق البحر المتوسط (قبرص) .

وهذا الانتشار لم يأت من فراغ . . بل أن له اسبابه الاستراتيجية و أسبابه الاقتصادية وأسبابه الجغرافية السياسية ، فالمنطقة مستودع عالمى للبترول ، وهى تمثل القلب بالنسبة لشبكة المواصلات العالمية بحرية وجوية . . وهى منطقة يفتقر أصحابها الى الوعى الاقليمى وقيمته الحقيقية وتستغرقهم الذاتية والخصوصية . . فضلا عما تحتويه من مشكلات ناجمة منها منطقة جذب عالمية . . وسوق رائجة لسباق التسليح . . وجلب السلاح واقتناء أكثر أنواعه قوة وفعالية .

لعل من أبرز المعالم التى تميزت بها حرب أكتوبر . . ظهور سلاح البترول . . كسلاح استراتيجى سياسى كان له مكان الصدارة فى الادوات التى تضمنتها استراتيجية الصراع الشامل ، فى مرحلة مابعد الصدام المسلح . لقد أبرز هذا السلاح الفعال ، ان العرب قادرون على ان يصبحوا قوة لايستهان بها على المسرح الدولى . . وان لهم - وقت الشدة - اراداتهم المتميزة . . الكفيلة بالتأثير على ظواهر هامة تتعدى خطورتها منطقة الشرق الأوسط . . وهى لاتفرض آثارها على استقرار وأمن دول المنطقة فحسب . . ولكنها تمتد الى المستوى العالمى . . لتعدل من سياساته وتدفع الغرب الصناعى الى رسم خريطة استراتيجية جديدة لعلاقاته بدول العالم الثالث بوجه عام . . والعالم العربى بوجه خاص . هدفها تفكيك عناصر القوة العربية والاستفادة من كل الشروخ والشقوق التى تملاء العالم العربى بل وتعميقها .

حقيقة لقد استخدم العرب سلاح البترول بقدر كبير من الفعالية التى اشعرت دول الغرب خاصة دول اوروبا الغربية واليابان بالذات - بمدى تبعيتها للبترول العربى - رغم أنهم لم يستخدموه كسلاح للعقابولكن كسلاح للردع . لذلك تميز بالمرونة التى نجحت فى دفع العديد من الأطراف المستهلكة الى انتهاج مواقف - فى أزمة الشرق الأوسط - أكثر تفهماً لوجهة النظر العربية . فلأول مرة - خلافا للمحاولات السابقة - أقدم العرب على الحد من ضخ البترول مستندين الى ارصده ماليه تسمح لهم بخطوة لها هذه الخطورة ، دون ان تتهدد أقتصادياتهم أو تصاب باضرار جسيمة ، بما أتاح لهم فعلا مضاعفة أسعار البترول أربعة أضعاف . . كما ربطو الحد من الضخ بهدف سياسى محدد هو تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، مما أكسب هذا الاجراء قوة وفعالية سياسية . . أكد نجاح الاستراتيجية الشاملة بما أحدثه من آثار سياسية ، ومالعبه من دور كبير فى تنشيط الدبلوماسية الأمريكية . . للحد من مضاعفات استخدام هذا السلاح ، والسيطرة عليها قبل استفحالها الى حد يتعذر ضبطه . لقد اتخذ هذا النشاط الدبلوماسى الكثيف عام ١٩٧٤ شكل التدخل المباشر والسريع من أجل تخفيف حدة التوتر وفض الاشتباك بين القوات المتحاربة على الجبهتين المصرية فى يناير والسورية فى يونيه - مع تعهد أمريكى بضرورة الاسراع فى البحث عن تسوية للنزاع ترضى شتى أطرافه . . عن احساس عميق بمدى حاجة المنطقة الى السلام .

****

كان إعتراض بعض النظم العربية على المسيرة العقلانية التى أختارتها مصر على طريق

السلام.. سببا مباشراً فيما حدث من تصدع فى الصف العربى .. وهو تصدع نجم عن قصور عربى فى ادراك الابعاد الحقيقية للسياسة المصرية المنفذه فى إطار استراتيجية الصراع الشامل والتى بدأت مع حرب أكتوبر واستمرت بعد ذلك ..هنا يمكننا القول .. ان هذه الاستراتيجية المصرية فى ذلك الوقت - قد سبقت زمانها العربى .. الأمر الذى استعصى فهمه على العديد من النظم العربية .. فكان الاعتراض على هذه السياسة التى اتسمت ببعد النظر والموضوعية .. والمنهج العقلانى فى معالجة القضايا الاساسية بالشكل الذى يحفظ الحقوق ويعزز المكانة . وقد استغرق الأمر سنوات طويلة قبل إقتناع العرب بحقيقة هذه الأبعاد والتأثر بها بعد ان تكررت مواقف مصر التى أكدت حرصها على التزامها القومى ، ومدى تمسكها بالحفاظ على حريتها فى اتخاذ ماتراه من قرارات سياسية تصون سيادتها وتؤمن مصالحها الوطنية والقومية .

إلا ان امر هذا الادراك ، قد إختلف بالنسبة للقوى العالمية كالولايات المتحدة والدول الأوروبية.. فقد أدركت هذه القوى فى مرحلة مبكرة ، مع التدرج الذى حدث فى عودة العلاقات المصرية الأمريكية الى التفاهم والتعاون .. بان هذه العلاقة الجديدة مع مصر ، لاتعنى الحد من حريتها فى توجيه سياستها الخارجية وفقا لمصالحها القومية ، مادامت هذه السياسة لاتتعارض مع السياسة الأمريكية أو تصطدم معها .

من ناحية أخرى فان ريادة مصر لعملية السلام فى الشرق الأوسط من منطلق قومى ، واصرارها على إختيار السلام باعتباره خطها الاستراتيجى الأول .. وكان ذلك واضحاً قبل حرب اكتوبر .. وتأكد أثناء الحرب ذاتها ثم ترسخت أبعاده بعد ان توقف القتال فى الشرق الأوسط .
هذا الاختيار قد صادف التقاء مع الاهتمامات الأمريكية ، أدى الى تطابق فى الاهداف الرامية الى تحقيق الاستقرار والأمن ، واشاعة السلام فى المنطقة كضمانات ضرورية لصيانة المصالح الحيوية الموجودة بها . وهكذا أصبح العمل على حل الصراع العربى الاسرائيلى هدف مشترك يمثل ضرورة هامة لتحقيق هذا الاستقرار . لقد أكدت حرب اكتوبر ان الاستقرار قد أصبح ضرورة عربية ، لابد أن يتحقق فى المنطقة حتى يمكن مواجهة المشاكل الملحة للتنمية الاقتصادية . وبالتالى فلا بد من ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط وقضايا الصراع العربى الاسرائيلى .. غير ان هذا الحل كان لابد ان يتسق مع المعطيات التى تمثل سياسات العصر . وفى هذا الاطار تقدم الغرب ليمارس نشاطه فى

المنطقة وقد وضع نصب عينيه درس أكتوبر . . فبدأ التحرك - تحت مظلة العمل على تجنب أسباب الاضطراب فى المنطقة - من أجل السيطرة على تطورات الأوضاع فيها . . واجهاض تصاعد عناصر القوة العربية والتى نجح العرب فى تشكيلها أثناء حرب أكتوبر عن الحد الذى رسمه الغرب . . اذ اعتبر الغرب ان استمرار وجود هذه القوة ونموها سوف يمثل خطراً على المصالح الغربية الكبرى .

ثم بدأ الغرب فى تطبيق قواعد الانفراج الدولى على دول الشرق الأوسط ومنازعاته . . بهدف تجنيب أطراف النزاعات الساخنة . . التعرض لتصاعد التناقضات الأكثر ضرراً لجميع الأطراف . . وكان ذلك يعنى ضرورة التوصل الى تسوية سلمية تعيد الارض العربية المحتلة الى اصحابها . . وتضمن للشعب الفلسطينى حقوقه المشروعة .

ومنذ ذلك الوقت قادت مصر مسيرة السلام بمجرد إنتهاء الحرب . . ونجحت بعد سنوات من الجهد والنضال فى ان تحقق سلاما جزئيا مع اسرائيل ، كان من الممكن ان يكون سلاما شاملا يشارك فيه كل الاطراف العربية المعنية . . لولا نكوص العديد من الحكومات العربية عن التقدم الى جانب مصر ومؤزارتها فى نفس المسيرة . ولقد أكدت الايام بل وقطعت كيف كانت مصر أكثر ادراكا وأبعد نظراً . . وان النتيجة الوحيدة التى نجمت عن هذا الموقف بالاضافة لضعف الكيان العربى . . تعطيل مسيرة السلام لسنوات طويلة اضرت بالمصالح العربية بعد ان فقدت المسيرة قوة الدفع الكبيرة . . فنالت بذلك من الحقوق العربية ، وضاقت الفرص المفتوحة أمام العرب لاستردادها كاملة .

• • •

الفصل الثالث

نهايات الحرب وبدايات السلام
(١٩٧٣ - ١٩٧٧)

نهــاية الحرب

التداعيات السياسية

جوهر السلوك العربى فى اداره الصراع

اسرائيل والنمط الانتهازى

بدء المسيره نحو السـلام

المرحله الاولى فى الكيلو ١٠١

اتفــاقية النقاط الست

سلاح البترول

مؤتمر الســلام

المرحـله الثانيه فى جنيف

المرحلة الثـالثة - فض الاشتباك الاول

تسـعون يوما من وقف القتال

اتفاقيه فصل القوات بين سوريا واسرائيل

اتفاقية فض الاشـتباك الثـانيه

١٩٧٧ - حمله السلام

الفصل الثالث
نهايات الحرب وبدايات السلام

نهاية الحرب :

ما ان بدأ القتال يوم ٦ اكتوبر حتى بدأت الجهود السياسيه الدولية بعد عدة ايام فى السعى الى وقفه.. وجرت محاولات متعددة بواسطة القوى العظمى والكبرى لهذا الغرض ، حتى بلغت قرارات مجلس الامن التى صدرت لوقف القتال ثلاث قرارات خلال اربعه ايام بسبب عدم احترام اسرائيل لهذه القرارات والقيام بخرقها .. الى ان توقف القتال يوم ٢٦ اكتوبر بعد صدور قرار مجلس الامن رقم ٣٤٠ يوم ٢٥ اكتوبر ١٩٧٣ .. بذلك بدأ الموقف المشتعل يتجه نحو الهدوء ، وتهيأ المناخ المناسب للتدخل فى الازمة بالطرق السياسية والوسائل الدبلوماسية .

ويمكن القول ان هذه الجهود لم تبدأ من فراغ ، ولكنها كانت رد فعل طبيعى لتطورات الاحداث العسكرية وحقائق الموقف العسكرى فى جبهات القتال ، وما ترتب عليه من مواقف سياسيه عربية ودولية حادة ٠ وليس هناك مجال للتأكيد على ما منيت به اسرائيل من خسائر فادحه أفقدتها توازنها العسكرى والسياسى ، جردت قواتها المسلحه من معظم فعاليتها ، ولولا التدخل الامريكى السريع والكثيف ، واعمال الانقاذ الضخمه التى قدمتها الولايات المتحدة لاسرائيل بدءاً من اليوم الخامس للحرب ، لانهارت القوات المسلحه الاسرائيلية واستحال عليها مواصله الحرب ، ولا متد هذا الانهيار الى جهاز الدولة العبرية ذاته .

وليسي ثمة شك فى ان الامدادات الامريكية العاجله ، والتى تدفقت على اسرائيل من الجو والبحر ، قد أمدت اسرائيل بطوق النجاه ، واعطتها جرعات سريعه ومكثفة لعودة الحياة اليها . وليس فى هذا القول اى مبالغه ، **فقد اعترف به قادة اسرائيل وعلى رأسهم جولدا مائير رئيس وزرائها حين صرحت بقولها : « ان معجزة الجسر الجوى الامريكى قد وهبت اسرائيل الحياة مرة اخرى » ٠**

هكذا تمكنت القوات الاسرائيلية من إلتقاط أنفاسها وإستعادت التوازن الذى فقدته ، واصبحت قادرة على الحركة من جديد .. الامر الذى شجع المؤسسة العسكرية الاسرائيلية الى الاقدام على

مغامرة عسكرية، عندما قامت بدفع قواتها غرب قناة السويس خلال ثغرة الدفرزوار فى محاولة يائسة لقلب موازين الموقف الاستراتيجى مرة أخرى ·

غير ان تطورات المغامرة الاسرائيلية قد اساءت الى الموقف الاستراتيجى للقوات الاسرائيلية ، بعد ان اصبحت هذه القوات شديدة التعرض لخطر العزل الكامل والابادة ، مع الامتداد الكبير لخطوط المواصلات الاسرائيلية من قلب اسرائيل الى جبهة القناه ، ثم عبر قناة السويس عند ثغرة الدفرزوار ، لمسافة تزيد عن ٢٥٠ كيلو متر ، للحفاظ على وجود قواتها فى الغرب .. وتعرض هذه الخطوط لاعمال القتال المصرية ، ونجاح القوات المصرية غرب القناه فى احتواء القوات الاسرائيلية بعد عمليه سريعه لاعادة حشد وتوزيع قواتها ، الامر الذى وضع القوات الاسرائيلية عامة فى موقف شديد الحرج نتيجه لاختلال توازنها الاستراتيجى ، بعد ان اصبح عنق الزجاجه الضيق فوق قناة السويس هو الشريان الرئيسى الذى يمد قواتها فى الغرب باسباب الحياة ، وبالتالى فان نجاح القوات المصرية فى قطع هذا الشريان بعملية سريعه كان يعنى القضاء على القوات الاسرائيلية وهلاكها ·

ورغم المكابرة التى ابدتها القيادة العسكرية الاسرائيلية ، الا انها كانت - فى نفس الوقت - تدرك تماما المخاطر المحيطة بهذه المغامرة وأبعادها ، بل ان هذه القيادة حاولت اكثر من مرة ان تضع حداً لها .. غير ان اندفاع بعض القادة العسكريين الاسرائيلية وعلى رأسهم المغامر الكبير اريل شارون ، ادى الى توريط القيادة الاسرائيلية فى هذا العمل المحفوف بالمخاطر ، ولذلك فشلت محاولاتها فى ايقاف تدهور الموقف الاستراتيجى للقوات الاسرائيلية ، واضطرت فى النهاية الى ان تضع كل ثقلها من اجل الحفاظ على وجود هذه القوات ومدها باسباب البقاء . ولكنها كانت مقتنعه بان العلاج العسكرى لهذا الموقف لن يزيده الا سوءاً ..وان المخرج الوحيد لها لن يكون الا من خلال العمل السياسى الدبلوماسى .

وانعقد الامل الاسرائيلى على التحرك الامريكى السريع .. وتحركت الولايات المتحدة من منطلق التزامها الثابت بضمان امن وسلامه اسرائيل ، كخط استراتيجى رئيسى فى سياستها بمنطقة الشرق الاوسط . وخصصت الادارة الامريكية مبلغ ٢٢٠٠ مليون دولار امريكى كدعم عسكرى سريع لاسرائيل ، دون ان تنتظر الاجراءات الطبيعيه التى تتخذ فى مثل هذه الظروف ، واهمها موافقه

الكونجرس الامريكى كما فتحت مستودعاتها العسكرية واقامت اضخم جسر جوى عسكرى عرفه التاريخ ، يصب فى اسرائيل كل ما تحتاجه من احدث الاسلحة واكثر المعدات تقدماً فى الترسانه العسكرية الامريكية .

التداعيات السياسية :

وبينما كانت هذه الاحداث العسكرية تتوالى وتتداعى يوما بعد يوم ، كان الموقف السياسى يلهث خلفها والانعكاسات الحادة للموقف العسكرى تتوالى وقد تباينت بين دولة واخرى او مجموعة دول واخرى.. كل حسب مصالحها ومبادئ سياستها وعلاقاتها باطراف النزاع .. غير ان التيار الاساسى للتطورات السياسية كان دون شك فى صالح العرب بشكل أدى الى تعاظم التأييد العالمى لوجهة النظر العربية .

ومن السمات البارزه لهذه التطورات ، موقف الدول الافريقية التى سارع معظمها الى ادانه العدوان الاسرائيلى ، وتحميل اسرائيل مسئوليه الاحداث الجارية فى المنطقة ، والى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل . وهو اتجاه كان قد بدأ بين الدول الافريقية قبل الحرب للجهود السياسية المصرية فى هذا الشأن، حيث قطعت ثمان دول افريقية علاقاتها مع اسرائيل منذ وقوع عدوانها فى عام ١٩٦٧ومع وقوع حرب اكتوبر تسابقت الدول الافريقية فى قطع علاقاتها مع اسرائيل حتى بلغ عددها خلال فترة الحرب فقط ٢٢ دولة . ولم تحتفظ بالعلاقات مع اسرائيل من الدول الافريقية سوى اربعه دول ومعها جنوب افريقيا . اما باقى دول العالم فقد اعلن معظمها ان السبب الرئيسى فى نشوب الحرب بالشرق الاوسط وتعريض السلام العالمى للخطر ، هو العدوان الاسرائيلى على الاراضى العربية واستمرار اسرائيل فى احتلال هذه الارض ، وموقفها المتعنت طوال سنوات ما بعد عدوان ١٩٦٧ . هكذا وجدت اسرائيل نفسها فى عزله سياسية شبه كاملة ، وانفردت الولايات المتحدة فقط دون باقى دول العالم بالوقوف الى جانب اسرائيل وتقديم كل المساعدات الممكنة والفعالة لها وتوفير الحماية الضرورية لبقائها . كانت هذه العزلة السياسية لاسرائيل هى النتيجة السياسية الاولى والهامة التى برزت اثناء الحرب .

قراراهم بخفض انتاج البترول بنسبة ٥ ٪ كل شهر الى ان تنسحب اسرائيل من الاراضى العربية وتعود للشعب الفلسطينى حقوقه المشروعه . وقد اعقب هذا القرار الجماعى قرارات اخرى من الدول العربية المنتجة للبترول فيما بين ١٨ ، ٢١ اكتوبر ١٩٧٣ كان أهمها قراراً بوقف تصدير البترول الى الولايات المتحدة ، بمجرد ان اعلنت عن تخصيصها لمبلغ ٢.٢ بليون دولار كمساعدة عسكرية عاجلة لاسرائيل .

كان لهذه القرارات العربية السياسية والاقتصادية الحاسمة دويا هائلا فى العالم كله ، وقد شكلت نقطه الانطلاق فى صراعنا السياسى ضد الصهيونيه ، ضمن اطار عام من الاستراتيجية الشاملة التى تسخر كافة القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية لخدمة الصراع وتحقيق الاهداف العربية القومية العادلة. وفى هذا الاطار قبلت مصروسوريا قرارا وقف اطلاق عند صدوره يوم ٢٢ اكتوبر والتزمت بالقرار الذى وافقت عليه .

اسرائيل والنمط الانتهازى :

كان هذا هو جوهر السلوك العربى فى ادارة الصراع .. فكيف كان شكل السلوك السياسى والعسكرى على الجانب الاخر .. جانب اسرائيل ؟ كان سلوك الخيانه والغدر اللا اخلاقى ، المبيت لدى قيادات اسرائيل . فرغم اعلانها قبول قرار وقف اطلاق النار والالتزام به . الا انها سرعان ماخرقته ، وأمرت قواتها بالتسلل فى منطقة غرب القناة جنوبا خلف خطوط القوات المصرية فى اتجاه السويس كمحاولة لاكتساب ارض جديدة تحسن موقفها الاستراتيجى السيئ الذى تورطت فيه ، ولاحراز اهداف كبيرة لها دوى سياسى بالاستيلاء على مدينه السويس وحصار وحدات الجيش الثالث شرق القناة .

وهكذا كان لهذا التصرف الغادر ، الذى يمثل النمط الصارخ للانتهازية الاسرائيلية ، والذى يتعارض مع ابسط قواعد الشرف العسكرى واخلاق الجندية واحترام الذات ... أثره فى الموقف العسكرى، ولكن لم يحقق اى نجاح له دوى معنوى او سياسى .. او اى هدف عسكرى له قيمة ملموسة ، بل خسرت اسرائيل كثيرا من قواتها ومدرعاتها ، وفشلت كل محاولاتها فى اقتحام مدينة السويس .

كذلك لم تنجح فى عزل وحدات الجيش الثالث الموجودة شرق القناة او اجبارها على الاستسلام تحت وطأة الحصار والضربات الكثيفة للقوات الجوية التى استمرت عدة ايام متوالية .. واذا كانت اسرائيل قد نجحت فى قطع خطوط امداد هذه القوات ، الا انها فشلت فى ان تجبرها هذه القوات على الاستسلام، بل ان ما حدث كان عكس ذلك تماما ، فقد ازدادت هذه القوات صلابة وتمسكا بالارض واصرارا على القتال وقد استمر العدوان الاسرائيلى الى ان وصلت قوات الطوارئ الدولية يوم ٢٨ اكتوبر ١٩٧٣ الى المنطقة فتوقف اطلاق النار . وبدأت الجهود السياسيه تتخذ مساراً جيداً على ضوء هذا الموقف .

بدء المسيرة نحو السلام :

استغرقت مسيرة السلام التى سلكتها مصر حتى حققت هدفها باسترداد الارض المصرية كاملة.. تسعة أعوام من ٧٣ إلى ١٩٨٢ .. ويمكن تقسيم هذه السنوات وفقا لمستوى ونوعية الأحداث التى تضمنتها المسيرة الى مرحلتين :

الاولى : - وقد استغرقت عامى ٧٤ ، ١٩٧٥ ، تضمنت عقد اتفاق النقاط الست فى نوفمبر ١٩٧٣ ، ثم اتفاقية فض الاشتباك الأولى فى يناير ١٩٧٤ ، ثم اتفاقية فض الاشتباك مع سوريا فى يونيه ١٩٧٤ ، وأخيرا إتفاقية فض الاشتباك الثانية فى سبتمبر ١٩٧٥ .

الثانية : - وإستغرقت أعوام ١٩٧٦ الى ١٩٨٢ ، وتضمنت مبادرة السلام وزيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ ، ثم التوصل الى اطار كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ ، ثم معاهدة السلام فى مارس ١٩٧٩ ثم الانسحاب النهائى فى ابريل ١٩٨٢ .

ما ان توقف القتال ، حتى بدأت مصر ومن ورائها العرب الى دفع قضية السلام من خلال الجهود السياسية والاقتصادية . فمع نهاية شهر اكتوبر ١٩٧٣ كانت مصر قد حشدت طاقاتها السياسية للعمل فى ثلاث محاور .. فدخلت فى مباحثات متنوعة من اجل تحقيق السلام . وهذه المحاورة هى :

فى القاهرة : بدأت مباحثات مصرية – سوفيتية .. كان موضوعها الأساسى الاتفاق على ترتيبات عقد مؤتمر السلام الدولى الذى اقترحته مصر وأقره مجلس الأمن فى قراره رقم ٣٣٨ .

فى واشنطن : بدأت مباحثات مصرية - أمريكية بين هنرى كيسنجر ومبعوث مصر إسماعيل فهمى وزير خارجيتها الجديد وكان موضوعها الأساسى تحقيق اتفاق محدود لفض الاشتباك بين القوات المتحاربة، يتضمن ترتيبات تحقيق انسحاب القوات الاسرائيليه من منطقة السويس الى شرق القناة .

وفى الكيلومتر ١٠١ على طريق القاهرة - السويس ، بدأت مباحثات مصرية - اسرائيلية على المستوى العسكرى ، كان هدفها الأساسى الاتفاق حول الاجراءات العملية اللازمة لتأكيد وقف اطلاق النار وامداد السويس والجيش الثالث وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ، وتبادل الأسرى والجرحى .

كان الخط الاستراتيجى لسياسة مصر فى هذه المرحلة يقوم على ضرورة احترام قرارى مجلس الأمن ٣٣٨ ، ٣٣٩ فيما يتعلق بوقف إطلاق النار وعودة القوات الاسرائيلية الى خط ٢٢ أكتوبر ، ليتحقق فتح الطريق البرى الموصل الى مدينة السويس وبالتالى الى مواقع الجيش الثالث شرق القناة بعد تحقيق هذا الهدف العاجل .. يمكن عندئذ التباحث حول التسوية السياسية .

فى نهاية اكتوبر وصل الى مصر فاسيلى كوزنتسوف النائب الاول لوزير الخارجية السوفيتية للقيام بمشاورات حول إنعقاد المؤتمر الدولى والموقف من عناصر التسوية . وكان اهتمام كوزنتسوف يتركز حول عقد المؤتمر أساسا وتحقيق التسوية التى تفرضها . التى تفرضها الظروف الجديدة .. ولكنه لم يهتم كثيرا بموضوع عودة القوات الاسرائيلية الى خطوط ٢٢ اكتوبر .

وكان موقف السوفيت الجامد حتى فيما يتعلق باستعواض الاسلحة التى فقدتها مصر ، قد أسهم فى أن تفلت المبادرة من أيديهم ، وتنتقل إلى أيدى الأمريكيين الذين كانوا على استعداد للإستجابة للأحتياج المصرى المباشر بشأن فتح طرق الامداد المغلقة . لقد تأكد دور الولايات المتحدة ، وأصبحت وحدها المعنية بتحقيق التقدم بممارسة الضغط على اسرائيل ، ولم تدع الولايات المتحدة المبادرة تفلت من يدها حتى نهاية الطريق .. ويمكننا القول أنه ابتداء من ذلك الوقت تأكدت هيمنة الولايات المتحدة على الموقف السياسى والعسكرى فى قضية الشرق الأوسط .. وقد ظلت هذه الهيمنة قائمة طوال الأعوام التالية وعلى إمتداد الأحداث ازدادت رسوخا .. وأصبحت حاليا حقيقه لاجدال فيها تتعامل على اساسها كل دول المنطقة وغيرها مع الولايات المتحدة .

وفى واشنطن طرح إسماعيل فهمى عناصر التصور المصرى فى شكل خطة عامة للمفاوضات تتضمن إنسحاب القوات الاسرائيلية الى خطوط ٢٢ أكتوبر ٧٣ واطلاق سراح أسرى الحرب ، ثم إنسحاب القوات الاسرائيلية الى خطوط داخل سيناء شرق الممرات كمرحلة تالية على ان تبقى القوات المصرية فى مواقعها ، مع انتشار قوات الطوارىء الدولية بين القوات المصرية والاسرائيليه بعد انسحاب اسرائيل الى خط فض الاشتباك .. على أن تقوم مصر برفع الحصار عن باب المندب فى جنوب البحر الأحمر والبدء فى تطهير قناة السويس عقب إتمام فض الاشتباك .

ولم يتحدد شىء خلال الزيارة واقتصرت نتائجها على التمهيد لزيارة كيسنجر للقاهرة لمعالجة المسائل التى طرحت فى واشنطن .

المرحلة الأولى فى الكيلو ١٠١ :

وبناء على مبادرة امريكية وجهود وزير الخارجية الامريكية لعقد اجتماع مشترك مصرى اسرائيلى ، تحت اشراف الامم المتحدة يوم ٢٦ اكتوبر ، وبعد فشل الهجوم الاسرائيلى الثانى على السويس ونجاح القوات العسكرية والشعبية المصرية فى دحر هذا الهجوم ورده على أعقابه للمرة الثانية .. وافقت مصر يوم ٢٧ أكتوبر على عقد اجتماعات عسكرية بين ممثلين لمصر وإسرائيل ، تحت إشراف الامم المتحدة لبحث الموضوعات التى ترتبت على قرارات وقف إطلاق النار ، والمشاكل الناجمة على خرق إسرائيل لهذه القرارات ، وقد وقع الاختيار على المنطقة عند علامة الكيلو متر ١٠١ على طريق القاهرة - السويس مكانا لعقد هذه الاجتماعات . وربطت مصر موافقتها بشرطين أساسيين .. أن تتم الاجتماعات لمناقشة الجوانب العسكرية الخاصة بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٣٣٨، ٣٣٩ .. أن يحترم وقف إطلاق النار إحتراما كاملا وأن تتخذ قوات الطوارىء الدولية مواقعها قبل عقد الاجتماع .

وقد رأس (اللواء) محمد عبد الغنى الجمسى رئيس هيئة العمليات فى ذلك الوقت الوفد المصرى . وقد عقد اول اجتماع يتم بين مندوبى مصر واسرائيل فى تاريخ الصراع منذ توقيع الهدنه عام ١٩٤٩ ، وبعد ربع قرن من قيام اسرائيل .. فى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والاربعين صباح يوم ٢٨ أكتوبر١٩٧٣ .. ويعتبر هذا الاجتماع أول خطوة حقيقية فى عملية السلام لأزمة

الشرق الاوسط . وقد رأس الوفد الاسرائيلى الجنرال أهارون ياريف مدير المخابرات العسكرية الاسرائيلية . فى هذا اليوم كتب كيسنجر فى مذاكراته « لقد حدث التحول نحو المفاوضات المباشرة التى ستصبح اتجاها تصعب نقضه أو إلغاؤه » .

وقد استمرت الاجتماعات شهراً كاملا فى ٢٨ أكتوبر وإنتهت فى ٢٨ نوفمبر بعد عقد ١٧ اجتماعاً مقسمة على مرحلتين :

الاولى : وتضمنت سبعه إجتماعات إنتهت بتوقيع « إتفاق النقاط الست » الخاص بحل مشاكل تبادل الاسرى وإمداد مناطق السويس وشرق القناة فى قطاع الجيش الثالث والعودة إلى خطوط ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ .

والثانية : وتضمنت عشرة إجتماعات لبحث إتفاق النقاط الست ومشكلة فض الاشتباك والعودة الى خطوط ٢٢ اكتوبر وإنتهت هذه الاجتماعات العشرة دون التوصل لحل هذه المشكلة الهامة نتيجة لمراوغات اسرائيل .

وقد إتضح من البداية أن الوفد الاسرائيلى قد جاء ليحل مشاكله والتى تشكل ضغطا داخليا على الحكومة وهى المشاكل الخاصة بالاسرى والجرحى وجثث القتلى .. مع رفض أى إتجاه لعودة القوات الاسرائيليه الى خطوط ٢٢ اكتوبر لما فى ذلك من مساوىء ليست فى صالح اسرائيل .. وأخيراً محاولة التفاوض وتقديم حلول حول فض الاشتباك على أساس تساوى المواقف العسكرية للجانبيين ، بمعنى المطالبة باتخاذ خطوات انسحاب متماثلة ومتبادلة ، بهدف تصفية كل المكاسب العسكرية التي حققتها مصر ، وخروج اسرائيل من مأزق غرب القناة مع عدم اظهارها كدولة منهزمة

وقد تمسك الجانب المصرى فى المباحثات بضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٣٣٩ الذى ينص على عودة القوات الى مواقعها يوم ٢٢ أكتوبر وإزالة الآثار المترتبة عن خرق قرار وقف اطلاق النار وذلك كأساس لابد منه قبل البحث فى المسائل الأخرى . وقد تغلبت هنا الطباع اليهودية على

السلوكيات الموضوعية التى تتطلبها مثل هذه المواقف ، حيث يحتاج الأمر كبداية الى قدر من المرونة إذ كان معنى رفض الوفد الاسرائيلى لقرار العودة الى خطوط ٢٢ أكتوبر هو رفض للقرار الذى أدى الى عقد الاجتماع.

وقد ذكر رئيس الوفد الاسرائيلى أنه غير مفوض لبحث تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٩ ، الذى تتعلق بعودة القوات الى خطوط ٢٢ أكتوبر يوم أن توقف القتال على إعتبار أنه موضوع سياسى لايدخل ضمن صلاحيات الوفد العسكرى الاسرائيلى .

ولهذا الرفض الاسرائيلى اسبابه .. وهى نفس الاسباب التى دفعت اسرائيل الى خرق قرار دولى لوقف اطلاق النار بعد ان أعلنت الموافقة عليه وتوقف إطلاق النار فعلا . ولعل أهم هذه الأسباب هو أن الانسحاب شمالا إلى خطوط ٢٢ أكتوبر فى منطقة فايد / الدفرزوار سيعنى عودة القوات الاسرائيلية الى الوضع الاستراتيجى السيىء التى كانت عليه يوم وقف إطلاق النار .. الامر الذى سيسهل مهمة القوات المصرية فى القضاء عليها .. فيما لو قامت بالهجوم من أجل تصفية الجيب الاسرائيلى غرب القناة .. كذلك سيعنى ذلك رفع الحصار الاسرائيلى عن مدينة السويس ووحدات الجيش الثالث الموجودة شرق القناة.. فضلا عن أنه سيضعف مركز اسرائيل التفاوضى بعد زوال عنصر الضغط الذى تستغله اسرائيل وتمارسه ضد مصر ، وهو تحكمها فى الامدادات المرسلة الى مدينة السويس والجيش الثالث .

كان الهدف من هذا الضغط الاسرائيلى على مصر حل مشكلتين هامتين داخليين ، كان يعانى منهما المجتمع الاسرائيلى . وهما الافراج عن أسرى الحرب الاسرائيليين الموجودين فى مصر ، والذين تضغط أسرهم بشدة على الحكومة الاسرائيليه مطالبة بعودتهم الى اسرائيل . وكذلك رفع الحصار البحرى الذى فرضته مصر عند باب المندب ، الذى أغلق الشريان الحيوى لامدادات البترول والتجارة الاسرائيليه بين موانى شرق افريقيا وجنوب آسيا وميناء ايلات الاسرائيلى الواقع على خليج العقبة مما ألحق خسائر جسيمة بالاقتصاد الاسرائيلى .

لذلك ورغم الموافقة المبدئيه لاسرائيل على اجراء فض اشتباك بين قوات الجانبين ، الا انها لم تكن جادة فى تحقيق ذلك فى هذه المرحلة . اذا كان اهتمامها الاساسى منصرفا فى ذلك الوقت الى المشكلات التى يعانى منها المجتمع الاسرائيلى سواء المعنوية المتعلقة بالاسرى والقتلى او المادية المتعلقة بنقص المواد التموينيه والبترول ومحاولة ربط هذه المشكلات بالمشكلات المصرية المماثلة .

ولما كان موضوع العودة الى خطوط ٢٢ اكتوبر، بل وموضوع البقاء فى منطقة غرب القناه برمته ، يثير قلقا شديدا لدى اسرائيل لانه يتعلق بمصير القوات الموجودة فى هذه المنطقة ، طرح الجانب الاسرائيلى فكرة اتخاذ « خطوة كبيرة بالانسحاب الى الشرق مباشرة وليس الى خطوط ٢٢ اكتوبر على أن تكون هذه الخطوة الكبيرة مؤقته يتفق بعدها على الانسحاب الى الحدود .. على أن يتم بحث هذا الموضوع بعد الانتهاء من حل المشاكل الفرعية المطروحة .

وبناء على ذلك تم الاتفاق المبدئى على تنظيم عملية تبادل الاسرى الجرحى وجرحى مدينة السويس وقواتنا شرق القناة ، وكذا على بحث تسليم جثث القتلى الاسرائيليين فى أجتماع خاص مع هيئة الصليب الأحمر الدولية . ولكن مع عودة الوفد الاسرائيلى للمراوغة والمطالبة بتأجيل الرد على موضوع فض الأشتباك وامداد القوات شرق القناه دخلت المباحثات فى طريق مسدود .

اتفاق النقاط الست (ملحق ٥) :

وبعد تدخل أمريكى سريع ، طلب الوفد الاسرائيلى عقدا أجتماع مع الجانب المصرى لبحث موضوع فض الاشتباك ، بعد ان أجرت الحكومة الاسرائيلية دراسة جاده عليه تمهيدا لمناقشته . كذلك مناقشة باقى الموضوعات الانسانية .

وفى الواقع كانت مصر تركز على موضوعين أساسين أحدهما عاجل والثانى طويل الأجل نسبيا . أما الموضوع العاجل فيتعلق بأهمية تعديل الوضع الاستراتيجى وبالتالى السياسى ، وذلك بازالة الآثار التى ترتبت على خرق اسرائيل لقرار وقف اطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر ومواصلة أعمالها العدوانية بهدف تحسين اوضاع قواتها المتورطة غرب القناة ، وتحقيق موقف تفاوضى قوى يمكنها من الحصول على المكاسب التى تطمع فيها :

اما بالنسبة لمصر ، فكان معنى تنفيذ قرار مجلس الامن وعودة القوات الى خطوط ٢٢ اكتوبر حصولها على مزايا عديدة أهمها فك الحصار الاسرائيلى عن السويس ووحدات الجيش الثالث شرق القناة وفتح طريق الامداد اليها ،كما انه سيؤدى اعلاميا الى قفل الباب الذى استغلته الدعاية لاسرائيل اسوأ استغلال ، وإنهاء الادعاءات الكاذبة التى دأبت على ترويجها فى كل انحاء العالم ، عما حققه من انتصارات " فى افريقيا " وعن استطاعتها حمل الجيش المصرى الثالث على التسليم تحت ضغط الجوع والعطش . بينما الموقف كان بعيدا كل البعد عن هذا الادعاء . يبقى الجانب السياسى ..وكان هذا الاجراء سيدعم موقف مصر التفاوضى الى حد كبير ، حين يعود وقف القوات الاسرائيلية الى وضعه الحقيقى السيئ عند تطبيق قرار وضع اطلاق النار الامر الذى يسحب بساط التشدد والتعنت من تحت أقدام المفاوض الاسرائيلى .

اما الموضوع الطويل الاجل نسبيا فهوموضوع تحقيق السلام من خلال تسوية شامله للنزاع العربى الاسرائيلى ، والذى جاء كيسنجر لبحثه مع المسئولين فى مصر يوم ٧ نوفمبر .. وقد بحث كيسنجر العناصر المتعلقة بالمؤتمر الدولى للسلام اساساً وانتهت نتائج الاجتماعات الى النقاط التالية : التركيز على التسوية السلمية الشاملة مع البدء بانسحاب اسرائيلى اساساً الى سيناء ، عقد مؤتمرالسلام فى شهر ديسمبر ١٩٧٣ بحضورممثلين لكل من مصر وسوريا والاردن والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وممثلين عن الامم لمتحدة .. ليبدأ اعماله بالفصل بين القوات على جبهتى مصر وسوريا ، على ان يدعى الفلسطينيون لحضور المؤتمرفى مرحلة تالية .. ان يرفع حظر البترول العربى ويستأنف تدفقه بعد تحقيق الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية .. وتعاد العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة . وقد تم الاتفاق على ايجاد حل للمشاكل المترتبه على وقف اطلاق النار ، وهى على وجه التحديد : تبادل الاسرى إمداد السويس وشرق القناة واخيرا العودة الى خطوط ٢٢ اكتوبر .

وفى ٩ نوفمبر اعلنت الولايات المتحدة ان حكومتى مصر واسرائيل قد وافقتا على اتفاق من ست نقاط ، يهدف الى تمهيد الطريق امام المحادثات للوصول الى تسوية دائمة فى الشرق الاوسط ، كما أرسل الاتفاق الى السكرتير العام للامم المتحدة ، حتى يتم توقيعه تحت اشراف الامم المتحدة . وفى يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٣ دعى السكرتير العام الى عقد اجتماع فى الكيلو متر ١٠١ تحت اشراف

الامم المتحدة لتوقيع اتفاق النقاط الست " وقد وقع الاتفاق اللواء محمد عبد الغنى الجمسى عن مصر والجنرال أهارون ياريف عن اسرائيل ، والجنرال انزيو سيلاسفيو قائد قوات الطوارئ الدولية عن الامم المتحدة . وقد تضمن الاتفاق التزاما بوقف اطلاق النارومناقشة العودة الى مواقع ٢٢ اكتوبر فى اطار اتفاق للفصل بين القوات ، ووصول الامدادات اليومية الى مدينه السويس على ان تخلى من جميع الجرحى المدنيين ، تتولى قوات الطوارئ الدولية مراقبة الطريق الى السويس ، ثم يبدأ تبادل جميع اسرى الحرب بما فى ذلك الجرحى .

وقد اعتبر هذا الاتفاق مرحلة افتتاحية هامة فى مسيرة السلام وخطوة ملموسة نحوتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الذى ينص على البدء فوراً فى عقد مفاوضات بين الاطراف المعنيه وتحت اشراف مناسبا بهدف اقامة سلام دائم وعادل فى منطقة الشرق الاوسط .

وما ان تم توقيع الاتفاق وعودة اجتماعات الخيمة ، حتى عاد الوفد الاسرائيلى الى المراوغة عند بحث موضوع عودة القوات الى مواقع ٢٢ اكتوبر وفقا لقرار مجلس الامن واتفاق النقاط الست فى اطار اتفاق للفصل بين القوات .

كان الموقف الاسرائيلى ملئ بالمتناقضات ، فقد رفض الوفد الاسرائيلى مشروعا مصريا بالانسحاب الى خط العريش رأس محمد ، على اساس ان حجم الانسحاب يتجاوز نتائج الحرب ويضع اسرائيل فى موقف ضعيف كما انه ليس مشروعا متوازنا . أما الانسحاب الى خطوط ٢٢ أكتوبر فقد رفضه كذلك لعدم وجود ضمانات لتأمين القوات الاسرائيلية عند عودتها لهذه الخطوط ، التى ستعرض هذه القوات للمخاطر.. ثم عاد الوفد الاسرائيلى فوافق على انسحاب اسرائيلى من دفعه واحدة كبيرة الى خط فى الشرق يتم الاتفاق عليه ، ولكنه فى نفس الوقت يضع العراقيل ويكثر من الشروط ويخلط بين الامور .. كان من نتيجه ذلك ان بدأت المباحثات تدور فى حلقة مفرغه .. بينما اسرائيل مستمرة فى المرواغه وفرض الشروط وطرح المبادئ المتناقضة .. وكانت اخر شطحات هذا الوفد دفعه بأنه غير مفوض لمناقشة خطوط ٢٢ اكتوبر او اى خطوط نهائيه لفض الاشتباك وان الحكومة ليست فى وضع يسمح لها بالبت فى مثل هذه الامور انتظاراً لنتائج الانتخابات .

ومع توالى الاجتماعات دون احراز اى تقدم ، كان لزاما على وفد مصر ان يحسم هذا الموقف المائع ، وان يحدد موقف مصر بوضوح مع مطالبة الجانب الاسرائيلى بتحديد موقفه اذا اراد لهذه المفاوضات ان تستمر فى الاتجاه الصحيح . واوضح وفد مصر انه فى حالة عدم الاتفاق على خط مناسب شرق القناة فاسرائيل ملزمة بتنفيذ قرار مجلس الامن الخاص بالعودة الى مواقع ٢٢ اكتوبر ، وان سير المباحثات بهذا الاسلوب هومضيعة للوقت وليس من ورائه طائل .. لذلك من الضرورى ان تحدد اسرائيل بوضوح رأيها الرسمى فى القضايا المطروحه .

وفى ٢٨ نوفمبر ٧٣ عقدت الجلسة السابعه عشر والاخيرة فى هذه المرحلة ولم يقدم الوفد اى ايضاحات حول المسائل التى طرحت من قبل .. بل عاد الى المراوغة ، والحديث عن احترام وقف اطلاق النار مفسرا ذلك بانه يتضمن البر الجو والبحر وبالذات رفع الحصار البحرى عن باب المندب .

وازاء هذا الوضع فان الطريق الى فض الاشتباك اصبح مسدوداً . وكان واضحا ان الحكومة الاسرائيلية تسعى الى كسب الوقت من خلال عرقلة الوصول الى قرار محدد بشأن فض الاشتباك، والفصل بين قوات الجانبين فى هذه المرحلة . وقد طلب الجانب المصرى وقف الاجتماعات لانها لم تعد مجدية حيث لم يتحقق اى تقدم خلال سبعه اجتماعات متوالية . وقد ادلى المتحدث المصرى ببيان اعلن فيه قرار مصر بوقف مباحثات الكيلو متر ١٠١ نظراً لمراوغه إسرائيل المستمرة فى تنفيذ قرار العودة الى مواقع ٢٢ اكتوبر ، كما اعلن ان مصر تحمل اسرائيل كل النتائج المترتبه على عدم تنفيذها لقرارات مجلس الامن .

وقد فسر موشى ديان أسباب هذه المراوغه الاسرائيلية ، بما حدده من اهداف اسرائيل فى هذه المرحلة فى مذكراته المنشورة . ذكر ديان انه : « كانَ يخشى ان تؤدى مباحثات الكيلو متر ١٠١ الى تقديم تنازلات جوهرية من جانب اسرائيل دون ان تحصل على مقابل مناسب وبدون تسوية مناسبه ». وكان من رأى موشى ديان الا يتم الانسحاب من الضفة الغربية للقناة الا فى اطار « اتفاقية سياسية » تضمن لاسرائيل تغييرا جذريا لوضعها فى المنطقة على ان يتم فتح قناة السويس للملاحة ، وتحديد حجم القوات المصرية فى سيناء ، وبالتالى فان مستوى المباحثات الذى كان جاريا فى الكيلو متر ١٠١ لم يكن مناسبا للوصول الى هذه النتائج .

كان ديان يعتقد ان مصر متلهفة على انسحاب القوات الاسرائيلية ، غير ان الواقع ان اسرائيل كانت اكثر تلهفا للانسحاب من غرب القناة بالكامل ، نظرا للظروف الاستراتيجية السيئه التى كانت تواجه القوات الاسرائيلية غرب القناة ، والنفقات الباهظة التى كانت تتحملها من اجل الحفاظ على وجود هده القوات بعيدا عن قواعدها بدليل رفضهم الاكتفاء بالعودة الى خطوط اكتوبر ، وسعيهم للقيام بالانسحاب مباشرة الى سيناء غير ان الطمع الاسرائيلى كان يدفعَ وفد اسرائيل الى المراوغة سعيا وراء اكبر قدر من المكاسب .

وعدم الاكتفاء فى هذه المرحلة المبكرة بعقد اتفاق عسكرى للفصل بين القوات ، بل التوصل الى اتفاق سياسى كذلك كجزء من صفقه تصورا امكان عقدها مع مصر ، باسلوب الابتزاز السياسى تحت ضغط وجودهم فى الضفة الغربية للقناة .

ولكن مصر رفضت جميع المشروعات المقترحة لانها تتعارض تماما مع مبدأ اساسى تمسكت به ، هو الرفض القاطع لاى مشروع يقوم على تخلى القوات المصرية عن اى موقع لها شرق القناة .

فالارض هى ارض مصر . ولا يمكن لقوات مصر ان تتخلى عن حقها فى *التمسك* بكل شبر من ارضها وبكل ذرة من *التراب الذى* حررته بدماء رجالها .

سلاح البترول :

كان ذلك هو الموقف على الجبهة العسكرية والسياسية فماذا كان الموقف على الجبهة الاقتصادية ؟ كانت ازمة الطاقة الناجمة عن تخفيض ضخ البترول ومنع تصديره للولايات المتحدة ، قد بدأت تهدد بصدام قد يقع بين الولايات المتحدة والدول العربية المنتجه للبترول والتى شاركت فى اعمال الحظر حيث ربطت إنهاء الحظر العربى بتحقيق " تقدم محسوس " نحو التسوية السياسية بينما هددت الادارة الامريكية بانها ستضطر الى وقف جهودها من اجل السلام حتى يرفع الحظر نهائيا .

وفى ١١ نوفمبر طالبت السعودية الولايات المتحدة باصدار بيان حول تنفيذ القرار ٢٤٢ ، وحول انسحاب اسرائيل من الاراضى المحتله . كما طالب الملك فيصل فى ١٧ نوفمبر بانهاء السيادة الاسرائيلية على القدس كشرط اضافى لرفع الحظر عن تصدير البترول . وقد اجتمع وزراء البترول العرب يوم ١٨ نوفمبر وقرروا الغاء نسبه خفض الانتاج المقررة عن شهر ديسمبر بالنسبه للدول الاوروبية تقديرا لموقفها . وفى نفس الوقت ، مطالبة الولايات المتحدة باصدار جدول زمنى للانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتله وفى مقدمتها القدس ، على ان توقعه اسرائيل وتضمن الولايات المتحدة تنفيذه ، قبل انهاء الحظر .

وعلى اثر ذلك صرح كيسنجر بانه " لو استمرت الضغوط بصورة غير محددة " فستضطر الحكومة الامريكية الى التفكير فى اتخاذ اجراءات مضاده .. وجاء الرد السعودى يوم ٢٢ نوفمبر حين اعلن وزير البترول ان بلاده ستوقف انتاج البترول بنسبه ٨٠ ٪ اذاحاولت امريكا او اوروبا او اليابان الثأر منها ، وان اى اعتداء عسكرى سيترتب عليه تفجير ابار البترول .

مؤتمر السلام :

بينما كانت الاجتماعات العسكرية مستمرة فى خيمه الكيلو متر ١٠١ كانت الاتصالات الدولية النشطة تواصل الجهد لعقد مؤتمر السلام ، بناء على الاقتراح الذى طرحه الرئيس السادات يوم ١٦ اكتوبر فى خطابه بمجلس الشعب ، وتنفيذاً لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الصادر يوم ٢٢ اكتوبر ٧٣ .

وكان الرأى قد استقر اثناء زيارة كيسنجر لمصر فى نوفمبر ١٩٧٣ على عقد هذا الموتمر فى المقر الاوروبى للامم المتحدة بجنيف خلال شهر ديسمبر ٧٣ على ان تحضره كل من مصر وسوريا والاردن واسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وان يشترك الفلسطينيون فيه فى مرحله تاليه ، وان يكون للامم المتحدة وجودها ودورها فى الاشراف على المؤتمر .

وكانت مصر قد طالبت بتحقيق فصل القوات فوراً ، والانتهاء منه قبل انعقاد مؤتمر جنيف حيث أن وقف اطلاق النار الراهن لم يكن يمثل أساسا صالحا للتقدم فى المؤتمر .كان هذا الاتجاه له مزاياه

الطبيعيه، اذا انه كان يحقق إنهاء التوتر السائد على الجبهة وتخفيف حدة الضغوط الداخلية عندما تتبين الجماهير النتائج السريعه للمعركة التى خاضتها .

كان للولايات المتحدة استراتجيتها المرسومة وتحركاتها الموقوته وهدفها بانهاء الحظر على تصدير البترول ، ولذلك ابلغت مصر فى اواخر نوفمبر ان موضوع فض الاشتباك سيكون اول الموضوعات على جدول اعمال مؤتمر السلام وقد تم الاتفاق اثناء جولة كيسنجر فى الشرق الاوسط خلال شهر ديسمبر على استراتيجية العمل فى المرحلة التالية . كما اتفق على اطار عام لفض الاشتباك يتم بانسحاب اسرائيلى شرق القناة مع وضع قوات دولية بين الطرفين .

وفى ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ عقدت الجلسة الاولى لمؤتمر السلام الخاص بالشرق الاوسط فى جنيف حضرها ممثلو كل من مصر والاردن واسرائيل والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وتخلفت سوريا ، ورأس الجلسة السكرتير العام للامم المتحدة وقام وزراء خارجية الدول الممثلة فى المؤتمر بالقاء كلماتهم الا[illegible] حية خلال جلستين وكانت الجلسة الثالثة جلسة سرية . . حاولت اسرائيل ان تتنصل من التزاماتها المترتبة على اتفاق النقط الست فيما يتعلق بموضوع الفصل بين القوات ، وذلك عن [illegible] عدم تمثيل عسكريين فى وفدها ولكنها ازاء اصرارمصر ، عادت فوافقت على الدخول فى مباحثات عسكرية من اجل فض الاشتباك ، على ان توفد اعضاء عسكريين للاشتراك فى المؤتمر واتفق على بدء هذه المباحثات فى ٢٦ ديسمبر ١٩٧٣ .

خلال انعقاد المؤتمر عادت ازمة الطاقة تطل مرة اخرى قبيل نهاية العام . ففى شهر ديسمبر قرر الوزراء العرب استمرار تطبيق الحظر على صادرات البترول للولايات المتحدة. وقد اعلن كيسنجر فى مؤتمر صحفى عقده يوم ٢٦ ديسمبر ان الولايات المتحدة قد اعلنت عزمها على السعى للتوصل الى تسويه عادلة لمشكلة الشرق الاوسط ، وان كثيرا من التقدم الذى امكن احرازه انما يرجع الى جهود امريكية . واوضح انه لا يمكنهم الربط بين بحث اجراءات معينه لتحقيق السلام ورفع حظر البترول، ولكن يمكنهم فقط التعهد بالسعى لتحقيق السلام العادل والدائم .هكذا دار الصراع السياسى والاقتصادى من اجل تحقيق السلام متنقلا بين القاهرةوواشنطن وتل ابيب وجنيف .

المرحلة الثانيه - فى جنيف :

واجتمعت لجنة العمل العسكرية فى جنيف من وفد مصر برئاسة اللواء طه المجدوب ، ووفد اسرائيل برئاسه الجنرال موردخاى جور ، ووفد الامم المتحدة برئاسه الجنرال انزيو سيلاسفيو ، عقدت اللجنة ست جلسات فى مقر الامم المتحدة بجنيف على مدى اسبوعين من ٢٦ ديسمبر ٧٣ الى ٩ يناير ١٩٧٤ . والغريب ان يستمر الطرح الاسرائيلى فى جنيف فى نفس الاتجاهات السابقة

التى ظهرت فى مباحثات الكيلو متر ١٠١ الخاصة بالانسحاب المتبادل للجانبين ، والذى سبق ان رفضه الجانب المصرى مراراً على اساس مبدأ واضح ، ان الجانب المصرى غير مستعد ان يتخلى عن شبر واحد من الارض المصرية .

واوضح الجانب المصرى انه سبق ان ساهمت مصر فى حل مشاكل اسرائيل ، بقبولها لاتفاق النقاط الست ، وخاصة البند الثانى منه المتعلقة بالعوده الى خطوط ٢٢ اكتوبر . . وقد ابدى الجانب المصرى مرونه واضحه تساعد اسرائيل على الخروج من مأزق العودة الى خطوط ٢٢ اكتوبر ، وما يترتب عليه من موقف استراتيجى سيئ بتحويل قوات اسرائيل الى رهينه فى يد القوات المصرية . ولهذا السبب خرقت اسرائيل قرار وقف اطلاق النار يوم ٢٢ اكتوبر لكى تخرج من هذا المأزق . . ولذلك تمسكت برفض العودة الى هذه الخطوط منذ ان بدأت المباحثات فى الكيلو متر ١٠١ .

ولا يعنى ذلك ان الموقف العسكرى الذى احتفظت به اسرائيل غرب القناة ، كان موقفا سليما بل كان هو الاخر سيئا ولكنه اقل سوءاً من خطوط ٢٢ اكتوبر . . وقد اوضح الوفد المصرى هذه الحقائق للوفد الاسرائيلى ، واكد ان الموقف الاسرائيلى غرب القناة موقف غير متوازن ، يمثل خللا استراتيجيا واضحا فى اوضاع وتوزيع القوات الاسرائيلية فيما بين اسرائيل وجبهة القناه وهو وضع لا يمثل قيمة عسكرية ، بل هو عبء عسكرى واقتصادى وسياسى كبير ، يثقل كاهل الحكومة الاسرائيلية وهى تسعى فعلا للتخلص منه ولكن بالاسلوب الاسرائيلى الذى يحسب الثمن حتى مقابل التنازل المجبر على اتخاذه . . الامر الذى يعقد مسار المباحثات ويخلق عراقيل لا داعى لها . ولكن ذلك هو نمط الفكر اليهودى التقليدى الذى يسعى دائما للحصول على المكاسب ، والذى يميل دائما الى المساومة . ومثل هذا السلوك ظل يمثل وما زال يمثل معوقا لمسيره السلام ، وهو لا يتفق مع الرغبه فى تحقيقه .

عند هذا القدر من المباحثات ، بدأ الوفد الاسرائيلى يمارس شكلا جديداً من الحوار ، هو الابتعاد عن مناقشة الاسس والمبادئ التى يمكن ان تشكل اطار يقيد حركة المناورة الاسرائيلية لذلك يفضل مناقشة التفاصيل الصغيرة دون الارتباط بمبادئ تحكم هذا النقاش . وهو نمط غريب من انماط التفاوض هدفه اغراق الطرف الاخر فى تفاصيل كثيره قد يستخلص من خلالها بعض المكاسب . ولكن الوفد المصرى كان متنبها لهذا الاسلوب فاعلن رفضه لكل انماط المراوغه ، وأصر على العودة الى اصل الموضوع قبل الدخول فى تفاصيله ، وان يطرح افكارا محددة عن فض الاشتباك فى شكل مشروع متكامل يتضمن اوضاع الخطوط والمسافات والجدول الزمنى للانسحاب .. خاصة وان الانتخابات قد انتهت وظهرت نتائجها واصبحت الفرصه متاحه امام الحكومة الاسرائيلية لمواجهة قضايا التفاوض الهامة .

هكذا كرر الوفد الاسرائيلى نفس الصورة التى عكسها الوفد الاسرائيلى فى الكيلو متر ١٠١ . وكان الجنرال سيلاسفيو قائد قوات الطوراىء الدولية ورئيس وفد الامم المتحدة شاهداً على ذلك فى الحالتين حين اعلن جنرال جور رئيس الوفد الاسرائيلى انه لا يملك افكار محددة عن فض الاشتباك لان الحكومة الاسرائيلية ما زالت تدرس الموضوع !! ولم تصل بعد الى قرار بشأنه بعد ست جلسات عقدتها اللجنه خلال اسبوعين .

هنا اضطر الجانب المصرى ان يرفض الاستمرار فى اجتماعات لا طائل من ورائها .. وهى لا تمثل سوى وقت ضائع وجهد مهدر .. وطلب ايقاف الاجتماعات واعطاء فرصه واسعه للوفد الاسرائيلى حتى يتلقى تعليمات حكومته بشأن موضوع فض الاشتباك وطلب الجانب الاسرائيلى اسبوعا لهذا الغرض .

وفى اليوم التالى لوقف المباحثات - ١٠ نيابر ٧٤ - اعلنت الولايات المتحدة ان كيسنجر يعتزم التوجه الى مصر للمساهمة فى حل المشاكل القائمة .. ويوم ١١ يناير وصل كيسنجر الى مصر . لقد ظلت المراحل المتقدمتمن المباحثات مع اسرائيل فى الكيلو ١٠١ تتعثر عن عمد نتيجه

لاسلوب المراوغه والمناورة واضاعه الوقت الذى كان يلجأ اليه الوفد الاسرائيلى .. الى ان وصل كيسنجر فى اول زيارة له للقاهرة فى ٧ نوفمبر ١٩٧٣ . وكانت اهم نتائج هذه الزيارة الوصول الى اتفاق لحل المشاكل التى ترتبت عن وقف اطلاق النار .. ووافقت مصر واسرائيل على اتفاق النقاط الست ، التى وقعت فى خيمة الامم المتحدة بالكيلو ١٠١ يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٣ . وقد تمخضت زيارته الثانيه للقاهرة فى ١٣ ديسمبر ١٩٧٣ عن اتفاق على ان يتم فض اشتباك فى مؤتمر جنيف وان يعقد المؤتمر فى ٢١ ديسمبر .

وعقد المؤتمر فى موعده ولم يتحقق فض الاشتباك .. وتكرر نفس السيناريو وتوقفت مباحثات جنيف كما توقفت من قبل مباحثات الكيلو ١٠١ ، وطار كيسنجر مرة ثالثة الى القاهرة فى فترة حوالى شهرين ، لكى يحل المشاكل المعلقة بين مصر واسرائيل بشأن فض الاشتباك .. الامر الذى اكد ان كل هذه المراوغه والمماطلة كانت مخططة لكى تبقى اوراق القضية فى يد الولايات المتحدة وحدها بشكل عام وهنرى كيسنجر بشكل خاص .. بذلك تصبح الولايات المتحدة ليس فقط صاحبه الفضل ، ولكن كذلك يصبح الدور الامريكى هو الدور الفاعل الوحيد والقادر على حل المشكلات بين اسرائيل والعرب.. بينما يتقلص الدور السوفيتى تماما ، وتنفرد الولايات المتحدة بالتصرف فى شئون المنطقة .

وفى القاهرة اجتمع كيسنجر مع الرئيس السادات فى اسوان يوم ١١ ، ١٢ يناير حيث طرح مشروعا مقترحاً للاتفاق ، ثم توجه الى القدس يوم١٢ يناير ، واجتمع بالحكومة الاسرائيلية ومارس زياراته المكوكية بين اسوان والقدس .. حتى امكن بعد اربع رحلات التوصل الى اتفاق قبلته مصر واسرائيل بخصوص فض الاشتباك ، على ان يتم تحت اشراف الامم التحدة وفى ١٧ يناير ١٩٧٤ اذيع الاتفاق .. لكى تبدأ مرحلة جديدة من اجتماعات الكيلومتر ١٠١ من اجل وضع الخطة التنفيذية للاتفاق الاول لفض الاشتباك .

المرحلة الثالثة - فض الاشتباك الاول (ملحق ٦) :

اجتمعت اللجنة العسكرية فى الكيلو متر ١٠١ يوم ١٨ يناير للتوقيع على وثيقة فض الاشتباك ووضع الخطة التنفيذية .. وقد رأس الفريق الجمسى رئيس اركان حرب القوات المسلحة

الجانب المصرى كما رأس جنرال دافيد اليعازر رئيس الاركان الاسرائيلى الجانب الاسرائيلى .. ورأس الجنرال سلاسفيو الاجتماع ممثلا للامم المتحدة . وقد نصت الاتفاقية على اتفاق لفض الاشتباك والفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية ، مع التمسك بمراعاة وقف اطلاق النار ، وايقاف جميع الاعمال العسكرية وشبه العسكرية فى البر والجو والبحر .. كما حدد الاتفاق الخط الذى ستنسحب اليه القوات الاسرائيلية على مسافة ٣٠ كيلو متر شرق القناة وخطوط منطقة الفصل بين القوات التى سترابط فيها قوات الطوارئ الدولية وظلت القوات المصرية محتفظة بالخطوط التى وصلت اليها بل وتجاوزتها فى بعض القطاعات وقد اختتمت الاتفاقية بالنص على انها لا تعد اتفاق سلام نهائى، ولكنها تشكل خطوة اولى نحو سلام نهائى عادل ودائم طبقا لقرار مجلس الامن فى اطار مؤتمر جنيف للسلام.. الذى لم يكتب له ان ينعقد مرة اخرى .. سوى بعد ثمانية عشر عاما حين عقد مؤتمر مدريد للسلام فى اكتوبر ١٩٩١ .

وقد ظلت اللجنة مجتمعه ثلاث ايام برئاسه اللواء طه المجدوب عن الجانب المصرى والجنرال ابراهام ادن عن الجانب الاسرائيلى واستمر جنرال سيلاسفيو رئيسا لجانب الامم المتحدة . اتمت اللجنة الخطة الكامله للانسحاب والجداول الزمنيه لمراحليها ، وتنظيم دخول قوات الطوارئ الدولية واستلامها للاراض وتسليمها للقوات المصرية بعد ذلك يوم٢٣ يناير ووقع الاتفاق يوم ٢٤ يناير ١٩٧٤ وقد التزم الجانب الاسرائيلى بالامتناع عن تخريب او تدمير اى منشآت مدنيه واقعه غرب القناه وتسليمها سليمه ، مع ضمان توفيرمستلزمات استمرار الحياه الطبيعية للسكان المدنيون اى محاولات لارباكها او تعطيلها .

ولا شك ان التزام اسرائيل بتنفيذ هذه الاتفاقيه بحرص كامل ، كان نابعاً عن رغبتها الملحة فى التخلص من الاوضاع الحرجه لقواتها غرب القناة ، وكذا للبدء فوراً فى تسريح قواتها الاحتياطيه التى ظلت معبأة حوالى اربعة اشهر ، الامر الذى اضر ضرراً بالغا بالاقتصاد الاسرائيلى ، وشكل عبئا ماليا ضخما على اسرائيل . من ناحيه أخرى تعتبر هذه الاتفاقية انعكاسا طبيعيا لنتيجه الحرب وما حققته القوات المسلحة المصرية من نصر .

فقد اضطرت اسرائيل الى سحب كل قواتها الموجودة غرب القناة والانسحاب شرقاً بعيدا عن القناة لمسافة ٣٠ كيلو متر ، وهى مسافة كافية لتأمين القناة ومدتها بدرجه مناسبة تماما وكان ذلك دافعا للقيادة السياسية المصريةوحرصا منها على تأكيد توجهها الثابت نحو السلام بالبدء فورا فى تعمير مدن القناة وعودة المهجرين اليها حتى تعود الحياه الطبيعيه الى المنطقة مرة اخرى .

تسعون يوما من وقف القتال :

وفى تقييمنا لما تم من خطوات على طريق السلام خلال فترة محدودة لم تتجاوز ثلاثة اشهر ٢٥ اكتوبر ١٩٧٣ - ٢٥ يناير ١٩٧٤) تم توقيع اتفاقيتين بين مصر واسرائيل . ويمكننا القول انه اذا كان اتفاق النقاط الست قد اعتبر اول خطوة على طريق السلام الا انه لم يحقق نتائج عملية بشأن الارض ، اذا كان هدفه حل المشكلات العاجلة الناجمة عن وقف القتال . اما اتفاق فض الاشتباك الاول فقد حقق احتفاظ القوات المصرية بالخطوط التى وصلت اليها فى سيناء اثناء الحرب بل وتجاوزتها فى بعض القطاعات ويلاحظ هنا انه رغم محاولات اسرائيل صبغ الاتفاق بالصبغه السياسيه فى هذه المرحلة المبكرة فقد احتفظ الاتفاق بصبغته العسكرية كما ارادتها مصر حيث كانت القيادة السياسيه المصرية ترى استحالة الحديث عن موضوعات سياسيه فى هذه المرحلة المبكرة وما زالت القوات الاسرائيلية تحتل القسم الاكبر من سيناء .

وقد انسحبت القوات الاسرائيلية من كل المناطق غرب القناة الى خطوط جديدة فى سيناء قرب المضايق الاستراتيجية .. وبلغت المساحة المحررة من سيناء ٢٨٠٠ كيلو متر مربع . وكان هذا الانسحاب هو اول انسحاب تنفذه اسرائيل - من ارض احتلتها - تحت ضغط القوة العسكرية المصرية فى حرب اكتوبر ٧٣ .

من ناحية اخرى فان الاتفاق رغم انه اتفاقا عسكريا وطبيعته عسكرية ، ووقع من قادة عسكريين هما رئيسا الاركان المصرى والاسرائيلى .. ولكن ذلك لم يمنع ان يكون له [illegible] سياسية هامة يصعب تجاهلها . فقد مثل الاتفاق نقطة تحول هامه فى علاقات القوتين العظميين بازمة الشرق الاوسط .. اذا انفردت الولايات المتحدة لاول مرة باثبات قدرتها على ايجاد حل سياسى لمشكلة تتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى ، وبقدر ما بدأت العلاقات المصرية الامريكية

تأخذ طابعا اكثر تقاربا . . كانت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى تسير فى الاتجاه المضاد . . بعد فترة طويلة من العلاقات المتميزة التى استمرت حوالى عشرين عاماً .

وكان توقيع اتفاق فض الاشتباك الاول بداية لتطبيق السياسه الامريكية المعروفة باسم سياسه الخطوة خطوة كاسلوب تعامل مع قضايا الصراع العربى الاسرائيلى ومعالجتها فى الطريق نحو السلام وهى السياسه التى رسمها هنرى كينسجر وارتبطت باسمه بعد ذلك كنمط سياسى فى حل القضايا الصعبه ومعالجة المسائل السياسيه المعقدة .

اتفاق فصل القوات بين سوريا واسرائيل (ملحق ٧) :

بعد توقيع اتفاق فض الاشتباك الاول بين مصر واسرائيل وانسحاب القوات الاسرائيلية الى الشرق . . اتخذت قوات الطوارىء الدولية أوضاعها فى المنطقة الفاصلة او العازلة بين القوات فى ٤ مارس ١٩٧٤ . وقد بدأت القيادة السياسية المصرية فورا سعيها من اجل اتخاذ خطوة مماثلة على الجبهة السورية . وكان قد سبق الاتفاق على تنفيذه بين مصر والولايات المتحدة ، فى نفس الوقت الذى اتفق فيه على الخطوة المصرية . . وقد قام الرئيس السادات بابلاغ الرئيس السورى حافظ الاسد بذلك اثناء انعقاد مؤتمر القمة العربى فى الجزائر فى نوفمبر ١٩٧٣ .

ووعد كيسنجر بان يبدأ جهود فض الاشتباك بين اسرائيل وسوريا بمجرد اتمام تنفيذ اتفاق فض الاشتباك بين اسرائيل ومصر . . وفعلا قام كينسجر بزيارة سوريا فى مارس ١٩٧٤ . . وبدأت العملية المكوكية من اجل التوصل الى اتفاق بين سوريا واسرائيل بشأن فض الاشتباك بين قوات البلدين من منطقة المرتفعات السورية وهضبة الجولان ، وازالة ما ترتب من اثار عن حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وذلك على نمط الاتفاق الذى تم بين مصر واسرائيل وان اختلف الاسلوب هذه المرة ، حيث لم تعقد اى اجتماعات بين وفود سورية ووفود اسرائيلية سوى يوم توقيع الاتفاق عندما إلتقا الوفدان فى قصر الامم المتحدة بجنيف يوم ٣١ مايو ١٩٧٤ ووقعا على الاتفاق . . ثم جرت اجتماعات اللجنة العسكرية فى جنيف تحت مظلة لجنة العمل المصرية الاسرائيلية المنبثقة عن مؤتمر السلام الذى انعقد فى جنيف فى ديسمبر ١٩٧٣ . . وكانت مصر ممثلة فى اجتماعات اللجنة العسكرية التى رأسها جنرال سيلاسفيو . . ومثل مصر اللواء طه المجدوب .

وقد تضمن الاتفاق وقفا لاطلاق النار فور التوقيع عليه ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى التى احتلتها اثناء حرب اكتوبر والواقعه شرق هضبة الجولان ، مع اخلاء منطقة اخرى تتجاوز خطوط يونيه ١٩٧٩ على امتداد الجبهة . . واعتبرت هذه المنطقة منطقة فصل بين القوات تحتلها قوات الطورئ الدولية ، وتخضع للادارة المدنيه السورية . وفى اطار هذه المنطقة عادت القنيطرة عاصمة الجولان الى السيطرة السورية مرة اخرى . . وقد نص الاتفاق على انه ليس اتفاق سلام . وانه خطوة تجاه السلام العادل والدائم على اساس قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الصادر فى ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ .

وبانجاز هذه الخطوة على الجبهة السورية سارت الجهود المصرية لبناء السلام فى اتجاهين هما :

* الاستمرار فى سياسة الخطوة خطوة التى بدأها كينسجر ووافقت عليها مصر منذ بداية العمل من اجل تحقيق السلام . . واهم عناصر هذه السياسة والتى تمسكت بها مصر وهى " المحافظة على الهدف والاصرار على تحقيقه والتحرك المستمر فى اتجاهه .
* الدعوة الى عقد مؤتمر جنيف لوضع اسس السلام الشامل والعمل على تأكيد الاصرار على مضى مصر فى طريق السلام . . . من خلال قرارات لها مغزاها المرتبط .بالسلام . ومن ابرز القرارات السياسيه التى اتخذتها مصر ونفذتها فعلا بعد تنفيذ الاتفاقية الاولى وقبل الانتهاء من الاتفاقيه الثانيه . . قرار تطهير قناة السويس وفتحها للملاحه الدولية فى ٥ يونيه ١٩٧٥ والسماح بمرور البضائع الاسرائيلية على سفن الدول الاخرى.

ففى ٥ يونيه ١٩٧٥ وبعد مرور تسع سنوات على غلق قناة السويس افتتح الرئيس السادات الملاحه الدولة فى قناة السويس بعد اتمام عمليات تطهير المجرى الملاحى واعادة تشغيل المنشآت الملاحية لهيئة القناة . . وقد شارك فى عملية التطهير وازالة العوائق من مجرى القناة كل من الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتى فضلا عن الجهود المصرية المكثفة .

ولقد افتتحت القناة فى نفس اليوم الذى وقعت فيه نكسة يونيه ١٩٦٧ . هكذا تحول يوم النكسة ، والانكسار الى يوم عظيم له مغزاه السياسى الكبير المتعلق بمسيره السلام ، ومعناه الاقتصاد الكبير فى دعم الاقتصاد العالمى والتجارة العالمية ، تحققت فيه ثمرة غالية من ثمرات الانتصار

اتفاقية فض الإشتباك الثانية (ملحق ٨) :

كانت عملية فتح قناة السويس للملاحة الدولية فى يونيه ١٩٧٥ ، إيذانا ببدء مرحلة متطورة وجديدة من مراحل عملية السلام . . فبعد العديد من الاتصالات المبدئية . . بين مصر والولايات المتحدة وكذا الاتحاد السوفيتى ، واستمرت جولات هنرى كيسنجر المكوكية لفترة بلغت حوالى اسبوعين ، بدأت فى ٢٠ أغسطس وانتهت فى أول سبتمبر ١٩٧٥ . . بالتوصل لاتفاق حول فصل القوات الثانى بين مصر واسرائيل . . وقد تم توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى فى كل من اسرائيل ومصر . . وقام بالتوقيع الجنرال مورد خاى جور رئيس الاركان الاسرائيلى والفريق محمد على فهمى رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية . . ثم وقع بالكامل فى جنيف بعد ذلك بواسطة اللواء طه المجدوب ممثلا عن مصر والجنرال هرتزل شامير ممثلا عن اسرائيل .

وليس هناك شك فى أن هذا الاتفاق هو أحد الثمار السياسية الهامة لنصر اكتوبر ١٩٧٣ . وهو النصر الذى ترددت أصداؤه واستمرت آثاره منذ ذلك التاريخ ، ومازالت تداعياته تتوالى حتى يومنا هذا . لقد أكد اتفاق الفصل الثانى . . أن قوة الدفع نحو السلام التى ولدتها حرب اكتوبر سوف تستمر لفترة طويلة رغم تحركها البطىء نسبيا . . الا أن هذا التحرك يتم فى خطوات ثابته وناجحه . . وقد تمثلت هذه الخطوات حتى ذلك الوقت خلال فترة لم تتجاوز العامين فى أربعة انجازات هامة : هى اتفاق النقاط الست فى نوفمبر ١٩٧٣ ، اتفاق فض الاشتباك فى يناير ١٩٧٤ ، واتفاق فصل القوات بين اسرائيل وسوريا فى مايو ١٩٧٤ ، ثم اتفاق فصل القوات بين مصر واسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥ . . فضلا عما أحدثته من تطورات هامة فى القضية الفلسطينية . . حيث هيأت مناخا دوليا أفضل لصالح هذه القضية . . بالأضافة لجهود منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطينى منذ عام ١٩٦٧ . واتخذت الدول العربية منهجاً مشتركا

فى عام ١٩٧٤ بشأن طرح القضية الفلسطينية ، حين أصبحت المنظمة - باعتراف الامم المتحدة - طرفا أساسيا فى إقامة السلام العادل الذى يعيد للشعب الفلسطينى حقوقه المشروعه .

وبمقتضى اتفاق فصل القوات بين مصر واسرائيل تقدمت قوات مصر الى خطوط جديدة ، واستردت حوالى ٤٥٠٠ كيلو متر مربع من أرض سيناء .. بلغ أقصى عمق ٣٥ كم فى المناطق الهامة مثل الممرات الجبلية الاستراتيجية ، حيث أصبح الخط الأمامى للقوات الاسرائيلية ببعد مسافة ٥٥ كيلو متر عن قناة السويس .. أما فى الجنوب فقد أمتد الانسحاب الاسرائيلى على الساحل الشرقى لخليج السويس لمسافة ١٨٠ كيلو متر من السويس حتى بلاعيم على ساحل الخليج ، حيث تقع منابع البترول .

وواضح ان الاتفاق الثانى ، يختلف عن الاتفاق الأول لوجود فارق بين فض الاشتباك الذى نفذ فى الاتفاق الأول وهو إجراء عسكرى بحت يعنى إبعاد القوات المتحاربة عن بعضها البعض ، بما يمنعها من تبادل إطلاق النار وتفادى الأحتكاك المباشر بين هذه القوات .. أما فى الاتفاق الثانى لفصل القوات فقد اختلف الأمر .. فهذا الاتفاق رغم أن شكله ومضمونه وإجراءته تحمل الطابع العسكرى البحت .. إلا أنه يعكس مضمونا سياسيا هاما .. ذلك لأن الانسحاب الاسرائيلى هذه المرة ليس بهدف الفصل بين القوات حيث أن هذا الهدف قد تحقق فى الاتفاق الأول .. ولكن الهدف هنا هو الارض .. فاسرائيل تتخلى بمحض ارادتها .. ولكن تحت ضغوط معينة سياسية وعسكرية واقتصادية .. عن جزء من الارض التى سبق ان احتلتها .. ومصر تسترد هذه الارض مرة اخرى .. ومعنى ذلك أن الاتفاق خطوة عملية هامة فى إتجاه الحل ، تهيىء المناخ السياسى المناسب فى منطقة الصراع لتحقيق خطوات رئيسية نحو التسوية النهائية وتحقيق السلام .

ولعل أهم ما تضمنته الاتفاقية ، ما أقرته من أن النزاع فى الشرق الأوسط لن يحسم بالقوة العسكرية ، ولكن بالوسائل السلمية .. على أن يتوصل الطرفان لتسوية سلام نهائى وعادل عن طريق المفاوضات .. ويعتبر هذا الاتفاق خطوة أساسية نحو هذا الهدف .. كما ألزم الاتفاق

الطرفين بعدم الإلتجاء الى التهديد أو استخدام القوة أو الحصار البحرى ضد الطرف الآخر .. مع مراعاه وقف إطلاق النار فى البر والبحر والجو ، وامتناع كل منهما عن القيام بعمليات عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الآخر . وحدد الاتفاق الخطوط الجديدة للانسحاب الاسرائيلى ، والتى تحدد الحد الأمامى لقوات الجانبين والمناطق المحدودة الأسلحة والقوات وكذا المنطقة العازلة ، والمنطقة الخالية من القوات العسكرية وهى المنطقة الممتدة على ساحل خليج السويس . واتفق كذلك على انشاء مركز مصرى للأنذار الاستراتيجى المبكر فى المنطقة العازلة شرق الممرات على مسافة ٥٠ كيلو متر من قناة السويس وهو مركز جديد لم يكن قائما من قبل.. وذلك نظير أن تحتفظ اسرائيل بمركزها للانذار المبكر والذى كان موجودا فى نفس المنطقـــة .

اذا كان انسحاب القوات الاسرائيلية من منطقة المضايق يعتبر من أبرز الانجازات الاستراتيجية فى هذا الاتفاق ، فان عودة حقول البترول المصرية فى رأس سدر وأبو رديس وبلاعيم يعتبر إنجازا إقتصاديا بارزا وهاما . وقد تم إستلام . هذه الحقول من خلال طرف ثالث ممثلا فى شركتى البترول « موبل » الامريكية و« إينى » الايطالية على أن تترك اسرائيل كل المعدات الموجودة فى المواقع وكل حقول البترول كاملة وعاملة وسليمة .. ويبلغ عدد الحقول فى هذه المناطق وقتئذ ١٣٥ حقلا منهم ٦ فى رأس سدر ١٤ فى أبو رديس ، ١١٥ فى بلاعيم بعضها برى وبعضها بحرى وكان اجمالى انتاجها فى ذلك الوقت ٤,٥ مليون طن بترول قيمتها ٣٠٠ مليون جنيه .

وفى إطار الاتفاق تقدمت الولايات المتحدة باقتراح قبلة البلدان - بأن تنشىء نظاما للأنذار المبكر التكتيكى بواسطة أفراد مدنيين من الولايات المتحدة ، ويتضمن ثلاث محطات مراقبة فى ممرى الجدى ومتلا ، وأربعة محطات إستشعار ميدانية بدون أفراد عند نهايتى الممرين وكان واجب هذه المجموعة الأمريكية كشف أى إنتهاك للاتفاق بدخول أى قوات من الطرفين فى ممرى متلا والجدى على وجه التحديد .كما تقرر إنشاء لجنة مشتركة مهمتها بحث أى مشكلة تثارعن الاتفاقية، ومعاونة قوات الطوارىء الدولية فى تأدية مهامها ويرأس اللجنة قائد هذه القوات .

وليس ثمه شك ان الاتفاق هو اتفاق عسكرى بكل تفاصيله . . يتم بمقتضاه تعديل أوضاع القوات فى سيناء . . ويزيد مساحه الارض التى يتم تحريرها . . وقد دعم الاتفاق الموقف الاستراتيجى العسكرى للقوات المصرية . . كما أنه أضعف الموقف الاستراتيجى العسكرى للقوات الاسرائيلية بانسحابها من منطقة المضايق الاستراتيجية . . وفى نفس الوقت مع إبتعاد الحد الامامى للقوات الاسرائيلية عن قناه السويس تحسنت ظروف تأمين الملاحة فى قناه السويس الأمر الذى أثر إيجابيا على انتظامها وزيادتها .

وأخيرا فان الاتفاق لم يكن هو الحساب الختامى مع اسرائيل . . اذا إعتبرت مصر أن الصراع كان مستمرا إلى ان يتحقق السلام العادل والدائم . . وان كان الاتفاق نقطة تحول هامة فى هذا الاتجاه . . ولذلك كان على مصر أن تستمر فى كفاحها بالوسائل المتاحة خاصة السياسة والاقتصادية مع الاحتفاظ بقواتها المسلحة فى حالة استعداد لأداء رسالتها اذا احتاج الأمر لذلك .

لقد حقق الاتفاق إنسحابا اسرائيليا للمرة الثانية وتقدما مصريا للمرة الثانية ، وكان معنى ذلك أن موضوع الانسحاب أصبح أمرا واقعا وقضية مسلم بها ومنفذه فعلا بلا قتال . . وهذا فى حد ذاته كان يمثل نتيجة سياسة على جانب كبير من الأهمية . . لم تكن ممكنه أو مقبولة من الجانب الاسرائيلى قبل ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

وفى حديث للرئيس السادات فى ذلك الوقت حدد موقف مصر بوضوح . . مؤكدا أهمية الدور الأمريكى فى دفع عملية السلام . . مطالبا بضرورة الدخول فى مرحلة قريبة فى محادثات اخرى لاحداث تحول سريع ومواز مع سوريا على جبهة الجولان . . مع اعتبار أى تسوية شاملة لازمة الشرق الاوسط مرهونة فى الأساس والنهاية بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى .

وقد أكد الاتفاق فض الاشتباك الثانى نجاح الاستراتيجية المصرية الشاملة التى أدارت مصر الصراع مع اسرائيل على أساسها . . لانه مثل محركا أساسيا فى اتجاه الهدف الثابت لهذه الاستراتيجية وهو تحرير الأرض العربية واستعادة حقوق الشعب الفلسطينى .

١٩٧٧ - حمله السلام :

بعد الانتهاء من تنفيذ الاتفاق الثانى لفصل القوات بين مصر واسرائيل فى مارس ١٩٧٦ ، اتسم الموقف السياسى المتعلق بالنزاع العربى الاسرائيلى بالجمود .. حيث كان عام ١٩٧٦ هو عام انتخابات الرئاسة الأمريكية ، ومايعقبها من ترتيبات تقوم بها الادارة الأمريكية الجديدة فى ظل ماأجرته من دراسات خاصة بوضع السياسة الجديدة وتحديد الأدوار ورسم أسلوب التحرك السياسى المطلوب .

وكانت مصر قد أخذت على عاتقها مهمة الدعوة الى عقد مؤتمر جنيف لسلام الشرق الاوسط ، فى الفترة التى تلت توقيع اتفاق الفصل الثانى .. رغم العوائق الناجمة عن وجود عام الانتخابات فى الولايات المتحدة وتصاعد أزمة الحرب الأهلية فى جنوب لبنان ، وما أدت اليه من انشغال الأطراف العربية الأخرى (سوريا ومنظمة التحرير) بها ، وإستغلال إسرائيل لهذه الأزمة بغرض التسويف فى عقد مؤتمر جنيف .

ومع بداية عام ١٩٧٧ .. وتسلم الرئيس كارتر للادارة الامريكية .. كشفت مصر جهودها الهادفه الى عقد مؤتمر جنيف ، حتى أخذ المراقبون يتحدثون عن عام ١٩٧٧ باعتباره عام السلام . وكانت معظم التوقعات تشير الى امكان تحقيق تقدم ملموس على طريق السلام الشامل من خلال ذلك العام . ففى ابريل ١٩٧٧ قام الرئيس السادات برحلة الى أوربا وأمريكا .. زار خلالها المانيا الغربية وفرنسا والولايات المتحدة . وكان الهدف الاساسى من الزيارة حث هذه الدول على الدعوة لعقد مؤتمر السلام بجنيف .

وكانت هذه الرحلة بالغة الأهمية فى تطور مسيرة السلام ، وبداية لنقطة تحول فى فكر الرئيس السادات نحو اتخاذ خطوة حاسمة تكسر هذا الجمود الذى يحيط بقضية السلام ... فقد استمرت حملة السلام التى قادتها مصر عدة سنوات وحتى قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، حين طرح الرئيس السادات مبادرته الأولى للسلام فى فبراير عام ١٩٧١ وفكره حول الحل الشامل للصراع العربى الاسرائيلى .. وقد صرح فى ذلك الوقت بأنه على استعداد لابرام اتفاقية سلام مع اسرائيل بشرط ان تنسحب من الأراضى العربية المحتلة ، وأن تعترف بحقوق الشعب الفلسطينى المشروعة فى وطن

خاص به . غير أن رسالة الرئيس السادات عام ١٩٧١ لم تجد قبولا من اسرائيل فى هذا الوقت . أو كما قال الرئيس السادات فى تعليق على مبادرته أنها لم تلق آذانا صاغية .

فى ذلك الوقت كان الوضع الاسرائيلى منطقيا مع نفسه . . فاسرائيل كانت تسيطر على مساحات شاسعة من الاراضى العربية المحتلة ، وقد دار حول هذه الاراضى حوار ساخن داخل اسرائيل، شاركت فيه العديد من التيارات السياسية المختلفة فى اسرائيل ، والذى تمخض عن اعلان « وثيقه جاليلى » الشهيرة التى صيغت قبل حرب اكتوبر ٧٣ . . والتى كانت تدعو ببساطه شديدة الى ضم كل الاراضى العربية المحتلة الى اسرائيل فى ذلك الوقت حينما كان العرب يطرحون حلا شاملا مقترحا للصراع يقوم على تحقيق سلام عادل ، كانوا يطرحونه من موقف ضعيف ، فعدالة الحل لاتستقيم مع الهزيمة . . حيث لم يكن الموقف قد تغير منذ عام ١٩٦٧ .

الى ان جاءت حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، بكل ماتضمنته من انجازات عسكرية عربية ومصرية بارزة . . وماترتب عليها من آثار بعيدة الاثر ، وتغيرات استراتيجية وسياسية بعيدة المدى قلبت موازين الصراع العربى الاسرائيلى فى ذلك الوقت . . ثم استمرت دوائر التداعيات وحلقات التأثير تتسع حتى يومنا هذا . . خاصة فيما يتعلق بسياسة مصر الخارجية واستراتيجيتها فى التعامل مع حالات الصراع والعدوان وعلى رأسها الصراع العربى الاسرائيلى .

فى ظل هذه الظروف لم يكن من الممكن ان توصف مصر ويوصف العرب بانهم ينطلقون من موقف ضعيف . . ورغم ذلك فقد استمرت العقبات التى تضعها اسرائيل امام عملية السلام قائمة بعد الحرب كما كانت قائمة قبل الحرب ، وان اختلفت النوعية وضعف مدى قدرة اسرائيل على الصمود امام الضغوط العربية والدولية . لقد ظلت اسرائيل لسنوات طويلة تشكو من الاتجاه العربى نحو الحرب والعدوان ، ومن رفض العرب للسلام وعندما تغيرت المواقف اصبح العرب هم الذين « يطلبون السلام . . بينما تتلكأ وتقاوم اسرائيل . انه المنطق الصهيونى الذى صب العقلية الاسرائيلية فى قالب لم يتغير ، نابع من اصل الاطماع الصهيونية فى الارض العربية . . وحيث : « ان العرب لايعرفون لغة القوة والعنف » .

من ناحية اخرى فان الاصرار الصهيونى على نظرية « الحدود الآمنة » كان يستهدف ضمناً بث الطمأنينة فى نفوس الاسرائيليون .. الذين يسيطر عليهم الخوف والقلق لاحساسهم بأنهم يعيشون فوق ارض ليست ملكهم .. ارض مغتصبة لها اصحابها الذين لم يتوقفوا عن المطالبة بها .. الامر الذى نمى عقدة الخوف .. وجعل من التوسع الذى يمثل جوهر المشروع الصهيونى .. اداة للاقلال من تأثير هذا الخوف . والحقيقة ان هذه العوامل لم تكن وحدها هى سبب تعثر عملية السلام .. فرغم الانتصار التاريخى الذى تحقق فى اكتوبر ٧٣ ورغم الثقل الاستراتيجى والاقتصادى الذى حظى به العرب ، الا ان الوزن العربى ظل فى حاجة الى مزيد من الفعالية والترجيح ، خاصة وان المظهر العربى العظيم الذى ظهر ابان حرب اكتوبر قد ضعف وتراجع ووهن تأثيره .. وكان التعويض الوحيد المطروح الذى يمكن ان يسد هذه الثغرة فى الموقف العربى .. طرح فكر عربى جديد يسعى الى المبادرات الخلاقة ويتمتع بالرؤية السياسية الواسعة النطاق والبعيدة المدى .. وبقدرة عالية على رصد متغيرات المناخ الدولى والقياس الجيد لاتجاهات الريح .. ثم التقدم بشجاعة لطرح هذا الفكر المستنير .. الذى قد لايجد صداه الطبيعى لدى بعض نوعيات النظم الحاكمة التى كانت قائمة فى العالم العربى فى ذلك الوقت .

ففى ظل مناخ الانفراج العالمى الذى كان قد بدأ منذ عام ١٩٧٢ .. مع احتدام التنافس بين القوى العظمى والكبرى فى مناطق هامة وحساسة من العالم - وتعتبر منطقة الشرق الاوسط اول هذه النوعية من المناطق - فضلاً عن تصاعد التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية الممزوجة بتطورات تكنولوجية هائلة .. اصبحت « دبلوماسية القمة » على مستوى الاصدقاء ومستوى الخصوم ، هى الضل شراع يقود السفينة فى هذا البحر المتلاطم .. يحيط به صراع شديد التعقيد هو الصراع العربى الاسرائيلى .. ومشكلة مزمنة هى مشكلة الشعب الفلسطينى .. وما كان يكتنف حلها ومازال من صخور وعقبات .

وفى الواقع فقد ساد نوع من الفراغ السياسى كل من اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية بشأن الشرق الاوسط بعد توقيع وتنفيذ اتفاق الفصل الثانى .. له اسبابه الكامنة اساساً فى الموقف والسلوك العربيين بعد حرب اكتوبر .. وقد اتسما بالضعف الاعلامى الناجم عن قصور فى الاموال والتخطيط وفهم طبيعة المرحلة التى يجتازها العالم . كذلك وجود تناقضات عديدة فى

الساحة العربية لمظاهر عديدة واضحة كالحملات الاعلامية المتبادلة بين بعض النظم العربية وبعضها ، والنزعة الواضحة تجاه سياسية المحاور العربية وماتعكسه من تفتيت للصف العربى وتمزق للنسيج العربى . . الأمر الذى القى بغلاله من الضباب على الصورة الناصعة لحرب اكتوبر . . فاذا اضفنا الى ذلك التآكل الذى حدث فى سلاح البترول وسلاح الارصدة العربية ، وضياع تأثيرهما . . لوجدنا ان المسرح العربى كان مفتوحاً تماماً امام النشاط الصهيونى الذى لايهدأ ، والتحرك الاسرائيلى الذى يعمل جاهداً فى اوروبا والولايات المتحدة بل والعالم كله ، على استغلال هذه الخلافات والتناقضات العربية لتجسيم الضعف العربى وعدم رغبة العرب فى السلام .

من ناحية اخرى فان هذا النوع من الدبلوماسية التى تقوم على الاتصالات الشخصية على مستوى القيادات السياسة . . قد عززها التطور الهائل فى وسائل الاتصال . فحين خاطب الرئيس المصرى الشعب الامريكى ، او تحدث فى الكونجرس الامريكى ، تابعه فى نفس اللحظة الرأى العام العالمى والعربى على امتداد قارات العالم ، وهذا بدوره جعل من دبلوماسية السعى من أجل السلام . . دبلوماسية معلنه ومعروفة تحس بها الشعوب وتتعاطف معها .

فى ضوء هذه المعطيات أحست القيادة السياسة فى مصر ان الصراع العربى الاسرائيلى . . اصبح يمر بمرحلة حاسمة . . اذا لم يواجهها تحرك عربى فعال . . فسوف تتلاشى تماماً قوة الدفع التى خلفتها حرب اكتوبر ٧٣ ويضيع الجهد والتضحيات . . وتعود مصير القضية العربية الى ظلام المجهول ، وتصبح الحقائق التى افرزتها حرب اكتوبر فى ذمة التاريخ . . وابرز هذه الحقائق الدعوة لانهاء الصراع بانسحاب كامل لاسرائيل من الاراضى العربية المختلفة ، وظهور المشكلة الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع . . وهى حقائق فرضتها حرب اكتوبر ، ولم تتم بمحض الصدفة ، انما تحققت نتيجة لصراع عسكرى وسياسى مرير .

ليس ثمة شك ان المناخ السياسى كان مهيأ لزيارة الرئيس السادات لواشنطن فى اوائل ابريل ١٩٧٧ . . بعد ان اقتنعت ادارة الرئيس كارتر بضرورة اقامة وطن للشعب الفلسطينى . . وان مفهوم « الحدود الآمنة » لايعنى ابداً احتلال اسرائيل لارض عربية . ولذلك اكتسبت محادثات الرئيس السادات مع الرئيس كارتر اهمية كبيرة . . واعتبرت الزيارة وقتئذ مرحلة هامة فى هذه الجولة

الحاسمة من حملة السلام العربية . . والتى اضطلعت بها السياسة المصرية بعد حرب اكتوبر . . من اجل وضع نهاية للصراع العربى الاسرائيلى ، والاستجابة لأمانى شعوب المنطقة فى ان تعيش فى أمن وسلام فى ظل سلام عادل ودائم فى منطقة الشرق الاوسط .

لقد بدأ الدور الأمريكى يأخذ شكلاً جديداً فى هذه المرحلة . . وتضاعف الأمل فى ان تسهم الولايات المتحدة بفعالية . . فى حل مشاكل الصراع العربى الاسرائيلى,وخاصة مشكلة الشعب الفلسطينى . . التى تمثل عقدة هذا الصراع ومداره بادراكها لضرورة تلبية حقوقه المشروعة . مثل هذا التطور سيكون مقياساً حقيقياً لاحتمالات السلام المقبلة وقتئذ ومدى الرغبة فى تثبيتها واقرارها .

شهدت السياسة العربية فى ادارة الصراع مع اسرائيل منذ حرب اكتوبر ، تطوراً جذرياً ، حملت مصر عبئه بشجاعة ، وخاضت غماره ضد الكثير من العقبات والحملات ، من اجل استثمار كل العناصر الايجابية التى تدعم الموقف العربى ، واحتواء كل العناصر السلبية التى قد تضعفه ، وذلك انطلاقاً من ارض الواقع السياسى للمسرح العالمى . . دون مبالغة زائفة فى تقدير قوانا او تهويل مخل فى تقدير قوة خصمنا . ان محادثات السلام المصرية الامريكية فى هذه المرحلة قد أكدت ان السياسة المصرية قد تجاوزت مرحلة النضج ، فى ادارتها للصراع . . وامكنها استشراف آفاق الاحتمالات المستقبلية كلها ، دون ان تتنازل عن شىء من ارادتها ، او تفقد وضوح رؤيتها وأهدافها .

لقد اسفرت زيارة الرئيس السادات للولايات المتحدة ومحادثاته مع الرئيس كارتر عن العديد من النتائج الهامة لعل ابرزها النقاط الخمس التالية :

١ – بشأن التصور الامريكى الكامل للحل النهائى لمشكلة الشرق الاوسط . . أكدت الادارة الامريكية التزامها التام بالحل الشامل . . والعمل على عقد اجتماع مؤتمر جنيف للسلام . . والذى تقرر ان يعقد خلال النصف الثانى من نفس العام (١٩٧٧) عن طريق المشاورات التى ستتولاها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى ، ومع الدول المعنيه الاخرى . . وذلك اثناء الزيارات المقبلة لقادة السعودية والاردن واسرائيل .

٢ – أكدت الولايات المتحدة انها ستبحث تحديد الموعد النهائى لاجتماع مؤتمر السلام فى

جنيف خلال اللقاء الذى كان مزمع عقده بين وزيرى الخارجية الامريكية والسوفيتية سايروس فانس واندريه جروميكو ، باعتبارهما ممثلان للدولتين الداعيتين لمؤتمر جنيف عام ١٩٧٣ ، والمشاركتين فى رئاسته .

٣ - اما عن موضوع الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية فقد أكدت الولايات المتحدة ان الحدود الدولية مبدأ محترم ومعترف به ، ولاجدال من حوله . وان اية تعديلات طفيفة فى الحدود لاتعنى تغييراً فيها بل انها مجرد تعديلات فى الجانبين على السواء .

٤ - اما بشأن المطالب المشروعة للشعب الفلسطينى وقيام الدولة الفلسطينية ، والذى شكل صلب قضية الشرق الاوسط . . فقد أكدت الولايات المتحدة اقتناعها بضرورة اقامة وطن للفلسطينيين واشراك منظمة التحرير الفلسطينية فى مفاوضات السلام . . وان الولايات المتحدة ستجرى اتصالاتها مع الاتحاد السوفيتى والاطراف المعنية بهدف ايجاد الوسائل التى تؤدى الى اقرار السلام فى الشرق الاوسط .

٥ - اوضحت الولايات المتحدة ان ترتيبات الامن لاتكرس اى توسع عسكرى اقليمى فى المنطقة ، وان السلام لايتحقق الا اذا توفر الامن لجميع الدول دون استثناء .

وفى الشهر التالى مباشرة حدث فى اسرائيل تطور سياسى هام اسمته أجهزة الاعلام العالمية « حدث تاريخى » ، وذلك هو فوز التيار السياسى اليمينى غى الانتخابات العامة بقيادة حزب الليكود وريث التنظيم الصهيونى الارهابى « ارجون زفاى لئومى » . . وتأتى أهمية الحدث فى انه يقع لاول مرة منذ قيام اسرائيل . . فقد استمر حزب العمل الذى اسسه بن جوريون منذ قيام اسرائيل متولياً السلطة فى اسرائيل منذ قيامها فى ١٥ مايو ١٩٤٨ لمدة تسعة عشر عاماً متصلة حتى سقط فى ١٨ مايو ١٩٧٧ . . وكأن هذا التغيير الجذرى فى نظام الحكم العسكرى احد التداعيات الهامة التى ترتبت على نتائج حرب اكتوبر ١٩٧٣ وانعكاساتها على اسرائيل .

ورأس مناحم بيجين - زعيم ارجون القديم - الحكومة الجديدة يسبقه ماضيه . . جاء بكل عقيدته الصهيونية المتطرفة وايمانه بان الضفة الغربية وقطاع غزه جزء من ارض اسرائيل التاريخية ، معلناً انه لن يتوجه الى « ميونيخ » الشرق الاوسط ولن يستجب للضغوط وسيضع بنفسه الشروط التى يراها للتسوية السلمية للنزاع من خلال المفاوضات المباشرة مع الدول العربية دون شروط

مسبقة .. من اجل توقيع معاهدات السلام وانهاء حالة الحرب واقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها . وكان يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ارهابية سيعمل حزبه على تدميرها . وقد تقرر ان يزور بيجين واشنطن فى شهر يوليو ١٩٧٧ .

وفى اطار النتائج التى حققتها زيارة الرئيس السادات للولايات المتحدة اصدرت الادارة الامريكية بياناً فى ٢٧ يونيه ١٩٧٧ - قبل اسبوعين من زيارة بيجين - ربطت فيه بين ضرورة استقرار الاوضاع فى الشرق الاوسط ، ومستقبل المصالح الامريكية فى المنطقة ، مؤكداً ان تأجيل التسوية السلمية فى الماضى هو الذى ادى الى اندلاع حرب ١٩٧٣ .وبعد يومين من بيان الولايات المتحدة فى ٢٩ يونيه ١٩٧٧ ، اصدرت المجموعة الاوروبية بياناً عن قضية الشرق الاوسط .. طالبت فيه الدول الاوروبية التسع اسرائيل بضرورة انهاء احتلالها للاراضى التى احتفظت بها منذ نشوب النزاع في عام ١٩٦٧ .. والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى واقرار سلام عادل ودائم .

وفى تطور آخر على مستوى الدولتين العظميين .. تم الاتفاق بين وزيرى الخارجية الامريكية والسوفيتية على عقد مؤتمر جنيف ، واصدار بيان فى ٢ اكتوبر ٧٧ يتضمن ورقة عمل تحتوى على عدد من المبادىء الاساسية .. بشأن سرعة التوصل لتسوية عادلة ودائمة للنزاع العربى الاسرائيلى على ان تكون شاملة .. وتسوية كل المسائل المحددة ومنها الانسحاب من ارض احتلت عام ١٩٦٧ وحل المسائل الفلسطينية بما فى ذلك « اقرار حقوق الشعب الفلسطينى ، وانهاء حالة الحرب واقامة علاقات سلمية عادلة .. مع توفير اجراءات لضمان أمن الحدود بين اسرائيل وجيرانها والانتفاع بضمانات الحدود الدولية. وذلك عن طريق التفاوض فى اطار مؤتمر جنيف الذى تشارك فى اعماله كل الاطراف المتورطة فى النزاع بما فيهم الشعب الفلسطينى .. على استئناف اعمال مؤتمر جنيف ليس متاخر عن ديسمبر ١٩٧٧ .

وقد اعلنت اسرائيل رفضها الذهاب الى المؤتمر الدولى على اساس هذا البيان ، كما توصلت الى اتفاق مع الولايات المتحدة يؤكد ان قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ باعتبارهما قاعدة استئناف مؤتمر جنيف . كما لم ترحب مصر بالبيان الذى ينص على انسحاب « من اراضى احتلت عام ١٩٦٧ » .. واعتبرته انه لم يأت بجديد .

لقد حالت صعوبات عديدة دون انعقاد المؤتمر لعل ابرزها مايتعلق بالاتفاق على جدول الاعمال من جانب سوريا واسرائيل ، خاصة فى موضوعات الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى المحتلة والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وطبيعة السلام . كذلك صعوبات تتعلق بتمثيل اطراف الصراع فى المؤتمر وبصفة خاصة التمثيل الفلسطينى .

فضلاً عن ذلك اظهرت الاتصالات التى جرت اثناء انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٧٧ ان مواقف الاطراف متباعدة للغاية .. ومن ثم اصبح من العسير التكهن بامكانية انعقاد المؤتمر .. بعد ان باءت كل محاولات عقده بالفشل .. وبات واضحاً ان جهود السلام قد دخلت فى حلقة مفرغة .. بذلك اصبح الطريق ممهداً لاقدام مصر على مبادرتها الكبرى من أجل دفع عملية السلام .

ولعل اشارة الرئيس السادات المتكررة الى ان مؤتمر جنيف ليس هدفاً فى حد ذاته ، توضح مدى الجهد والاهتمام الذى استقطبه السعى من اجل مؤتمر السلام وكأنه هدف اساسى وليس مجرد وسيلة لفتح الطريق نحو السلام .. يمكن ان تستبدل بوسائل اخرى ، ربما تصبح أكثر فعالية وأبعد أثراً .

ليس ثمة شك فى ان كل هذه المعطيات والمعوقات كانت مطروحة بتأثير عند اتخاذ قرار مبادرة السلام والتوجه الى اسرائيل مباشرة وتوجيه الخطاب الى شعبها وقياداتها ، حتى يقرروا لانفسهم مايرونه فى صالحهم وصالح بلدهم . ولعل ونحن نتحدث عن التوجه الى شعب اسرائيل ، ان اكثر ما أثر على قرار الرئيس السادات وحسمه فى النهاية ، كان تصوره للدور الذى يمكن ان تلعبه العوامل النفسية فى الصراعات الدولية ، وماقد يترتب عليها ، ومايترتب عن سوء الادراك المتبادل من خطأ فى التقدير ، وتضخيم لابعاد الصراع ، بشكل قد يؤدى الى الانحراف بمساره بعيداً عن الطريق الصحيح المؤدى الى التسوية السلمية .

لقد كان التقدير انه اذا كانت حرب اكتوبر ٧٣ قد أدت دورها ونجحت فى اسقاط اركان النظرية العسكرية الاسرائيلية ، واختراق جدار القوة العسكرية التى لاتقهر ، والتى كانت النظرية تستند اليه فى ادارة الصراع .. فانه مازال هناك جدار آخر يتعين اختراقه هو الاخر ، من أجل تحقيق جدية

السعى نحو السلام لصالح كل شعوب المنطقة . . وكان هذا الجدار هو جدار الخوف والشك والمرارة المترسبة عبر ثلاثين عاماً من الحروب المستمرة .

فى ضوء ذلك كله اتخذ القرار بمبادرة السلام ، بهدف تخطى كل العقبات الاجرائية العقيمة التى تعطل مسار التسوية ، وازالة عقدة الخوف وعامل الشك والمرارة ، وتأكيد جدية مسعى العرب من اجل السلام .

كانت تلك هى المعالم والدلائل التى حددت شكل وطبيعة المرحلة التاريخية التاريخية والحاسمة فى المنطقة العربية وفى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى . لقد انطلقت اشارة بدئها فى نوفمبر ١٩٧٧ فى مجلس الشعب المصرى حين وقف الرئيس السادات ليعلن انه مستعد لان يسافر الى آخر هذا العالم اذا كان فى هذا مايحمى جندى اوضابط . . وان اسرائيل ستدهش حينما تسمعه يقول انه مستعد للذهاب « الى بيتهم . . الى الكنيست ذاته ومناقشتهم » . هكذا بدأت الاحداث تتتابع بسرعة الى ان حمل السفير الامريكى فى القاهرة نص الدعوة الموجهة للرئيس السادات لزيارة القدس . . . لتبدأ رحلة القرن العشرين .

● ● ●

الفصل الرابع

المبــــــــــادرة

(١٩٧٧)

جوهر السلام

نقطة تحول

الرفض والتأييد العربى

مؤتمر القاهرة التحضيرى

الفصل الرابع

المبادرة

جوهر السلام

لقد علمنا التاريخ بعد هزيمة يونيه ١٩٦٧ ، ان نتخلص من الجمود الذهنى .. ونهجر القوالب الفكرية المصبوبة فى شكل شعارات براقة الشكل ، خالية من المضمون .. شعارات لم تخرج عن كونها كلمات تتردد لاقيمة لها. كان ذلك هو الاتجاه العقلانى والنهج الموضوعى الذى تعلمته مصر فى كارثة ١٩٦٧.. قبله الرئيس عبد الناصر .. وتعامل معه عندما لاحت الفرصة .. عند طرح مبادرة روجرز عام ١٩٧٠ .. كان من حق مصر ان تختار فهى التى تعانى وهى التى تحارب وهى التى تضحى بشبابها .. وهى فى نفس الوقت الحريصة على شرفها الملتزمة بقوميتها .

ومن خلال هذا التناول الذى افرزته تجربة شديدة القسوة .. عرفنا فكرة " الصراع الشامل " والحرب ذات الاهداف المحدودة.. وعرفنا ان هناك فى عالمنا الحديث عن شىء اسمه " التوازن" هو السبيل .. لمواجهة الظروف التى واكبت الصراع العربى الاسرائيلى بعد عام ١٩٦٧ ، وماتتطلبه من استرايجية تتصف بالتوازن بين الحل العسكرى والحل السياسى . ذلك لانه قد ثبت أن طريق الحل العسكرى لم يعد - بسبب هذه الظروف - بقادر على ان يحقق الحسم .. كما أن الاصرار على استمراره كان سيحول المنطقة العربية الى حالة من التفكك والضياع الامر الذى كان من الضرورى تجنبه .

ولقد أدى الحل العسكرى دوره كاملا وبنجاح كبير ، بفضل ماحققته القوات المصرية من نصر فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. فأرسى بذلك القاعدة الشرعية لاستئناف الصراع بين العرب واسرائيل ، باستخدام باقى الادوات السياسية والاقتصادية المتاحة.. من موقع القوة .. وكانت رحلة السلام التى قام بها الرئيس السادات الى القدس تتويجا لهذا الاختيار الذى حدده العرب لانفسهم .

من خلال هذا الاطار المتوازن نتناول مبادرة السلام المصرية ، التى اصبحت تاريخا مضى عليه خمسة عشر عاما (١٩٧٧ - ١٩٩٢) ببعض التحليل الموضوعى من زاوية الواقع الذى نعيشه الان .ليس من اجل الدفاع عن المبادرة ، فهى لم تعد فى حاجة الى دفاع .. بعد ان اصبح منهجها هو المنهج الذى يقود المسيرة العربية .. فى المرحلة الحيوية الحاسمة بشأن عملية السلام.. ولكن من اجل ان نؤكد ان ماتعرضت له هذه المبادرة من هجوم ونقد ، وماتعرض له صاحبها الرئيس السادات من تجريح كان افتراء أفرزته المشاعر الشخصية لمجموعة من الحكام العرب ارادت ان تفرض وجودها مهما كانت الوسيلة ومهما كان الثمن الذى ستدفعه الامة .

اليوم وقد مضى عشر سنوات على استكمال تنفيذ معاهدة السلام بين مصر واسرئيل (١٩٨٢-١٩٩٢) .. وقد حررت مصر كل ارض سيناء حتى اخر شبر فيها .. بينما مازالت باقى الارض العربية التى رفض اصحابها الوقوف الى جانب مصر محتلة حتى يومنا هذا .

اليوم مرة اخرى .. وقد مضى على المبادرة خمسة عشر عاما - ولكى نستكمل استيعاب الدرس وتحقيق الفائدة المرجوة فى المرحلة الحالية - يمكننا ان نعيد النظر بأن نطرح اولا الابعاد الحقيقية للمبادرة ذاتها وماسببته من ردود فعل متباينة سواء بالنسبة للقوى العظمى او القوى العربية او اسرائيل ، والتى احدثتها المبادرة فى ذلك الوقت .. بالتحليل الموضوعى والرد العقلانى على ما وجه الى المبادرة من نقد شديد .. اكدت الايام انه كان نقدا يفتقد الموضوعية ويعتمد على الشعارات العاطفية والاندفاع الذاتى .

وفى الواقع فقد واجهت مصر بسبب سياستها من اجل السلام ... خاصة فى السنوات التى اعقبت المبادرة واقتربت من نهاية عقد الثمانينات .. الكثير من المعاناه والمرارة .. وليس بسبب النقد فحسب ، فالنقد فى حد ذاته مفيد اذا كان موضوعيا ومردود عليه ان لم يكن كذلك .. ولكن بسبب محاولات التخريب التى تعرضت لها مصر .. وفرض الشلل الاقتصادى عليها حتى تقف عوامل نموها . ثم نعرض باختصار شديد أهم بنود المبادرة وفقا لماطرحه الرئيس السادات من مبادىءعلى الكنيست الاسرائيلى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ . وعلينا ان ندقق النظر فى هذه المبادىء.. لكى ندرك من القراءة الاولى أن الطرح كان صادقا ملتزما متكاملا وواضحا .. الامر الذى يجعلنا نتساءل ما الذى اضافه المعارضين الى هذه المبادرة من اضافات ؟ وهل حافظوا على مستواها .. ام أنها تآكلت بفعل السنين الخمسة عشرة من الركود والجمود والمزايدة؟

الآن . . نذكر ابرز الحقائق التى حددتها المبادرة كما عرضها الرئيس السادات امام الكنيست (ملحق ٩) :

* ان دعوة السلام الدائم العادل ، المبنى على احترام قرارات الامم المتحدة . . اصبحت اليوم دعوة العالم كله . . . وتعبيرا واضحا عن ارادة المجتمع الدولى سواء فى العواصم الرسمية التى تصنع السياسة والقرار او على مستوى الرأى العام الشعبى ، الذى يؤثر فى صنع السياسة واتخاذ القرار.
* ان الامة العربية لاتتحرك فى سعيها من أجل السلام الدائم العادل من موقع ضعف او اهتزاز بل أنها على العكس تماما تملك كل مقومات القوة والاستقرار ، مايجعل كلمتها نابعة من ارادة صادقة نحو السلام صادرة عن ادراك حضارى بانه لكى نتجنب كارثة محققة ، علينا وعليكم وعلى العالم كله . . . فانه لابديل عن اقرار سلام دائم وعادل ، لاتزعزعه الانواء ، ولاتعبث به الشكوك ، ولايهزه سوء المقاصد او التواء النوايا .
* ان اتفاقا منفردا بين مصر واسرائيل ليس واردا فى سياسة مصر ، فليست المشكلة هى مصر واسرائيل واى سلام منفرد بينها او بين اى دولة من دول المواجهة واسرائيل فانه لن يقيم السلام العادل الدائم فى المنطقة كلها ، بل أكثر من ذلك فانه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها ، واسرائيل بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية فان ذلك لن يحقق ابدا السلام الدائم العادل الذى يلح العالم كله اليوم عليه .
* اننا لانسعى كذلك الى سلام جزئى بمعنى انهاء حالة الحرب فى هذه المرحلة ، ثم نرجىء المشكلة برمتها الى مرحلة تالية.

ثم طرحت المبادرة بعد ذلك خمس أسس محددة يقوم عليها السلام وهى :

* انهاء الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية التى احتلت فى عام ١٩٦٧ .
* تحقيق الحقوق الاساسية للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير المصير بما فى ذلك حقه فى اقامة دولته.
* حق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدودها الآمنه والمضمونه عن طريق اجراءات يتفق عليها تحقق الامن المناسب للحدود الدولية ، بالاضافة الى الضمانات الدولية المناسبة.
* تلتزم كل دول المنطقة بادارة العلاقات فيما بينها طبقا لاهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة وبصفة خاصة عدم الالتجاء الى القوة وحل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية .
* انهاء حالة الحرب القائمة فى المنطقة.

نقطة تحول :

وليس هناك شك فى ان رحلة السلام التى قام بها الرئيس السادات الى القدس ، قد مثلت نقطة تحول هامة فى اساليب العلاقات الدولية . . التى تعتمد على الاتصالات الشخصية للزعماء والقادة ليس فقط مع الحلفاء والاصدقاء ولكن كذلك مع الخصوم والاعداء . ولذلك فقد وصف العديد من المعلقين هذه الرحلة بأنها " ثورة دبلوماسية " ، مثلت تطورا جديدا فى عام التعامل الدولى والقواعد الدبلوماسية ، وواقعة ليس لها أى سابقة فى التاريخ الدبلوماسى الحديث .

فلاول مرة يذهب رئيس دولة الى الدولة المعادية ويستقبل مثل هذا الاستقبال الرسمى ، وتخرج مئات الالوف من المواطنين لتستقبله وترحب به ، ثم يقوم هو بطرح وجهات نظره بوضوح وصراحة على الشعب من خلال البرلمان والاحزاب ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة . . ثم يدخل فى حوار ساخن مع قادة السياسة والرأى ورجال الفكر يقارعهم الحجة بالحجة ، ويطرح عليهم وجهة نظره المخالفة بثبات وشجاعة . . وباسلوب حضارى مبعثه الرغبة الصادقة فى كسر الجمود وفتح الطريق نحو السلام ووقف نزيف الدم . . وتحقيق الامال المشروعة للشعب المصرى والشعب الفلسطينى والشعب الاسرائيلى والامة العربية .

وكان من نتيجة هذه الرحلة التاريخية ان واجهت المنطقة ومازالت تواجه حاليا مرحلة تاريخية حاسمة بدأت منذ قيام الرئيس السادات بزيارته للقدس . وتكتسب الرحلة هذا البعد التاريخى الحاسم من انها تعبر عن اول مواجهة لتحد حقيقى يرتبط بعملية صنع السلام فى المنطقة . الامر الذى يجعلنا نقول ان هذه الزيارة قد مثلت العلامة التى انطلقت من عندها المنطقة العربية كلها فى هذا المسار منذ خمسة عشرة عاما . . رغم كل المحاولات التى بذلت لتجريد المبادرة من تأثيرها السياسى العميق وبعدها التاريخى الواضح . لذلك يهمنا هنا ان نتناول باختصار شديد ماأحدثته هذه المبادرة من ردود فعل مباشرة على المستوى العربى كمنطلق ضرورى لمتابعة التطورات والتداعيات التى حدثت لهذه المسيرة من أجل صنع السلام الحقيقى فى منطقة الشرق الاوسط .

ولنبدء برد الفعل الامريكى فى ذلك الوقت ، باعتبار ان الدور الامريكى هو الدور المحورى المؤثر على طرفى المعادلة الصعبة لعملية السلام فى الشرق الاوسط . وسوف نجد أن الجهد الامريكى لحل الازمة فى السنة الاولى لعهد الرئيس جيمى كارتر ، وعند الاعلان عن مبادرة السلام

وزيارة الرئيس السادات للقدس ، كان قد وصل فيما بدى الى حلقة مفرغة من المقترحات والمقترحات المضادة واوراق العمل الاساسية والمعدلة ، كان اخرها مابعثته الادارة الامريكية الى مصر فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٧ من اقتراح جديد يتناول اسلوب اجتماع جنيف .. ردا على الملاحظات التى كانت وزارة الخارجية المصرية قد ابدتها لواشنطن حول ورقة العمل الثانية.

فقد أوضحت الادارة الامريكية منذ تولى كارتر ان سياسة الخطوة خطوة التى ابتدعها واستخدامها كيسنجر بنجاح منذ عام ١٩٧٣ فى علاج أزمة الشرق الاوسط ، أصبحت عملا روتينيا مملا استنفذ اغراضه وفقا لما اعلنه كيسنجر فى نهاية فترة توليه وزارة الخارجية الامريكية عام ١٩٧٦ .. وأن الوقت قد حان لاقناع الاطراف المعنية بعملية السلام فى المنطقة بضرورة العمل من أجل التوصل الى حل شامل يتم فى اطار مؤتمر جنيف .

وفى وسط هذا المناخ قام الرئيس السادات بزيارته للقدس .. وثارت التساؤلات حول موقع هذه الزيارة من الجهود الامريكية لحل الازمة .. وقد حاولت مجلة تايم الامريكية ان توضح هذا التساؤل فذكرت فى عددها الصادر يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٧ - أى بعد اتمام الزيارة باسبوعين - « ان جهود الرئيس كارتر وسايروس فانس وزير الخارجية قد ساهمت مساهمة كبير فى " خلق المناخ الذى جعل اجتماع السادات وبيجن امراً ممكناً . وأن الرئيس كارتر قد نجح فى جعل طرفين رئيسيين فى النزاع يتركان جانبا المسائل الاجرائية ويبحثان احتمال التوصل الى تسوية نهائية وشاملة . غير انه من منهج الرئيس السادات فى معالجة القضايا الهامه بشكل عام يعكس تماما جوهر فلسفته القائم على اهدار قيمة المسائل الاجرائية عندما تتعلق القضية بموضوعات مصيرية ».

وعندما تمت الزيارة اكد اندرو يانج مندوب الولايات المتحدة فى الامم المتحدة ان هذه الزيارة التى لم يخطط لها .. وهى نوع من الدبلوماسية الجريئة المفاجئة سوف تؤدى الى منع نشوب حرب وسوف تؤدى الى تحقيق السلام " بينما صرح الرئيس كارتر بقوله ": « ان أحداً لايعلم ماذا سيحدث فهذا شىء لم يسبق ان حدث من قبل وأن مااقترحه الرئيس السادات يعد أمراً بالغ الشجاعة ».

وعموما وبالرغم من احساس الصدمة والحذر الناجم عن أن الزيارة مثلت خروجا مفاجئا على السياسة التى رسمتها واشنطن لتسوية مشكلة الشرق الاوسط .. الا ان الاتجاه الامريكى الذى ساد

كان هو الترحيب الحار بخطوة الرئيس السادات ·· وقد اتصل الرئيس كارتر بالرئيس السادات قبل قيامه بالزيارة وابلغه تمنياته الطيبة له بالنجاح والتوفيق فى مبادرته للسفر الى القدس · وفى اليوم التالى قال كارتر ان الرحلة سوف تحطم الكراهية التى امتدت على مدى ٣٠ عاما وربما قرونا ·· ان موقف الاسرائيليين والمصريين يدل على ان شعوب المنطقة على استعداد لاتخاذ خطوات نحو السلام·

وقداكتملت ملامح الرؤية الامريكية لمدى النجاح الذى حققه الرئيس السادات بزيارته للقدس فى واقع الامر ·· بعد الاستقبال الكبيرالذى قوبل به فى القاهرة عقب عودته من اسرائيل ·

· اما رد الفعل السوفيتى فقد اخذ موقف النقد الشديد لقرار زيارة القدس ··· وتلخصت وجهة نظره بهذا الصدد فى ان الزيارة ستؤدى الى الاتجاه نحو تسوية منفصلة بين مصر واسرائيل من ناحية ، والى تفتيت وحدة العالم العربى من ناحية اخرى" ·· ولذلك يتخذ الاتحاد السوفيتى موقفا معارضا لاى تفاوض يجرى خارج الاطار الذى يقتضيه مؤتمر جنيف "·· ذلك المؤتمر الذى يتيح للاتحاد السوفيتى ، ان يشترك مع الولايات المتحدة والاطراف الاخرى المعنية فى وضع اسس التسوية الشاملة والمستقرة فى هذه المنطقة من العالم ·· وذلك باعتباره شريكا للولايات المتحدة فى رئاسة مؤتمر جنيف·

وفى ١١ ديسمبر ١٩٧٧ قبل انعقاد مؤتمر القاهرة التحضيرى بأيام قليلة لخصت صحيفة برافدا الموقف العام للاتحاد السوفيتى بالنسبة لقضية الشرق الاوسط · فأوضحت انه " يؤيد تحقيق تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط عن طريق مؤتمر جنيف ·· وانه مصمم تصميما قاطعا على تحقيق التسوية الشاملة للنزاع العربى - الاسرائيلى باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى للشعب العربى الفلسطينى على قدم المساواه مع الاطراف الاخرى ، وفى ظل ظروف بعيدة عن اى مساومات لاقرار صلح منفرد ·

وعلى نحو عام ، فقد اجملت مجلة " العصر الحديث " السوفيتية فى مقالة يوم ١٤ ديسمبر ١٩٧٧- وهو يوم انعقاد مؤتمر القاهرة التحضيرى لمؤتمر جنيف - تصور الاتحاد السوفيتى للتطورات

التى كانت جارية وقتئذ فى الشرق الاوسط وخاصة العلاقات المصرية الاسرائيلية ، بعد مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس .. فقالت : " ان الاتحاد السوفيتى يرى ان الترتيبات المنفصلة ليست هى التى تؤدى الى سلام قائم على العدل ومستقر فى الشرق الاوسط. انما يؤدى اليه فحسب الطريق المار بمؤتمر جنيف ، وعلى اساس اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فيه على قدم المساواة مع سائر الاطراف الاخـــرى .

والغريب فى موقف الاتحاد السوفيتى - وهو صاحب اقتراح عقد اجتماع بين الرئيس السادات وجولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل يعقد فى طشقند الا ان الرئيس السادات رفض اقتراح الكرملين - انه عندما تقرر عقد مؤتمر القاهرة التحضيرى فى منتصف ديسمبر ١٩٧٧ ، واعلن ان هدف المؤتمر هو التحضير لمؤتمر السلام بجنيف - الامر الذى كان يلح الاتحاد السوفيتى فى طلبه . وقد وجه كورت فالدهايم سكرتير عام الامم المتحدة .. الدعوة للدول المعنية لحضور المؤتمر ومنها منظمة التحرير الفلسطينية فضلا عن الاتحاد السوفيتى ذاته والولايات المتحدة ومن الدول العربية مصر وسوريا والاردن ولبنان . ورغم ذلك فقد رفض الاتحاد السوفيتى الحضور الى مؤتمر القاهرة .. وكان هو السبب الرئيسى وراء تخريب المؤتمر واسقاط هدفه نتيجة لامتناع سوريا والاردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية عن الحضور.

لقد دارت التصورات الاسرائيلية المرتبطة بتقييم الموقف المصرى التى عكستها وسائل الاعلام فى اسرائيل حول أهمية زيارة السادات فى حد ذاتها كحدث ضخم من ناحية ، وحول خطاب الرئيس امام الكنيست من ناحية اخرى .

فمن ناحية تقييم الزيارة فقد عبرت جميع وسائل الاعلام الاسرائيلية عن تقديرها البالغ لمبادرة السلام، وانها تعتبر احدى اللحظات الهائلة فى التاريخ الاسرائيلى كله. كما حرصت بصفة خاصة على ماظهر من تأييد رجل الشارع فى مصر للرئيس السادات . اما من ناحية تقييم الخطاب فقد عبرت وسائل الاعلام الاسرائيلية ، فبقدر ماعبرت عن اعجابها بفكرة الزيارة وترحيبها البالغ بها ، عبرت عن خيبة املها فيما تضمنه خطاب الرئيس السادات امام الكنيست فيما وصفته بأنه" تشدد بلغ حد التهديد " ومع ذلك فقد تضمنت ايضا محاولات لتفسير وربما لتبرير هذا الموقف المتشدد ..

باعتبار ان الخطب العلنية لاتشكل البداية الحقيقية لاجراء المفاوضات .. ولكن الخطاب كان استعراضا للمواقف قبل بدء المفاوضات .

اما بالنسبة لرد رئيس وزراء اسرائيل مناحم بيجين فقد اختلفت ردود الفعل داخل اسرائيل . وعبر اعضاء الكنيست عن تحفظاتهم وانتقاداتهم لخطاب رئيس الوزراء .. اذ كان يتعين عليه ان يبرز موقفه واضحا تجاه القضية الفلسطينية .. كذلك ان يرد على كل ماجاء فى خطاب الرئيس السادات .

اما عن المجتمع الاسرائيلى ومدى تأثره بالحدث الكبير .. فقد كتب الدكتور هربرت كيلمان المتخصص فى الدراسات النفسية والاجتماعية فى العلاقات الدولية بجامعة هارفارد بحثا حول هذا الموضوع .. ذكر فيه ان العوامل النفسية لايمكن فصلها عن الظروف الموضوعية التى تسبب الصراع . وأن هناك صراعات حقيقية فى الاهتمامات وفروق حادة فى الايديولوجيات بين اطراف الصراع .. تعكس اثارا سلبية على الثقة المتبادلة ، والعديد من الادراكات الخاطئة . ان التغلب على هذه العوائق النفسية قد لاتحل الصراع ، ولكنها تمكن الاطراف من النقاش على اساس من الظروف الموضوعية والمصالح القومية .

وعبر الكاتب عن قناعته الذاتية بأن الرئيس السادات قد حقق بزيارته لاسرائيل هدفه فى التغلب على الحواجز النفسية التى عاقت المفاوضات المباشرة لسنوات طويلة . فقد خلقت الرحلة الظروف الملائمة لادراك وابراز التغيرات التى وقعت لدى كل طرف ، ودعت لمواجهة الحقائق الاساسية فى الموقف من خلال عملية اخذ وعطاء على أسس واقعية .

اما بالنسبة للمواطن الاسرائيلى فقد استقبل انباء الزيارة بخليط من الرهبة والترحاب وقد انتشر شعور عام بأن حدثا تاريخيا خطيرا على وشك الحدوث .. وقد شبه بعضهم هبوط السادات على ارض اسرائيل ، بانه حدث يشابه هبوط اول رائد فضاء على سطح القمر . من ناحية أخرى كان الترحاب عارما .. فأخذ الناس يرقصون فى الشوارع وقد حملوا الاعلام المصرية .

ويفسر الباحث كل هذا الترحاب وهذه العواطف الجياشة التى ابداها المواطن الاسرائيلى ، بأنها انعكاس طبيعى لرغبة عميقة بين الاسرائيليين تجاه قبول الجيران لهم . وقد يثور الشك حول هذا التفسير حيث ان السياسة الاسرائيلية لم تكن يوما تسعى الى السلام او الى ان يتقبلها الجيران . ولكنى افترض وجود رغبة اسرائيلية فى السلام ، ولكن توقع هذا السلام كان مشوبا دائما بالتشاؤم .. فتجىء هذه الزيارة كى تكسر التشاؤم ، وتزرع الامل بين الاسرائيليين فى انه من الممكن العيش فى قبول وسلام .

من ناحية اخرى فقد حققت الزيارة اهدف كبيرة لاسرائيل .. ومن ابرزها اعترافا دوليا واسع النطاق باسرائيل ، وقبولا اكثر لوجودها فى هذه المنطقة .. كذلك فتحت طريقا لمفاوضات مباشرة تجرى بين الطرفين المتصارعين .. والتى سعت اليها اسرائيل منذ زمن طويل .

واخيرا فلعل من اهم الحقائق التى حققتها الزيارة .. انها تجاوزت بخطوة واحدة جرئية مراحل طويلة كانت تحتاجها الاطراف المتصارعة قبل بدء اول زيارة رسمية لرئيس دولة منها الى اخرى . أما اهم الدلالات التى تركتها الزيارة ، فقد تعلقت مصر اهم واقوى الجارات .. اذ أكدت الزيارة ان مصر لم تعد تنبذ اسرائيل كما كان فى الماضى .. وانها مستعده لقبولها كجزء من المنطقة .. وارساء قواعد سلام دائم معها .. وأن الوقت قد حان لاجراء مباحثات مباشرة بين الطرفين ، وكسر الحاجز النفسى الذى مزق الاسرائيليين .. وانه رغم الاحباط الذى عاناه الاسرائيليون نتيجة لرفض السادات اجراء محادثات ثنائية او تسوية جزئية .. وتأكيده انه مازالت هناك خلافات اساسية بين الاطراف المتصارعة . الا ان الشعور العام الذى تأكد بعد ذلك أن اكبر ماحققته الزيارة ، انها جعلت من الممكن للمباحثات ان تبدأ من جديد ، وأن يتحقق ماترجوه كل الاطراف بمزيد من الجهد وبتنازلات موكدة من جانب الاسرائيليين .

الرفض والتاييد العربى :

اما ردود الفعل العربية ازاء زيارة الرئيس السادات فقد تباينت واختلفت كثيراً .. فتراوحت بين التأييد والتحفظ والرفض . وكانت الاطراف المويدة هى عمان والسودان والصومال واليمن الشمالية التى تبنت الموقف المصرى وباركت رحلة الرئيس السادات ودعت الاطراف العربية الاخرى الى تفهم اسباب التحرك المصرى ونتائجه.. بينما تحفظت كل من السعودية والاردن وتونس ولبنان

والكويت وقطر والبحرين والامارات .. وقد اهتمت هذه الدول بأن تبدو بمثابة القوى الوسيطة التى يمكن ان تعلب دور الوسيط لتطويق واحتواء الخلافات العربية الناجمة عن الزيارة.

اما مجموعة الرفض فقد ضمت العراق وليبيا والجزائر وسوريا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية . وقد قامت هذه المجموعة بعقد مؤتمر لها فى طرابلس بليبيا فى اوائل ديسمبر ١٩٧٧.

ومن متابعتنا لمواقف الرفض العربية سوف نجد انها ليست جديدة على الساحة العربية وليست جديدة على مصر . فبعد صدور قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧ ، انقسم العالم العربى بين مؤيد ومعارض له . فقد قبلته مصر واغلب الدول العربية ، وعارضته منظمة التحرير الفلسطينية حتى بداية عملية السلام الجديدة .. وسوريا الى مابعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ حيث وافقت عليه من خلال موافقتها على القرار ٣٣٨ الصادر عقب الحرب .

منذ ذلك التاريخ تشكلت مدرسة الرفض العربى .. التى اعتبرت القرار ٢٤٢ نقطة تحول فى الموقف العربى ، تمثل اقرار الدول الموافقة عليه ضمنا على الاقل بالوجود الاسرائيلى. اما الدول التى لم توافق على القرار فقد ظلت متمسكة بالموقف الذى اتخذه العرب قبل حرب ١٩٦٧، وهى انكار وجود دولة اسرائيل واتباع الطريق المسلح لتحرير فلسطين من الصهيونية العالمية - بعد ١٩٦٧ تبدل منطق الصدام مع اسرائيل وما أسموه بـ " الحل الثورى القومى للصراع " بمنطق يقوم على " قومية المعركة " و " قومية الحل السلمى معاً ". وهو منطق عكس توازنات القوى المتباينة وطبيعة العلاقات العربية .. حيث كان الدور الامريكى يتصاعد بشكل واضح .. بينما انتهت الخبرة العربية مع السوفييت بشىء اقرب الى خيبة الامل ، اما قدرة العرب العسكرية ودورها فى حسم الصراع فقد ظلت تتأرجح فى كفة الميزان الى ان حسمتها حرب اكتوبر فى صالح العرب .

ورغم ان استراتيجية الجمع بين قومية المعركة وقومية الحل السلمى قد نجحت الى حد كبير فى اسكات منطق الرفض العربى الذى كان سائدا حتى ماقبل ١٩٦٧. ورغم ان مصر كانت صاحبة الحق فى اختيار استراتيجية مابعد ١٩٦٧ ، الا انها اثارت بعض الجهات العربية فى عام ١٩٧٠ عندما اعلن الرئيس عبد الناصر قبوله لمبادرة روجرز الخاصة بوقف حرب الاستنزاف والعودة الى التفاوض عن طريق ممثل السكرتير العام للامم المتحدة السفير جونار يارنيج .

وبعد رحيل الرئيس عبد الناصرفى سبتمبر عام ١٩٧٠ ، جاء الرئيس السادات واتبع نفس الخطوط العامه لاستراتيجية قومية المعركة والحل السلمى . وعندما اتخذ قراره بشن الحرب . ثم كانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ وكسبها العرب . وكان لانتصار اكتوبر وقعه الشديد على جبهة الرفض العربى خاصة بعد خروج سوريا بانضمامها لمصر فى شن هذه الحرب المجيدة.

وبعد توقيع اتفاقية فض الاشتباك الثانية فى سبتمبر عام ١٩٧٥ على جبهة سيناء ، شعرت قوى الرفض بعد ان عادت اليها سوريا باتساع الشقة بينها وبين مصر ثم جاءت زيارة القدس عام ١٩٧٧ لتتحول الشقة الى هوة عميقة بما احدثته من تحول جذرى فى طبيعة الصراع مع اسرائيل ، حيث انتقلت به من منطق الصدام الى منطق القبول والتعايش . ويعتبر مؤتمر طرابلس بغض النظر عن جدوى قراراته . . اول تحرك جماعى عملى لقوى الرفض منذ عام ١٩٦٧ . وقد استدعى الرئيس السادات سفراء مصر من دول هذه المجموعة يوم ٣ ديسمبر . . ثم قررت مصر قطع العلاقات معها يوم ٥ ديسمبر بعد اصدار هذه الدول بيان طرابلس القاضى بتجميد العلاقات مع مصر .

وعلى ضوء تتبع حركة الرفض العربية منذ عام ١٩٦٧ ، يمكننا ان نميز بين ثلاثة حلول طرحتها الاطراف التى تنتمى الى هذه المجموعة . . ونحن نقول تجاوزا انها حلول ، ولكنها فى الواقع مجموعة من الشعارات الحماسية أكثر منها حلولا . . ذلك لان كلمة الحلول تعنى امكانية انهاء المشكلة او الصراع او على الاقل دفعة الى الامام على الطريق نحو النهاية العادلة التى تعطى لكل ذى حق حقه . . من ناحية اخرى فأن اى حل لابد ان يمثل كيانا فكريا متكاملا له آلياته التى تحركه وتضعه موضع التنفيذ .

وسوف نجد ان اى من هذه الحلول المطروحة لم يكن يتوفر له هذه الشروط . . ولم يحاول من طرحوه ان يدلونا على اسلوب العمل الحقيقى الذى يحقق هذا الحل او يخطون خطوة واحدة فى هذا الاتجاه لمجرد ارشاد الاطراف الاخرى . ولكن شيئا من ذلك لم يكن من الممكن حدوثه . . لذلك ظلت هذه الحلول العربية المطروحة بصيغة رفض الحل الموضوعى الذى اتبعته مصر . . مجرد اشكال مجردة من اى مضمون . تستغل لتشويه سمعه مصر واتهامها بالتخلى عن التزامها القومى الى حد الخيانة. . دون ادنى فاعلية حقيقه فى الاتجاه الصحيح اللهم الا الكلمات الجوفاء والشعارات

الرنانة. ورغم ذلك فسوف نعرض هذه الحلول باختصار . خاصة وان الايام قد اثبتت مدى بعدها عن الواقعية او الموضوعية .. لذلك فقد سقطت دون ان تثمر شيئا.

كان الحل الاول هو اتباع طريق الكفاح المسلح ضد اسرائيل وطردها من المنطقة عبر حرب تحرير شعبية عربية .. مثل هذا الحل .. يتطلب ليس فقط تغييرا فى الانظمة العربية وفى فلسفتها السياسية والاجتماعية وفى استعدادها للتضحية والكفاح وتحمل نضال طويل الامد مع اسرائيل .. ليس هذا فحسب رغم ان ذلك فى حد ذاته مستحيل التنفيذ .. ولكن وهو الاهم ان النتيجة النهائية لن تحتقق .. ونحن نعيش فى عالم لايسمح لاى صراعات اقليمية بالتحول لتصبح صراعات قادرة على الاطاحة بدولة من الدول .. خاصة اذا كانت دولة تحظى بحماية عالمية تساندها القوى العظمى وتعمل على تكريس بقائها وتأمين وجودها .. وفى الحقيقة فان هذا الحل التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية .. وهى صاحبة حق فى ان تختار من الحلول ماتحقق لها اقص امانيها .. ولكنها لاتملك فرض هذه الحقوق او ادوات تحقيقها سواء بمفردها او فى اطار الامة العربية كلها . ولقد غيرت المنظمة بعد ذلك من مواقفها تغيرات جذرية ليس هنا مجال التعرض لها او تناولها ، ولكنها دون شك كانت تغيرات اقرب عقلانية واكثر موضوعية. الامر الذى فتح باب الحوار فى البحث الممكن المتاح النابع من ارض الواقع والمتناسب مع القدرات والامكانات المتاحة .. ومايمكن لهذه الامكانات ان تحقق فى ظل نظام عالمى له مبادئه وضوابطه وقيوده.

اما الحل الثانى من الحلول التى طرحتها جبهة الرفض .. فقد اطلقت عليه « الحل القومى » .. ويكفينا علما حتى نقيم مصداقية وقدرة هذا الحل .. انه الحل الذى تبنته العراق .. وهى تكاد ان تنفرد وحدها بتبنيه . وقد عبرت عن موقفها هذا منذ بداية ازمة العلاقات العربية.. المصرية حين خرجت العراق عن نطاق مؤتمر طرابلس الذى عقد فى ليبيا اوائل ديسمبر ١٩٧٧ وأصدرت بيانا .. طالبت فيه الامة العربية بتشكيل " جبهة قومية تقدمية " تعمل وفق ميثاق يتضمن برنامجا كفاحيا " طويل الامد . ويرفض قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ والذهاب الى جنيف او حضور اى مؤتمر دولى .. كذلك اعلن البيان العراقى رفض مبادىء المفاوضة والاعتراف والصلح مع الصهيونية ، او المساومة على حقوق الشعب الفلسطينى ، واعتماد التحرير لكامل تراب الوطن الفلسطينى والاراضى العربية المحتلة .. مع تسخير كافة طاقات وقدرات الامة العربية

فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية وغيرها وحشدها صوب المواجهة الحقيقية مع العدو الصهيونى وفى الحقيقة فان هذا البيان العراقى لايمثل حلاً بل هو مجرد توضيح وجهة نظر لاتستمد اصولها من الواقع وكان لابد ان يوضح مدى استعداد العراق للمشاركة وفى هذه الطاقات والقدرات العسكرية والاقتصادية وقت كانت مستغرقة فى الاستعداد للحرب ضد ايران والتى وقعت فعلاً عام ١٩٨٠ واستمرت ثمانى سنوات من استنزاف الطاقات والقدرات العربية التى اشار العراق بتسخيرها من اجل مواجهة حقيقية مع العدو الصهيونى ..

يبقى الحل الثالث من حلول الرفض وهو قومية الحل السلمى دون استبعاد للصراع المسلح وهو الحل الذى تبنته دول المواجهة حتى ماقبل عام ١٩٧٥ .. وكانت سوريا ترفع لواء هذا الحل ومعها الجزائر ، ويعنى هذا الحل السلمى - فى حالة قبوله واقراره والاعتراف به من حيث المبدأ - ان يتم من خلال تضامن عربى قوى بقرارات جماعية .

وكان فهم سوريا لمفاوضات فصل القوات الثانى على الجبهة المصرية فى سبتمبر عام ١٩٧٥ ، على انها بهدف اتفاقية جزئية مع اسرائيل .. وبذلك فقد اعتبرتها خروج على الخط العربى . واحقاقاً للحق فان مصر قدرفضت بشدة الاشارة فى نص الاتفاق الى اى عبارة فيها التزام سياسى ينهى حالة الحرب.. وان كانت اشارت بالامتناع عن حل النزاعات بالقوة بين البلدين ، ولكن ظلت حالة الحرب قائمة ولم يتقرر إنهائها سوى فى معاهدة السلام التى وقعت عام ١٩٧٩ . وقد بلغ حرص مصر على ان يظل اتفاق فصل القوات الثانى اتفاقاً عسكريا شكلا وموضوعا .. اصرارها على ان يتم اول توقيع للاتفاق بالاحرف الاولى بواسطة رئيس الاركان بالقوات المسلحة المصرية والاسرائيلية . وفى جنيف عند اجراء التوقيع النهائى على الاتفاق تم توقيعه بواسطة قادة عسكريين وهما اللواء طه المجدوب عن مصر والجنرال هرتزل شافير عن اسرائيل .. وقد رفضت مصر ان يرأس وفد اسرائيل فى جنيف وكيل وزارة الخارجية الاسرائيلية.

ونلاحظ هنا ان اساليب الرفض العربى قد تنوعت صورها فجمعت بين الاكتفاء بانتقاد الحدث ذاته ، وبين ماأسموه بالخلاف الفكرى مع منهج مصر فى التسوية ، او التحذير من النتائج المترتبة على الزيارة . وعموما قد يبدو هذه التسميات كتسميات موضوعية بالنسبة لقضية الرفض العربى.. ولكنها لم تكن تملك القدرة على ان تؤكد هذه الموضوعية أو مصداقية مايطرح من افكار .

فقد اعتبرت جبهة الرفض زيارة الرئيس السادات للقدس اعترافا باسرائيل ، وأن مجرد نزوله بمطار اللد يعنى اضفاء الشرعية على الاحتلال الصهيونى للاراضى العربية ، كما رأت ان هدف التحرك المصرى هو تحقيق مكاسب وقتية وخلق وضع راهن يؤدى الى استسلام العرب وقبول تسوية امريكية صهيونية للنزاع العربى الاسرائيلى .

وقد جاء فى بيان طرابلس ان الزيارة تشكل انتهاكا لمبادىء ومقررات مؤتمرات القمة العربية ، وخروجا على وحدة الصف العربى وخرقا لميثاق جامعة الدول العربية ، واخراجا لمصر من جبهة الصراع مع العدو الصهيونى .

ومن الواضح ان معظم الاعتراضات اهتمت بالشكل دون الجوهر .. وركزت كعادة العرب على اهالة الاتهامات دون ضابط او رادع من ضمير يحاول ان يطرح القضية فى قالب موضوعى بعيدا عن المزايدات التى تتهم مصر بدفع العرب نحو الاستسلام ووضعهم تحت المظلة الامريكية .

ولم يقتصر رد فعل قوى الرفض على ابداء المعارضة والنقد الحاد على المستوى الرسمى والاعلامى . انما اخذ بعضها على عاتقه تدعيم موقف الرفض داخل المنطقة العربية وتنسيق المواقف مع الاتحاد السوفيتى .

وليس ثمة شك ان منطق الرفض فى الاطار القومى العربى قد احدث آثار سلبية عميقة .. اذ كانت اول واخطر نتائجه انقسام العالم العربى واضعاف كيانه والنيل من مكانته الدولية التى حققتها حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فضلا عن انه فى مجموعه كان يفتقر الى وجود استراتيجية موحدة تجمع فكرة الرفض وتضفى عليها قدرا من الايجابية . اذ ستمرت الحساسيات الداخلية بين اعضائه قابلة للانفجار فى اية لحظة . ولعل خروج العراق من مؤتمر طرابلس كان خير دليل على ذلك . من ناحية اخرى فقد كان العنصر الحاكم الاساسى فى كل توجهات الرفض العربية هو النزعة الذاتية للنظم الحاكمة وتفضيلها على الالتزامات القومية التى تتبناها . فالعراق لم يتخل عن عقدة الزعامة والعمل على الوصول اليها .. بغض النظر عن الوسائل ، بينما كانت سوريا تسعى لاستقطاب فصائل المقاومة لتأمين دورها الذى بدأ فى لبنان ولتحقيق نصراً ما ضد العراق . اما ليبيا والجزائر فقد حاولتا استثمار مضاعفات الصراع لحل مشاكل اقليميه خاصة بهما . ونضيف الى ذلك ان حركة

الرفض لم يكن لها خط ثابت او دائم تقوم عليه سياسة الرفض ، بل كان يتشكل من مجموعة اتجاهات ومواقف كل طرف تتلون وتتغير وفقا لطبيعة الظروف ومتطلبات التصدى لتحركات مصر بغض النظر عن توجهاتها القومية.

ولقد لعبت الدول المؤيدة لمصر دورا هاما فى التصدى لعناصر الرفض والرد على كثير من المبررات خاصة مايمس منها المستوى القومى . فقد أكدت المغرب ان التحرك المصرى لايشكل خروجا على قرارات القمة العربية .. واعلن الملك الحسن الثانى ملك المغرب يوم ١٥ ديسمبر ١٩٧٧ ان الرئيس السادات بمبادرته هذه ظل وفيا لقرارات مؤتمر الرباط . ووصف فرصة السلام المتاحة بانها فرصة فريدة يمكن ان تتوج كفاح الامة العربية من اجل تحريرها .

كذلك اعلن السودان عدم تعارض التحرك المصرى مع قرارات القمة وان مؤتمرى الجزائر والرباط لم يضعا اية قيود لتنفيذ استراتيجية عربية محدودة... وتركت حرية الحركة كحق لدول المواجهة بالكيفية التى تراها قادرة على تحقيق اهدافها فى اطار الاستراتيجية التى تخططها وتراها مناسبة لحل مشكلة الشرق الاوسط .

وقد استندت القوى العربية المؤيده لمصر الى الخطاب الذى القاه الرئيس السادات فى الكنيست الاسرائيلى فى تأكيد ان التحرك المصرى لايغيب الشروط العربية فى السلام . وان الانتقادات الموجهة الى المبادرة ليس لها اى اساس حقيقى .. لان الخطاب يحتوى على كل المبادىء والشروط العربية التى تمثل الحل السلمى القومى . فقد تمسك الخطاب بتحرير الارض العربية المحتلة واقامة الدولة الفلسطينية.. وان تحرير اى جزء من هذه الارض يعتبر مكسبا يضاف لصالح الحق العربى ..

لقد احدثت المبادرة تحولا هاما فى مسار القضية العربية على المستوى الدولى ، وحل القضية ، وكان على العرب الرافضين ان يتفهموا اهمية هذا الحدث وحقيقة أبعاده .. وانه من صالح العرب الوقوف الى جانب مصر لدعم موقفها وزيادة قوة الدفع التى خلقتها المبادرة . كما يقتضى التضامن العربى الأمين سواء لاسباب تتعلق بالحرص على التضامن ذاته بين افراد الاسرة العربية الواحدة او لأسباب تتعلق بالاخلاقيات العربية أو بالمصالح القومية العليا .

مصر والمبادرة :

لقد طرحنا فيما سبق كل وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لفكرة مبادرة السلام ، وزيارة الرئيس السادات للقدس . ولم نطرح وجهة نظر مصر .. ولابد لنا اذن قبل ان ننهى تناولنا لهذه المبادرة التى اعتبرت حدثا سياسيا تاريخيا ترك بصماته واضحة على الاوضاع فى الشرق الاوسط والعالم العربى .. خاصة بعد ان ثبت ان ماقدمته مصر من افكار حول الحل السلمى لمشكلة الشرق الاوسط ومنهج تناوله .. ظلت هى الأفكار الوحيدة التى صمدت طوال هذه السنين بينما كل ماطرح خلاف ذلك بدأ يتساقط على جانبى الطريق .. ليصبح منهج مصر هو المنهج الصالح والمناسب لاقامة سلام عادل ومستقر فى منطقة الشرق الاوسط على اسس سليمة تتميز بالعقلانية والموضوعية . فى هذا الاطار الفكرى وبعد ان استقر الوضع بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ على حتمية السلام .. واتخذت بعض الخطوات على الطريق ممثلة فى اتفاقيات فض الاشتباك والفصل بين القوات سواء على الجبهة المصرية او الجبهة السورية .. كان لابد من خلق قوة دفع سياسية ضخمة تكمل وتتابع ما حققته قوة الدفع العسكرية الهائلة التى حلقتها حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. كان ذلك مطلبا ضروريا حتى لاتتناقص الحركة من اجل السلام الى ان تدخل فى دروب النسيان والاهمال ويضيع على الدول العربية كل حقوقها .

من ناحية اخرى فقد ثبت ان الالتجاء الى الوسطاء - وهى التجربة التى خاضتها مصر فى اتفاقيتى فض الاشتباك الاولى والثانية - لايمثل افضل طرق عرض ومناقشة القضية او يضمن قيام الوسيط بعرضها وفقا لمايراه صاحب القضية ذاته .. ولذلك اقتنع الرئيس السادات بأن خير من يعرض القضية هو صاحبها .. فقرر ان يذهب الى القدس ويعرضها بنفسه .. وان يكون عرضها علنا وعلى رؤوس الاشهاد وليس قاصرا على القيادات السياسية داخل الغرف المغلقة ، لذلك رأى ان يكون الخطاب موجها للشعب الاسرائيلى من خلال اعضائه فى الكنيست . لقد اختار الرئيس السادات ان يذهب الى القدس ، ويتحدث الى الشعب الاسرائيلى والى العالم كله ، طارحا كل افكاره ، عارضا قضيته ولم يكتف بذلك ، بل تقدم باقتراحات للسلام والخطوات الايجابية التى تحققه . من ناحية اخرى فالفرق كبير جدا بين ذهابه الى القدس قبل عام ٧٣ وذهابه اليها بعد انتصار مصر فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، والتى اكدت بشدة وجود مصر على ساحة الصراع المسلح وقدراتها العالية على شنه .. حدث ذلك بينما وقفت الولايات المتحدة بكل قدراتها العسكرية

والسياسية خلف اسرائيل بل انها تدخلت فى الحرب لصالح اسرائيل . . ولذلك فانه سلام يطلب من موقع القوة.

فى هذه المرحلة كان لابد ان يتغير دور الوسيط وهو الولايات المتحدة الامريكية ، ولاتستمر فى القيام بهذا الدور كطرف ثالث بين طرفين متباعدين ، بل تتحول الى دور الشريك الكامل فى عملية السلام . . وتقول المعادلة المصريه ان الطرف الامريكى هو الطرف المؤهل تماما للجلوس مع الطرفين ليساعد فيما تحتاجه عملية السلام من تفاعلات كيميائية ايجابية من سياسة مصر وسياسة اسرائيل . . بذلك يكون الدور الامريكى دور مساعد لصالح الطرفين . ولذلك فان استمرار اصرار العرب على ان تبقى الولايات المتحدة هى الوسيط ، كان معناه العودة خطوات الى الوراء . . ورفض الاستفادة من التجربة المصرية فى مرحلتها الاولى عندما كانت الولايات المتحدة هى الوسيط، وفى مرحلتها الثانية بعد المبادرة حينما اصبحت الولايات المتحدة هى الشريك . . ويبدو ان هذا الرفض ظل قائما لسنوات طويلة لالشىء الا لكون التجربة مصرية ، بذلك يمتد هذا الرفض ليشمل رفض وقائع التاريخ وماتم من انجازات التفاوض على الحقوق العربية من اجل السلام الشامل ولحل القضية الفلسطينية.

من ناحية اخرى فان حسن اختيار التوقيت يمثل ركنا اساسيا من الاركان التى يعتمد عليها نجاح القرار السياسى . . ولقد علمتنا تجربة حرب اكتوبر الاهمية الكبرى لحسن اختيار التوقيت بكل مستوياته كعامل اساسى من عوامل النجاح . . ان الاحساس بالزمن لدى القيادة السياسية الواعية ، يعطيها القدرة على اختيار الوقت المناسب . . واذا لم يكن لديها هذا الاحساس فانها تفقد جزء هاماً من قدرتها على ادراك حقائق الامور . . خاصة اذا ما اتسمت المرحلة بكثرة المتغيرات وخطورتها وتنوع مستواها الدولى او الاقليمى . . وماتتركه هذه المتغيرات من آثار على مسار العلاقات الدولية . . ومايتطلبه ذلك كله من قدرة على وضع الاصبع على نبض الاحداث وبالتالى اتخاذ القرار فى الوقت المناسب .

كان منطق مصر ان هدف الحرب التى يريد العرب شنها . . هو استرداد الارض المحتلة وعودة الفلسطينيين واقامة وطنهم. .فاذا كنا نستطيع ان نحقق هذا الهدف. فى اطار الثمار التى طرحتها

حرب اكتوبر يصبح الحديث عن حرب جديدة لامعنى له . . خاصة وان العداد المناسب لمثل هذه الحرب فى ظل الظروف التى سادت العالم والمنطقة امر يقرب من الاستحالة . ان مصر لم تحد عن الهدف لحظة . . ولكنها حافظت عليه دائما وهى تسلك الطريق الذى وجدته مناسبا لتحقيق هذا الهدف . . ان مهمة التضامن العربى هنا ان يشكل قوة دافعة ضخمة تعاون على تحقيق هذا الهدف بالوسيلة الاكثر مناسبة . . اما الرفض والتمزق فهو ضعف لايحقق مكسبا ولا ينجز مطلبا .

لقد جعلت جبهة الرفض شعارها انه لاحل الا بالقوة العربية والارغام بالسلاح . . بينما يراقب شعب مصر . . سلوك هذه الدول بالذات ليرى ماذا ستفعل من اجل تحقيق شعارها . . فيجدها منصرفة تماما لاعمال التعمير والبناء . . وهى لاتنفق نصف دخلها على التسليح كما فعلت مصر ولم يكن من المنطق او المقبول ان تستمع مصر لنداء الحرب وتتقبله وتؤجل خطط التنمية جميعا من اجل الحرب، بينما من يطلقون نداء الحرب ينفقون كل دخلهم على البناء .

من ناحية اخرى . . اذا كان الامر حربا ونضالا مسلحا . . فلابد من توفير مصادر كافية ومناسبة للسلاح . . فلم يعد من الممكن لدولة تريد ان تخوض حربا ، دون ان تنتج جزءاً أساسيا من سلاحها ، حتى لاتغامر بمستقبلها مهما كان لديها من المال . . اما الاعتماد على شراء السلاح فهو امر محفوف بالمحاذير . . فقد علمتنا التجربة انه فى مثل هذه الظروف يصبح مصير الحرب ومسارها رهينة فى يد من يعطى السلاح . ولذلك فما دمنا لانملك تصنيع السلاح ، فمعنى ذلك اننا لانملك الحرية الكاملة فى الدفاع عن انفسنا بقوة السلاح وحدها .

اقول ذلك ونحن نعلم ان بناء صناعة عسكرية امر بالغ الصعوبة ، التعقيد . . يحتاج الى الجهد والمال فضلا عن ، التكنولوجيا ، وكلها امور تحتاج الى الوقت اللازم للبناء والتشييد والاعداد والنمو وكم كنا سعداء عندما ادركنا هذا البعد الحيوى وبدأنا نخطوا فى الاتجاه الصحيح حين تأسست الهيئة العربية للتصنيع من مصر وعدد من الدول العربية . . واعتبرت الهيئة هى حجر الاساس الضرورى لبناء صناعة عسكرية عربية تخدم هذه الامة وتحقق لها مصدرا عدربيا للسلاح . وكم كان غريبا ان تدخل هذه الهيئة فى اطار اجراءات التصفية التى تعرضت لها مصر خاصة بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل . . ومن بين هذه الاجراءات اعلان حل الهيئة العربية للتصنيع . .

ان صناعة السلاح هى جزء اساسى من كيان الدولة او الامة . . لذلك كان على مصر وهى تدرك الاهمية الكبيرة لاستمرار هذه الصناعة الحيوية ، ان ترفض حل الهيئة وان تتولى مسئوليتها كاملة وتتحمل كل الاعباء المالية التى ترتبت على ذلك رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التى كانت تمر بها .

ان امتداد الحديث عن التضامن العربى يكون مساويا لامتداد عمر هذه الامة . . ولكى يصمد هذا التضامن ويتحقق لابدان يقوم على اسس عقلانية بعيدة عن العاطفة . . ان الحديث عن اختيار الوقت المناسب يجعلنا نطرح تساؤلا عن مدى توفر عنصر الاحساس بالزمن لدى قادة الرفض عندما قرروا ضرب المسيرة المصرية وتمزيق الصف العربى . . هل احسوا بتأثير هذا العنصر الهام وحسبوه عند اتخاذ قراراتهم؟ ان كل الدلائل تدل على ان عنصر الزمن لم يدخل فى حسابات الرفض ، ولذلك تعطلت المسيرة سنوات طويلة زادت عن عشر سنوات لم تكن فى صالح العرب – لكى يقرروا هل نحارب اسرائيل عسكريا ام نتفاوض معها ؟ وأياً كان الخيار الذى وجب على العرب ان يقرروه منذ ان رفضوا مسيرة مصر ، فان مضى الوقت قد افقدهم جزءاً هاما من قدرتهم على الحركة سواء حربا او سلما .

فإذا إنتقلنا الى الحديث عن إسرائيل ، سنجد أن الزيارة قد اسقطت حجتها أمام العالم بأنها مطوقة بشعوب لا تفكر الا فى إبادتها . .كما أن الأرتياح العام الذى أبداه الرأى العام المصرى للحل السلمى أكد أن الرئيس السادات كان يعبر فعلاً عن ضمير الشعب المصرى . . بينما يبقى التعنت الأسرائيلى سبباً فى زيادة عزلة اسرائيل دولياً ، مالم تتحرك فى الأتجاه الصحيح . . ان المبادرة قد شكلت قوة ضاغطة على اسرائيل ، وليست قوة لتخفيف الضغط عليها . . فلم تؤد المبادرة مثلاً الى دفع الدول الأفريقية لاعادة العلاقات مع اسرائيل . . بل ثبتت موقفها فى مساندة مصر . كما أثرت المبادرة على جماعات الضغط الصهيونى داخل الولايات المتحدة وسلبتها الكثير من أسلحتها . كما أنها شجعت الجناح المعتدل فى الأدارة الامريكية ، الذى يرى ضرورة تقديم تنازلات للقادة الوطنيين من المعتدلين العرب ، كذلك ادت الزيادة الى دعم وتقوية التيارات الداعية للسلام فى اسرائيل وللتعايش السلمى مع العرب .

اذا تحدثنا بعد ذلك عن دور الأصدقاء والأشقاء وتأثيرهما فى قرار مصر . . فسوف نجد أن الذين يرفعون شعار الحرب والنضال لا يملكون القدرة على إتخاذ القرار ولا يملكون الوسائل الازمة لشن هذه الحرب. . أما اسرائيل فقد سارعت الى التحرك للاستفادة من هزيمتها العسكرية ١٩٧٣ . . ونجحت فى استيعاب دروسها وتطوير قواتها المسلحة . . وفى نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تساندها بغير حدود . . بينما وقف الأتحاد السوفيتى محايداً ، فلم يمدنا بالسلاح ولم يعوضنا مايكفى لتغطية خسائرنا . أما الدول العربية فلم تقف بكل إمكاناتها بجانب مصر أو تشجيعها بالقدر المناسب للأستمرار . . ونحن نعلم أن إسرائيل تستمد عناصر حياتها من معونات اليهود فى الولايات المتحدة . وهم يختلفون فيما بينهم ولكن لاخلاف على مساعدة اسرائيل . . بينما الدول العربية ظلت مختلفة إختلافات أساسية فيما بينها . . لم يكن أذن من المنطقى أو المعقول أن يترك مصير مصر وشعب مصر مرهوناً بتضامن عربى لا وجود له . أما المعونات العربية التى قدمت لمصر فلم تكن تكفى لخوض معركة مصيرية . . وقد أنتهت قضية القروض الى تقديم ضمانات لقروض من البنوك الأمريكية بشروط تجارية وفوائد عادية . . فكيف يتسنى لمصر أن تبنى قوتها العسكرية وأن تجند شعبها لحرب تحت كل هذه الظروف . بينما الحرب التى شنتها مصرهى التى ضاعفت من أسعار البترول .

ان التضامن يجب ان يقوم على . . الرؤية الواضحة والفهم المتبادل . . ولكن الواقع أن الدول العربية كانت تختلف فى رؤيتها للأحداث الدولية والأقليمية . . وبشكل متناقض تماماً فى كثير من الأحيان . . والأمثلة كثيرة فى هذا المجال . . فلو استعرضنا مواقف الدول العربية – تجاه أزمة احتلال الاتحاد السوفيتى لافغانستان . . أو ازمة الحرب بين ايران والعراق . . واخيرا ازمة الغزو العراقى للكويت وهى أزمة عربية اساسا . . سنجد انه لم يحدث ان اتفقت كل الدول العربية على موقف واحد او موقف متقارب من هذه القضايا . . ولذلك اسباب كثيرة ليس هنا مجالها .

لقد حدث نفس الشيء بالنسبة لقضية الصراع العربى الاسرائيلى . . وهذا لا يعنى ان تمنع الدول العربية على مصر – من خلال التضامن العربى – من السير فى حل قضيتها واجلاء اسرائيل عن ارضها . . ليس من المنطق ان يتعارض التضامن العربى مع مسيرة مصر من اجل ارضها مع عدم التفريط فى القضية الفلسطينية . ومع ذلك فان مبادرة مصر لم تكن فقط حلا لمشكلة مصر ، ولكن كذلك تدعيما لحل المشكلة الفلسطينية ومشكلة الارض السورية المحتلة فى الجولان .

لم يكن اذن من المصلحة او العقل ان نرهن مصير مصر ومستقبلها بربطها بالتضامن العربى الذى لا وجود له . كذلك لم يكن من المتصور ان يعقد مؤتمر قمة لاستئذان الدول العربية فى الدفاع عن مصر واجلاء اسرائيل عن اراضيها .. تماما كما لم يكن من المتصور ان يحدث ذلك عندما اتخذت مصر قرار الحرب فى اكتوبر ١٩٧٣ . ورغم ذلك فلم يحتج احد عندما حاربنا اسرائيل من اجل استرداد الارض بالقوة وتحريك قضية السلام .. انه نفس الهدف لم يتغير وان تغيرت الوسيلة .

وفى ضوء ما سبق كان الاتجاه العام فى الموقف العربى باستثناء جبهة الرفض تجنب العوامل التى من شأنها ان تسىء الى شكل التضامن العربى .. كما انها اجمعت على استنكار او عدم تأييد ماسعت اليه دول الرفض ، رغم المحاولات التى بذلها اطراف الجبهة من اجل كسب موافقة اكبر عدد من الدول العربية على سلوك الجبهة وتصرفاتها المسيئة لمصر .

وقد كتبت مجلة نيوزويك فى عدد خاص بمناسة انتهاء عام ١٩٧٧ « ان رحلة الرئيس السادات للقدس كانت اجتيازا لسنوات من الكراهية والعنف ، وان الرئيس السادات قد اسر خيال العالم ، وقام بحملة شخصية لكسر الجمود فى قضية الشرق الاوسط ". وفى اللحظة التى صافح فيها الرئيس السادات مناحم بيجن رئيس الوزراء الاسرائيلى فان الحرب بين اسرائيل والعرب أصبحت تبدو مستحيلة » .

بهذه الكلمات عبرت مجلة نيوزويك عن تقديرها لمبادرة الرئيس السادات واعتبرتها اهم حدث فى عام ١٩٧٧ ، والتى استحقت بالفعل لقب "رحلة القرن العشرين "واذا كان هناك ما يمكن قوله فى نهاية حديثنا عن مبادرة السلام ، والتى مازالت تداعياتها تتوالى حتى يومنا هذا بشأن احتمالات السلام فى منطقة الشرق الاوسط .. وانطلاقا من هذه الحقيقة فانه يمكن الاشارة بصفة اساسية الى أمرين فى غاية الاهميـة :-

اولهما : ما حدث من تغيير اساسى فى المناخ النفسى لحالة الصراع بصفة عامة .. بحيث يمكن القول فعلا انه من الصعب كثيرا ان تعود المنطقة العربية كما كانت قبل هذه الرحلة التاريخية.

والاساس المنطقى لهذا التطور ، انه اذا كانت الجوانب والمواريث السيكلوجية تشكل نسبة كبيرة من مكونات الصراع العربى الاسرائيلى فان اجتياز هذه المواريث او معظمها وبالطريقة الحاسمة التى تم بها هذا الاجتياز ، كانت تعنى ان باب التسوية قد فتح منذ هذا التاريخ لاول مرة فى تاريخ الصراع ، ويشكل جدى ينطوى على تقدير المسئولية ، وادراك للصيغ الحضارية لتسوية الصراعات الدولية .

ولقد تحركت عملية السلام بهذه الجدية فعلا لكى تحقق انجازا هاما فى ازمة الشرق الاوسط ، وهو تحقيق السلام بين مصر واسرائيل بتوقيع معاهدة السلام فى عام ١٩٧٩ . وإحقاقا للحق لابد ان نقرر هنا الى ان ما نجحت مصر فى التوصل اليه فى ذلك الوقت سواء بشأن السلام مع اسرائيل او بشأن تقرير الشعب الفلسطينى لمصيره .. كان يمثل افضل النتائج التى امكن تحقيقها فى مواجهة موقف عربى رافض ، أصر على الجمود حتى ضاعت الفرص الثمينة التى اتيحت فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى .. وكان هذا الموقف سببا فى اضعاف موقف مصر التفاوضى الى حد كبير .. ومن الممكن ان نتصور فى ضوء النتائج التى تحققت فى ظل هذه الظروف.. ما كان يمكن ان يتحقق لو إتحدت كلمة العرب ووقفوا جميعا يساندون مصر ويقدمون للعالم مثالا حضاريا عظيما لوحدة الكلمة .. يؤكد ان ما حدث من تضامن وتكاتف عربى ابان حرب اكتوبر .. لم يأت من فراغ بل له جذوره العميقة ومبادئه القومية الاصيلة .. ولكن ذلك لم يحدث .. ورغم ذلك ظلت الانجازات التى تحققت بعد الزيارة علامات مازالت تضىء الطريق نحو تحقيق السلام الشامل والعادل فى المنطقة .

ثانيهما : ان توالى حركة السلام وانجازاتها انما تعود الى ان قوة الدفع من اجل السلام ، قد اكتسبت برحلة القرن العشرين ، طاقة هائلة سمحت لها بالانطلاق الذاتى على الطريق الصحيح - الطويل والعسير .. الى التسوية الشاملة الدائمة والعادلة للصراع العربى الاسرائيلى .

ويكفى ان نتابع حركة الاحداث فى المنطقة وفى العالم لنتأكد من هذه الظاهرة . فمن رحلة السلام الى مؤتمر القاهرة التحضيرى الى مؤتمر الاسماعيلية كختام لعام المبادرة ١٩٧٧ .. ثم تتتابع الجهود خلال النصف الاول من عام ١٩٧٨ والذى شهد رحلات عديدة من اجل السلام قام بها الرئيس

السادات وممثليه فى انحاء العالم .. والتى ادت الى عقد قمة كامب ديفيد بالولايات المتحدة الامريكية فى سبتمبر ١٩٧٨ حيث تم الاتفاق على اطار السلام واطار الحكم الذاتى الفلسطينى .. وتوجت هذه المرحلة ليختتم عقد السبعينات بتوقيع اول معاهدة للسلام بين اسرائيل وكبرى الدول العربية فى عام ١٩٧٩ .. رغم كل المعوقات والمواقف التى اتسمت بالعداء لمصر من جبهة الرفض العربية والاتحاد السوفيتى والتى اضرت بالقضية العربية ضررا بالغا وعطلت مسيرة السلام بعد توقيع معاهدة السلام الاسرائيلية المصرية .. التى تركت الطريق مفتوحا امام الدول العربية لتواصل المسيرة ويتحقق السلام الشامل على مستوى المنطقة العربية .. والذى ظل مفتوحاً لسنوات طويلة دون ان يطرقه أحد .

ورغم ما حدث من حالة جمود مع بداية عقد الثمانينات ، الا ان عجلة السلام استمرت فى الى الدوران ، وبدأ التغيير بطيئا يأخذ مجراه فى الفكر العربى .. وظهر هذا التغيير الجزئى فى مؤتمر قمة فاس عام ١٩٨٢ . وكانت التغيرات ايجابية لانها عرفت الطريق الصحيح ، ولان كامب ديفيد بدأت تفرض تأثيرها الحقيقى على الفكر العربى وان كان بطريقة غير مباشرة ، حيث ظلت كامب ديفيد شكلا مرفوضا لفترة طويلة اما جوهرها قد بدأ يفرض تأثيره عندما حدثت التغيرات لصالح القضية العربية ..

واصبح اساس التحرك هو الواقعية . وبدأت الشعارات والخيالات تتوارى .. خاصة بعد تجربة حرب لبنان التى اثبتت عدم مصداقيتها وجدواها .. هكذا بدأت شعارات "الصمود والتصدى " تأخذ طريقها الى الظلام والاختفاء .

ان السياسة التى اتبعتها مصر وتمسكت بها عبر السنين .. اثبت الزمن واكدت كل الظروف انها الصحيحة وانه لا يصح الا الصحيح .. وكم كنا نتمنى ان يغير عرب الرفض مواقفهم بعد معاهدة السلام الى الايجابية والعقلانية والواقعية التى تتعامل مع الامور باسلوب متفتح ومقدر حقيقية على اتخاذ القرار السليم . لو حدث ذلك لامكن التوصل منذ ذلك الوقت الى افضل الحلول للقضية الفلسطينية .. ولغيرها من قضايا السلام التى مازلنا نعمل حتى يومنا هذا من اجل التوصل الى الحل المقبول الذى يقودنا الى السلام العادل .

كانت وقفة الشعب المصرى خلف الرئيس انور السادات مثيرة لاعجاب العالم ، ودالة على ان شعب مصر يقف مع السلام ويسعى اليه .. وبالتالى اصبح الرئيس السادات مطالباً بأن يواصل مسيرة السلام التى بدأها بخطوته الشجاعة فى القدس .. وكانت الخطوة التالية الدعوة لعقد مؤتمر القاهرة التحضيرى لمؤتمر جنيف .. حيث اعلن يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ فى مجلس الامن عن عقد هذا المؤتمر فى القاهرة ، وان الدعوة موجهة لكل الاطراف المعنية على ان يكون المؤتمر تحت اشراف الامم المتحدة وتحضره الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى واسرائيل ، ومن الدول العربية مصر وسوريا والاردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية .. على ان يعقد المؤتمر فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٧ للاعداد لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام ، وتهيئة المناخ المناسب للتوصل الى تسوية شاملة للنزاع العربى الاسرائيلى بعد ان تحقق الوضع الاستراتيجى والسياسى الملائم لخطوات جديدة على الطريق نحو سلام عادل ودائم .

مؤتمر القاهرة التحضيرى :

وجهت الدعوات لمؤتمر القاهرة التحضيرى لمؤتمر جنيف للسلام .. وكان من الواضح ان معظم الدول العربية المدعوة ان لم يكن كلها لن تحضر المؤتمر .. خاصة بعد انعقاد مؤتمر طرابلس فى اوائل شهر ديسمبر وبعد الاعلان عن انعقاد المؤتمر وتوجيه الدعوات لحضوره.. وقد عقد هذا المؤتمر تحت رعاية موسكو .. التى اتخذت موقفا معاديا لمصر وشنت اجهزة الاعلام فيها حملة قاسية ضدها .. فانتقدت بشدة قرارات مصر بشأن زيارة القدس وعقد مؤتمر القاهرة .. وادعت هذه الاجهزة ان خطوات الرئيس السادات تستهدف تأجيل انعقاد مؤتمر جنيف للسلام على ان تحل الاتفاقات المنفردة مع اسرائيل محل التسوية الشاملة .. وان مؤتمر القاهرة لايعدو ان يكون مناورة مصرية اسرائيلية تهدف الى تحقيق اتصالات ثنائية بين البلدين للوصول بعد ذلك الى توقيع اتفاق مع اسرائيل خارج اطار مؤتمر جنيف . وقد انتقدت وكالة تاس مصر واتهمتها بانها تسعى الى استبدال منظمة التحرير الفلسطينية بمجموعة من الفلسطينيين العملاء وانها مستعده لدفع اى ثمن من اجل التوصل الى تسوية منفردة .. والتضحية بالمصالح الحقيقة للشعب العربى الفلسطينى .

كما هاجمت الولايات المتحدة وقالت انها تشجع باشتراكها فى مؤتمر القاهرة ، تعميق الاتصالات المصرية الاسرائيلية المنفردة وتعزز الانشقاق داخل صفوف الدول العربية . هكذا قاطع

الاتحاد السوفيتى مؤتمر القاهرة التحضيرى وتبعته كل من سوريا والاردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية وقد حرصت مصر بشدة حتى بعد انعقاد المؤتمر على تجديد الدعوة لهذه الاطراف العربية لحضور المؤتمر.. فقد كانت الفرصة المتاحة تاريخية خاصة بالنسبة للفلسطينيين ، فان جلوس الوفد الاسرائيلى مع الوفد الفلسطينى حول مائدة المفاوضات هو اعتراف اسرائيلى ضمنئ بالمنظمة وبوجود الشعب الفلسطينى وبداية فى نفس الوقت للاعتراف بحقوقه المشروعه وفى ٦ ديسمبر ١٩٧٧ اعلن الدكتور بطرس غالى وزير الخارجية بالنيابة ان مؤتمر القاهرة التحضيرى الذى يتولى الاعداد لمؤتمر جنيف سوف ينعقد فى موعده يوم ١٤ ديسمبر فى فندق ميناهاوس على مستوى الخبراء الذين يمثلون كل من مصر واسرائيل والولايات المتحدة والامم المتحدة .. الا اذا قررت الاطراف العربية الاخرى الانضمام الى هذا المؤتمر التمهيدى .

وقال الوزير ان اجتماعات المؤتمر تمهد لمؤتمر جنيف وتزيل اى عقبات تقف امام انعقاده .. وهى خطوة من سلسلة خطوات اخرى تهدف الى تحقيق السلام فى الشرق الاوسط .واضاف الدكتور بطرس غالى انه يأمل ان يتم عقد مؤتمر جنيف قبيل نهاية هذا العام ويمكن ان يتأخر أياماً او اسابيعا لان الهدف هو انعقاد المؤتمر فى موعد مناسب لمناقشة قضايا السلام الجوهرية . موضحا ان مصر على اتصال مكثف مع جميع الدول العربية الاخرى بهدف استمرار التشاور وان قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومات بعض الدول العربية الرافضة للسلام انما استهدف الاعلان عن رفضها (لمصر) لهذا الرفض وستظل علاقاتها التاريخية والمصيرية مع شعوب هذه الدول ، لان مصر هى جزء من الامة العربية مهما ادعت نظم الحكم فى بعض العواصم العربية غير ذلك . واكد ان الاتصالات سوف تستمر من اجل دفعها الى الاشتراك فى هذا الاجتماع التمهيدى وبالرغم من قرار قطع العلاقات الدبلوماسية .

وقبل ساعات من انعقاد المؤتمر يوم ١٤ ديسمبر ١٩٧٧ حدد المتحدث الرسمى موقف مصر مرة اخرى من عناصر إقرار السلام الدائم والشامل فى الشرق الاوسط معلنا ان مصر ليست بحاجة لكى تؤكد من جديد ان موقفها لايزال على التزامه بقررات مؤتمر الرباط : الانسحاب من جميع الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وحق شعب فلسطين فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة .

واوضح المتحدث ان مصر وهى تدرك الاهمية الكبيرة للمرحلة الجديدة والدقيقة التى تدخل فيها قضية الشرق الاوسط ، وان المؤتمر هو اول خطوة تنفيذية لعملية السلام فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى ، فقد حرصت على توجيه الدعوة لكل الدول العربية التى تمثل طرفا فى النزاع وانه رغم عدم استجابة هذه الدول للدعوة فهى مازالت قائمة لهذه الاطراف بما فيها الاتحاد السوفيتى الرئيس المناوب لمؤتمر جنيف . . وستظل اماكن جميع الاطراف محفوظة حول مائدة المفاوضات · ووجه المتحدث الرسمى رجاء لهذه الاطراف ان تعيد النظر فى موقفها وان تقرر الحضور والمشاركة فى اعمال المؤتمر قبولا منها لمبادرة السلام الشجاعة ومحافظة على استمرار جهود السلام بقوة دفع عالية وصولا الى حل دائم عادل للمشكلة ·وكان معنى وجود الامم المتحدة فى المؤتمر هو ضمان لاستمرار الاطار الذى ارتضته الدول العربية ليتم فيه التوصل الى الحل الشامل واقامة السلام العادل الدائم فى الشرق الاوسط ، كما يعنى وجود الولايات المتحدة احد رئيسى مؤتمر جنيف والدولة العظمى ذات المسئوليات الدولية الواسعة إنما يؤكد البعد الدولى فى جهود الحل السلمى . .

ويؤكد الدور الهام والرئيسى الذى تلعبه الولايات المتحدة فى هذا المجال ان مهمة مؤتمر القاهرة التحضيرى الرئيسية هى الاعداد الجيد والفعال لمؤتمر جنيف ، حتى لايدخل هذا المؤتمر حين انعقاده فى متاهة المناقشات الاجرائية والامور التفصيلية ·لذلك فان المرحلة الحالية لاتحتمل المزايدات فى القضية على حساب الحقوق المشروعة للشعب العربى · ان مصر وهى تواصل مسيرتها نحو تسويه شامله انما تتحرك باسم الشعوب العربية وتناضل من اجل الحقوق العربية . . امتدادا لنضالها السابق بالسلاح فى حرب اكتوبر ٧٣ تحقيقا لنفس الهدف . . وعملا لاسترداد الكرامة العربية والشعور العربى بالانتماء والفخر ·

وفى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر . . **أكدت مصر فى خطاب القاه الدكتور عصمت عبد المجيد رئيس وفد مصر على الحقائق التالية :**

* ان الوقت قد حان للسعى بروح المسئولية من اجل تحقيق سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط وان على اسرائيل ان تؤكد تجاوبها الفورى مع الجهود المبذولة فى هذا المجال .
* ان مصر قدمت برهانها الواضح على التزامها بالسلام وان العالم يطالب اسرائيل بان تظهر

رغبة مماثلة كما انه يتطلع الى انجاز نتائج ملموسة ومحدده .

* ان السلام لايقوم دون حل المشكلة الفلسطينية التى هى جوهر النزاع ، كما يقوم على مبادئ القانون الدولى واهداف ومبادئ ميثاق وقرارات الامم المتحدة .
* ان اجتماع القاهرة التحضيرى يتم فى اطار الاعداد الفعلى لمؤتمر جنيف للسلام وان على الجميع الارتفاع بمستوى المسئولية .
* ان الدعوة التى وجهت الى كافة الاطراف المعنية وهى سوريا والاردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والاتحاد السوفيتى مازالت قائمة وان مصر تأمل فى ان يشاركوا فى المرحلة التحضيرية من اجل الاعداد الدقيق لجنيف .
* ان الهدف النهائى هو التوصل الى تسوية شاملة تتم بها استعادة الحقوق المشروعه للشعب لفلسطينى ، حتى يسود العدل والسلام فى الشرق الاوسط .

اما الياهو بن اليسار رئيس الوفد الاسرائيلى فقد اكد فى كلمته على الحقائق التالية :

* ان البلاد التى يهمها الامر هى التى ينبغى ان تتصدى لحل المشكلة لاننا لانستطيع ان نقيم سلاما بالوكالة او على يد الاخرين .
* ان اسرائيل كانت تود ان يحضر المؤتمر باقى الاطراف سوريا ولبنان والاردن العرب الفلسطينين لان هدفنا هو اتفاق سلام شامل وليس اقامة سلام منفصل .
* ان السلام ينبغى ان يترجم المبادئ التى اقرها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الى معاهدات سلام تنهى حالة الحرب وتقيم العلاقات الدبلوماسية ، وتوكد التعاون الدولى فى استخدام الممرات المائية الدولية .

وخلال الجلسات التالية طرحت مصر تصورها للمبادئ الاساسية لمقومات السلام فى الشرق الاوسط ، وطالبت باصدار بيانا يشتمل على هذه المبادئ الاساسية لتكون بمثابة جدول اعمال لاجتماع مؤتمر جنيف . وقد تضمنت هذه المبادئ مبدأ الانسحاب الكامل من جميع الاراضى العربية المحتلة ومبدأ انهاء حالة الحرب وتوقيع اتفاقيات سلام تنفذ كل ماتضمنه القرار ٢٤٢ و تحقق مطالب الشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى اقامة دولة ، واقرار مبدأ حق جميع شعوب المنطقة ودولها فى العيش فى امن وسلام . اما اسرائيل فقد اهتمت بطرح تفسيرها القانونى للقرار ٢٤٢ وباقرار معاهدة سلام شاملة بينها وبين الدول العربية المحيطة بها .

وقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة فرعية ثنائية مهمتها الاعداد لمؤتمر السلام من الناحية الفنية والاجرائية . وقد اتضح وجود خلاف رئيسى فى وجهات النظر نظرا لان الموضوعات الهامة التى طرحت كانت تناقش لاول مرة بين مصر واسرائيل وجها لوجه وفى حضور الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية . . . بهدف التوصل الى مبادئ اتفاق سلام شامل ، يتم تحقيقه بين اسرائيل وجيرانها ، يحقق تسوية حقيقية للمشكلة الفلسطينية . **وقد استندت مصر فى العرض الذى قدمة الدكتور عصمت عبد المجيد رئيس وفد مصر الى منطلقين يؤيدان موقف مصر :**

- **منطلق قانونى :** يضمن تطبيق احكام القانون الدولى ويؤيد وجه نظر مصر . وقد نصت عليه قرارات الامم المتحدة وحددها ميثاق المنظمة الدولية .
- **منطلق سياسى :** أتضحت ابعاده وتأثيراته بتوفير المناخ السياسى المناسب ، بمبادرة الرئيس السادات وبالتأييد الذى حصلت عليه هذه المبادرة من المجتمع المصرى والدولى والاسرائيلى ، والذى اعطى للمفاوض المصرى الثقة والقوة خلال المناقشات التى دارت .

واقترحت مصر الاتفاق على جدول اعمال لمؤتمر جنيف يكون عبارة عن مبادئ للسلام يتم اقرارها من اجل التوصل الى سلام حقيقى بين اسرائيل والدول المحيطة بها وتشمل ايضا تحقيق مطالب الشعب الفلسطينى وقيام دولته . ولقد عبرت مصر بهذا الموقف عن مواقف جميع الدول المحيطة باسرائيل بما فى ذلك الفلسطينيين وان مصر بتعبيرها عن هذه المبادئ للحل الشامل انما تعكس الموقف العربى الموحد والموقف الفلسطينى لانها لاتسعى لحل منفرد .

وفى خضم هذه الاحداث . . وقد علت اصوات النقد العربية . التى تدين تصرف مصر دون وجه حق . . علا من بينها صوت عربى تمسك بالحق وابتعد عن المزايدات الرخيصة التى اثارتها جبهة الرفض العربية صاحبة الصمود والتصدى .

فأثناء انعقاد مؤتمر القاهرة التحضيرى ، عقد فى الرباط عاصمة المغرب ، مؤتمر دوريا لوزراء العدل العرب . . افتتحه الملك الحسن الثانى ملك المغرب بخطاب سياسى ركز فيه على زيارة الرئيس السادات الى القدس وحقيقة ابعادها وجهوده الصادقة من اجل تحقيق السلام وتساءل الملك الحسن

عن المشكلة بالنسبة للعرب فى ذلك الوقت هل هى مشكلة وحدة الصف . . ام مشكلة وحدة الهدف. . واجاب على التساؤل بان وحدة الهدف (وقتئذ) لها الاسبقية فيما يخص مشاكل العرب. . مشيرا الى انعقاد مؤتمر القاهرة للبحث عن طريق السلام . واستعرض الاسباب والتطورات التى ادت الى انعقاد هذا المؤتمر . . بدءا بمؤتمر الخرطوم بلاءاته الاربع الشهيرة . . وصولا الى حرب اكتوبر ١٩٧٣ وماحققته من استرجاع العرب لثقتهم فى انفسهم واسترجاع الجيوش العربية لكرامتها.

وان هذه التطورات قد دفعت العرب الى النظر لمشاكلهم من زاوية مختلفة ظهرت معالمها فى مؤتمر قمة الجزائر نوفمبر ١٩٧٣ حيث وضع مقرارات وأسس للعمل السياسى العربى . ثم جاء مؤتمر قمة الرباط فى عام ١٩٧٤ ووضع مقررات محددة . . حول عدم عقد سلام منفرد وتحرير جميع الاراضى العربية المحتلة بما فيها القدس ، واسترجاع حقوق الشعب الفلسطينى ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطينى .

وبرر سبب الزيارة المفاجئة للرئيس السادات دون ان يستشير القادة العرب بانه لم يرد ان يحرجهم او يحملهم التبعة والمسئولية وانه اذا كان هناك نجاح فهو نجاح للجميع وان كان هناك فشل فسوف يتحمل مسئوليته الرئيس السادات وحده . وعن خطاب الرئيس السادات فى الكنيست الاسرائيلى تساءل الملك الحسن الثانى : هل هناك تفريط فى حق الفلسطينيين هل تنازل عن شبر من الارض العربية المحتلة او عن المطالبة بالقدس ؟

وقال ان الغريب اننا كنا سنقبل ذلك كله لو قاله فى جنيف او فى نيويورك رغم انها مليئة بالصهيونيين ولكننا لم نقبل ان يقوله فى القدس.

ان هذه الحساسية الجغرافية ليست فى مستوى الامة العربية . . بعد ان اخذت القضية منعطفا لارجعة فيه اعطى للقضية الفلسطينية وللقضية العربية كلها حجما اخر وطبيعة اخرى .

ثم دعى ألا يبقى العرب « أسرى الانانيات » فى هذا الوقت وفى هذا الظرف . وأن يعضد كل عربى أخيه حتى تنجح جميع مساعى الرئيس السادات « أما أن نقول أذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون » فهذا ليس من شيم العرب . ذلك لأن أى عربى يخطو خطوة عملية ايجابية لتحرير شبر من الارض العربية المحتلة أو للاعتراف ولو بقسط قليل من حقوق الفلسطينيين مهما كانت المشاكل بيننا . . فسوف نقف بجانبة معينين له حتى ينهى مأموريته . . إن من الواجب العمل على أن يحس الخصم بأن مخاطبية ليس انور السادات وحده بل المجموعة العربية كلها ، فسيكون ذلك فى صالح المجموعة العربية ان هى دفعته بقوة متكاملة .

وفى الواقع أن الملك الحسن أثار نقطتين على جانب كبير من الأهمية يشكل الخلاف حولهما آفه الأمة العربية وأهم اسباب فرقتها وهما « وحدة الهدف » ووحدة الصف . . فأكد أن وحدة الهدف هى الجوهر . . لأن التمسك بالهدف مع تنوع الوسيلة سيؤدى فى النهاية الى تحقيق الهدف . . والآفة هنا أننا لا نتفق على هدف واحد رغم أنه واضح ومعروف ومعلن ، ولكنه فى الواقع لا يمثل الهدف لكل طرف عربى . . والدليل على ذلك أننا نعلن الهدف ثم نحارب من يعمل من أجله . . بحجة اختلاف الوسيلة. . وبغض النظر عما يمكن أن تحققه هذه الوسيلة . . ذلك لأننا لسنا جادين فى العمل من أجل تحقيق هدف واحد . . ولو كان الامر كذلك فلن تشكل « وحدة الصف » مشكلة . . بل سوف تجد الحل فور أن نؤمن بهدف واحد لا أن نتفق عليه فقط وفى هذه الحالة لن تقف مصر وحدها . . وتحمل بمفردها قضية العرب على أكتافها . . بل كان قوة موقفها ستتضاعف بقدر ما يحظى به من تأييد عربى ودعم معنوى وسياسى. . ولذلك فقد مضى مؤتمر القاهرة واكثر من نصف المقاعد خالية . وكانت جميعا وللأسف الشديد مقاعد عربية فيما عدا مقعد واحد هو مقعد الاتحاد السوفيتى الذى كان يمثل محور التخريب الأول فى هذه الدراما العربية .

وبالرغم من ذلك فقد حقق المؤتمر تقدما محسوساً فى مجال المشكلات الاجرائية المتعلقة بانعقاد مؤتمر جينيف . . الا أن الخلافات بين الجانبين حول تصور كل منهما لاسس السلام استمرت فى حاجة الى جهد كبير .

وقد توقفت جلسات المؤتمر بعد ان أعلن عن عقد مؤتمر قمة مصرى اسرائيلى فى الاسماعيلية . . بناء على اقتراح مناحم بيجن . . الذى أعد اقتراحا أطلقوا عليه « مشروع السلام الاسرائيلى » . حمله الى واشنطن أثناء انعقاد المؤتمر التحضيرى ليعرضة على الرئيس كارتر . . ثم جاء به الى الاسماعيلية ليعرضه على الرئيس السادات فى مؤتمر يعقد يوم ٢٥ ديسمبر فى مدينة الاسماعيلية . تبعا لذلك كان من المنتظر أن يدخل المؤتمر التحضيرى فى مرحلة جديدة ، أذا ما تم اعطاء دفعه قوية لنجاح أعماله فى مباحثات الاسماعيلية . . كذلك كان من المنتظر اذا ما حقق مؤتمر الاسماعيلية هذه الدفعه الجديدة . . ان تتولد فرصة جديدة لاعادة توجيه الدعوه الى كل الأطراف المعنية مرة أخرى ، وأقصد سوريا والاردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفيتى . . للاشتراك فى المرحلة التالية من أعمال المؤتمر والتى كان من المتوقع أن يرفع فيها مستوى التمثيل ليكون مستوى وزراء الخارجية . . الامر الذى لم يتحقق نتيجة لتطورات الموقف بعد ذلك وما ترتبت عليه اجتماعات الاسماعيلية من نتائج .

● ● ●

الفصل الخامس

الطريق إلى كامب ديفيد

(١٩٧٨)

القمة الثنائية فى الاسماعيلية

كارتر فى أسوان

اللجنة العسكرية مرحلة أولى

اللجنة السياسية والتعقيدات الاسرائيلية

اللجنة العسكرية المرحلة الثانية

مباحثات ليدز والطريق الى كامب دايفيد

الفصل الخامس

الطريق الى كامب ديفيد

القمة الثنائية فى الاسماعيلية :

كان الرئيس السادات شديد الحرص على ان يبرز فى كل المناسبات ، مدى إهتمامه بتحقيق السلام الشامل . . وكثيراً ما أكد فى كلماته . . بل وفى مباحثاته مع قادة إسرائيل وزعماء العالم الذين إلتقى بهم هذا المعنى . . وأنه لايسعى الى توقيع مجرد اتفاق يحتوى على تفاصيل ليس لها أهمية أساسية . . ولكنه يهتم أساساً بما سيحققه هذا الاتفاق من سلام حقيقى . . عادل ودائم .

لذلك كان إفتتاحه لمؤتمر قمة الاسماعيلية . . الذى عقد يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧ ، من هذا المنطلق . . حيث قال : إن هذا اللقاء على أرض مصر هو للعمل معاً على أنهاء معاناة شعبينا . . وأننا نجتمع لنقول للعالم أننا نعمل من أجل السلام ، حتى تحل المحبه محل الكراهية التى عشنا فيها ثلاثين عاماً .

وقد رد مناحم بيجن رئيس وزراء اسرائيل على كلمة الرئيس السادات بقوله : إن الاسرائيليين قابلوه أثناء زيارة القدس بقلوبهم . . لذلك أصبح تحقيق السلام مسئولية مشتركة بينهما . . وأنه يرجو أن تنتهى الحروب الى الأبد . . واستطرد بيجن قائلا انه يحمل معه مشروعين الأول خاص بالانسحاب من سيناء ، والثانى خاص بالحكم الذاتى فى « يهودا وسامرة » (الاسم العبرى للضفة الغربية) وقطاع غزة . . وكان ذلك هو « مشروع السلام الاسرائيلى » .

كانت الفكرة المصرية خلال هذه المرحلة من المفاوضات أن يتفق الطرفان على « اعلان مبادىء » لتحقيق السلام ، وهو الاعلان الذى سعت مصر الى إعداده وأصداره أثناء اجتماعات مؤتمر القاهرة التحضيرى فى ميناهاوس . . ولكن لم يتم ذلك وتوقفت إجتماعات مؤتمر القاهرة قبل الاتفاق على عناصر البيان واصداره . . وذلك بسبب انعقاد مؤتمر الاسماعيلية .

كان من المفترض بعد صدور « اعلان المبادىء » ان يساعد ذلك على إنضمام الدول العربية المعنية الى مسيرة السلام . . على أساس أن تبحث تفاصيل آتفاق السلام بعد ذلك من خلال هذه المبادىء وفى إطارها . ولكن بيجن خرج على المؤتمر بمشروعه الذى لم يكن فى الحسبان ، ولانه لم يسبقه أى إتفاق على المبادىء .

وإقترح بيجن فى الجزء الأول من مشروعه الخاص بالانسحاب من سيناء . . أن تبقى المستوطنات الاسرائيلية الموجودة فى سيناء فى أماكنها وهى مستوطنات رفح « ياميت » والعريش . . الأمر الذى أثار استياء أعضاء الوفد المصرى ، خاصة وأن الموضوع سبق مناقشته فى لقاء بين الفريق الجمسى وزير الحربية وعزرا وايزمان وزير الدفاع الاسرائيلى فى لقاء خاص عقد بينهما فى مطار جانكليس جنوب الاسكندرية أثناء إنعقاد مؤتمر القاهرة التحضيرى . . وطرح موضوع المستوطنات ، وكان رد الفريق الجمسى الرفض الكامل لاى تواجد اسرائيلى يستمر فى سيناء . . وكرر وايزمان عرض الموضوع على الرئيس السادات فى لقاء معه تم بالاسماعيلية قبل أيام من انعقاد مؤتمر الاسماعيلية . . وتلقى نفس الاجابة الرافضة لاى وجود اسرائيلى فى سيناء . وقد تكرر نفس الامر عندما عرض وايزمان فكرة الاحتفاظ بمطارى قامت اسرائيل ببنائهما فى سيناء وهما مطارى رأس النقب والجوره بالقرب من رفح . ولم يكن هنا داع لتكرار عرض هذه الموضوعات المرفوضه كجزء من مشروع اسرائيلى يفترض أنه « مشروع سلام » . ولكن تلك هى عادة الاسرائيليين فى اسلوبهم التفاوضى . . الضغط والالحاح المستمر ومعاودة طرح الموضوعات التى تهمهم فى توقيتات وعلى مستويات وبأساليب مختلفة .

والغريب حقا ان يستمر بيجين فى طرح أفكاره على هذا المنوال ، فيقول ان المستوطنات المدنية ستكون تحت السيادة المصرية ، وأن وجودها لايشكل مساسا بسيادة مصر . . ولكنه سرعان مايهدر كل ما قاله بشأن السيادة المصرية حين أضاف أنه لايستطيع ترك هذه المستوطنات بدون وسائل للدفاع عن النفس ، ولذلك تحتفظ اسرائيل بقوات قليلة للغاية لحمايتها ويأمل أن يتفهم الرئيس السادات هذا المبدأ « الانسانى » . ولكى يبين مدى الكرم الذى يتميز به طلبه هذا اعتبر ماذكره تنازلاً وتراجعاً فى سياسة اسرائيل لأن قراره هذا هو الغاء للسياسة التى قررتها الحكومة الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ ، والتى تقضى ببقاء هذه المستوطنات فى أماكنها تحت سيطرة اسرائيل وفى حماية قواتها .

كما تضمن مشروع بيجن للسلام مع مصر شروطا أخرى تتعلق بمنح القوات الاسرائيلية فترة إنتقالية لعدة سنوات قبل أن تعود القوات الى خط الحدود الدولية . . مع ضمانات حول حرية الملاحة فى الممرات المائية بالمنطقة .

ولم يرد الرئيس االسادات على مشروع بيجن « للسلام » والذى يحمل قدراً هائلا من الاستفزاز للمشاعر المصرية لايسمح بأى رد . . وكان لايمكن ان يمر هذا الاستفزاز دون أن يثير أحداً . . فلما أثار بيجن موضوع الاحتفاظ بالمستوطنات والدفاع عنها بقوات اسرائيلية . . كان معنى ذلك الاحتفاظ بجزء محتل من الأراضى المصرية وليس انسحابا كاملا الى الحدود الدولية . وهنا تدخل الدكتور عصمت عبد المجيد فى الحديث قائلا ان ذلك مخالف لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذى ينص على الانسحاب من الأراضى المحتلة ، وأن هذا يعنى بالنسبة لمصر الانسحاب الكامل الى الحدود الدولية بينها وبين فلسطين . . ولم يستسلم بيجن وفاجأ المجتمعين بتفسير آخر لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ بانه « إنسحاب الى حدود آمنة » . بينما ينص القرار على الانسحاب من الأراضى المحتلة ، ويقدم لذلك بادانة أى إكتساب للأراضى بالقوة فى ديباجته . . ولذلك فلا توجد أى علاقة بين الانسحاب والحدود الآمنة .

وأخذ بيجن يشرح وجهة نظرة بقوله أن مصر هى التى بدأت العدوان فى ١٩٦٧ ، وأنها حشدت قواتها فى سيناء وأغلقت مضايق تيران فى خليج العقبة ، وطلبت سحب قوات الطوارىء الدولية من سيناء . . وفسر ذلك كله بأن مصر كانت تعد لشن حرب هجومية ضد إسرائيل . . وبالتالى كانت إسرائيل فى حرب دفاعية مشروعة . . تعطيها حق الاحتفاظ بالاراضى التى احتلتها وهى تدافع عن نفسها . قال بيجن ذلك وهو يعلم تماما ان حرب يونيه ١٩٦٧ باجماع أراء الخبراء الاستراتيجيين والسياسيين ، كانت حربا عدوانية هجومية شنتها إسرائيل ليس ضد مصر فحسب بل ضد ثلاث دول عربية هى مصر وسوريا والأردن . . وان هدفها كان التوسع وإحتلال المزيد من الأراضى العربية من اجل تحقيق الحلم الصهيونى فى إقامة « الدولة العبرية الكبرى » .

هنا دارت مناقشة إتسمت بالحدة بين بيجن والدكتور عصمت عبد المجيد . . ولما شعر بيجن ان النص يختلف عن تفسيره الخاص . غضب وهاجم « البيروقراطية المصرية فى وزارة الخارجية » . كان ماحدث هو أول خلاف صارخ ومبدئى بين مصر واسرآئيل حول تفسير القرار ٢٤٢ باعتباره محور أساسى تدور حوله المفاوضات . ولاشك ان هذا الانطباع الكئيب الذى تركه بيجن على الوفد المصرى كان له أثره على ماحدث بعد ذلك فى القدس أثناء اجتماعات اللجنة السياسية وما إنتهت اليه هذه الاجتماعات من فشل . لقد نجح بيجن بعرضه الاستفزازى ان يخلق روح التحفز لدى المفاوض المصرى . . والاستعداد الكامل لتحدى مايقدمه من معطيات زائفة . . لاتستند الى عقل أو منطق فيما عدا منطق القوة . . وهو المنطق المرفوض تماما فى ظل الظروف التى خلقتها مبادرة السلام .

ولم يكتف بيجن بما أحدثه من رد فعل سيىء إثناء عرض الجزء الأول من مشروعة . . أو أنه لم يشعر بهذا الأثر لدى الوفد المصرى . . فواصل حديثه ليعرض الجزء الثانى من مشروعه والخاص بالحكم الذاتى للضفة الغربية وقطاع غزة . . فقال أن اسرائيل ترى ان تكون لها السيادة على الضفة الغربية وغزة تحت إدعاء ان لها حقوقا فيها . . وإذا كان الأخرون (العرب) يرون خلاف ذلك يظل موضوع السيادة مفتوحاً . . وتحدث عن الغاء الحكم العسكرى فى الضفة والقطاع ومنح السكان الحكم الذاتى (بالمفهوم الاسرائيلى) واختيار « مجلس ادارى » يتم انتخابه ويختص بجميع الموضوعات والشئون الادارية للسكان . أما الدفاع فهومن مسئولية الجيش الاسرائيلى .

ويقضى هذا المشروع باستمرار خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة للحكم الاسرائيلى مع إعطاء حق إكتساب الجنسية الاسرائيلية او الأردنية للسكان العرب فى هذه المناطق . وهذا يعنى عدم قيام دولة فلسطينية أو كيان فلسطينى مستقل ، وانه لاحق للفلسطينيين فى تقرير مصيرهم . . وان يكون للاسرائيليين الحق فى شراء وتملك الأراضى . كان المشروع يعكس بوضوح لا يحتاج الى اجتهاد النوايا الاسرائيلية بضم هذه المناطق العربية الى اسرائيل .

وعندما تكلم الرئيس السادات كان قد نفذ صبره . . فتكلم بايجاز شديد قائلا أن مصر عليها التزامات نحو العالم العربى ، وهى الالتزامات التى تقررت فى مؤتمر القمة بالرباط وتتضمن الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ وحل القضية الفلسطينية على أساس

الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى · · وطلب الرئيس السادات ضرورة الاتفاق على « اعلان مبادىء السلام » أولا · · وكان المشروع المصرى المقترح يتعارض تماما مع مشروع السلام الاسرائيلى، ولكنه يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ·

لذلك لم يتم الاتفاق حول إعلان مبادىء السلام · · كما لم يتم الاتفاق على إصدار بيان مشترك عن محادثات الاسماعيلية · · على أن يصدر كل جانب بيانا بوجهة نظره · · وفى تعليق للرئيس السادات حول ماحدث فى الاسماعيلية قال : أنه عندما تحدث بيجن عن ان الحدود القائمة بين مصر واسرائيل هى الحدود الدولية القديمة · · ثم عاد وطالب بالاحتفاظ بالمستوطنات اليهودية السبع الموجوده فى سيناء والمطارين القائمين فى رأس النقب والجورة · · ظن الرئيس ان بيجن يمزح من فرط التناقض · · أو أنه موقف تفاوضى يسعى من ورائه لبعض المكاسب · · « وقلت له أن سيناء ليست للبحث · · ورفضت الموافقة على ابقاء المطارين تحت سيطرة اسرائيل » · وأضاف قوله لبيجن أنهم إذا كانوا يخشون ان تستعمل قواتنا المطارين الموجودين فى شمال سيناء « فاحرثوهم » قبل أن تنسحبوا فى المرحلة الاخيرة للانسحاب · ·

وكلنا يذكر ما أثير من أزمة حول هذه القصة اذ نشرت بعض الصحف المصرية خطأ كلمة « احرقوهم » بدلا من « احرثوهم » · · وغضب بيجن وعلق بقوله ان على الرئيس السادات أن يترك موضوعات الحرق لنيرون · علما بأن موضوع الحرث لم يكن جديداً على الاسرائيليين · · فقد سبق لهم أن حرثوا كل طرق سيناء أثناء انسحابهم فى عام ١٩٥٧ ·

وفى صباح اليوم التالى ، ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧ ، عقد « مؤتمر صحفى » عالمى فى الاسماعيلية وانتظر الصحفيون ان يستمعوا إلى ما تمخض عنه المؤتمر من قرارات حاسمة بشأن السلام · وألقى الرئيس السادات بيانا قال فيه ان الأتفاق قد تم على تشكيل لجنتين لجنة سياسة برئاسة وزيرى خارجية البلدين · · وتعقد اجتماعاتها فى القدس · · ولجنة عسكرية برئاسة وزيرى الحربية المصرى والدفاع الاسرائيلى وتعقد اجتماعاتها فى القاهرة · · مع رفع مستوى التمثيل فى مؤتمر القاهرة الى المستوى الوزارى · وقال أن هاتان اللجنتان ستعملان داخل اطار مؤتمر القاهرة · · أى أنهما سترفعان تقاريرهما الى المؤتمر عند التوصل الى قرارات ·

أما قضية الانسحاب فقد حققت تقدما . وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التى تعتبر هى لب المشكلة فى هذه المنطقة . . فان الوفدين المصرى والاسرائيلى ناقشا المشكلة الفلسطينية ، وأن موقف مصر هو أنه بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن تقوم دولة فلسطينية . . وأن موقف اسرائيل فهو أن يتمتع العرب الفلسطينيين فى « يهود او سامرة » وقطاع غزة بالحكم الذاتى . ونظرا للاختلاف حول هذه القضية فقد تم الاتفاق على ان تترك مناقشتها للجنة السياسية لمؤتمر القاهرة التمهيدى .

وهكذا انتهى مؤتمر الاسماعيلية كما بدأ . . وكان الانجاز الوحيد الذى تحقق - وهو إنجاز شكلى - هو ماتقرر من إنشاء لجنتين أحداهما سياسية والأخرى عسكرية. وقد إتضح فى مؤتمر الاسماعيلية أن اسرائيل بدأت تعمل على تمييع مبادرة السلام لكى تحقق لنفسها أهداف الحد الاقصى التى وضعتها قبل المبادرة . . ولعل ماشجعها على هذا الموقف تلك الفرصة التى لاحت لها للعودة للتشدد فى مطالبها إستغلالا لموقف الدول العربية وردها السلبى ضد المبادرة ثم رفضها حضور مؤتمر القاهرة التحضيرى . . الأمر الذى صور لبيجن امكانية ممارسة الضغط على مصر فى ظل هذه الظروف لارغامها على تقديم تنازلات لاسرائيل .

لقد أوضح مشروع السلام الاسرائيلى الذى قدمه بيجن فى الاسماعيلية ، أن اسرائيل تهدف الى إبتلاع الضفة الغربية وقطاع غزة وتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية لها من خلال عقد إتفاق نهائى مع مصر .

كارتر فى أسوان :

فى هذه المرحلة الحرجة الواقعة بين إنتهاء مؤتمر القمة فى الاسماعيلية دون نتائج لها قيمة إيجابية فى دفع عملية السلام . . وبين انعقاد اللجنتين السياسية والعسكرية - التى استقر عليهما الرأى فى المؤتمر - فى الشهر التالى وهو يناير ١٩٧٨ .

كان واضحا أن القضية الاساسية التى أدت الى فشل مؤتمر الاسماعيلية فى التوصل الى « اعلان مبادىء » . . هى القضية الفلسطينية . . وهى القضية الوحيدة التى اشار اليها الرئيس

السادات ورئيس الوزراء بيجن ، باعتبارها تمثل نقطة الخلاف الجوهرية . . فقد تمسكت مصر بضرورة قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، بينما اصر الجانب الاسرائيلى على رفض قيام دولة فلسطينية . . مكتفيا بما سيتمتع به سكان « يهودا وسامرة » وقطاع غزة من حكم ذاتى .

فى ظل هذه الظروف المعقدة أحس الرئيس كارتر بان الموقف أصبح فى حاجة الى جهد من أجل تقريب وجهات النظر ، مع وضع قوة دفع حقيقة خلف المفاوضات التى ستبدأ فى اللجنة السياسية واللجنة العسكرية فى كل تل أبيب والقاهرة . ورأى كارتر أن يقوم بجولة واسعة . كان محورها الرئيسى قضية الشرق الاوسط .

وقد قال المتحدث الرسمى المرافق للرئيس كارتر أن قضية الشرق الأوسط سيطرت على كل محادثات كارتر التى اجرها مع قادة بولندا وايران والهند والأردن والسعودية ومصر . . وأن مبادرة الرئيس السادات كانت حدثا هاما جعل من الصعب ان تحتل رحلة الرئيس الأمريكى عناوين الصحف الا إذا ارتبطت بقضية الشرق الأوسط .

وصل الرئيس الأمريكى كارتر الى مطار أسوان يوم ٥ يناير ١٩٧٨ حيث قضى ساعة واحدة مع الرئيس السادات فى استراحة المطار . . ورغم القصر الشديد فى زمن الزيارة الا انها قد حققت نجاحاً كبيرا فى حسم بعض القضايا الحيوية المتعلقة بمشكلة الشرق الأوسط وخاصة مايتعلق بالقضية الفلسطينية . وكان الرئيس كارتر قد إنهى زيارته للسعودية قبل وصوله الى أسوان قادماً من الرياض . . حيث أعلن جورى باول المتحدث الرسمى للبيت الأبيض إثر إنتهاء اجتماع كارتر مع الملك خالد والأمير فهد ولى العهد والنائب الأول لرئيس الوزراء . . أن الرئيس كارتر قد تعهد للملك السعودى ببذل أقصى جهودة لإقرار السلام فى الشرق الأوسط . وكان الرئيس كارتر قد أوضح وجهة نظرة بشأن أسلوب تسوية أزمة الشرق الأوسط والذى يتلخص فى الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة ، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وعودة اللاجئين .

وفى القاهرة بعد الاجتماع القصير فى استراحة مطار أسوان ، أعلن الرئيس السادات أن وجهات النظر بينه وبين الرئيس الأمريكى كارتر كانت متطابقه حتى بالنسبة للمسألة الفلسطينية ، وأن هناك

إتفاق على خطوات معينة للاحتفاظ بقوة الدفع لعملية السلام . كما أعلن الرئيس كارتر أن عام ١٩٧٨ سيكون عام السلام فى الشرق الأوسط .

وقبل أن يغادر أسوان أدلى الرئيس كارتر ببيان تحدث فيه عن ضرورة نجاح مبادرة السلام بين مصر واسرائيل ، للمحافظة على المبادىء التاريخية والمقدسة لشعوب هذه المنطقة . وأنه لايوجد مبرر معقول لعدم التوصل الى تسوية وأنه من خلال مباحثاته مع القادة العرب والاسرائيليين وجد رغبه مشتركة لدى جميع الأطراف للتوصل الى السلام .

وقال الرئيس كارتر ان وجوده فى اسوان انما هو نتيجة مباشرة للمبادرة الشجاعة للرئيس السادات برحلته الأخيرة الى القدس . وأن عملية التفاوض سوف تستمر فى المستقبل القريب .. واعداً بان تلعب الولايات المتحدة دوراً نشيطاً مباشراً فى أعمال اللجنة السياسية لمؤتمر القاهرة والتى يشارك فيها سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكية وستبدأ قريبا فى القدس . **ثم طرح الرئيس كارتر ثلاث مبادىء قال عنها أنها مبادىء أساسية يجب المحافظة عليها قبل التوصل الى سلام دائم وعادل .. وهى :**

* ان يقوم السلام الحقيقى على اساس علاقات طبيعية عادية بين الاطراف التى سيحقق السلام فيما بينها .. فالسلام يعنى أكثر من مجرد أنهاء حالة حرب .
* يجب أن يكون هناك إنسحاب من أراض احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧ مع الاتفاق على حدود آمنه ومعترف بها لجميع الأطراف ، فى اطار علاقات طبيعية سلمية تتفق مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .
* يجب ان يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، ويجب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وتمكين الفلسطينيين من المشاركة فى تقرير مصير مستقبلهم .

وبعد أن غادر الرئيس كارتر أسوان أدلى الرئيس السادات بحديث صحفى حدد فيه أهم نقاط المباحثات قائلا : -

* انه إتفق مع الرئيس الأمريكى على ضرورة التوصل فى اجتماعات اللجنة السياسية بالقدس ، والى « اعلان مبادىء » يتضمن أسس التسوية الشاملة ويترتب على صدوره إنشاء لجان مشتركة اسرائيلية ، مصرية - واسرائيلية ، سورية - واسرائيلية - أردنية ، واسرائيلية - فلسطينية .

ويمكن لهذه اللجان تحديد مراحل الجلاء والضمانات ومشاكل الأمن ، على أن يقرر الفلسطينيون من يمثلهم فى اللجنة الخاصة بالمشكلة الفلسطينية .

* أنه اتفق مع الرئيس كارتر بعد تصميم من جانبه على حق تقرير المصير للفلسطينيين على أنه لاسلام بدون حل المشكلة الفلسطينية . وأضاف ان هناك تقاربا بين تعبير مشاركة الفلسطينيين فى حق تقرير المصير .. وتعبير « حق تقرير المصير الذى ينشده الفلسطينيون .

اللجنة العسكرية- مرحلة أولى :

بعد إنتهاء مؤتمر الأسماعيلية دون أن يحقق أى نتائج ايجابية .. كانت الصورة التى تركها الاسرائيليون بمطالبهم قاتمة .. ففى اطار خطة أطلقوا عليها « الخطة الاسرائيلية للسلام » حاولوا فى مؤتمر الاسماعيلية نزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء ، والاحتفاظ بسبع مستوطنات تبدأ من ساحل البحر المتوسط عند رفح وتمتد على الساحل الغربى لخليج العقبة حتى شرم الشيخ .. وعندما عرض بيجن خطة السلام بالنسبة لوضع الضفة الغربية وقطاع غزة .. كانت فى الواقع خطة لضم « يهود او سامرة » وقطاع غزة الى اسرائيل . أما فكرة « اعلان مبادىء السلام » والتى تمثل أبسط مظاهر الالتزام بالسلام ، والتى اقترحتها مصر ، رفضتها اسرائيل .. وأتضحت الصورة لطريق السلام .. طريق طويل ملىء بالعقبات والأشواك.. وقد يتحول الى طريق مسدود . فقد أظهرت اجتماعات الاسماعيلية الفجوة الواسعة بين مواقف مصر ومواقف اسرائيل . لقد ظل الرئيس السادات مقتنعا بان مبادرة السلام لابد ان تحقق أهدافها .. ولكنه بعد مؤتمر الاسماعيلية بدأ يشعر بالمرارة وهو يسمع أنباء عن استمرار بناء المستوطنات الجديدة .. الامر الذى دفعه الى أن يعلن فى تصريح صحفى .. أنه لن يسمح ببقاء أى مستوطنة إسرائيلية فى سيناء ، وأنه قد قدم لاسرائيل - بزيارته للقدس - أكثر مما كانت تحلم به منذ إنشائها .

فى هذا المناخ السياسى غير المناسب تقرر عقد اجتماع اللجنة العسكرية بالقاهرة فى النصف الأول من يناير ١٩٧٨ . كان واضحا ، أن المفاوضات العسكرية المقبلة يترتب على نتائجها العسكرية آثار سياسية . ذلك لان تحقيق نتائج عسكرية ايجابية فى المفاوضات يؤثر على مستقبل العلاقات المصرية الأسرائيلية ويفتح الطريق للوصول الى إتفاقات سياسية . غير أن المشكلة الرئيسية كانت هى القضية الفلسطينية وضرورة حلها باعتبارها مفتاح السلام الشامل والعادل لمشكلة الشرق الأوسط .وكان هذا هو الدور الأساسى للجنة السياسية .

عقدت اللجنة العسكرية المصرية الاسرائيلية بالقاهرة .. سبع جلسات على مرحلتين .. الأولى وشهدت أربع جلسات الفترة من ١١ الى ١٣ يناير ١٩٧٨ .. وشهدت الثانية ثلاث جلسات خلال الفترة من ٣١ يناير الى ٢ فبراير ١٩٧٨ . بالاضافة لعدد من الاجتماعات الجانبية على مستوى الوزراء والمستويات الأقل . ودارت المباحثات خلال المرحلة الأولى حول المبادىء الاساسية لموضوعين رئيسيين هما الانسحاب الاسرائيلى من سيناء وترتيبات الأمن المتبادل .. على أساس ما قدم من مقترحات اسرائيلية حول الحل العسكرى مع مصر .. والتى قدمت أساساً فى مؤتمر الاسماعيلية فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧ .. ثم المقترحات المصرية المضادة التى قدمت أثناء مباحثات اللجنة العسكرية . وقد أمكن التوصل خلال هذه المرحلة الى بعض الجوانب الايجابية ولكن بقيت معظم الموضوعات الأخرى دون إتفاق . وقد اجلت مناقشتها للمرحلة الثانية .

عقدت الجلسة الافتتاحية يوم ١١ يناير ٧٨ . وقام الوفد الإسرائيلى بتوزيع بيان مكتوب على الصحفيين قبل بدء الجلسة مباشرة ، تضمن العديد من النقاط كان أبرزها : أن مبادرة الرئيس السادات فتحت الطريق نحو السلام مع التركيز على أهمية السلام وعلاقته بالامن باعتبار أن الرغبة فى السلام لا تكون على حساب الأمن ، خاصة مع وجود بلدان متطرفة تهدد إسرائيل !

افتتح رئيس وفد مصر الفريق أول محمد الجمسى نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية الجلسة الاولى بكلمة موجزة ابرز خلالها أن اللجنة العسكرية تعمل فى اطار التسوية السلمية الشاملة فى الشرق الأوسط. واقترح الاتفاق على جدول أعمال واقرار المبادىء العامة التى تطبق لتحقيق

الموضوعات الرئيسية ، وتأجيل بعض الموضوعات العسكرية المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة الى أن تتخذ اللجنة السياسية قرارات بشأنهما .

وتقدم الجانب الاسرائيلى بالحد الأقصى من مطالبه .. وابرزها نزع سلاح المناطق المحتلة فى ذلك الوقت بسيناء وانشاء منطقة أمم متحدة فيما بين خط العريش / ورأس محمد والحدود الدولية.. مع تجميد أوضاع وحجم القوات الموجودة شرق القناة طبقا لاتفاقيه الفصل الثانية .. والاحتفاظ بوجود اسرائيلى عسكرى ومدنى فى مناطق الحدود بعد إتمام الانسحاب وذلك فى شكل سبع مستوطنات اسرائيلية ومطارين حربيين فى رأس النقب والجورة .. وأخيراً إتمام الانسحاب خلال فترة تصل الى ٥ سنوات على أن يعاد النظر فى مبادىء الاتفاق عام ٢٠٠١ .

ودارت مناقشات مطوله حول الاقتراحات الاسرائيلية .. كان أبرزها من الجانب الاسرائيلى الالتجاء الى المناورة ومحاولات الايحاء بالمرونه العالية والتنازلات الهامة التى تقدمها إسرائيل فى هذه المقترحات .. حتى أن الولايات المتحدة قد فوجئت بمضمون المقترحات الاسرائيلية عند عرضها عليها .. إذ كانت تتوقع ان تتمسك اسرائيل بنصف مساحة سيناء ! كذلك ابداء الحرص على استمرار القوة الدافعة للمباحثات حتى يتم الاتفاق مع مصر وباقى الدول العربية . ولذلك فمن الخطأ ربط أعمال اللجنة السياسية بأعمال اللجنة العسكرية أو جعل المشكلة الفلسطينية عقبة فى سبيل التوصل الى إتفاق . وكان التركيز الاسرائيلى واضحا بالنسبة لترتيبات الامن كعنصر حاسم بالنسبة لاسرائيل .. وإنها وان كانت فى حاجة الى السلام إلا أنها أكثر حاجة للأمن .

ونظراً لأن الأمن فى الفكر الاسرآئيلى يمثل جوهره ومحوره وأداتة ومنهجه فى آن واحد فقد أسهب الجانب الاسرائيلى - فى مجال محاولة الاقناع بمقترحاته - فى شرح مفاهيم الأمن الاسرائيلى، والاخطار والعوامل التى تتحكم فيه .. مع التركيز على المضار الأمنية التى يسببها صغر مساحة اسرائيل - وكأنما صغر المساحة شىء انفردت به اسرائيل بين دول العالم ! والحاجة الى العمق الاستراتيجى كبديل للحرب الوقائية ، مع تعاظم القوة العسكرية للعالم العربى واستمرارها حتى بعد تحقيق السلام الشامل .

أما الأمن بالنسبة للجبهة المصرية من وجهة النظر الاسرائيلية ، ومايمثله من الوجود الاسرائيلى فى الأراضى المصرية فى شكل مستوطنات يهودية ومطارين حربيين من تهديد لمصر . . فقد طرحت نفس المبررات التى سبق ان طرحها بيجن فى الاسماعيلية - بالمنطق الاسرائيلى الشاذ - من أن الوجود الاسرائيلى لايتعارض مع سيادة مصر الكاملة على سيناء ، وأن هذا الجزء من الأراض التى لن تنسحب منها اسرائيل جزء بسيط لايتعدى ١ ٪ من مساحة سيناء ، وهى مساحة تبلغ ٦٠٠ كيلو متر مربع فحسب.

ويدعى المنطق الاسرائيلى المعكوس ان ، وجود المستوطنات فى سيناء يؤهل لإنشاء علاقات طبيعية بالاضافة لاهميتها الأمنية الدفاعية ، أما مطار رأس النقب فله أهمية كبيرة فى تأمين منطقة ايلات والملاحة فى خليج العقبة والبحر الاحمر . وببساطة متناهية يقترح الجانب الاسرائيلى إمكان حل هذه المشكلة بتعديل الحدود ، على أساس أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ أشار الى الحدود الأمنة والمعترف بها وأن حدود فلسطين لم تكن محددة وأن حرب ٦٧ كانت حرب دفاعية وأن التعديلات الطفيفة لاتؤثر على مصر ولكنها تؤثر على اسرائيل .

هكذا تجاوز موضوع الأمن لدى اسرائيل كل منطق وأصبح من العسير فهم المنهج العلمى أو النمط العقلانى الذى يستخدمه قادة اسرائيل ومفكريها الاستراتيجيين . . وكيف يتقبل العقل مثل هذا الاسلوب القائم على الاخذ بلا أى عطاء . . والاخذ من أملاك الآخرين دون أدنى اعتبار لحقهم . . فالأمن هو لاسرائيل فحسب أما أمن مصر ، فعامل ليس فى الحسبان . والارض وهى ارض مصر ومع ذلك فهى تعطى لنفسها الحق فى ان تأخذ منها ماتشاء من اجل أمن بلده ، والوجود الاسرائيلى العسكرى فى أرض مصر ليس فيه انتقاص من سيادتها . . واذا رأت مصر ان ذلك فيه مساس بسيادتها فالحل موجود للتخلص من مشكلة السيادة هو أن يتم ضم هذه المساحات - التى لا تتجاوز ١ ٪ من مساحة سيناء الى مساحة اسرائيل .

وكان رد الجانب المصرى حاسما وقاطعا ورافضا لكل هذه التصورات . . موضحا أن الأمن الذى يقوم على مثل هذا الطرح وخاصة على أساس ترك جزء من أرض الوطن لايعتبر أمنا لأنه بمثابة دعوة صريحه للاجيال القادمة لاشعال حرب جديدة . وان الامن الحقيقى هو الأمن الذى يحقق الحلول

المرضية للمشكلات القائمة وليس الأمن الذى يسعى الى خلق مشكلات جديدة . والحقيقة أن أكثر ما يهدد أمن اسرائيل هو الوجود الفلسطينى .. وبما أن اسرائيل لا تملك القدرة على التخلص من هذا الوجود أو إذابته ، فليس أمامها من بديل سوى التحرك الجدى نحو السلام العادل الذى يقوم أساساً على حل المشكلة الفلسطينية .. بذلك يزول الخطر الاساسى الذى تخشاه إسرائيل . ويمكن أن يضاف الى ذلك بعض الضمانات والاجراءات العسكرية المقبولة لدى الطرفين ، فضلا عن الضمانات والاجراءات السياسية الدولية وضمانات عديدة لمنع نشوب الحرب بطريق الخطأ .. كل هذه الأمور تحقق دون شك مبدأ « الأمن المتبادل » الذى يتمتع به كل الاطراف وليس طرف واحد على حساب الاطراف الاخرى .

إنتهت هذه الجولة يوم ١٣ يناير ٧٨ دون تحقيق أى تقدم فى الموضوعات المطروحة وعلى رأسها موضوعى المستوطنات والمطارات ذلك لان التمسك بمشروع السلام الاسرائيلى لن يحقق أى سلام ، لأنه مشروع يتعامل مع السلام بمنطق الحرب . لقد كانت الفجوة شاسعة بين الجانبين ، ولكن كان عليهما أن يتركا الباب مفتوحا .. فان طريق السلام لايجب ان يغلق مهما اعترضه من عقبات .

وقد لخص الفريق أول الجمسى وزير الحربية الموقف فى الاحاديث الصحفية التى أدلى بها قوله . ان اللجنة العسكرية قد إنتهت من مناقشة البنود المعروضه ومن تبادل الافكار ، وأصبح كل طرف على علم بموقف الطرف الآخر ، غير أنه [illegible] أى قرار فى أى شىء ، إنتظاراً الاجتماعات اللجنة السياسية - ثم أكد عدة حقائق أساسية تحدد [illegible] مصر من أبرزها :

* ان مصر لن تقبل أى نقاش حول حدودها الدولية .
* ان مصر جادة فى تحقيق التسوية الشاملة .. وأن مهمة اللجنة العسكرية هى مناقشة الموضوعات العسكرية المتعلقة بالحل الشامل مع التركيز على المشاكل القائمة بين مصر واسرائيل .
* ان اللجنة مازالت فى بداية أعمالها ومن السابق لأوانه التحدث عن أية نتائج .

وقال الفريق أول الجمسى عن قضية المستوطنات .. أنها لاتشكل أية قيمة بالنسبة لأمن اسرائيل ، وأنها عقبة أساسية فى سبيل التوصل الى سلام دائم ، كما أنها أيضا تتعارض مع الاعلان الاسرائيلى بالانسحاب الكامل الى حدود مصر الدولية ، فضلا عن أنها خرق للقانون الدولى.. وسبق أن عارضها كل أعضاء مجلس الأمن فى نوفمبر عام ٧٦ بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية . ان رغبة اسرائيل فى الاحتفاظ بالارضى تتعارض مع السلام .. « كما أننا لانقبل المساس بأى قطعة من أرض الوطن » .

ومع إنتهاء هذه المرحلة من المباحثات العسكرية ، كان الانطباع السائد .. أن هناك اصراراً من الجانب الاسرائيلى على المحافظة على قوة الدفع واستمرار الحوار مع مصر .. ولكن هناك الاسلوب التقليدى الاسرائيلى فى المباحثات والذى يتميز بالشدة فى المراحل الأولى حيث يتم طرح الحد الأقصى من المطالب ، ثم يبدأ التحرك المحدود والبطىء نحو قدر من الاعتدال الذى لايتجاوز الأهداف الموضوعة .. لذلك اعتبرت هذه المرحلة من المباحثات بمثابة استطلاع وتعرف على مطالب الجانب المصرى على وجه التحديد ، ومدى مرونته فى التعامل مع المطالب الاسرائيلية ، مع استخدام موضوع المستوطنات والمطارات كعنصر ضغط لتحقيق أفضل شروط ممكنه للسلام من وجهة النظر الاسرائيلية ، وفى نفس الوقت لجذب الجهود المصرية الى سيناء .. بهدف التخفيف من تشددها فى المجالات الخاصة ببحث الحل الشامل . لذلك لم يكن من المنتظر ان تستمر المستوطنات فى سيناء ، مشكلة مستعصية ، ورغم الموقف الاسرائيلى المتشدد منها الا ان هذا الموقف لايمثل موقفا نهائيا ، خاصة وأنها لاتمثل شيئا من ناحية القيمة الأمنية لايحتمل أن تكون جزء من خطط الأمن الاسرائيلية . ولكنها تستخدم كأداة ترتبط بالمناورات السياسية الخارجية والداخلية بين الأحزاب وأطراف الأئتلاف الحاكم .

اللجنة السياسية والتعقيدات الاسرائيلية :

ويبدو أن الرئيس كارتر - وقد اقترب موعد إنعقاد اللجنة السياسية فى القدس - قد أحس من الجو العام الذى فرضته إسرائيل على المباحثات الاسرائيلية المصرية ، باحتمالات تعرضها للفشل .. لذلك وجه الى اسرائيل تحذيراً من أنه إذا قوضت مبادرة الرئيس السادات السلمية ، فان ذلك سيكون ضربة قاصمة للسلام العالمى . وقال أنه لايتصور ان مناحم بيجن رئيس وزراء اسرائيل والقادة

الاسـرائيليـين ، يمكن أن يلحقـوا الفـشل بمفـاوضـات السـلام بسـبب إصـرارهم على الابقـاء على المسـتوطنات فى سيناء . . وأضـاف أنه لن يسـمح بفـشل عـمليـة صنع السـلام التى بدأها الرئيس السادات .

فى نفس الوقت أعلن المسئولون الأمـريكيـون فى واشنطن أن سـايروس فـانس وزير الخـارجيـة الأمريكيـة سيشـترك فى اجتماعـات اللجنة السياسيـة المصرية - الاسرائيلية وأنه لـن يكتف بدور الوسيط العادى أثناء اشتـراكه فى أعمـال هذه اللجنة ، ولكنه ينوى التقدم ببعض المقتـرحات الى الجانبين المصرى والاسرائيلى ، اذا لم يتمكنا من الاتفاق وحدهما على القضايا المطروحة للنقاش فى اللجنة السيـاسيـة .وفى القـاهرة قـامت مصـر بابلاغ الولايات المتحـدة بوصـفـهـا عـضـوا كـامـلا فى اجتماعات اللجنة السياسية باقتراحها حول جدول أعمال اللجنة الذى تقترحة مصر ويتكون من :

١ - الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الأراضى العربية المحتلة منذ يونيه ١٩٦٧

٢ - القـضيـة الفلسطينيـة ومنح الشـعب الفلسطينى حق تقـرير المصيـر ، وإقـامـة الدولة الفلسطينية .

٣ - ترتيبات السلام بعد اتمام الانسحاب .

وكانت اسرائيل قد اقترحت جدول أعمال مكون من ثلاث نقاط تتضمن ثلاث نقاط :

١ - بحث المستوطنات الاسرائلية فى الاراضى المحتلة

٢ - عقد معاهدات سلام مع الدول العربية

٣ - قضية الفلسطينيين العرب واللاجئين .

وقد رفـضت مصـر اقتراح اسرائيل بشأن ادراج مـوضـوع المستـوطنات فى جدول اعمـال اللجنة السياسية باعتبار ان الموضوع مدرج فى اجتماعات اللجنة العسكرية . وكانت اجتماعاتها قد سبقت فعلا وبدأت فى القاهرة .

وسافر الوفد المصرى برئاسة محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية الى القدس لحضور اجتماعات اللجنة وعند الوصول الى مطارين جوريون ، كان موشى ديان وزير الخارجية الاسرائيلى فى استقبال الوفد المصرى والترحيب به وألقى رئيس الوفد كلمة قال فيها أنهم حضروا للمشاركة فى أعمال

اللجنة . . بقلوب وعقول متفتحة ونوايا خالصة لبناء السلام العادل والدائم . . مشيرا الى ان هناك حقائق أساسية لابد من مواجهتها بشجاعة وبعد نظر . وهى أنه لايمكن ان يقوم سلام مع استمرار احتلال الأرض أو مع إنكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، وفى مقدمتها حقه فى تقرير مصيره، كما لا يمكن أن يقوم سلام دائم مالم تعمل شعوب المنطقة على يخلق الظروف للعيش فى جو من الامان .

وفى الجلسة الافتتاحية كرر وزير الخارجية المبادىء التى ذكرها عند استقبال الوفد فى المطار مضيفا ان مصر بتراثها الحضارى العريق سوف تمضى فى تحمل مسئولياتها كجزء لايتجزء من العالم العربى ، وأنها لذلك لاتهدف الى سلام منفصل أو سلام مؤقت بل سلام شامل قائم على انسحاب شامل من كل الأراضى العربية . . وأنها تقدر الدور النشط لوزير الخارجية الأمريكية فى اجتماعات القدس .

اما ديان الذى رأس أعمال اللجنة فقد أعلن فى كلمته تقديره للجهود الأمريكية فى استمرار عملية السلام . . ذاكراً ان اللجنة تواجه ثلاث قضايا وهى انجاز مبادىء السلام بين اسرائيل والدول المجاورة : مصر - الأردن - سوريا - لبنان . تحديد النقاط الاساسية لحل القضية الفلسطينية فى « يهود او سامرا » (الضفة الغربية) وغزة ثم إتفاقية سلام بين مصر واسرائيل - مضيفا ان اتفاقات السلام يمكن انجازها بـ التنازلات المتبادلة » .

وتحدث سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكية مؤكد عدة حقائق : إن الولايات المتحدة تولى محادثات القدس أهمية بالغة من أجل النجاح . لذلك لابد من معالجة المشاكل الصعبة التى تباعد بين الاطراف . وأنه لابد من أن يقوم السلام على علاقات طبيعية وليس مجرد إنتهاء للعدوان وأن تنسحب اسرائيل من « إراضى » احتلتها فى عام ١٩٦٧ والاتفاق على حدود آمنه ومعترف بها فى اطار علاقات طبيعية واضاف انه لابد ان يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها ، وان يعترف الحل بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ، ويمكنه من المشاركة فى تقرير مصيره .

أحدثت كلمه وزير الخارجية المصرية فى الجلسة الافتتاحية دهشة الجانب الاسرائيلى وأثارت غضبه نظراً للهجة المتشددة للكلمة التى القاها « والتى لاتنبىء عن امكانية التوصل الى تسوية مرضيه من جانب الطرفين فى المستقبل القريب . وقال أحد المسئولين الاسرائيليين أن الكلمة المتشددة التى ألقاها الوزير المصرى ستؤدى الى ارتفاع ضغط الدم لدى عدد كبير من زعمائنا .. لن يخدم قضية السلام . هكذا بدأت الأزمة تأخذ طريقها عندما عقد ديان مؤتمراً صحفيا عقب الجلسة هاجم فيه اقتراح مصر بانها تستطيع ان تضمن أمن اسرائيل ، وقال كيف يمكن ذلك بالنسبة للجولان ثم الضفة الغربية وغزة اذا تولت منظمة التحرير مسئولية الحكم فيها ؟ لقد تقدمت مصر بمقترحاتها التى لم تخرج عما سبق ان قاله الرئيس السادات . ولذلك فأن أوراق العمل المصرية والاسرائيلية ليست متطابقة .. فمصر تطالب بانسحاب كامل ونحن لانرى ذلك .. وهم يطالبون بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وقيام دولته .. ونحن نوافق على منح العرب الفلسطينيين حقهم فى الحكم الذاتى فحسب .

ثم تأتى الأزمة الكبرى مساء عندما أقام مناحم بيجين رئيس الوزراء حفل عشاء للوفود المشاركة فى اللجنة السياسية ، وألقى خطابا أمام عدد كبير من المدعوين والصحفيين ومندوبى شبكات التليفزيون هاجم فيه وزير خارجية مصر بشدة وبطريقة مسيئة .. قال بيجن : كيف جرؤ هذا القادم من مصر ان يطلب منا أن نعيد تقسيم عاصمتنا القدس بعد ان توحدت . ويطالب بانسحابنا الى حدود ماقبل عام ١٩٦٧ ؟ أنسى أننا كنا ندافع عن أرواحنا وأولادنا ضد حربهم الهجومية ؟ والأكثر من ذلك يطالب بحق تقرير المصير للفلسطينيين العرب . لماذا ؟ لينشىء دولة ارهابية على أبوابنا وليذبح نساءنا واطفالنا ؟ ان العرب يتمتعون بحق تقرير المصير فى احدى وعشرين دولة .. وهم يريدون أن ينشئوا دولة جديدة بتقرير المصير ليقضوا على مصيرنا .. اننى اقولها مدويه عالية : لا لتقسيم القدس . لا للانسحاب الى حدود ١٩٦٧ .. لا لحق تقرير مصير الارهابيين .

وبكل الهدوء .. رد عليه محمد ابراهيم كامل بقوله : « انه يتصور أنه جاء إلى مأدبة عشاء لتبادل الكلمات الطيبة وعدم التأثير على سير أعمال اللجنة السياسية التى بدأت أعمالها ثم جلس رافضا أن يقدم نخب التحية فى هذه المأدبة .

وفى الصباح التالى كانت وكالات الأنباء والأذاعات والصحف تذيع ماحدث فى مأدبه العشاء وتستنكر موقف بيجين المجافى للبروتوكول .. ويقدر الهدوء الذى بدى على وزير خارجية مصر وهو يرد على بيجين .. جاء الرد العاصف من مصر .. فقد أصدر الرئيس السادات تعليماته لوفد مصر فى القدس بالعودة فوراً الى القاهرة .. بعد إن تأكد من خلال تقارير المتابعة عن طريق لجنة شكلت برئاسة السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية لتلقى البيانات والمعلومات الواردة من القدس وتحليلها وتقديم النتائج الى الرئيس السادات فى أية لحظة ، ليتخذ بشأنها القرارات الضرورية والمناسبة – أن الاسرائيليين لايهدفون الى تسوية عادلة ، وإنما يسعون الى تمييع الموقف بالمساومة والمناورة وطرح الحلول الجزئية التى لايمكن أن تؤدى إلى السلام .. فضلا عن الهجوم الشديد والمهين الذى تعرض له رئيس وفد مصر من وزير الخارجية ورئيس الوزراء الاسرائيلى .

وفى مساء ١٨ يناير ١٩٧٨ أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا رسميا حول قطع المحادثات الجارية فى القدس مع اسرائيل بناء على قرار من رئيس الجمهورية بعودة الوفد المصرى فوراً الى القاهرة وقد أبرز البيان النقاط التالية :

* ان القرار قد أتخذ حتى لاتدور المفاوضات فى حلقة مفرغة أو تعمد الى طرق الجوانب الفرعية والانتقال من جانب لم يكتمل بحثه بعد الى جانب غير مطروح رغبة فى أن تكتنف المفاوضات مسائل غامضة ومبهمه لاتخدم أهدافها .
* أن موقف مصر كان واضحاً وصريحاً منذ بدأت مبادرة السلام ، ولم يتغير هذا الموقف تفاديا لأية مزايدة . وكان الأمل أن يقابل الطرف الآخر هذا الوضوح بوضوح مثله .
* ان المواقف الواضحة والصريحة هى وحدها الكفيلة بالوصول الى حل يحقق آمال الملايين على نطاق العالم فى سلام لايهتز .. ويقوم موقف مصر الثابت على ضرورة انسحاب اسرائيل من كل الأراضى العربية التى احتلت فى يونيه ١٩٦٧ .. بما فى ذلك القدس وتقرير الحقوق المشروعة بما فيها حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .
* انه اذا كان ضمير العالم قد إستقر على صحة هذه المبادىء أساسا للحل لاتفاقها مع العد ل ومبادىء القانون الدولى والمواثيق الدولية فأنه لم يعد مقبولا أن تكون المساومة والمزايده والالتجاء إلى إضاعه الوقت والطاقة .. هى الطريق إلى اقرارها .

* انه اذا كان يهود العالم قد شردوا وشتتوا فليس هناك معنى لأن يشرد الفلسطينيين ليعيشوا تحت الاحتلال ثمنا لألام اليهود .
* انه اذا تصورت إسرائيل ان اقامة مستعمرة هنا ومستعمرة هناك أو أن مطاراً هنا ومطار هناك أقوى فى تحقيق أمنها من اقتناع جيرانها بالتعايش معها فى سلام فانها بهذا تفضل سلاما مفروضا بقوه السلاح على سلام نابع من الاقتناع بفائدة السلام .
* إن ضيق مساحة اسرائيل وقرب أرضها من الأرض العربية ليس ظاهرة تنفرد بها ، ولايمكن أن يكون مبرراً لان تفرض أسلوب التوتر على المنطقة بحجة « الدفاع عن النفس » أو « حماية الوجود من الدمار » ففى العالم دول كثيرة تضيق مساحاتها وتتداخل حدودها ولكنها تتجاور دون حساسية أو خوف وتعيش فى سلام .
* ان مصر وهى تتخذ هذا القرار كجزء من موقفها الواضح تبرىء ذمتها أمام الضمير العالمى من إحتمالات فشل لم تتسبب فيه وخذلان لآمال الملايين لم تكن هى سببه بأية صورة وعلى أى وجه .

ويلاحظ أن هذا البيان المصرى لم يكن مجرد رد على ما حدث فى القدس . ولكنه كان تحليلا وتفنيداً لكل حجج اسرائيل وادعاءاتها التى تستمرفى ترديدها دون ملل وتتمادى فى استغلالها دون كلل . . رغم أنها جميعا تفتقد الى السند المنطقى والدعامة العقلانية والاقتراب الموضوعى . وما أن أعلن بيان رئاسة الجمهورية حتى سارع الرئيس الأمريكى كارتر باجراء إتصال تليفونى عاجل مع الرئيس السادات راجيا ان يعطى الرئيس فرصة أخرى لاجتماعات اللجنة السياسية ، ولكن الرئيس السادات شرح للرئيس كارتر أبعاد مناورات التسويف والمساومات داخل اجتماعات اللجان . مؤكدا إقتناعه الكامل بان الاسرائيليين يريدون الارض لا السلام ، ومع ذلك فانه إذا إستطاع الاسرائيليون أن يغيروا موقفهم وأن يثبتوا جديتهم فى السلام القائم على العدل . . فليس هناك مايمنع من ذلك . واستجابة لطلب آخر للرئيس الأمريكى لاعطاء فرصة أخيرة للجانب الاسرائيلى وافق الرئيس السادات على الابقاء على اللجنة العسكرية التى كان مقررا ان تجتمع فى القاهرة وكان قرار الغاء اجتماعها قد صدر فعلا على ان تعود للاجتماع مرة أخرى فى موعد يتفق عليه بين الوزيرين .

وقد علقت وكالات الانباء على هذه الاحداث وحملت اسرائيل مسئوليتها ٠٠ وقد ذكر التليفزيون الفرنسى ان القرار المصرى يرجع الى اصرار اسرائيل على وجود المستوطنات الاسرائيلية واصرار الرئيس السادات على الدفاع عن الحقوق العربية كلها وليس قضية مصر فقط ٠ كما أكد مصدر فرنسى مسئول ان اسرائيل تخطىء كثيراً إذا لم تأخذ فى الاعتبار شعور الملايين من الناس فى العالم أعطتهم مبادرة الرئيس السادات الأمل فى السلام ٠٠ ان مسئولية هذا الموقف تقع على عاتق اسرائيل بسبب موقفها المتجمد أمام المبادرة ٠ وأنه لايوجد رجل عاقل فى أوروبا يقبل أسلوب ولغة اسرائيل التى استخدمتها فى المفاوضات خلال الثمانى والاربعيين ساعة الاخيرة ٠

هكذا بدأت مباحثات القدس بأزمة وانتهت بأزمة ٠٠ وانهارت هذه المباحثات بمجرد أن بدأت بفضل تخطيط سياسى رسمه موشى ديان وزير خارجية اسرائيل مع رئيس وزرائه مناحم بيجين ٠ وبغض النظر عن المشاكل الاجرائية التى أثارتها اسرائيل قبل أن تبدأ المباحثات ٠٠ بدأ العمل الاستفزازى يأخذ مجراه بمجرد وصول الوفد المصرى الى المطار ، وبعد ان القى وزير خارجية مصر كلمة قصيرة حدد فيها بعض مبادىء السلام ٠٠ سارع موشى ديان الى التصريح بان اسرائيل لاتقبل بدء أول مفاوضات حقيقية لحل أزمة الشرق الأوسط والمسدس موجه إلى رأسها ٠٠ فقد إعتبر موشى ديان أن مجرد الاشارة الى الانسحاب من الأراضى المحتلة وحقوق الشعب الفلسطينى بمثابة تصويب المسدس الى رأس اسرائيل ٠

وتوالت الأحداث لتصل بالموقف الى طريق مسدود ، ويتضح ان الجهود المبذولة للتوصل الى مخرج مقبول أصبح مستحيلا رغم الجهود الواسعة التى بذلها سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكية ٠

وقد كتب الرئيس الأمريكى جيمى كارتر فى مذكراته حول هذا الموقف قائلا : « ٠٠ كان الاسرائيليون رغم كل الوعود التى قدمها ديان ، يضاعفون مستوطناتهم فى الأراضى المحتلة ٠ وكنا فى كل مرة نحقق بعض التقدم مع الجانب العربى يأتى قرار بمستوطنه جديدة أو يصدر تصريح استفزازى من الحكومة الاسرائيلية فيذهب به ٠٠ لم يكن موقف حكومة « القدس » مهينا فحسب ، بل إنه كان يهدد فرص السلام بالخطر ، ويزيد من صعوبة الموقف الذى يواجهه السادات تجاه البلدان

العربية . . وكان فانس يقوم بجهوده المكوكية لانقاذ المفاوضات . . ولكن ماحدث فى مأدبة العشاء التى أقيمت فى اسرائيل حيث ألقى بيجين خطابا اعتبر مهينا فى مصر - فأمر الرئيس السادات يأمر ممثليه بالعودة الى مصر ويهدد بقطع المفاوضات . بيد أنه بسبب التقدير الذى يحمله الرئيس السادات العيزر وايزمان وزير الدفاع الاسرائيلى سمح للقادة العسكريين الاسرائيليين بالمجىء الى القاهرة لعقد اجتماع اللجنة العسكرية .

اللجنة العسكرية - المرحلة الثانية :

استأنفت اللجنة العسكرية اجتماعاتها فى القاهرة يوم ٣١ يناير ١٩٧٨ . ولم يكن هناك جديد أمام اللجنة يمكن بحثه ، بعد توقف أعمال اللجنة السياسية . والتى كان من المنتظر ان تتوصل لبعض النتائج سواء بالنسبة لسيناء أو للقضايا العربية الأخرى . . تفتح مجالات للبحث فى اللجنة العسكرية . غير ان ذلك لم يحدث . . وبالتالى أصبحت اجتماعات اللجنة العسكرية أقرب الى المظهر السياسى الذى يعكس إحساساً باستمرار الحوار والاتصال بين الجانبيين المصرى والأسرائيلى وعدم انقطاعه وضياع الأمل فى استمرار مسيرة السلام التى بدأت بمبادرة القدس .

بدأت الاجتماعات يوم ٣١ يناير ٧٨ وانتهت يوم ٢ فبراير ١٩٧٨ . وعقد خلال هذه الفترة ثلاث جلسات خصصت لاعادة بحث الموضوعات التى تعثرت بسببها مباحثات المرحلة الأولى . . وتركزت على تقديم المقترحات البديلة ومدى مايمكن ان يقدمه كل طرف لصالح الطرف الآخر .

تناولت المباحثات مرة أخرى موضوعات المستوطنات والمطارات والأمن المتبادل . وتحدث وايزمان عارضا موقف اسرائيل ويتلخص فى عودة سيناء للسيادة المصرية بشرط الا يؤثر ذلك على احتياجات أمن اسرائيل، وهى كلمة مطاطة يمكن أن تحمل من هذه الاحتياجات مايجرد ماقبلها من « تنازلات » . . غير ان الوضع هنا كان قاصرا على بقاء المستوطنات والمطارين . . واضطر الفريق أول الجمسى ان يكرر ماسبق ان طرحه حول موقف مصر ورفضها القاطع لبقاء المستوطنات أو استمرار الوجود الاسرائيلى فى المطارات . . مؤكداً ان احتياجات أمن اسرائيل لايمكن ان تتم على حساب أمن واراضى الأخرين .

وقد حاول الجانب الاسرائيلى أن يقدم بعض البدائل التى اعتبرها حلاً وسطا بين الموقفين الاسرائيلى والمصرى . . مؤكدا أن مشاكل سيناء لها طابع خاص يجعل من الصعب التوصل الى حلول بشأنها على أسس تقليدية . وتحدث الجانب الاسرائيلى عن المستوطنات مركزاً على مستعمرات رفح « ياميت » باعتبارها تشكل عازلا للتجمع البشرى الفلسطينى فى غزة . . طارحا هذا الرأى دون أدنى حساسية ، حيث أن معنى هذا الاجراء عزل مصر عن قطاع غزة مع اعتبار هذا العزل ضرورة أمن لاسرائيل .

أما المستوطنات الواقعة على امتداد ساحل خليج العقبة فقد إعتبرها الجانب الاسرائيلى فى الدرجة الثانية من الأهمية . ولكن لم تحرز المباحثات تقدما يذكر فى هذا الموضوع ، حيث رفض تطبيق القوانين المصرية بالنسبة للاجانب على المستوطنين الاسرائيليين . . ومع محاولة تأجيل بحث وضع المستوطنات ضمن الموضوعات التى سيتم بحثها فى المستقبل .

وعند بحث موضوع المطارات تحدث الجانب الاسرائيلى مرة أخرى عن أهمية مطار رأس النقب على وجه التحديد واعتباره أنه يمثل « الحد الأدنى » من وجهة نظرهم ضد احتمالات المستقبل . وطالت المناقشات حول موضوع المطارات وأهمية إخلائها . . ووافق الجانب الاسرائيلى على اخلاء مطار رأس النقب على ان يتم ذلك فى مرحلة متأخرة من مراحل الانسحاب ووفقا لجدول زمنى يتم الاتفاق عليه .

طالب الجانب الاسرائيلى بوجود نظام اسرائيلى للانذار المبكر يكون داخل المنطقة المصرية العازلة المتاخمة للحدود ويستمر لسنوات طويلة بعد اتمام الانسحاب . . والى ان يستقر السلام فى المنطقة . . ولا تمانع اسرائيل بأن تدار محطات هذا النظام بواسطة طرف ثالث أسوة بما حدث فى اتفاقية الفصل الثانية من الاستعانة بعناصر أمريكية فى مراقبة منطقة المضايق فى سيناء لصالح الطرفين .

وكانت وجه نظر الجانب المصرى الثابته التركيز على رفض كل مايمس السيادة المصرية الكاملة على أراضى مصر . . وهو مبدأ لن تتنازل عنه مصر سواء بالنسبة للمستوطنات أو المطارات أو

محطات الانذار المبكر . من ناحية أخرى فان إصرار الجانب الاسرائيلى على التمسك بمثل هذه المنشآت داخل الأراضى العربية بحجة الأمن لم يعد مقبولا لدى العرب عموما بعد ان أصبح الأمن هو وسيلة الاستيلاء على الأراضى العربية والستار الذى يخفى وراءه أهداف التوسع .

ان اصرار اسرائيل على إقامة مستوطنات جديدة فى الضفة الغربية .. هو بالاضافة لارتباطة بمخططات الاستيلاء على الأراضى الفلسطينية ، الا أن ذلك يعنى إستمرار ممارسة الضغط على الموقف المصرى والمواجهة المسبقة للضغوط الدولية التى يمكن ان تمارس ضدها للتراجع عن موقفها بالنسبة لهذا الموضوع .

وفى الواقع أن طابع المباحثات العسكرية أختلف كثيراً عن طابع المباحثات السياسية .. فرغم النتائج المحدودة التى تم التوصل اليها فى اللجنة العسكرية ، ورغم المناقشات المطولة فقد كان الحوار موضوعياً توفرت فيه الرغبة والجدية فى ايجاد حلول عملية تحل المشكلات الأمنية التى يراها كل طرف لنفسه .. ولعل السبب الرئيسى فى ذلك هو طبيعة الموضوعات العسكرية التى يقل فيها فرص المساومة والمناورة . ورغم ان المناورة هو اصطلاح عسكرى أساساً الا انه لا يستخدم إلا فى ميادين القتال . أما على مائدة التفاوض فان الاقتراب المباشر كان الطابع السائد . ولقد أحسست بذلك كله من خلال تجربتى الشخصية كعضو فى الجانب المصرى للجنة العسكرية .. وكان لى شرف المساهمة فى كل مادار فى اللجنة العسكرية من حوار وعمل .

مباحثات ليدز والطريق الى كامب ديفيد :

بعد فترة من الهدوء والتأمل سادت المنطقة فى زعقاب فشل أعمال اللجنة السياسية المشتركة فى القدس ، والأصداء الواسعة التى ترتبت على قيام مصر بسحب وفدها من هذه اللجنة فى اليوم التالى لانعقادها .. نتيجة للطبيعة الشاذة للسلوك السياسى والدبلوماسى الاسرائيلى .. وبعد الحملة التى قادها رئيس وزراء اسرائيل مناحم بيجين ووزير خارجته موشى ديان ضد المبادرة المصرية للسلام ووزير خارجية مصر .. وما أدت اليه من قرار سحب الوفد المصرى وايقاف المفاوضات السياسية .. ويعد توقف المفاوضات العسكرية عند نقاط محدودة يصعب بحثها دون ان تتخذ فيها قرارات سياسية ، وبالتالى تعطلت المباحثات العسكرية إنتظار لتحرك الموقف السياسى .

ان فترة هذا الهدوء السطحى . . كانت ضرورية لاستعادة المواقف ومراجعة عاصفة الاحداث التى توالت على المنطقة العربية بشكل شديد التركيز خلال فترة لم تتجاوز إحدى عشر أسبوعا هى الفترة بين مبادرة السلام فى ١٩ نوفمبر ٧٧ حتى توقف المباحثات العسكرية فى ٢ فبراير ١٩٧٨ .

وكانت مصر تعى منذ البداية أن المشكلة الرئيسية ليست فى عقد اتفاق بين مصر واسرائيل ، ولكن فى ايجاد حل للمشكلة الأساسية التى تمثل جوهر الصراع وهى المشكلة الفلسطينية . . ولذلك كان تركيز الرئيس السادات على هذه النقطة ضروريا منذ البداية . . وقد مارس ضغوط ومحاولات الاقناع المتواصلة سواء مع الجانب الاسرائيلى . . أومع الجانب الأمريكى . . خاصة وأن الموقف الأمريكى ظل بعيداً نسبيا عن نقطة الانطلاق الملائمة لبدء التحرك الايجابى نحو حل المشكلة الفلسطينية . . إلى أن نجح الرئيس السادات فى اقناع الرئيس كارتر بالاهمية الاساسية لحل المشكلة الفلسطينية . . وتم بلورة الموضوع وو ضع الصيغة الأمريكية الملائمة له فى لقاء اسوان فى يناير ١٩٧٨ . وصدر البيان الأمريكى الذى ألقاه كارتر فى مطار اسوان والذى أطلق عليه بعد ذلك « **صيغة اسوان** » والتى نصت على « ضرورة ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها . . والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وتمكين الفلسطينيين من تقرير مصير مستقبلهم » .

وكان مؤتمر لندن الذى عرف بمؤتمر « **قلعة ليدز** » هو المقدمة التى أعدتها الولايات المتحدة وبمبادرة من الرئيس الأمريكى كارتر . . لمحاولة جديدة للتغلب على العقبة التى سبق ان تحطمت عندها محاولة اصدار بيان المبادى للحل الشامل وهى القضية الفلسطينية . .

فى أوائل يوليو ١٩٧٨ أعلن الرئيس السادات قبوله دعوة الرئيس الأمريكى كارتر . . لايفاد وزير خارجية مصر الى لندن للاجتماع مع وزيرى خارجية الولايات المتحدة واسرائيل . وثارت العديد من التساؤلات كان دافعها الاساسى الموقف الاسرائيلى المتعنت الذى لم يتغير . ومن بين هذه التساؤلات . . هل المؤتمر حلقة أخيرة يائسة فى جهود السلام . . ؟ أم هو بداية لمرحلة جديدة فى السياسة الامريكية بعد ان تحول الدور الأمريكى من « الوسيط » الى « الشريك » .

فى الواقع ان مصر لم تنظر الى اجتماع لندن من الزوايا التى انطلقت منها تلك الأسئلة . لم تكن قد يئست من جهود السلام ، ولا هى رمت آخر سهم لها فى لندن . فقد كان الرئيس السادات يعلن دائما أنه لن ييأس من السعى الى السلام . . بالسلام . كذلك لم تراهن مصر بكل آمالها فى السلام على الولايات المتحدة - رغم إيمانها بأنها تملك ٩٩ ٪ من أوراق اللعبة - إلا أن القضية بدأت من هنا . . ويمكن أن تحل هنا . . لوخلصت نوايا اسرائيل . . ووحد العرب هدفهم وحركتهم.

فى هذا الاطار لم يكن مؤتمر لندن بداية لشىء أو نهاية لشىء . . ولا هو شىء قائم بذاته مستقبل عما سبقه وعما قد يتلوه . . سواء بالنسبة لقضية الشرق الأوسط أو بالنسبة للدور الأمريكى فى هذه القضية ، أو بالنسبة للتحرك المصرى من اجل السلام . . ومن اجل الحق العربى المشروع . ان نظره واحدة لواقع التحركات العربية فى هذه المرحلة ، يؤكد هذه الحقيقة . . وهى تحركات سبقت وأعقبت مؤتمر لندن . . وشملت تحركات مصرية دولية واسعة النطاق سواء تجاه الولايات المتحدة أو تجاه الأمم المتحدة . . أو على مستوى دول الشرق الأوسط والدول العربية . . . أو مستوى دول عدم الانحياز أو مستوى الدول الأفــريقية . .

وفى الواقع فان اجتماع لندن كان هو مفتاح الطريق الى كامب ديفيد . . لانه نابع عن مبادرة شخصية من الرئيس الأمريكى جيمى كارتر ، بعد ان تحول الدور الأمريكى فى قضية السلام بالشرق الأوسط من دور « الوسيط » الى دور « الشريك » كما سبق القول . ولعل تزايد الدور الأمريكى فى الشرق الأوسط بحكم دفع الأحداث وتطورها . . قد ضاعف من المسئولية الدولية للولايات المتحدة . . تجاه الأمن والسلم الدوليين . ولا يفوتنا هنا أن حدة الصراعات فى أفريقيا فى ذلك الوقت قد بلغت الذروة . . واتخذ التدخل الخارجى فى القارة - ممثلا فى المد الشيوعى - صورة لم تبلغها من قبل حتى وصل الى المنطقة العربية . . وازداد الخطر على المصالح الأمريكية الحيوية فى المنطقة كما أصبح الثقل الأمريكى فى المجتمع الدولى معرضاً للمخاطر . . واضبحت قضية الشرق الأوسط تمثل أهم هذه المخاطر واكثرها تأثيراً .

ورغم احتمال فشل هذا اللقاء الا ان الولايات المتحدة أصرت على عقده . . ولها وجهة نظر فى هذا الشأن . . ليس فقط وجهة النظر القائلة أنه لاشىء يعرض أهمية التفاوض المباشر وأنه المحك

الوحيد لاستطلاع النوايا وتلمس طريق الحل . . وأن مجرد الاتفاق على عقد الاجتماع يعتبر نجاحاً مبدئيا لهذه المرحلة . وهذا هو الهدف الأول . . ولكن كذلك لأن التفاوض المباشر بحضور الولايات المتحدة سوف يساعدها فى إعداد الصيغة التالية لتحركها ، بأن تستمد هذه الصيغة من وجهات نظر الجانبين . . أى أن مؤتمر لندن كان تمهيدا لخطوة تالية أكثر حسماً وأعلى مستوى . . وكانت هذه الخطوة هى لقاء القمة الثلاثية فى كامب ديفيد بالولايات المتحدة .

بذلك يمكننا القول ان مؤتمر لندن كان استطلاعا أمريكيا لمواقف الطرفين من وضع المواجهة المباشرة بينهما . . حتى تستقى منها اسلوب صياغة مشروع جديد مستمد من العوامل الجوهرية لمواقفهما فى اطار القرار المحورى لمجلس الأمن وهو القرار ٢٤٢ .

ولما كان المشروعان المصرى والاسرائيلى المقدمان للبحث فى مؤتمر لندن يشكلان القاعدة التى تسعى الولايات المتحدة للحصول عليها بالاضافة لما سيدور حولها من نقاش . . فسوف نعرض باختصار هذين المشروعين :

يتكون المشروع المصرى من ست نقاط تتناول أساساً مبادىء عامة لحل القضية الفلسطينية بما فى ذلك ترتيبات الأمن والوضع النهائى . . بينما المشروع الاسرائيلى قد وضع ٢٦ نقطة و لم يتعرض مطلقا للوضع النهائى . بينما تحدث المشروع المصرى بعمومية أكثر ، وفى مسائل مبدئية متفق عليها مما يضفى عليه صفة المرونة . ويعكس المشروع المصرى جميع المواقف المصرية المعلنه مضافا اليها مرونه كافية تتمثل فى ترك التفاصيل لمراحل قادمة . وكان الجديد فى المشروع المصرى هو الحل الوسط الذى تقدمت به مصر . . وهو اشتراكها والأردن فى الأدارة المؤقتة خلال المرحلة الانتقالية . . ويؤكد جوهر المقترحات المصرية المعنى الذى كررته مصر كثيراً فى تلك المرحلة ولاتزال . . إن السلام الدائم لابد ان يعتمد على حل عادل للقضية الفلسطينية بكل جوانبها . . وهو تعبير يتفق تماما مع « صيغة أسوان » التى عبرت بها الولايات المتحدة عن موقفها فى هذه النقطة الهامة .

ويتضمن المشروع المصرى اقتراحا باجتماع يجمع ممثلين عن مصر والأردن والشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة وممثلين للأمم المتحدة واسرائيل للتفاوض حول النقاط الاساسية التالية :

* جدول زمنى للانسحاب الاسرائيلى على مدى سنوات خمس إنتقالية .
* بحث ضمانات الأمن المتبادل بين جميع الاطراف . . سواء الامن المطبق خلال المرحلة الانتقالية أو المطبق فيما بعد .
* التفاوض حول الحكومة المؤقتة التى ستتولى تسيير الأمور وتتسلم المقاليد من الحكم العسكرية الاسرائيلى .

يشترك المشروعان فى تحديد مرحلة إنتقالية محددة بخمس سنوات وإيجاد مجالس فلسطينية محلية تتسلم معظم المهام الادارية . وايضا فى اشتراك مصر والأردن واسرائيل فى التفاوض بينما أضافت مصر الامم التحدة أيضا .

ورغم الرفض الاسرائيلى الرسمى للمشروع المصرى . . إلا أن دوائر عديدة فى اسرائيل اعترفت بان المشروع كان يحتوى على بعض العوامل الايجابية . أما أهم عوامل التعارض فهى أن المشروع المصرى يطالب بوضوح بجلاء نهائى لاسرائيل بعد مرور السنوات الانتقالية . . بينما المشروع الاسرائيلى يحتفظ لاسرائيل بحق التواجد العسكرى فى مراكز على طول نهر الأردن مع منح السكان حكما ذاتيا اداريا أو محليا محدوداً . ان الخلاف الرئيسى بين المشروعين هو أن اسرائيل فى مشروعها لاتريد ان تلتزم بالانسحاب التام والنهائى من الضفة الغربية وغزة . . بينما تصر مصر على ان تعلن اسرائيل ذلك بوضوح تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وترى اسرائيل ان أكثر النقاط تشدداً فى المشروع المصرى نقطتان . . الأولى خاصة بالقدس الشرقية وإعادتها لاصحابها ، وقد ضمتها اسرائيل اليها بعد حرب ١٩٦٧ وجعلت من القدس الموحدة عاصمتها . والثانية هى الخاصة بازالة المستوطنات الاسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة.

ان المشروع الذى تقدم به بيجين معناه انه يريد إتفاقية سلام يوقع عليها العرب مقابل ان يمنح حكما ذاتيا محدوداً لسكان « يهودا وسامرة » ولمدة خمس سنوات . . بعدها سوف نفكر حول المستقبل . . وما يمكن ان يطرأ من تغيير . فقد خلى المشروع الاسرائيلى من أى إشارة الى مابعد

السنوات الخمس . . وظل السؤال حول الوضع النهائى معلقا فى المشروع الاسرائيلى . . وكان هذا الوضع هو أحد الاسباب الرئيسية التى دفعت مصر الى قطع مفاوضات القدس فى يناير ١٩٧٨ . . كان من المقدر أنه فى حالة فشل هذه المحاولة فقد لا تتكرر مرة اخرى .

ان مشكلة اسرائيل انها تريد الأرض والسلام معاً . . ويعلق الرئيس السادات على مباحثات قلعة ليدز بقوله أنها كانت « خاتمة المطاف » . لقد وضع فى ليدز أمام فانس وزير خارجية الولايات المتحدة أن موشى ديان وزير خارجية اسرائيل حينما يتحدث عن الأمن فهو يعنى الأرض . . وأن اجراءات الأمن الاسرائيلية لابد أن تتضمن أرضا عربية . . ويقول الرئيس السادات لقد وضع محمد ابراهيم كامل . . ديان فى مكانه أمام فانس وحاولوا تحديد اجتماع ثان وقالوا فى سيناء . ولكننا نقول ان موقف اسرائيل مرفوض شكلا وموضوعاً . . وان لاسرائيل الحق فى السلام وحسن الجوار ، ولكن لاحق لها فى سنتيمتر واحد من الأرض العربية . . ان بيجين يخفى اطماعه فى الأرض دون أن يسعى الى السلام سواء فى محادثات القاهرة أو محادثات الاسماعيلية أو القدس . . وأخيراً فى اجتماعات « قلعة ليدز » عندما أكد ديان أن اسرائيل تفهم ضمانات الأمن فى ضرورة الحصول على مزيد من الأرض العربية .

● ● ●

الفصل السادس

معاهدة السلام - منطلقات الحل الشامل

(١٩٧٨ - ١٩٧٩)

القمة الثلاثية

كامب دافيد والتسوية الشاملة

موقف القوتين العظميين

وجها لوجه

الاتفاق التكميلي للحكم الذاتي

المعاهدة وثمار السلام

الفصل السادس

معاهدة السلام .. ومنطلقات الحل الشامل

القمة الثلاثية :

ما ان انتهت مباحثات « ليدز » في يوليو ١٩٧٨ ، حتى بادرت الولايات المتحدة باستثمار ما توصلت اليه من نتائج واستنتاجات من هذه المباحثات ، من اجل دفع عملية السلام ومواصلة تحريكها للامام . ففي اوائل اغسطس ١٩٧٨ قام سيروس فانس وزير الخارجية الامريكية بزيارة مصر واسرائيل ، من اجل طرح فكرة اجتماع قمة ثلاثي يتم عقده في الولايات المتحدة الامريكية لمناقشة قضية السلام ، ولمحاولة اختراق العقبات التي تعوق تقدمها .

وقد تم الاتفاق في هذه الزيارة على عقد مؤتمر كامب دافيد . واعلنت مصر موقفها من قضية استمرار المفاوضات المصرية الاسرائيلية ، بعد توقف اعمال اللجنة السياسية في القدس منذ يناير ٧٨، ثم تعثر محادثات ليدز التي تمت في يوليو من نفس العام على مستوى وزراء الخارجية .

كانت وجهة نظر مصر ان الهدف الرئيسي من استمرار المفاوضات ، ينبغي ان يكون هو تحقيق السلام الدائم والعادل ، على اساس عدم المساس بالارض أو بالسيادة ، وعدم إنكار حقوق الشعب الفلسطيني ، وذلك حتى لا تكون عملية استمرار المفاوضات مجرد هدف في حد ذاته . ذلك لان الرئيس السادات حينما ذهب الى القدس لم يذهب على اساس واهم .. أو كخطوة تكتيكية .. لقد كانت خطوة استراتيجية نابعة من مسار استراتيجي ، قصد بها عبور حاجز الشك ، ووضع الاسرائيليين في اطار سليم من العقل لمناقشة قضايا السلام على اساس من الامن المتبادل ، وليس على اساس الاحتفاظ بالارض المحتلة .. بعد ان اثبتت حرب اكتوبر زيف نظرية الامن الاسرائيلية ، وسقوط فكرة « الحدود الامنة » القائمة على احتلال أراضي الآخرين وبناء خطوط بارليف عليها .

وبقدر ما تأكد ذلك عمليا ، اكدت زيارة الرئيس السادات للقدس - عمليا كذلك - زيف المجادلة القائلة بأنه لا يمكن ان تتطور العلاقات الطبيعية على اساس من الثقة بين اسرائيل وجاراتها

العربيات . لقد قدمت الزيارة للاسرائيليين تجربة حية لمعنى العلاقات الطبيعية مع البلدان المجاورة . . وجعلت عقولهم على استعداد للتعامل بالحوار القائم على المنطق والبعد عن التعصب . لقد كانت الزيارة خطوة هامة فى سياسة ثابتة ، وتعبير أصيل عن اتجاه لن يتوقف فى انجاز السلام القائم على الشرف والعدل . . لذلك كان لابد لمصر ان تستمر فى مسارها ولا تحيد عن خطها الاستراتيجى الثابت .

ومع ثبات التوجه المصرى الذى طرحه الرئيس السادات فى بيانه أمام الكنيست الاسرائيلى ، كان هناك قدرضرورى من المرونه دون تغيير للموقف . . ولا يعنى مفهوم المرونة التفريط فى الارض أو فى السيادة ، وإنما يعنى إتاحة الفرصة امام عملية السلام كى يتحرك دون قيود لا لزوم لها . . ودون شروط كتلك التى تضعها اسرائيل لعرقلة السلام وإطالة فترة إحتفاظها بالارض وإستمرار إنكارها لحقوق الشعب الفلسطينى . . مخالفة بذلك كل القرارات والمبادرات الدولية ، وان هذا الموقف هو الذى يعوق إستئناف المباحثات ويعطل سيرها .

لقد إلتزمت الولايات المتحدة بتحقيق التسوية العادلة منذ زيارة الرئيس السادات للولايات المتحدة فى فبراير ١٩٧٨ ، على أساس جميع مبادئ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، بما فى ذلك الانسحاب الاسرائيلى على جميع جبهات الصراع . . وأنه لا يمكن أن يتحقق السلام الدائم بدون حل المشكلة الفلسطينية فى الاطار الذى أعلنه الرئيس الأمريكى كارتر فى بيان اسوان فى يناير ١٩٧٨ . . بضرورة حل مشكلة الشعب الفلسطينى من كافة جوانبها ، ومشاركة الفلسطينيين فى تقرير مستقبلهم . ذلك فضلا عما اعلنته الولايات المتحدة من رفض إقامة المستوطنات فى الاراضى العربية المحتلة وتأييد القرارات التى صدرت من الامم المتحدة فى هذا الشأن .

ومع الإعلان عن موافقة مصر وإسرائيل على الإقتراح الأمريكى بعقد مؤتمر ثلاثى فى كامب دافيد يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٨ ، أعلنت الخارجية المصرية ، أنها قد بدأت فى اعداد دراسات شاملة ووثائق سياسية ، لوضع ورقة عمل ، تحدد الموقف المصرى فى المؤتمر . . الذى ترى فيه مصر خطوة أخرى جديدة على طريق السلام . فى هذا الاطار بدأت الاستعدادات الدبلوماسية المصرية تسير على ثلاث مستويات هى : مستوى « **اعلان المبادئ** » الذى لم يتحقق فى مؤتمر القاهرة التحضيرى أو فى

مؤتمر الاسماعيلية أو اللجنة السياسية ، حيث تعتبره مصر هدفا أساسيا ضروريا لتحقيق الاطار الشامل للحل النهائى على اساس القرار ٢٤٢ . والمستوى الثانى هو مستوى تنفيذ وتطبيق المبادئ التى وردت فى الاعلان ، بحيث يكون لكل مبدأ من المبادئ شكل عملى ، ثم التركيز على كيفية تنفيذه وذلك بالنسبة للآتى :

- الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة وخطواته التنفيذية .
- المرحلة الانتقالية الخاصة بالاراضى الفلسطينية وخطوات تحقيقها .
- اعداد الشعب الفلسطينى لتقرير مصيره .
- طبيعة السلام .
- ضمانات الامن على ضوء النقاط التى تضمنها المشروع المصرى الذى قدمته مصر فى محادثات ليدز .

لقد صاحب هذه الجهود المصرية تأكيد على ان مصر تعتبر قمة كامب دافيد ، حداً فاصلا فى جهود التسوية ، وانها تعتبر خطوة هامة تماثل فى تطورها رحلة السلام الى القدس ، من حيث النتائج التى سوف تترتب عليها ، وانها الفرصة الوحيدة المتاحة لانجاز تسوية شاملة للازمة : بعد أن أكد الرئيس السادات اكثر من مرة ان مصر لا تهدف الى عقد تسوية جزئية مع اسرائيل أو فض إشتباك ثالث على جبهة القناة . وأن الجهود الأساسية للموقف المصرى فى كامب ديفيد سوف تتركز على مشكلة الضفة الغربية وغزة ، باعتبار القضية الفلسطينية هى لب أزمة الشرق الأوسط وجوهرها .

فى ضوء هذا الموقف كان التعليق المصرى على وثيقة الخارجية الاسرائيلية التى اصدرتها بمناسبة قمة « كامب دافيد » ، والتى أذيعت فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٨ ، انها تعكس الافكار القديمة لقادة اسرائيل ، القائمة على إنكار حتمية الانسحاب من الضفة العربية وغزة ، بل وتضيف إليها موقفا جديدا ، مؤداه المطالبة بوجود عسكرى ومدنى دائم لاسرائيل فى جميع الاراضى ، وحق اسرائيل فى شراء الاراضى ، وحق الاسرائيليين فى التنقل والاقامة حيث يشاءون . وتفترض هذه الوثيقة الاسرائيلية ، مقدما ، انه فى حالة فشل المؤتمر ، فيجب الا يعرقل ذلك عملية السلام ومواصلة المفاوضات ؛ مما يعنى ان ما تذهب به اسرائيل الى المؤتمر ، من المتوقع ألا يكون مقبولا ، مما يؤدى إلى فشل المؤتمر ، وان هذا التركيز على ضرورة استمرار المفاوضات دون الاهتمام بمضمونها وأهدافها

المتعلقة بتحقيق السلام الدائم والعادل . . يشير ضمن مؤشرات اخرى . . ان اسرائيل لم تهدف من كل ذلك ، الا مجرد التظاهر بالتفاوض ، مع عدم تحقيق تقدم . . بذلك يكون التفاوض هدفا فى حد ذاته . . وليس وسيلة لتحقيق السلام . وقد اشارت الوثيقة كذلك الى رفض اسرائيل الانسحاب من الاراضى العربية ، أملا فى ان يعرض عليها احد الاطراف العربية معاهدة صلح ، بناء على مبدأ قبول حل وسط إقليميى . ان الوثيقة بوجه عام قد تجاهلت كلية قضية الشعب الفلسطينى ، والكيان الفلسطينى والانسحاب من الاراضى المحتلة ، ومصير القدس ، وترتيبات الامن .

لذلك حرص الرئيس السادات فى إجتماع طارئ لمجلس الامن القومى المصرى يوم ٣٠ أغسطس، على تأكيد أن مصر ترفض أية إتفاقيات ثنائية أو حلول جزئية . . وأن هدف مصر من إشتراكها فى كامب ديفيد هو « الحل الشامل والدائم والعادل . . وليس الحل الجزئى أو الثنائى أو المؤقت » . كما أكد أنه لا تنازل عن انسحاب إسرائيل من جميع الاراضى العربية المحتلة ، ولا تنازل عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره ، وقضية القدس ووضعها فى التسوية النهائية ، وحق كل دولة فى المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدودها الآمنة .

ومع إقتراب موعد إنعقاد قمة كامب دافيد ، حددت مصر موقفها واعلنت انها ستتقدم الى المؤتمر بمشروع شامل ومفصل ، يستند فى أساسه إلى المبادئ الستة التى قام عليها المشروع المصرى فى محادثات ليدز . . تحت إسم المقترحات المصرية بشأن الإنسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة وترتيبات الامن .

واكب ذلك تحذير مصرى من نتائج فشل قمة كامب دافيد . فقد أعلن الرئيس السادات قبيل بدء رحلته الى فرنسا فى طريقه الى الولايات المتحدة لحضور كامب دافيد ، انه سيبذل كل جهده من أجل إنجاح المؤتمر ، محذرا من ان فشل المؤتمر ، يمكن ان يكون نقطة تحول فى تاريخ المنطقة بأسرها ، مؤكدا أن الأمل هو تحقيق السلام القائم على العدل وليس نوع آخر من السلام . . وأنه إذا كانت اسرائيل تريد السلام الحقيقى فلابد من تحقيق الأمن للجميع ، والمشاركة الجماعية فى الحل الشامل .

ومع بدء اجتماعات كامب دافيد ، تبلور الموقف المصرى فى شكل مشروع متكامل ، انطلق من قناعة اساسية ، مؤداها ان اقامة السلام وعلاقات حسن الجوار والمساواة وإحترام الحقوق الاساسية ، والرضوخ لحكم القانون والاستعداد الاصيل لتحمل الالتزامات بعدم الافتئات على سيادة البلدان المجاورة وسلامة اقاليمها . . والتسليم بان الاحتلال وانكار حقوق الشعوب وامانيهم المشروعة فى الحياة والتطور بحرية . . يتعارضان تماما مع روح السلام .

وقد اشتمل المشروع المصرى على العناصر الاساسية التالية :

* الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة .
* ازالة المستوطنات الاسرائيلية من الاراضى المحتلة طبقا لجدول زمنى .
* ضمان الامن والسيادة والسلام الاقليمى والاستقلال السياسى لكل دولة عن طريق ترتيبات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح ومناطق محدودة التسليح ، ووضع قوات تابعة للامم المتحدة على جانبى الحدود ، وتحديد نوعية الاسلحة التى تحصل عليها الدول الاطراف ونظم التسليح فيها . وإنضمام جميع الاطراف الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وتطبيق مبدأ المرور البحرى على الملاحة فى مضايق تيران ، واقامة علاقات سلام وحسن جوار وتعاون بين الاطراف .
* عدم اللجوء الى التهديد بالقوة او إستخدامها فى تسوية المنازعات فيها بالوسائل السلمية .
* إلغاء الحكومة العسكرية الاسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة ، بمجرد توقيع معاهدة السلام وانتقال السلطة الى الجانب العربى .
* إنسحاب إسرائيل من القدس الى خط الهدنه حسب اتفاقية ١٩٤٩وطبقا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الارض بالقوة . وعودة السيادة والادارة العربية الى القدس العربية .
* إقامة علاقات طبيعية بين الاطراف بالتوازى الزمنى مع الانسحاب الاسرائيلى .
* اشتراك ممثلى الشعب الفلسطينى فى مباحثات السلام .
* ابرام معاهدات السلام خلال ثلاثة اشهر من تاريخ التوقيع على اعلان المبادئ .
* اشتراك الولايات المتحدة فى المحادثات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاتفاقيات .

وهكذا كانت الملامح الرئيسية للموقف المصرى عشية اجتماعات كامب دافيد ، ذلك الموقف الذى قاد من خلال تفاعلاته مع الموقف الاسرائيلى وبمشاركة الولايات المتحدة الكاملة فى محادثات طويلة معقدة .. الى التوصل الى اطارين للعمل هما اطار التسوية الشاملة ، واطار معاهدة السلام بين مصر واسرائيل .

بعد اسبوعين من الجهود الكثيفة التى بذلها الرئيس جيمى كارتر فى كامب دافيد دون كلل او ملل ، مع مساعديه وضيفيه ووفديهما فى عزلة تامة عن العالم ، هيأت المناخ الصالح المؤدى الى امكانية التوصل الى اطار سلام فى التحليل النهائى واذا كانت الاجتماعات قد تمت فى سرية تامة ، الا انه من المؤكد ان كل النتائج قد اعلنت ، فضلا عن الخطابات المتبادلة ضمن اطار السلام فى الشرق الاوسط .. والذى تم توقيعه فى واشنطن بالبيت الابيض مساء يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ (ملحق ١٠) .

وقد جاء فى إطار التسوية الشاملة ما يلى : « تصر الأطراف على التوصل الى تسوية دائمة وشاملة وعادلة لصراع الشرق الاوسط .. عن طريق إبرام معاهدات سلام قائمة على قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ بكل أجزائهما » . وغير إطار التسوية الشاملة هناك إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل .

وكان من المفترض ان تأتى بعد ذلك معاهدات سلام مماثلة بين اسرائيل من ناحية ، والفلسطينيين والاردن من ناحية اخرى ، بالاضافة الى معاهدة سلام ثالثة بين اسرائيل وسوريا ، عندما يقرروا فى الوقت المناسب لذلك . وفى الواقع فإن إطار التسوية الشاملة يشكل اساسا للسلام ليس فقط بين مصر واسرائيل ، ولكن كذلك بين اسرائيل وكل من الدول المجاورة لها « التى تكون على إستعداد للتفاوض بشأن السلام مع اسرائيل على هذا الاساس » . وليس ثمة شك فى ان المبادئ التى نص عليها الاطار لكى تطبق فى سيناء ، على اساس الانسحاب الكامل الذى يشمل المستوطنات الاسرائيلية ، والأمن المتبادل .. كان من الممكن ومازال ان تطبق ايضا على هضبة الجولان .

كامب دافيد والتسوية الشاملة :

وفى الحقيقة فإن مصر قد ذهبت الى كامب دافيد بموقف واضح ومحدد ، وهو رفض أى حديث عن تسوية جزئية أو منفردة بينها وبين اسرائيل . وعلى الرغم من انه ليس من الممكن عقلا او عملا وجود ما يسمى حلا منفردا فى صراع شامل ومتشابك مثل الصراع العربى الاسرائيلى .. والذى مازالت مشاكله مطروحة للبحث والتفاوض حتى يومنا هذا .. فلا بأس من أن نتذكر أن فكرة الصلح المنفرد عرضت على مصر فى أكثر من مناسبة قبل وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولكن رد مصر دائما كان الرفض عن ايمان مطلق بان الصراع ليس صراعا مصريا اسرائيليا ، ولكنه صراع اسرائيلى عربى متداخل الجوانب والجبهات .. بمعنى ان الجانب المصرى الاسرائيلى من الصراع وهو بطبيعته ذو محتوى اقليمى .. يتطابق تماما مع الجانب السورى الاسرائيلى للصراع .. والجانبان معا ليسا سوى نتاج لصراع الأمة العربية مع الصهيونية وهو الصراع الاساسى .. من أجل إسترداد الحقوق السياسية والانسانية للشعب الفلسطينى والتى تمثل جوهر هذا الصراع ..والتى ارتبطت من الناحية الاقليمية بقضية مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة .. وقد أخذت هذه القضية على مدى عمر الصراع كله بشكل عام ، وعلى مدى مرحلة بناء السلام أضعاف مضاعفة من الجهد المصرى الذى بذل من أجل استرداد سيناء .

حتى اذا استبعدنا الوثيقة الاولى الخاصة باطار التسوية الشاملة .. ونظرنا فقط الى الاطار الثانى الخاص بمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل .. لوجدنا ان مجرد التوصل الى إتفاق يقضى بعودة سيناء كاملة الى السيادة المصرية .. لابد ان يكون له مردود هائل بعيد المدى على سائر جوانب الصراع بين الدول العربية وإسرائيل .. ذلك لو أحسنا إستغلاله وعرفنا كيف نسخر التطورات الجارية مهما كانت طبيعتها لخدمة الاهداف العربية . فلقد احدث هذا الاتفاق وحده متغيرات أساسية فى المنطقة لصالح القضايا العربية يصعب إحتوائها . ولم يكن هناك بديل امام الاطراف المعنية سوى الاستجابة لها .

من ناحية أخرى فقد أصبح الانسحاب من سيناء مثالا حيا سجله تاريخ الصراع كسابقة لابد من الاسترشاد بها ونحن نسعى الآن بقوة من أجل الحصول على تسوية شاملة . ولكن مسألة عزل مصر عن أمتها العربية جاء متسقا تماما مع الاهداف الصهيونية .. حتى ان المرء ليتخيل احيانا وكأنما

كان هناك تنسيق خفى بين القوى الصهيونية والقوى العربية الرافضة . . فان ما حدث قد حقق هدفا حيويا فى مقدمة أهداف الصهيونية . . التى لم تنجح فى تحقيقه على مدى ثلاثين عاما !

كان هناك إطار ملزم للتسوية الشاملة ترك واهمل حتى مات بحسرته . . وقد عادت المحاولات الآن لإحيائه بواسطة كل الاطراف المشتركة فى عملية السلام الآن . . كذلك كانت اتفاقات كامب دافيد مجرد بداية لحركة صحيحة على الطريق السليم . . توفر أرضا ملائمة لاسترداد المزيد من الحقوق . ولكن العقلية العربية فى ذلك الوقت كانت تخشى سياسة المراحل ، رغم ان التاريخ السياسى ملئ بالامثلة التى تؤكد أن إسترداد ما أخذ لا يتم فى صفقة واحدة حتى بإستخدام القوة . . خاصة فى ظروفنا المعاصرة . . طالما استمر الصراع هو جوهر التطور فى عالمنا هذا .

من ناحية أخرى فإن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها تتشكل من قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ . وقد نصت الوثيقة الاولى باطار التسوية الشاملة على أن « مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الأخرى للقانون الدولى والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول . . ان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة واجراء مفاوضات فى المستقبل بين اسرائيل وأية دولة مجاورة ومستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها ، هو امر ضرورى لتنفيذ جميع البنود والمبادئ فى قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨.

ألا تمثل هذه الصيغة التى كتبت فى عام ١٩٧٨ أى منذ أربعة عشرة عاما نفس الصيغة المطروحة اليوم فى المحادثات الجارية من أجل السلام فى الشرق الأوسط ؟ أنها كذلك دون شك .

ومع ذلك فقد كانت مصر شديدة الحرص على ان يسفر المؤتمر عن تعهدات إسرائيلية صريحة عن الحقوق الاساسية التى لابد من توافره الالتزام بها حتى تتواصل عملية السلام . . هكذا تضمنت الوثيقة نصا صريحا بالمبادئ التى تحكم التسوية النهائية : « ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دون التعرض لتهديدات او اعمال عنف » .

وليس هناك شك ، ان اية تسوية يراد لها البقاء والدوام فى منطقة الشرق الاوسط ، لابد ان تبنى اساسا على تسوية المشكلة الفلسطينية من الناحيتين السياسية والانسانية باعتبار انها جوهر المشكلة او الاصل الذى تفرعت عنه كل المشكلات التى تؤلف فى مجملها ما يسمى بقضية الشرق الاوسط . وهناك اكثر من مفهوم بالنسبة لحل المشكلة الفلسطينية .. ولا يعنينا المفهوم الاسرائيلى القديم الذى لا يعترف بوجود الشعب الفلسطينى .. وبالتالى كان يرفض فكرة حق تقرير المصير .

وان كان مؤتمر كامب ديفيد قد اسفر عن إلزام اسرائيل بحقيقة وجود الشعب الفلسطينى والمشكلة الفلسطينية وبضرورة مشاركة ممثلى هذا الشعب فى تقرير مستقبله . اما المفهوم الاكثر قبولا لدى مختلف القوى المؤثرة فى مجريات القضية فهو تمكين الشعب الفلسطينى فى« الضفة الغربية وغزة من تقرير مصيره بنفسه .. بهدف اقامة كيان فلسطينى يتراوح بين دولة مرتبطة بالاردن فى شكل اتحاد كونفيدرالى او كيان فى اطار دولة اردنية فلسطينية متحدة. واذا كانت كامب ديفيد لم تسفر على رأى قاطع فى هذه المسألة .. فقد كان ذلك تحسباً من جانب مصر ، بمنع مصادرة رأى الشعب الفلسطينى فيما يتعلق بتقرير مصيره .. بينما تأكد التزام اسرائيل بإنهاء حكمها العسكرى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبدء الخطوات اللازمة نحو اقامة سلطة حكم ذاتى فى المنطقتين .

لقد كانت مهمة اطار كامب فى هذا الشأن ان يضع الشعب الفلسطينى على اول الطريق الصحيح ويفتح امامه مجال الانطلاق فى طريق سليم ، له معالم محددة لابد ان تحكمه وتحدد اجنابة فى اطار الحقوق المشروعه . ونرجو الا تكون نهاية هذا الطريق بعيده .. بعد ان وضع الشعب الفلسطينى قدمه على اول الطريق الصحيح مؤخراً .

موقف القوتين العظميين :

وقبل ان نختتم حديثنا عن اطارى كامب ديفيد يهمنا ان نوضح موقف القوتين العظميين وماحدث من تباين بلغ التعارض الكامل بالنسبة لقضية الشرق الاوسط .. وذلك منذ ان بدأت بمبادرة السلام المصرية.. الامر الذى ازدادت حدته بانعقاد مؤتمر القمة الثلاثى فى كامب ديفيد وانعكاسات ذلك على مسيرة السلام فى هذه المرحلة الدقيقة .

بدأ الموقف الامريكى يكشف عن معالمة الجديدة بعد التحول من دور الوسيط الى دور الشريك. . فى اعقاب انتهاء مؤتمر ليدز حين توجه وزير الخارجية الامريكى سيروس فانس الى مصر واسرائيل فى اواخر شهر يوليه واوائل شهر اغسطس ١٩٧٨ اى بعد انتهاء مؤتمر ليدز بعشرة ايام فحسب . . عكست هذه الزيارة تطورا واضحا فى الموقف الامريكى تمثلت ملامحة الاساسية فى الاصرار على تخطى مرحلة الجمود فى المفاوضات المصرية الاسرائيلية . . والاتجاه الى الاضطلاع بدور اكثر فاعلية ازاء جهود التسوية .

ولذلك اعتبرت دعوة الرئيس كارتر لعقد مؤتمر القمة الثلاثى فى كامب ديفيد ، بمثابة بداية هذه المرحلة الجديدة فى جهود السلام التى تميزت بتطوير هذه الجهود من الاطار الثنائى الذى فرضته مبادرة السلام المصرية . . الى اطار تقوم فيه الولايات المتحدة بدور اكثر فعالية بقبولها دور الشريك الكامل بدلاً من دور الوسيط . وتعتبر هذا التطور نقطة التحول التى سنتابع من خلالها الموقف الامريكى .

اتسم الموقف الامريكى فى هذه الفترة ، بالحرص الشديد على وضع نهاية لحالة الجمود التى شهدتها عملية السلام ، كنتيجة لتباعد الموقفين المصرى والاسرائيلى ورغم ان الموقف الامريكى استمر على اقتناعه بان افضل وسيلة لحل المشكلة هى التفاوض المباشر بين الاطراف المعنية . . الا ان هذا لم يحل دون قبول واشنطن دور الشريك الكامل الذى يسهم فى المفاوضات بالرأى والمقترحات والبدائل التى تكسر الجمود فى القضايا الخلافية ، دون ان يعنى ذلك فرض حل او تقديم خطة امريكية .

بدأ مؤتمر كامب ديفيد اعماله . . مع استمرار الولايات المتحدة فى حذرها خوفا من مخاطر فشل المؤتمر، وتحدد الموقف الامريكى من البداية ، فى العمل على تقديم افكار للتضيق من الفجوة القائمة بين الموقفين المصرى والاسرائيلى . وبدا ذلك فى الاجتماعات المكثفة خاصة على المستوى الثنائى بين الوفد الامريكى وكل من الوفد المصرى والاسرائيلى .

ومنذ بداية اعمال المؤتمر، وضح الاصرار الشديد للادارة الامريكية على انجاحه ، فقد الغى الرئيس كارتر جميع ارتباطاته السابقة ، وكرس كل اهتمامه ووجوده لتحقيق تقدم فى اقناع الزعيمين المصرى والاسرائيلى ، بالالتقاء فى منتصف الطريق ، وانتهاج مسلك مرن يؤدى الى تحقيق السلام.

ولاشك فى ان الضغوط الشخصية الامريكية ، قد لعبت دورا حاسما فى تقليص الفجوة القائمة بين الطرفين ، ولذلك جاء الاعلان عن التوصل لاتفاق يوم ١٧ سبتمبر والتوقيع على وثيقتى كامب ديفيد فى البيت الابيض يوم ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ ، والخاصتين باطار السلام فى الشرق الاوسط واطار السلام بين مصر واسرائيل ليضع حدا لكل التكهنات الى رددها المراقبون طوال فترة انعقاد المؤتمر.

****

وقد تحدد الموقف الامريكى فى الفترة التالية مباشرة لتوقيع وثيقتى كامب ديفيد بالعمل النشط على استثمار النتائج التى اسفرت عنها قمة كامب ديفيد من اجل بداية التفاوض للتوصل الى التسوية الشاملة فى المنطقة ، وتجنب حدوث ردود فعل سلبية تعوق قوة الدفع التى تحققت فى المؤتمر.. وذلك بمحاولة استخدام نفوذ الادارة الامريكية للتأثير على الحكومات العربية ، التى تحفظت تجاه نتائج كامب ديفيد . وتمثل ذلك بشكل اساس فى جولة سايروس فانس فى الاردن والسعودية وسوريا فى الفترة من ٢٠ الى ٢٤ سبتمبر ١٩٧٨ ، وزيارة الفريد اثرتون مساعد وزير الخارجية الامريكى للكويت فى ٢٤ سبتمبر ، حيث كان القلق سائدا لدى الادارة الامريكية من تأثير تحفظ السعودية والاردن على دفع عملية السلام بعد كامب ديفيد .. كذلك كانت مصر شديدة الحرص على مشاركة الدول العربية او على الاقل مباركتها للاتفاق كخطوة على طريق السلام.

ورغم ان الجهود الامريكية لم تسفر عن نتائج ايجابية فى هذا المجال ، فقد أبرزت جوله فانس فى الرياض الرغبة فى استمرار الحوار المشترك ، املا فى التوصل الى تسوية عادلة فى المنطقة كما قام اثرتون زيارة عمان فى ٢٧ سبتمبر ، وزيادة تونس والمغرب فى اول اكتوبر ٧٨ والتقى فانس بوزير الخارجية السعودى اثناء جلسات الجمعية العامة فى ٢ اكتوبر . وتعليقا على هذا التحرك الامريكى ذهب بعض المراقبين الى ان الادارة الامريكية على ثقة من ان التشدد الراهن من الاردن والسعودية ، ماهو الا تشدد عارض ، لايمثل تحولا عقائديا نحو موقف الرافضين العرب .

استغلت الادارة الامريكية فرصة إنعقاد دورة الجمعية العامة للامم المتحدة ، للقيام بحملة اعلامية ، تهدف الى اقناع المجموعة الدولية بان نتائج كامب ديفيد هى اطار العودة الى عقد مؤتمر جنيف للسلام . وفى هذا الصدد حمل الاتحاد السوفيتى اسرائيل والولايات المتحدة مسئولية عرقلة

انعقاد مؤتمر جنيف . . على اساس هذه الخلفية نتتبع موقف الاتحاد السوفيتى من مؤتمر كامب ديفيد ونتائجة . . وهو نفس الموقف الذى استمر بعد ذلك اثناء محادثات معاهدة السلام .

مع الاعلان عن عقد قمة كامب ديفيد ، تصاعدت الانتقادات السوفيتية الموجهة للسياسة الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط . . على اساس انها الطريق الذى يدفع السياسة المصرية الى تقديم التنازلات ، دون الحصول على مكاسب من ناحية ، وانها تسعى الى تقويض مؤتمر جنيف من ناحية اخرى . . وان سياسة الولايات المتحدة كانت ولاتزال ، قائمة على اعداد اسرائيل كقوة ضاربة فى المنطقة من جهة ثالثة .

وان الولايات المتحدة قد رتبت لمؤتمر كامب ديفيد ، من اجل التوصل الى اتفاقيات منفردة . . وان هذا السلوك لن يؤدى إلا الى زيادة حدة التوتر فى المنطقة .فى هذه المرحلة لم يخف السوفييت مخاوفهم من النتائج التى يمكن ان يسفر عنها مؤتمر كامب ديفيد . . واسموه بالشروع فى التكتل العسكرى الجديد فى الشرق الاوسط . . وان المؤتمر سوف يتجنب المسائل الرئيسية فى مشكلة الشرق الاوسط ، وخاصة القضية الفلسطينية ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة . كما عمدت الى التشكيك فى النتائج التى سيسفر عنها المؤتمر .

وبعد اعلان كامب ديفيد ، اخذت وسائل الاعلام السوفيتية فى انتقادها والتشكيك فى امكان التوصل الى سلام دائم ، على اساسها ،ووصفتها بانها مؤامرة كاملة وحقيقية ضد شعوب المنطقة ، وضد السلام ذاته ، وان وثيقتى المؤتمر تحققان الشروط الاسرائيلية . وقد عمدت الدوائر السوفيتية الى محاولة الربط بين مصر واسرائيل فى تنفيذ ماأسمته مخططا امريكيا فى المنطقة لايهدف الى خدمة الحل العادل ، بقدر مايسعى الى تحقيق مزيد من التنازلات لحماية امن اسرائيل.

من ناحية اخرى فقد عمدت موسكو الى تأليب القوى العربية الرافضة ضد النظام المصرى وضد سياسة مصر ، ووثيقتى كامب ديفيد والسياسة الامريكية فى المنطقة بل ان من ابرز ملامح الموقف السوفيتى يتمثل فى السعى المتزايد لمساندة قوى الرفض العربية ودعمها بشكل مباشرة . . فى محاولة لمواجهة نتائج قمة كامب ديفيد عن طريق التصعيد المستمر للحركة العربية المضادة للموقف

المصرى . . وقد أيد الاتحاد السوفيتى المؤتمر الذى عقدته « جبهة الصمود والتصدى » بدمشق فى اعقاب اعلان نتائج كامب ديفيد ، والذى شاركت موسكو فيه كمراقب لاظهار مساندتها لدول الجبهة. وقد دعت موسكو دول الرفض العربية، الى تجاوز خلافاتها والى تعزيز الصداقة بينها وبين موسكو وذلك فضلا عن سعى موسكو الى تكوين جبهة عربية اكثر اتساعا تضم - بالاضافة لدول الرفض - الدول المعتدلة التى تحفظت على نتائج كامب ديفيد .

ويبدو من تتبع الموقفين الامريكى والسوفيتى من مؤتمر كامب ديفيد ونتائجة ثم بعد ذلك من محادثات معاهدة السلام . . ان ثمة تعارضاً جوهريا فى موقف القوتين العظميين . . وان كلا من الموقفين يكاد يقف على طرف نقيض من الطرف الاخر . وذلك رغم ماهو كان معروفا . . من ان كلتا الدولتين تقر بداية بضرورة التوصل الى تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى كما تقبل بقرارات الامم المتحدة كأساس لتسوية هذا الصراع .وقد بدى من تتبع الموقفين ، انه فى الوقت الذى اتسم موقف الطرف الامريكى بالتفاعل والمشاركة الكاملة فى جهود السلام ، اقتصر موقف الطرف السوفيتى على مراقبة تطور هذه الجهود ومعارضتها وتشوية مراميها . وبمعنى اخر ، فبينما اتخذ الطرف الامريكى موقف الفعل والمبادأة فى هذه المرحلة من التسوية انحصر الموقف السوفيتى فى اطار رد الفعل.

من هنا يمكن القول ان حدة الرفض السوفيتى لنتائج جهود السلام التى تشارك فيها واشنطن بصورة رئيسية ، لم يكن سببه الاعتراض على جوهر المعالجة او صلب القضية ، ولكن بسبب غياب الدور السوفيتى عن هذه الجهود ، وتعمد الولايات المتحدة الانفراد بالعمل فى هذه القضية الحيوية الامر الذى اثار الاتحاد السوفيتى لما تنطوى عليه نوايا واشنطن وماتهدف اليه هذه العملية التى تتم خارج نطاق مؤتمر جنيف . وهذا يفسر لنا اسباب اصرار موسكو على اعتبار مؤتمر جنيف هو الصيغة المثلى لحل ازمة الشرق الاوسط ، لانه الصيغة الوحيدة التى تسمح لموسكو بالمشاركة المباشر كأحد رئيسى المؤتمر.

فى نفس الوقت كان الاتحاد السوفيتى يعتبر ان صيغة مؤتمر جنيف هى الصيغة التى تسمح بتسوية شاملة على كل الجبهات فى وقت واحد . . الامر الذى لاتوفره صيغة المحادثات المصرية

الاسرائيلية .. وبالتالى يمكن اعتباره خلافا موضوعيا الى جانب الخلاف الشكلى الغير مرتبط بقضية التسوية ذاتها .

بالاضافة لذلك فان موقف الاتحاد السوفيتى المعارض اساسا للمبادرة المصرية ومحاولات احتوائة للدول العربية المعارضة ودفعها على التشدد فى المعارضة .. قد انعكس على موقف مصر التفاوضى .. خاصة فى معالجة القضية الفلسطينية .. الامر الذى استغله الاسرائيليون فى معارضة الافكار المصرية التى طرحت بشأن القضية الفلسطينية بوجه خاص .. وقد بدى المفاوض المصرى وكأنه يتفاوض فى قضية لاتخصه بل قضية يعترض اصحابها الاصليين ان يتولاها .. بينما كانت مصر تمارس دورها العربى والتزامها القومى الذى تمسكت به ولم تتخل عنه .. فى اى مرحلة من المراحل التى مرت بها مسيرة السلام.

فلقد حرص الرئيس السادات منذ اليوم الاول لمبادرته على توضيح ان السلام الذى تسعى اليه مصر هو السلام الشامل الذى يحقق الانسحاب الكامل من جميع الاراضى التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ، وحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه الوطنية المشروعة ، فى مقابل اقامة علاقات طبيعية بين جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل والعيش داخل حدود امنه معترف بها .

لقد كان هذا هو الخط الذى سار عليه المفاوض المصرى فى« كل المباحثات والمفاوضات منذ زيارة القدس حتى نهاية المطاف . . واستطاعت مصر ان تحمل الولايات المتحدة على الاقتراب من مواقفها العادلة ، وان تقبل الاضطلاع بدور الشريك الكامل الذى يعمل بنشاط من اجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة.

وجها لوجه :

ولقد ذهب الوفد المصرى فى اكتوبر ١٩٧٨ الى واشنطن مزودا بالحق ووضوح الرؤية مدعم بالارادة الشعبية . وكان يرأسه الفريق كمال حسن على وزير الدفاع ويضم الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ومعه الدكتور اسامة الباز والدكتور محمد عبد الله العريان من وزارة الخارجية واللواء طه المجدوب ممثلا لوزارة الدفاع **وقد التزم الوفد بتوجيهات ثابته ومحددة وشاملة تعكس**

لمبادئ الاساسية للتسوية الشاملة . . ويمكن تحديد اهم هذه المبادى فيما يلى :

* التمسك بالتسوية الشاملة ورفض كل محاولات الحلول الجزئية او المنفصلة مهما كانت مغلفة . وذلك استمراراً للموقف المصرى فى كافة المفاوضات التى عقدت مع الجانب الاسرائيلى منذ مبادرة السلام .
* التمسك بان يكون أساس التسوية هو قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ، والحفاظ على ماااتفق عليه فى كامب ديفيد نصاً وروحا على اساس انه يشكل الاطار العام للتسوية الشاملة .
* التفاوض بروح بناءة وابداء المرونة الكافية فى مختلف الموضوعات ، إلا مايتعلق منها بالارض والسيادة وكذا الارض الفلسطينية والسيادة الفلسطينية .
* الاستعداد الاصيل لانهاء حالة الحرب واقامة علاقات سلام حقيقية وحسن جوار وفقا لميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولى ، على ان يكون واضحا ان العلاقات التى ستنشأ مع اسرائيل هى العلاقات العادية التى تقيمها الدول فى حالة السلام وليست علاقات خاصة او متميزه
* الموافقة على اتخاذ ترتيبيات تضمن أمن الطرفين ، وتساعد على نمو الشعور بالثقة المتبادلة دون المساس بالسيادة ومن بين هذه الترتيبات المناطق المنزوعة السلاح ، ومخفضة السلاح ، وتواجد قوات الامم المتحدة . وقد اصرت الا يكون لهذه الاجراءات صفة الدوام ، ونصت المعاهدة على السماح باعادة النظر فيها .
* حرص المفاوض المصرى على ان يخرج الاتفاق واضحا ومحددا حتى لايترك مكانا او مجالا لأى تفسيرات متضاربة او للتهرب من الالتزامات . وذلك فى « ضوء التجارب العديدة التى مرت بها مصر فى تفاوضها مع اسرائيل . . ولذلك تضمنت المعاهدة مادة فى هذا الصدد ، تنص على ان يكون حل الخلافات بين مصر واسرائيل عن طريق التفاوض او بالتوفيق او بالتحكيم . (وهو الاسلوب الذى استخدم بدقة من جانب مصر والتزمت به اسرائيل فى مواجهة مشكلة طابا وعودتها الى مصر بناء على حكم اصدرته هيئة تحكيم دولية) .
* الاهتمام بالحفاظ على الدور الامريكى ، واستمراره بطريقة فعالة ونشطة ، كشريك كامل فى المفاوضات وفى تنفيذ احكام المعاهدة بعد التوقيع عليها .

لقد التزم الجانب المصرى خلال المفاوضات التى جرت فى واشنطن ، بتلك المبادئ الثابتة واستطاع على اساسها ان يتوصل الى صيغة لمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، بما فى ذلك الملاحق الخاصة بالموضوعات العسكرية وغيرها من المسائل التنظيمية او الانتقالية .

وقد تم تشكيل لجنتين للمفاوضات احداهما لجنة سياسية وكانت مهمتها صياغة مواد المعاهدة ولجنة عسكرية وكانت مهمتها صياغة الملحق العسكرى للمعاهدة والذى ينظم عملية الانسحاب الكامل من سيناء وترتيبات الامن المتخذة فى سيناء وعلى الجانب الاخر من الحدود . وقد بدأت المفاوضات يوم ١١ اكتوبر ١٩٧٨ فى مقرها الرسمى بمبنى الضيافة الامريكى « بليرهاوس » . واستمرت مفاوضات اللجنة السياسية فترة ثلاث اسابيع جرت خلالها مناقشات مطولة وتعرضت للعديد من المشكلات المتنوعة سواء فى الشكل او فى الموضوع .. وقد تطور المشروع الذى اتخذ كأساس للمناقشات فى عدة صياغات بلغت ثمان صياغات قدم اخرها فى ٣٠ اكتوبر ١٩٧٨ .

اما اللجنة العسكرية فقد انتظمت اجتماعاتها فى بلير هاوس وفندق ماديسون (حيث تقيم الوفود) وعقدت اللجنة ٢٢ اجتماعاً انهت خلالها صياغة الملحق العسكرى والبروتوكول التنفيذى والمرفقات المتعلقة به .. وكذا اعداد ورسم خرائط المعاهدة وقد بلغت أربعة خرائط توضح الحدود الدولية المشتركة ومراحل وتوقيتات الانسحاب وخطوط الانحساب ثم ترتيبات الامن فى سيناء وعلى جانبى الحدود .

وقد استمرت اجتماعات اللجنة السياسية حتى توقفت فى اوائل نوفمبر نتيجة لظهور بعض المشكلات المحددة بعد ان توصلت الى مشروع متكامل للمعاهدة .. بينما استمرت اعمال اللجنة العسكرية خلال شهر نوفمبر ١٩٧٨ الى ان انهت اعمالها الاساسية . وتوقفت انتظاراً للبت فى الموضوعات السياسية المعلقة ومايرتبط بها من اجراءات عسكرية المتعلقة اساسا بتوقيتات الانسحاب من منطقة البترول فى جنوب سيناء وكذلك بالنسبة للمرحلة الثانية للانسحاب والتى تبدأ من خط العريش – رأس محمد وتنتهى عند الحدود الدولية ولقد برزت بعض المشكلات الهامة نتيجة لتعارض النصوص المقترحة مع بعض المبادئ الاساسية التى تمسكت بها مصر .. وابرزها : ان التسوية يجب ان تكون شاملة .. والا يترتب عليها اى وضع متميز لاسرائيل .. و الا تمس التزامات مصر القومية نحو امتها العربية . فى ظل هذه المبادئ الاساسية برزت عدة مشكلات .

ومن اهم المشكلات التى واجهت المفاوضات منذ بدايتها مشكلة الديباجة .. ورغم ان الديباجة فى المعاهدات عادة ماتحتوى على مقدمات ومبادئ عامة .. الا انها بالنسبة لمعاهدة السلام مع اسرائيل كانت لها اهمية خاصة . فقد أصرت مصر على ان تؤكد الديباجة عنصر الربط بين المعاهدة والتسوية الشاملة الامر الذى عارضه بشدة الوفد الاسرائيلى .. فقد طلبت مصر ان تحتوى الديباجة على نص يشير الى ان معاهدة السلام جزء لايتجزأ من التسوية الشاملة للنزاع العربى الاسرائيلى ، وان الاتفاقات التى ستعقد بين اسرائيل والاطراف الاخرى ستكون قائمة على اساس المبادئ التى تضمنتها المعاهدة .

وقد استهدفت مصر من ذلك التأكيد على ان معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ليست اتفاقا منفصلا بل هى خطوة فى اتجاه التسوية الشاملة للنزاع وبالتالى يتأكد الربط بين هذه المعاهدة والتسوية الشاملة .. فضلا عن الحصول على التزام من اسرائيل بان المبادئ التى حكمت المعاهدة المصرية الاسرائيلية ستكون هى نفسها المبادئ التى ستحكم معاهدات السلام المقبلة مع الاطراف العربية الاخرى .

تم الاتفاق بعد نقاش احتدام فترة طويلة ولعدة جلسات على النص على ان اطار السلام الذى اتفق عليه فى كامب ديفيد انما قصد به ان يكون اساسا للسلام ليس بين مصر واسرائيل فحسب ، بل ايضا بين اسرائيل واى من جيرانها العرب ممن يكون على استعداد للتفاوض من اجل السلام معها على هذا الاساس. وان معاهدة السلام بين مصر واسرائيل تعتبر خطوة هامة فى طريق السلام الشامل فى المنطقة والتوصل الى تسوية للنزاع العربى الاسرائيلى بكافة نواحية . كما دعت المعاهدة الاطراف العربية الاخرى فى النزاع الى الاشتراك فى عملية السلام مع اسرائيل على اساس مبادئ السلام المشار اليه انفقاً والاسترشاد بها .

تعلقت المشكلة الثانية الهامة .. بالترابط بين الالتزمات وأولويتها .. وقد نص المشروع المطروح للبحث على أعطاء أولويه للالتزامات التى تحددها المعاهده عن أى التزامات أو تحفظات متعارضة أو أى أحكام متعارضة ينص عليها القانون الداخلى . وتتركز المشكلة الحقيقية حول هذا الموضوع فى أن اسرائيل ترغب فى أعطاء الالتزامات المصرية تجاهها أولوية على كافة التزامات مصر الأخرى الدولية والعربية وفى مقدمتها معاهدة الدفاع العربى المشترك .

وقد رفضت مصر هذا النص رفضا قاطعاً لعدة اسباب قانونية وسياسية . فالقواعد الأولية للقانون الدولى والعلاقات الدولية تقضى بألا توقع أى دولة على التزامات جديدة تتعارض مع التزاماتها السابقة.. لذلك كان لا يمكن من حيث المبدأ أن تقبل مصر نصا أو تفسيراً لنص يضعها فى هذا الموقف . أما عن معاهدة الدفاع المشترك العربى فهى قائمة على حق الدفاع الشرعى الجماعى وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة . وحقوق والتزامات الدول الناجمة من الميثاق لها أولوية على الالتزامات الاخرى بنص الميثاق .. بالاضافة لذلك فانه اذا كانت اسرائيل جادة فى السلام وفى الحل الشامل وعدم الاعتداء على أى دولة عربية .. فلا مجال لتخوفها من معاهدة الدفاع العربى المشترك .. وهى معاهدة دفاعية فى أساسها لا تستخدم الا فى حالة تعرض أحدى الدول العربية للعدوان . من ناحية أخرى فان التزامات مصر العربية ذات الطبيعة القومية تتجاوز أى اتفاقيات أو معاهدات ، ولا يمكن بالتالى أن يخضع لأية اعتبارات أو مؤثرات.

ومن الواضح أن ما تريده اسرائيل يضع على مصر التزاما شاملا وتفضيليا .. بأن يكون الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة لها الصدارة على أية التزامات دولية أخرى لمصر وأنها تجب كل ما جاء متعارضا معها من التزامات خارجية أو داخلية تنفيذية سواء بالنسبة للماضى أو المستقبل .

وطرح الجانب المصرى عدة ضوابط اساسية لا يجب تجاوزها عند وضع نص هذه المادة المتعلقة بـ « أولوية الالتزامات » وخاصة ما يتعلق منها بالالتزامات القومية . وهذه الضوابط هى :

* لا يجب أن تمس هذه المعاهده حقوق أو التزامات الطرفين بمقتضى ميثاق الامم المتحدة المقررة.
* لابد من توافر حسن النية فى تنفيذ التزامات هذه المعاهده .
* من المنطقى عدم الدخول فى التزامات تتعارض مع التزامات هذه المعاهده مستقبلا .
* ستقوم مصر بانهاء التحفظات على الاتفاقيات الدولية المنضمة لها اسرائيل .
* ان مصر ترفض أى قيود على قوانينها الداخلية .

لقد اهتم الطرفان اهتماما اساسيا بموضوعات الأمن . أصر المفاوض المصرى على أن تقام ترتيبات الأمن بين الطرفين على أساس متبادل . وقد تضمنت هذه الترتيبات مناطق محدوده التسليح فى الاراضى المصرية واسرائيل وقوات أمم متحدة أو متعددة الجنسيات ومراقبين دوليين . كما اهتمت مصر بفتح المجال أمام الطرفين لامكان الاتفاق فى المستقبل حول تعديل وجود هذه القوات أو الترتيبات بموافقة الطرفين تم الاتفاق على ذلك .

وقد أثارت اسرائيل مخاوفاً بشأن قوات الامم المتحدة ، واحتمال عدم موافقة مجلس الامن -- بسبب موقف الاتحاد السوفيتى - على انشاء القوة الدولية التى نصت عليها المعاهده . . وقد أتفق الطرفان أنه فى هذه الحالة تستبدل قوة الامم المتحدة بقوة متعددة الجنسيات يتم تشكيلها من مجموعة دول . . على أن تتولى الولايات المتحدة هذه المهمة . وبناء على ذلك وجه الرئيس الأمريكى جيمى كارتر خطابا لمصر واسرائيل ذكر فيه أن الولايات المتحدة ستبذل كل جهودها من أجل الحصول على موافقة مجلس الامن بشأن إنشاء القوة اللازمة لتنفيذ المعاهده . ولكن فى حالة فشل مجلس الامن فى أنشاء هذه القوة واستمرارها وفقاً للترتيبات التى تتضمنها المعاهده فان رئيس الولايات المتحدة سيكون على استعداد للقيام بالخطوات الضرورية لضمان انشاء واستمرار قوة دولية متعددة الاطراف كبديل يتفق عليه .

بالنسبة للأحكام الختامية للمعاهدة اعترضت مصر على النص على أن تظل المعاهدة سارية المفعول لمدة غير محدوده . واقترح الجانب المصرى أن تكون نصوص هذه المعاهده قابلة لاعادة النظر بعد خمس سنوات. وذلك من أجل افساح المجال لامكان اعادة النظر فى بعض نصوص المعاهدة ذات الطبيعة المؤقتة . مع خلق ارتباط بين المعاهده والتقدم الذى يتم احرازه على الجهات الأخرى .

إعترضت اسرائيل بشدة على مبدأ جعل بنود المعاهدة موضع اعادة نظر ، وكذا على محاولة ربط المعاهدة بالتقدم على الجهات الأخرى . وقد أوضح الجانب المصرى للجانب الاسرائيلى والأمريكى أن اقتراح اعادة النظر لا يسرى على كل أحكام المعاهدة التى تشمل ثلاث أنواع من الأحكام يختلف التعامل معها باختلاف طبيعتها . وهذه الاحكام هى :

أحكام دائمة : مثل إنهاء حالة الحرب واقامة السلام . وهذه أحكام لها صفة الدوام بطبيعتها وغير قابلة لاعادة النظر .

أحكام إنتقالية : وهى تتعلق بالنواحى الاجرائية كالانسحاب ومراحله وتوقيتاته . وينتهى مفعول هذه الاحكام بالتنفيذ أى باتمام الانسحاب الكامل وانتهاء الفترة الانتقالية التى يتم خلالها الانسحاب .

أحكام خاصة باجراءات الامن : كترتيبات واجراءات الأمن المتخذة مثل تواجد قوات الامم المتحدة واقامة منافذ محدوده للقوات . وأوضح الجانب المصرى أن مثل هذه الاحكام ، لابد وأن تكون قابلة لاعادة النظر بعد فترة يكون السلام قد استقر خلالها بين الطرفين ، ودخلت العلاقات بين الطرفين فى مرحلة طبيعية . . بالشكل الذى يقنع الطرفان بامكانية اعادة النظر فى هذه الأحكام وربما الاستغناء عن بعض التدابير مع نمو الثقة بين الطرفين .

تم الاتفاق على حذف النص الخاص باستمرار سريان مفعول المعاهدة لمدة غير محددة . . مع إضافة فقرة جديدة للمادة الخاصة بترتيبات الأمن . . تتضمن إمكان اعادة النظر فى هذه الترتيبات وتعديلها بالاتفاق بين الطرفين .

الاتفاق التكميلى للحكم الذاتى

وكانت المشكلة الأخيرة خاصة بما أطلق عليه الاتفاق التكميلى بشأن الترتيبات الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة والتى ستأخذ شكل الخطابات المتبادلة المتطابقة . وذلك من أجل تحديد توقيتات تنفيذ التدابير اللزمة للوصول بالضفة الغربية وقطاع غزة الى الحكم الذاتى . . وكان المطلوب معرفة التوقيتات التى تتم فيها بشكل واضح الأجراءات التالية :

* موعد بدء المفاوضات بين الأطراف بشأن الضفة الغربيّة وقطاع غزة .
* موعد أجراء الانتخابات للمجلس الوطنى الفلسطينى .
* قواعد انهاء الحكم العسكرى وتسليم مقاليد الحكم للسلطة المدنية الفلسطينية .
* انسحاب القوات الاسرائيلية خارج الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتحديد نقاط الأمن التى ستتواجد بها قوات اسرائيلية .
* موعد بدء ممارسة السلطات الفلسطينية لسلطاتها فى الضفة والقطاع .

وكانت مصر قد اقترحت امكانية بدء عملية الحكم الذاتى الكامل للفلسطنيين فى قطاع غزة قبل الضفة الغربية . وقد انطلق هذا الاقتراح المصرى من اعتبارات عملية لا تمس بحال من الأحوال المبدأ الأساسى ، وهو ارتباط الضفة الغربية بقطاع غزة ووحدتهما الكاملة . وكانت اسرائيل قد حاولت بعد توقف المباحثات في نوفمبر ١٩٧٨، أن تسترد زمام المبادأة الاعلامية من مصر – خاصة داخل الولايات المتحدة – فاعلنت قبولها لمشروع المعاهدة الذى لم يستكمل دون شروط ، مع اخفاء رفضها للخطابات المتبادلة بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة ، والتى تشكل اتفاقا تكميليا للمعاهدة كما سبق الاشارة ، وذلك تحت ستار رفض المقترحات المصرية بهذا الشأن ، مع الادعاء بانها جاءت خارج اطار كامب ديفيد . . دون أن تشير الى الصيغ المقترحة من جانب مصر والولايات المتحدة . وقد جرت اتصالات عديده أثناء توقف المباحثات. .وزار الولايات المتحدة السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية « فى هذا الوقت » والمهندس مصطفى خليل رئيس الوزراء . . وجرت محادثات مكثفة مع الرئيس الامريكى ومع الجانب الاسرائيلى . . وقد تمخضت هذه النشاطات عن قيام سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكى بزيارة للمنطقة حيث حاول تضييق هوة الخلاف بين مصر واسرائيل ، وتمكينهما من الاتفاق على النقاط الخلافية التى عرقلت التوصل الى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية . وأدت الى توقف المفاوضات المباشرة لفترة زادت عن ثلاثة أشهر .

استمرت الاتصالات لعدة أسابيع قبل أن يحدث تقارب فى وجهتى النظر المصرية الأمريكية من ناحية والاسرائيلية من ناحية أخرى بشأن موضوع الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وبدأت المرحلة الثانية من مفاوضات معاهدة السلام فى واشنطن فى منتصف شهر مارس ١٩٧٩ولم تستغرق هذه المرحلة أكثر من عشرة أيام وصل خلالها الى واشنطن الرئيس السادات ومستربيجين ، حيث ظلت المباحثات بشأن ما بقى معلقا من موضوعات سواء بشأن الحكم الذاتى أو بشأن بترول سيناء حتى اليوم السابق لتوقيع المعاهدة .

وقد تم الاتفاق على صيغة الخطابات المتبادلة والمتطابقة بشأن موضوع الحكم الذاتى واعتبر كوثيقة ملحقة بمعاهدة السلام . . وتم توقيعة بين وثائق المعاهدة يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ . . وقد تضمن الخطاب المتبادل والموقع من الرئيس السادات ومناحم بيجين ووجه الى الرئيس الأمريكى جيمى كارتر . . الخطوات العملية التى ستتخذ من أجل تحقيق تسوية شاملة تتفق مع ما جاء فى اطار

السلام والبدء فى تنفيذ النصوص الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة كالاتى :

* بدء المباحثات خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام .
* دعوة الاردن للمشاركة فى المفاوضات مع مصر واسرائيل .
* يتضمن وفدى مصر والاردن فلسطنيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين أخرين يتفق عليهم .
* ان الهدف من هذه المفاوضات هو اقامة سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة .
* تستكمل هذه المفاوضات خلال عام واحد بحيث تبدأ الانتخابات فى موعد مناسب بعد التوصل الى اتفاق .

المعاهدة وثمار السلام (ملحق ١١) :

بتوقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ أنتهت مرحلة تاريخية رائعة من مراحل نضال الشعب المصرى .. والتى امتدت ٣٠ عاماً ، من أجل استعادة حقوق الشعوب العربية . لم تبخل مصر خلالها بشئ .. فبذلت ما لم يبذله أحد من أجل التزامها القومى .. فكانت هى العمود الفقرى الذى التفت حولة مقاومة البلدان العربية لدرء العدوان الواقع على الأمة العربية وشعوبها .

انها مرحلة قاسية بدات بالهزيمة العربية فى حرب عام ١٩٤٨ . وانتهت ومصر قد عرفت طريقها الصحيح الذى يوصلها الى تحقيق القدر الاكبر من أهداف الأمة العربية فى تحرير الأرض .. ووضع البذور الصحيحة للتسوية الفلسطينية العادلة .. أن مصر فى إدارتها الناجحة للصراع خلال هذه المرحلة ، إستخدمت جميع الاسلحة الشرعية المتاحة ، وكانت على بينة ووعى دائمين بالتطورات الدولية والمفاهيم والقواعد الأساسية فى السياسة والحرب وفى استخدام الاستراتيجية الشاملة فى سبيل تحقيق الأهداف القومية العليا .

ان مصر - بوعى كامل لحركة التاريخ - وضعت بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ .. استراتيجية متطورة بعيدة عن قوالب الفكر الجامدة والمناهج التقليدية .. ووضعت أهدافها امام عينيها دون أى تراجع عن التزامها القومى الذى يمثل جزء حيويا من كيانها ، وبلورت استراتيجية شاملة عملت طوال اثنى

عشر عاماً على تحقيق أهدافها مستخدمة كل الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية حيث :

* عملت على حشد ارادة الأمة العربية واستعادة الثقة التى هزتها هزيمة يونية ١٩٦٧ ، فحشدت الموارد الممكنة لمواجهة التحدى .
* قبلت ما كان ينادى به المجتمع الدولى ، كعناصر للتسوية العادله وهو ما تجسد فى القرار ٢٤٢ الذى قبلته جميع الدول العربية .
* جهزت المسرح الدولى والاقليمى والداخلى لاستعادة التوازن العسكرى والاستراتيجى بين العرب واسرائيل . وذلك من خلال سلسلة من المواجهات العسكرية الشرسة التى امتدت على مدار ثمانية عشر شهراً .. أطلق عليها أسم « حرب الاستنزاف » فارهقت عدوها وسبرت غوره وكشفت غروره .
* شنت حرب أكتوبر العظيمة ، وهى على وعى كامل بأن الحرب هى امتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى ، وأن الهدف من العمل العسكرى هو اهدار نظريات التوسع المتخفية وراء دعاوى الأمن، وكسر الجمود السياسى الذى احاط بالقضية العربية ، وفتح الباب أمام التسوية الشاملة .. والسلام العادل والدائم .. ووضع اسرائيل فى حجمها الطبيعى فى الشرق الاوسط .. وإعادة الثقة للانسان العربى فى نفسة وفى قدراته .
* فى ضوء ماسبق لم يكن الأمر غريبا - سوى على قله من قيادات عربية افتقرت الى العقلانية .. صعب عليها استيعاب مفاهيم الحرب والسياسة فى العصر الحديث ، ومناهج الحركة وأنماط السلوك التى تتواءم مع معطيات العصر وظروفه .. أن تقوم مصر والصدام المسلح فى قمته يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، بالدعوة الصريحة لوقف اطلاق النار وعقد مؤتمر دولى للسلام . وأن تعمل بجسارة على تطوير دور الولايات المتحدة وتصعيده فى جهود التسوية ، ثم تقوم بتوقيع اتفاقيتين لفض الاشتباك مع اسرائيل ، وتوفير فرصة إعادة بناء وتعمير منطقة القناة ، وعودة أكثر من مليون مواطن مصرى الى بلادهم ، وفتح قناة السويس للملاحة الدولية ، واستعادة ٤,٥ مليون طن من بترول سيناء سنويا .
* ثم جاءت مبادرة السلام لكى تتوج الجهود المصرية خلال هذه المرحلة .. وتقود مرحلة جديدة مختلفة تماما هى مرحلة بناء السلام ، وتؤدى الى توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل .. ووضع حجر الأساس للتسوية الفلسطينية .

من ناحية أخرى فانه بتوقيع معاهدة السلام . بدأت مرحلة اخرى جديدة من نضال الشعب المصرى لمواجهة تحديات المستقبل فى المجالين الداخلى والخارجى . . وهى مرحلة تطلبت من مصر أن تضع مجموعة جديدة من الأهداف والأولويات الاستراتيجية . . لكى يستكمل الشعب تحقيق أماله المشروعه فى قطف ثمرات السلام . . وفى مقدمتها تحقيق الأمان والاستقرار والتنمية لجموع الشعب الذى تحمل أعباء المواجهة العربية الاسرائيلية لمدة تزيد عن الثلاثين عاما . . كما تضع الأمة العربية على الطريق الصحيح لتحقيق أمالها وأهدافها القومية العادله .

وليس هناك أدنى الشك فى أن معاهده السلام المصرية الاسرائيلية . . قد شكلت منطلقا لمرحلة جديدة لمصر والعرب ولمنطقة الشرق الاوسط عامه . . مازالت تداعياتها مستمرة حتى يومنا هذا . وبتحليلنا للمعاهدة وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونتائجها فى شتى هذه المجالات . . نجد أنها حققت لمصر العديد من الأهداف المباشرة وغير المباشرة بالغة الأهمية لابد لنا أن نتناولها هنا .

فقد أدت المعاهدة الى انسحاب اسرائيلى كامل من شبه جزيرة سيناء ، وعودة السيادة المصرية على كامل ترابها المصرى . . وازالة الوجود الاسرائيلى منها وكان من أبرزه المستوطنات الاسرائيلية وأهمها مستوطنة « ياميت » القائمة عند الحدود الشرقية لمصر مع قطاع غزة بالقرب من رفح . . وكان هدفها استراتيجى هو خلق عازل اسرائيلى بين مصر وقطاع غزة ، يستكمل بعازل مماثل أقيم فى الناحية الأخرى من خط الحدود بقطاع غزة .

كان هدف استرداد سيناء هو الهدف الذى خاضت مصر من أجله حرباً شاملة ضارية هى حرب أكتوبر . . ووضعت لتحقيقه استراتيجة شاملة طويلة الأمد ، تستخدم كل الادوات المتاحة عسكريا وسياسيا واقتصاديا لتحقيق هذا الهدف الحيوى .

ولعل من أبرز النتائج التى أحدثت متغيرات هامة فى العقيدة التى غرسها بن جوريون فى المؤسسة العسكرية والقيادات السياسية الاسرائيلية . . حين ترك دولة اسرائيل منذ قيامها دون ان يحدد لها حدوداً وأطلق كلمته الشهيرة . . « أن حدود اسرائيل هى حيث يقف جنود اسرائيل » ،

وهى كلمه تعكس المعنى الصارخ لعقيدة التوسع الصهيونى ، فلأول مرة تعترف اسرائيل بأن لها حدوداً دولية هى الحدود المشتركة بينها وبين مصر ، وتتعهد باحترامها لهذه الحدود ، وعدم المساس بها أو بسيادة الدولة المجاورة لها والتى تشاركها تلك الحدود . والحدود بين اسرائيل ومصر هو الجزء الوحيد من الحدود الذى يتمتع بهذه الصفات .. أما باقى حدود اسرائيل فهى تعتبرها أمراً مازال خاضع للمساومة والتفاوض سواء بالنسبة لحدودها مع سوريا عبر هضبة الجولان المحتلة .. أو مع الضفة الغربية والاردن حيث مازالت تحتل الضفة الغربية حتى نهر الاردن .أو بالنسبة للبنان حيث تحتل شريط من الأرض اللبنانية على امتداد حدودها معها، فلا ينتظر أن تتخلى عنه بسهولة ما لم تضمن حصولها على ما تريده مياه الأنهار اللبنانية وأهمها نهرى الليطانى والحصبانى .

ولاشك أن وجود علاقة سلام بين مصر واسرائيل فى شكل معاهدة سلام موقعة من الطرفين ، وبشهادة الولايات المتحدة الامريكية .. قد أتاح لمصر مقدرة عالية على ممارسة العمل السياسى على نطاق واسع .. سواء على المستوى الاقليمى أو المستوى الدولى .. وفتح أمام الدبلوماسية المصرية مجالات للحركة والعمل بفاعلية على صعيد العلاقات الدولية .. وذلك من خلال الصورة الجديدة التى تبلورت للعلاقة بين مصر والولايات المتحدة .. وكذا دول أوربا الغربية التى كانت تدعم اسرائيل . وقد اعتمدت هذه النوعية الجديده من العلاقات المصرية الدولية .. والتى تميزت بالعقلانية والموضوعية كمنهج سياسى أصيل ، وارتكزت على الواقعية كنمط للسلوك السياسى المصرى . وكان الحوار هو السمة البارزة التى ميزت السياسة المصرية .. منذ أن بدأت مسارها على درب السلام .

لقد ادعى الكثيرون عند توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .. أنها سوف تجرد مصر من التزامها القومى ، وتسلب حقها فى ممارسته وفى الاشتراك فى العمل العربى المشترك ، خاصة فى اعمال الدفاع الجماعى العربى ، عند وقوع اعتداء على إحدى الدول العربية . ورغم ان المعاهدة لا تحتوى على ما يمنع مصر من ممارسة أى إلتزامات دولية أو عربية .. فقد أكدت الاحداث التى وقعت منذ توقيع المعاهدة حتى اليوم .. ان المعاهدة لم تنتقص من حق مصر فى التمسك بالتزماتها وممارسة واجباتها القومية تجاه الدول العربية .. ليس فقط من خلال ميثاق جامعة الدول العربية والمعاهدة العربية للدفاع المشترك . بل ومن خلال ميثاق الامم المتحدة ذاته .. وهى التزامات تفرضها روابط قوية تاريخية وعرقية ولغوية قوية الجذور التى يصعب إقتلاعها .

إن وجود حالة سلام بين اسرائيل ومصر - أقوى وأكبر الدول العربية - أتاح لمصر دورا رائدا فى عملية السلام ، ليس فقط بسبب الخبرات التى إكتسبتها فى هذا المجال ، ولكن كذلك لثبات نجاح السياسة الواقعية التى تبنتها منذ انتهاء حرب يونية ١٩٦٧ .. وأصبحت تمثل الآن السياسة الرائدة على مستوى العالم العربى والشرق الأوسط .. والمتطابقة مع روح العصر ومتطلباته .. ومن هنا فإن الدور الرائد الذى تلعبه مصر فى الوقت الحاضر فى عملية السلام الجارية فى الشرق الاوسط لدفعها للأمام من خلال علاقاتها الثابتة مع كل الاطراف المعنية العربية والامريكية والاسرائيلية . لم يكن هو الدور الوحيد لمصر فى هذا المجال ، بل ان اطار التسوية الشاملة الذى وقعته مع اسرائيل وما جاء بمعاهدة السلام ، بشأن هذه التسوية ، قد حدد بدقة الرابطة القوية التى تربط بين التسوية الشاملة والمعاهدة ذاتها باعتبارها جزء من هذه التسوية .. قد حددت طريق السلام ووضعت نموذجاً كاملاً للتحرك السياسى من اجل ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية وللتسويات الشاملة الأخرى .

ان إنسحاب اسرائيل الكامل من سيناء أعاد الى مصر بترول سيناء كاملا .. الذى أصبح يمثل أحد موارد الدخل الرئيسية لمصر . وقد أمكن تنمية حقول منطقة خليج السويس وساحله بعد ان زالت عنه عناصر التهديد والاحتلال .. حتى أصبح هذا الدخل يساهم بشكل فعال فى دعم الاقتصاد المصرى وعمليات التنمية .

كما ان « **انهاء حالة الحرب** » ، وحلول السلام بين مصر واسرائيل ، قد أدى الى خفض كبير فى الانفاق العسكرى ، وما كانت يتطلبه استمرار حالة الحرب ..ولا شك ان نفقات التسليح قد انخفضت بالقدر الذى يتناسب مع استخدام التكنولوجيا المتطورة ، لذلك فان عمليات التخفيض فى التسلح لا تمس المقدرة القتالية
للقوات المسلحة بل ترفعها فى بعض المجالات ، مع توجيه الفائض لسد جانب من احتياجات التنمية الاقتصادية . كما اتاح الفرصة للقوات المسلحة بامكاناتها الضخمة ان تشارك ايجابيا فى اقامة المشروعات الكبيرة للبنية الاساسية للدولة وفى اعمال التنمية . من ناحية اخرى فقد نشطت وتطورت الصناعات الحربية فى مصر .. حتى اصبحت مصر تنتج وتصدر العديد من انواع الاسلحة والكثير من انواع الذخائر . ونحن نعرف مدى اهمية وجود القاعدة الصناعية الحربية فى بناء القدرة العسكرية الذاتية .

لقد اتاح الاستقرار والامن فرصة طيبة لتطوير استخدام قناة السويس فى الملاحة الدولية وفى خدمة وتنمية الاقتصاد العالمى .. الامر الذى أدى إلى زيادة عائدها بشكل كبير . وعاد ليشكل احد الدعامات الاساسية فى دخل مصر القومى . وفى نفس الوقت شجع هذا المناخ الآمن المستقر الاستثمارات الاجنبية فى شتى المجالات .. الامر الذى ظل متعذرا - وقد حرم منه الاقتصاد طوال فترة الحرب - لخشية المستثمر الأجنبى على امواله من أى تطورات حادة فى حالة الاستقرار مع استمرار حالة الحرب .

ولا شك ان ظروف الحرب وأعبائها وانعكاساتها على افراد الشعب قد أدت الى حدوث إنخفاض حاد فى الحالة المعنوية للموطنين المدنيين إستمرت منذ نكسة يونية ١٩٦٧ .. الامر الذى وقف حائلا امام امكانية توجيه طاقات الدولة بكامل قدرتها البشرية المادية والمعنوية لسد احتياجاتها الرئيسية.. عادت الحالة المعنوية الطبيعية للمواطن المصرى وتضاعفت الانتاجية على مستوى المجتمع كله .

ونظرا لطول فترة حالة الحرب ، وما جلبته من معاناة وشعور بعدم الاستقرار وخوف من مفاجآتها وأضرارها مع استمرار حالة التعبئة العامة لخدمة المجهود الحربى ..كان لزاما العمل على خلق شعورعام لدى المواطن بالاطمئنان على يومه وعلى غده .. بتوجيه الموارد لسد احتياجاته الاساسية من طعام أو كساء ومرافق حيوية للخدمات الصحية والنقل والمواصلات والاتصالات وغيرها من الخدمات الضرورية للمجتمع . وقد ساعد على ذلك النجاح الذى تحقق فى مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية من خلال تقديم المساعدات والقروض ومعاونة مصر فى اعادة بناء اقتصادها .

أضف الى ذلك مشاعر العزة الوطنية وما ولدته هزيمة يونية ١٩٦٧ من احساس بجرح عميق للكرامة الوطنية .. كل ذلك عالجته حرب أكتوبر .. واكتملت متطلبات استرداده بتحقيق السلام وتأكيد ان العناء الذى سببته والدماء التى سالت على ارض سيناء لم تذهب هدرا ..وانها قد أثمرت أمنا وسلاماواستقرارا ونموا . بالرغم ان معاهدة السلام كانت اتفاقا يعالج حالة الحرب التى كانت قائمة بين دولتين هما مصر واسرائيل ، ويحولها الى حالة السلام .. الاان الارتباط الذى اصرت عليه مصر بين هذا السلام والتسوية الشاملة .. جعل من المعاهدة خطوة هامة فى طريق الحل

الشامل .. كتأكيد لما التزمت به اسرائيل فى اطار كامب دافيد .. واستعدادها للتفاوض مع باقى الدول العربية اطراف النزاع على نفس الاسس التى تفاوضت مصر على اساسها .. وذلك من خلال قيام كل من مصر واسرائيل بدعوة باقى الاطراف العربية المشاركة فى النزاع للاشتراك فى عملية التفاوض من اجل السلام . واذا كانت السنوات الطويلة قد مرت دون ان تستفيد الدول العربية من هذا الوضع فذلك لرفضها المستمر الدخول فى مفاوضات مباشرة مع اسرائيل ، والتى اصبحت بعد مرور ثلاثة عشر عاما على معاهدة السلام هى المنطلق الاساسى والمحور الذى تدور حوله عملية السلام الآن .

لقد اكدت معاهدة السلام مع اسرائيل ، ان السلام لايعنى تنازلا عن السيادة ، وان مرونة الحركة لا تمثل تراجعا ، فالمناورة والحركة الغير مباشرة مطلوبة فى ظروف التفاوض .. ولكن ذلك كله لم يكن يعنى خروج عن المسار او انحراف عن الهدف . كذلك فان السلام انما يحافظ على الاستقلال السياسى ، ولا يؤثر على الالتزامات الدولية والاقليمية .. وقد أكدت كذلك ان الاعتراف باسرائيل كدولة قائمة ولها حق استمرار الوجود - كأمر واقع يصعب تغييره - لا يعنى اعطاؤها أى حق فى التوسع فى الاراضى العربية المجاورة .. خاصة بعد ان يتم تقنين وجود اسرائيل بين كل جيرانها العرب ، وتحديد الحدود الدولية لها والتزامها بحدود آمنة ومعترف بها وهو التزام يسرى على كل الاطراف الامر الذى يحفظ لإسرائيل حدودها . رغم ان موضوع المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزه ، من الموضوعات الصعبة والشائكة نظرا لما ترمى اليه اسرائيل من خلق واقع جديد وفرض مدلول سياسى لوجودها .. الا ان اخلاء كل مستوطنات سيناء وازالتها .. قد خلق سابقة هامة لابد ان تدعم موقف المفاوض العربى وهو يواجه مشكلة المستوطنات فى مفاوضات السلام وهى ميزة لم يتمتع بها المفاوض المصرى عندما كان يتفاوض بشأن مستوطنات سيناء وارساء مبدأ إخلائها وازالتها مع اسرائيل .

ان تحول الدور الامريكى فى عملية السلام من دور الوسيط الى دور الشريك الكامل .. كان نجاحا كبيرا للسياسة المصرية .. أتاح الفرصة لامكان اشراكها بقوة فى مرحلة السلام الشامل ، واذا كانت الولايات المتحدة تلعب حاليا الدور الرئيسى فى دفع وتوجيه عملية السلام نحو الحل الشامل ، فذلك يعود الى الجهد الكبير الذى بذلته مصر خلال السبعينات لتطوير الدور الامريكى عن اقتناع

بان ٩٩ ٪ من اوراق الحل فى يد الولايات المتحدة . . ولا شك ان مسار الأحداث العالمية والاقليمية قد شارك فى تطور الدور الامريكى . . وفى اقتناع الولايات المتحدة بدورها القيادى الضرورى لحفظ مصالحها والمصالح الحيوية العالمية فى المنطقة .

لقد دعمت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التطور الهام الذى حدث لدى الرأى العام العالمى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ . . تجاه القضية الفلسطينية ، والنظر اليها على انها قضية شعب له الحق فى الحياه والوجود ، والحصول على وطن بعد ان كان يعتبرها قضية لاجئين يحتاجون الى المأوى والطعام . كما ان الاتفاق التكميلى الذى الحق بالمعاهدة ، الخاص باقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة . . اصبح هو الباب المفتوح حاليا امام المفاوض الفلسطينى والذى يحتوى على ما التزمت به اسرائيل تجاه القضية الفلسطينية من التزامات دولية . يمكن للمفاوض الفلسطينى ان يأخذ من هذه الاتفاقات ما يشاء ومايراه نافعا ومفيدا فى نضاله الحالى وفى نفس الوقت ملزما لاسرائيل .

وأخيرا فقد رسمت مصر طريقها الجديد وفقا لمجموعة جديدة من الاولويات الاستراتيجية . . كان يجب ان تأخذ فى اعتبارها بعض الاسس الضرورية لمواصلة المسيرة الناجحة نحو المستقبل . . والتى تقوم على عدة مبادئ :

* ان التسوية المصرية الاسرائيلية ليست هى نهاية المطاف ، بل ان مصر ستتحمل طبقا لتعهداتها فى معاهدة السلام وفى اطار كامب دافيد . . مع الفلسطينيين عبء المعركة التفاوضية الشرسة (التى يدور رحاها على جبهة التسوية الشاملة) .
* ان مصر سوف تقف الى جانب اى طرف عربى يقبل التفاوض على اساس المبادئ العامة التى ارستها معاهدة السلام التى توصلت اليها مصر حقيقة بجهد منفرد فى ظروف بالغة الصعوبة . . ولكن من اجل هدف مشترك فى اطار التزام قومى .
* ان المصلحة العليا لمصر ، تفرض عليها ان تسعى لتحقيق الاستقرار ، ليس فقط على المستوى الذاتى ، ولكن ايضا على المستوى الاقليمى . . فى هذه المنطقة ذات الوضع والامكانات والموارد الاستراتيجية الحساسة ومصر فى محاولاتها تحقيق هذا الهدف القومى يجب ان تتعاون مع كل القوى المحبة للسلام والتقدم .

* ان مصر الساعية بنشاط لتثبيت مواقفها وتنمية دورها فى المجال الاقليمى والعربى يجب ان تسعى لتعزيز مكانتها الدولية وان تشارك فى كل انشطة السلام المتعلقة بدوائر اهتماماتها سواء الدائرة الاسلامية او الدائرة الافريقية ٠٠وان تستمر متمسكة بمبادئها وقيمها واخلقياتها ٠٠ وإيمانها بحق الشعوب فى ان تتمتع بثمرات عملها وجهدها وبثرواتها دون سلب او ابتزاز او تهديد وفى ظل مناخ من الامن والاستقرار والسلام ٠

● ● ●

خاتمة

خـــاتمـة

بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ ، وصدور القرارات العربية فى بغداد بمقاطعة مصر سياسيا واقتصاديا . . دخلت العلاقات المصرية العربية مرحلة غير طبيعية ولعل من الظواهر ذات الدلالة فى هذا الشأن . . انه بالرغم من الخلافات التى كانت قائمة بين العرب ، الا انهم قد تضامنوا فى عدائهم لمصر . . لسلوكها المنطقى والواقعى فى علاج قضية السلام مع اسرائيل . وقد اتسمت مرحلة القطيعة العربية لمصر بتبادل الحملات الدعائية بين بعض النظم العربية من جانب ومصر من جانب اخر وتضمنت توجيه اتهامات باطلة ضد مصر وسياستها ورد مصر عليها بان سياسة هذه النظم تتسم بالبعد عن الواقعية وعدم القدرة على الحسم وعدم تفهم حقائق الموقف السياسى فى العالم وفى المنطقة العربية . وقد توقفت الحملات الاعلامية المصرية بمجرد ان تولى الرئيس حسنى مبارك مقاليد الحكم فى عام ١٩٨١ ، واصدرتوجيهاته بوقف هذه الحملات .

وقد شكلت هذه البادرة بداية طيبة لسياسة مصر العربية و جهود الدبلوماسية المصرية التى امكنها ان تحقق نجاحا حقيقيا بدءً بتحررها من الحصار الجماعى العربى ، وانتهاءً باعادة كل الدول العربية لعلاقاتها الكاملة مع مصر ، وعودة مصر الى الجامعة العربية وعودة مقر الجامعة الى القاهرة فى الفترة بين عامى ١٩٨٧ - ١٩٨٩ .

ورغم الضغوط التى تعرضت لها مصر . . منذ نهاية عقد السبعينات وفى معظم سنوات الثمانينات لم تغير مصر منطقها السياسى . . وظل منطقها هو السلام الذى يتوخى المصالح القومية والذاتية فى آن واحد . . ويدعو الى حماية السيادة وإرساء قواعد الامن والاستقرار القائم على الاحترام المتبادل والسلام القائم على الحق والعدل والمنافع المتبادلة ذلك لان سياسة السلام والمصالحة التى انتهجتها ومازلت تنتهجها مصر . . لم تكن سياسة مرحلية او خطوات تكتيكية فحسب بل هى تشكل اختيارا استراتيجيا اصيلا ، يعبر عن الروح المصرية والمفهوم المصرى للمصلحة القومية ومصالح شعوب المنطقة بما فيهم الشعب الفلسطينى .

لقد بدأت المعالم المبدئية لهذه السياسة تتبلور من خلال تجارب الثورة المصرية ضد العدوان ، ثم انطلقت بكامل عناصرها مع انطلاقه التحرير التى بدأت يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، واستمرت طوال عقد السبعينات .. ثم تطورت وتبلورت على الصعيد القومى مرة اخرى خلال السنوات الاخيرة من عقد الثمانينات ومازالت مصر تعمل على ترسيخ ثوابت هذه السياسة .. بدعمها لكل الجهود المبذولة فى كل المراحل ومع كل القضايا .. للتوصل الى سلام شامل وعادل فى الشرق الاوسط . وكان على مصر وهى تواجه تحديات جديدة على رأسها المقاطعة العربية .. ان تضع استراتيجية عالية المرونه ، هدفها المحدد هو تدعيم الامن القومى المصرى .. من خلال سياسة واعية لاعادة بناء الجسور العربية، واستمرار التمسك بسياسة التسوية الشاملة لمشكلات الصراع العربى الاسرائيلى ، والعمل على دعم الاستقلال السياسى والبعد عن التبعية .

كان الاقتراب المصرى من العرب او الاقتراب العربى من مصر .. ضرورة امنية حيوية فى المقام الاول، تأكدت اهميتها عندما تعرضت الدول الخليجية للتهديد الايرانى المباشر اثناء حرب الخليج الاولى .. كما كان هذا الاقتراب اضافة هامة لدور مصر ورصيدها يسهل كثيرا من مهمة دفع عملية السلام بهدف الوصول الى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية .. ويدعم من الموقف المصرى ازاء الاطراف الاخرى فى الصراع ولاسيما اسرائيل .. فضلا عن ان ذلك يتيح بدائل عديدة للمناورة والحركة الدبلوماسية المصرية .

من ناحية اخرى فقد استمرت سياسة التسوية الشاملة لمشكلات الصراع العربى الاسرائيلى تمثل هدفا استراتيجيا ثابتا واساسيا لدى القيادة السياسية المصرية ، عن يقين بان حل القضية الفلسطينية هو الطريق الى تحقيق سلام حقيقى فى المنطقة العربية .. تشترك فيه كل الاطراف العربية المعنية .. الامر الذى سيؤكد سلامة التوجهات الاستراتيجية المصرية فيما يتعلق بمعالجة القضايا الخلافية والصراعية التى تعد القضية الفلسطينية ابرز نماذجها تعقيدا . كما انه يدفع العرب او جانب رئيسى من الدول العربية الى اللحاق عمليا بما سارت عليه استراتيجية مصر منذ عشر سنوات سابقة الامر الذى يؤكد ان المقاطعة العربية لمصر لم يكن لها مايبررها سوى ان مصر قد سبقت الدول العربية الاخرى فى ادراكها لطبيعة وابعاد الموقف السياسى فى منطقة الشرق الاوسط على اساس من الواقعية وباسلوب الحلول العملية التى يمكن ان تحقق الاهداف العربية . واخيرا فان نجاح مصر فى

هذا الاتجاه سوف يؤكد عمليا ان مصر هى الدولة القائدة فى المنطقة العربية ، رغم محاولات بعض النظم العربية محاصرة توجهاتها السياسية

كذلك استهدفت الاستراتيجية المصرية فى عقد الثمانينات التأكيد على ممارسة الاستقلال السياسى وانطلاق القرارات المصرية عن اعتبارات المصلحة المصرية الوطنية . فعلاقة مصر الوثيقة بالغرب وفى مقدمته الولايات الامريكية لاينفى عنها صفة الاستقلالية وكونها دولة تعتز بارادتها الحرة وقرارها لمستقل. وان هذه العلاقة لم ولن تمنع مصر من الجهر بما تراه من رؤية سياسية ، حتى وان كانت مخالفة للرؤية الغربية عند الضرورة : سواء فى القضايا المتعلقة بالامن الدولى او بمشكلات منطقة الشرق الاوسط والصراع العربى الاسرائيلى ومعالجة القضية الفلسطينية

كما ان وجود علاقات دبلوماسية عادية ومايتبعها من تفاعلات طبيعية بين مصر واسرائيل بحكم معاهدة السلام والتزاماتها والالتزام احد المعالم التى تميز السياسة المصرية - لايعنى ان مصر قد فقدت هويتها العربية او رؤيتها القومية او انها تخلت عن القضايا العربية او ان نقاط الخلاف بين مصر واسرائيل قد انتهت .

****

من اجل تحقيق هذه الاهداف تحملت مصر دائما مسئوليتها القومية والدولية كاملة ليس فقط باعتبارها الدولة العربية الرائدة فى هذه المجالات . . ولكن كذلك بحرصها على اداء دورها التقليدى فى اقامة جسور التفاهم والتواصل خدمة للسلام والعدل

فعلى الصعيد العربى ، تميزت السياسة المصرية وتفاعلاتها مع العالم العربى طوال سنوات حقبة الثمانينات بايجابية كبيرة بلغت ذروتها خلال عام ١٩٨٧ . . أدت الى تعميق تيار الواقعية السياسية فى سلوكيات غالبية الدول العربية تجاه مصر . . وهى الواقعية التى أكدها تعاظم الاثار السلبية الناجمة عن استمرار التباعد بين مصر والدول العربية . لذلك كانت ردود فعل الدول العربية ايجابية . وكانت نتيجة استمرار التفاعلات الجدية بين مصر وهذه الدول ان حققت الدبلوماسية المصرية مع الدول العربية نجاحا ضخما فى سياستها التى أعلنتها من قبل بشأن عودة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية ، وهى السياسة التى قامت فى مجملها على عدم وضع شروط مسبقة لعودة هذه

العلاقات وترك القرار فى هذا الشأن للدول العربية نفسها مع عدم ممارسة اى ضغوط على اى طرف عربى فى اتجاه اخر .

ان روح المصالحة والاعتدال التى اتسم بها السلوك السياسى المصرى لم تكن وليده هذه الازمة العربية.. ولكنها تعبير اصيل عن طبيعة الشعب المصرى .. وحرصه على العيش فى استقرار وامن بعيداً عن المغامرات السياسية والعسكرية معتمدا فى تنفيذ ذلك على استراتيجية شاملة .. تستخدم كل ادواتها السياسية والاقتصادية .. ولاتلجأ الى استخدام القوة الا كملجأ اخير لرد العدوان وحماية الأمن القومى وفرض السلام.

****

لقد ظلت قضية الصراع العربى الاسرائيلى تمثل دائما التحدى الرئيسى فى السياسة المصرية وفى استراتيجية مصر الهادفة الى تحقيق الاستقرار والسلام .. ورغم اعتبار معاهدة السلام خطوة حاسمة فى هذا الاتجاه فقد ظل هذا التحدى قائما فى مواجهة السياسة المصرية وان اختلفت صوره وابعاده .. اذ تحول التحدى من صدام قوى الى صدام علاقات . فقد تسبب وجود العلاقات المصرية الاسرائيلية فى إحداث مؤثرات فى العلاقات المصرية مع العديد من الدول الاقليمية والقوى العالمية الفاعلة فى النظام الدولى وقتئذ ابتداء من بعض الدول العربية الرافضة وانتهاء بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

لقد ألقت هذه المؤثرات أعباء إضافية جسيمة تطلبت من مصر جهدا كبيرا استمر طوال السنوات العشر التى اعقبت توقيع المعاهدة . كان ابرزها ضرورة خلق توازن ثابت بين الالتزامات القومية العربية والعلاقات المصرية الاسرائيلية على الجانب العربى او على الجانب الاسرائيلى .

ولاشك ان النظرة المتأنية لتطورات السياسة الخارجية المصرية وتفاعلاتها الدولية بين مطلع الثمانينات. وماانتهت اليه فى مطلع التسعينات .. يكشف لنا حجم النجاح الكبير الذى حققته سواء فى تأثير الدور المصرى على الوضع الاقليمى بشقيه العربى والاسرائيلى ، اوفى تجسيد المكانة الدولية التى اكتسبتها مصر . ان تأملنا فى هذه العجالة - **التى نمهد بها لما سنتناوله فى الجزء الثانى من هذه الدراسة** - لما حدث من تطورات يمكننا ان ندرك حجم التحديات التى تجاوزتها

السياسة المصرية . . وهى تشق طريقها التى تمسكت به منذ حرب اكتوبر . والقيم والمبادئ التى ارستها هذه الحرب كبداية حقيقية لمسيرة السلام فى الشرق الاوسط .

لقد قاد الرئيس حسنى مبارك مسيرة مصر فى هذه المرحلة . . عن ايمان مطلق بصحة سلوكها السياسى السليم فى قضية الصراع العربى الاسرائيلى . . وعن اقتناع بان تحركها من اجل تحقيق السلام باستخدام منهج عقلانى موضوعى . . كان ضرورة قومية قبل ان يكون مصلحة وطنية . ورغم كل التداعيات التى فرضت عليها نتيجة للحملات العدائية التى اطلقتها بعض القيادات العربية فى اعقاب توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل . . لم تتخل مصر عن عقيدتها القومية او تتراجع عن دعم وتأييد الحقوق العربية ، بل تمسكت بالعمل على استعادة الدائرة العربية المفقودة مع اعتبار ان ماحدث من مواقف عربية ضد سياستها لن تلبث ان تكشف الايام عن زيفها وبعدها عن الواقع السياسى للاوضاع العالمية والاقليمية ، واعتمادها على الشعارات التى لاتحقق نفعا او تحسم وضعا او توفى بالتزام قوميا اصيلا . . وان مصر عندما اتخذت هذا المنهج العلمى كانت أبعد نظراً وأعمق إدراكا لواقع الوضع العالمى والاقليمى.

****

لم تكن مهمة العودة المتبادلة بين مصر والعرب مسألة تتعلق بتأكيد سلامة السياسة المصرية الخارجية فحسب . ولكنها كانت تتطلب جهدا مصريا خاصا يحقق التوازن الذى يحكم دور مصر الاقليمى ويخلق صياغات جديدة لسياستها ودبلوماسيتها تجمع بين التزاماتها التعاقدية المتعلقة بمعاهدة السلام مع اسرائيل وأولويات إلتزاماتها القومية كمعالم ثابتة فى سياستها الخارجية .

خلال النصف الاول من عقد الثمانينات واجهت هذه المعادلة الصعبة كثيراً من المعوقات . . غير ان مصر نجحت فى اجتيازها فى ظل اسلوبها العقلانى ومنطقها القوى فى تعاملها مع الدول والقضايا العربية . . وذلك من خلال تجنبها الدخول فى المهاترات الكلامية مع طرح موضوعى لكل المشكلات العربية عند التعرض لها ، والابتعاد عن نقاط الخلاف العربية والتركيز على نقاط الاتفاق والاستفادة منها فى تسوية اى نقاط تظهر للخلاف .

من ناحية اخرى فقد تأكدت اسرائيل من خلال السلوك السياسى المصرى معها وفى القضايا العربية المطروحة .. ان معاهدة السلام معها لاتفرض قيوداً تسلب مصر حق الدفاع عن مصالحها الوطنية والتزاماتها العربية .. فقد اصرت دائما على ضرورة التوصل الى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية فى - مواجهة رفض اسرائيلى شديد - مؤكدة بذلك تضامنها مع الشعب الفلسطينى ودفاعها عن المصالح العربية. انها نفس المبادئ التى طبقتها ابان الحرب الايرانية العراقية .. وهى نفسها التى دفعتها الى الوقوف الى جانب لبنان اثناء الغزو الاسرائيلى لها ١٩٨٢ ثم الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية اثناء ازمتها الكبرى فى لبنان عام ١٩٨٣ .

هكذا بدأت القطيعة العربية تتصدع ويذوب الجدار المفتعل من برود العلاقات وتعدد الاتصالات الثنائية على عدة مستويات لتتصاعد حتى تصل الى مستوى القمة . فقد اعلنت الاردن قرار عودة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر فى خريف ١٩٨٤ . كما شهد عام ١٩٨٦ عودة العلاقات العربية المصرية من الناحية الواقعية .. ولكن تم تدشينها رسميا فى العام التالى . فقد عادت اللقاءات وتبادل الرسائل وعقد الاتفاقيات كما عادت مصر لعضوية العديد من الاتحادات العربية .. وفى عام ١٩٨٧ تصاعد حجم التفاعلات العربية المصرية قبل ان تتم اعادة العلاقات الدبلوماسية رسميا بين مصر واغلب الدول العربية فى نهاية العام . وفى هذا العام وقفت مصر الى جانب انتفاضة الشعب الفلسطينى ونضاله داخل ارضه .. مؤكدة تضامنها معه وحرصها على الدفاع عن مصالح العالم العربى وان علاقاتها مع اسرائيل لاتعنى تخليها عن التزاماتها القومية .

وازدادت التفاعلات على المستويات الثنائية والجماعية فى صور مختلفة .. تأكد من خلالها وقوف مصر وراء القضايا العربية ودفعها لعملية السلام بين العرب واسرائيل وارتباط ان أمن مصر بكل مايجرى فى المنطقة العربية خاصة مايتعلق باحداث الساحة الخليجية بما فى ذلك الالتزام بنصوص اتفاقية معاهدة الدفاع العربى المشترك.

وفى قمة عمان ١٩٨٧ بلغت التطورات ذروتها حين اتخذت القمة العربية قرار يتيح للدول العربية اعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر اذا ارادت ذلك .. ومع نهاية العام كانت أعلام كل من دولة الامارات العربية والعراق والمغرب والكويت واليمن الشمالية (قبل الوحدة) والسعودية والبحرين وموريتانيا وقطر وفلسطين قد عادت لترفع فى القاهرة مرة اخرى.

****

ان استعادة العلاقات المصرية العربية رسميا كانت البداية الحقيقة لعودة الدور المصرى الفعال فى اطاره العربى بكل عناصر قوته السابقة فى المتغيرات التى حدثت فى توازنات القوة والاوضاع النسبية . ولم يكن قد بقى لاستكمال المراسم الشكلية للدور المصرى القوى سوى العودة الى الجامعة العربية وقد تحققت فى عام ١٩٨٩ .

كانت هذه العودة تتويجا لجهد مصر الصادق والمستمر فى المجال العمل القومى وحرصها الدائم على الحفاظ على جوهر سياستها العربية والتزامها بالامن القومى العربى كأولوية مع الحفاظ على جوهر السلام مع اسرائيل.

ويشاء القدر ان يشهد عام ١٩٩٠ حدثا خطيرا على المستوى العربى والدولى هو ازمة الخليج لقيام العراق باجتياح دولة الكويت .. يفتح الباب لتؤكد مصر تأكيد عمليا شاملا كل ثوابت سياستها الخارجية بكل اولوياتها والتزاماتها العربية .. وسعيها نحو السلام ..واستخدام وسائل الاستراتيجية الشاملة فى تنفيذ هذه التوجهات بما فى ذلك المشاركة فى الجانب العسكري من ازمة الخليج وفى تخليص ارض الكويت من الاحتلال العراقى بالقوة فى تعاون وثيق مع القوى العربية والدولية .. وكان ذلك عن ايمان واقتناع بضرورة اعادة الاستقرار الى المنطقة وردع العدوان ايا كان الطرف الذى يقوم به .. والعمل الجاد والمكثف من اجل تحقيق السلام فى المنطقة .. من خلال السعى الدائب نحو التسوية السلمية الواقعية للصراع العربى الاسرائيلى .. والتى تتفق مع واقع المعطيات والتحولات التى شهدها العالم فى عقدى السبعينات والثمانينات ومايشهده العقد الحالى من متغيرات تمثل نظاما دوليا جديدا .. كان ذلك كله تأكيداً لخطها الاستراتيجى الثابت والنابع من حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

****

لقد مثلت ازمة الخليج اكبر التحديات التى واجهت السياسة المصرية الخارجية بكل عناصرها .. وفجرت تحديات أخرى كان لابد للسياسة المصرية ان تتصدى لها .. ولقد اظهرت القرارات الحاسمة التى اتخذها الرئيس حسنى مبارك إبان هذه الازمة .. قدرة مصر على التعامل الجاد مع اشد المواقف تعقيدا .. من خلال حرص واضح على الحفاظ على كيان الامة والعمل الصادق على احتواء ازمتها مهما بلغت شدتها لاعادة الامن الى ربوعها .

لقد ادركت الولايات المتحدة من خلال هذه الازمة مدى عمق تأثير الدور المصرى فى مسار الازمة التى ازعجت العالم كله .. حتى تحول هذا الادراك عندما بدأت عملية السلام والسعى من اجل التسوية الشاملة الى ايمان بأن مصر بسياستها المعتدلة وسعيها الدؤب من اجل السلام .. هى السند الهام الذى يساعد السياسة الامريكية على تحقيق اهدافها الخاصة بفرض الاستقرار وتصفية بؤر التوتر والنزاع فى المنطقة وهو نفس الهدف الذى تسعى مصر الى تحقيقه منذ ربع قرن .

وقد لعبت التحولات التى جرت فى النظام الدولى دوراً مساعداً فى التوصل الى هذه الرؤية ، بعد ان تراجعت اجواء الحرب البادرة ، وبدأ النظام الدولى يأخذ شكلا جديدا يسمح للولايات المتحدة بان تأخذ مركز الصدارة دون منافس .. وتتولى دورا قياديا شبه منفرد .. فى ضرورة العمل على حل الصراعات والمشاكل بالوسائل السلمية وعلى رأسها الصراع العربى الاسرائيلى .

ولقد كان لمصداقية السياسة المصرية واعتمادها على ثوابت موضوعية مستقرة لاتتغير او تتلون كسمة السياسات الشائعة بين العديد من دول المنطقة .. دورها الهام فى تأكيد ابعاد التوافق المصرى الامريكى .. خاصة مايتعلق برفض استخدام القوة فى حل الصراعات ورفض الاستيلاء على اراض الاخرين بالقوة ، وتحقيق الاستقرار والامن والسلام فى منطقة الشرق الاوسط .

من هذا المنطلق .. ما ان توقف القتال فى حرب الخليج حتى تقدم الرئيس جورج بوش فى ٦ مارس ١٩٩١ بمبادرة للسلام فى الشرق الاوسط .. مستندا الى قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى مبدأ " الارض مقابل السلام" مع ضمان الحقوق المشروعه للشعب الفلسطينى .. انها نفس المبادئ التى حددتها مصر وقامت على أساسها إطارى كامب ديفيد ومعاهدة السلام .

وقام جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية بجولاته المكوكية التى بلغت ثمان جولات .. لعبت خلالها مصر دورا اساسيا فى دفع حركة السلام وازالة المعوقات التى اعترضتها .. وذلك من اجل عودة مؤتمر السلام للانعقاد مرة اخرى بعد مضى ثمانية عشر عاما على انعقاده فى جنيف عام ١٩٧٣ .

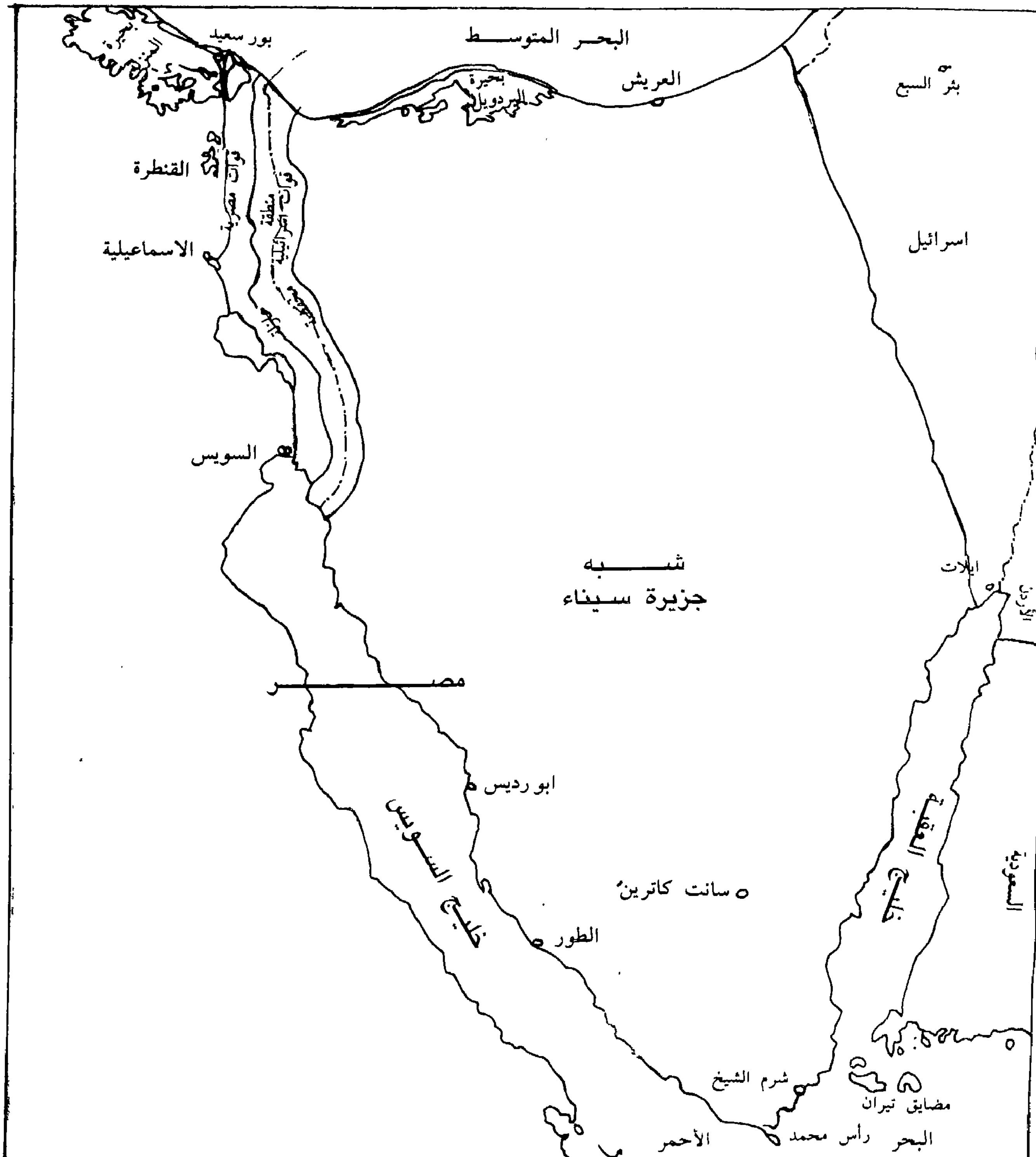
هكذا اصبح يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٩١ مسجلا بين الايام المشهودة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى .. حينما شهدت العاصمة الاسبانية مدريد انعقاد اولى جلسات المؤتمر .. ليبدأ مرحلة جديدة حاسمة فى عملية السلام بالشرق الاوسط .. تتولى فيها مصر دوراً رائداً هاما بحكم خبراتها الواسعة فى هذا المجال .. وقدراتها التى اكتسبتها على مدى عقدين من التعامل المباشر مع قضايا الامن والتفاوض والتسوية .. والعمل الدائب من اجل ارساء قواعد السلام الحقيقى الراسخ .. القائم على دعامتى الحق والعدل .

كانت هذه الخاتمة هى العجالة التى أردت بها ان أمهد للجزء الثانى من هذا الكتاب حول «حرب اكتوبر .. وحصاد السلام» باذن الله

تم الجزء الاول بحمد الله

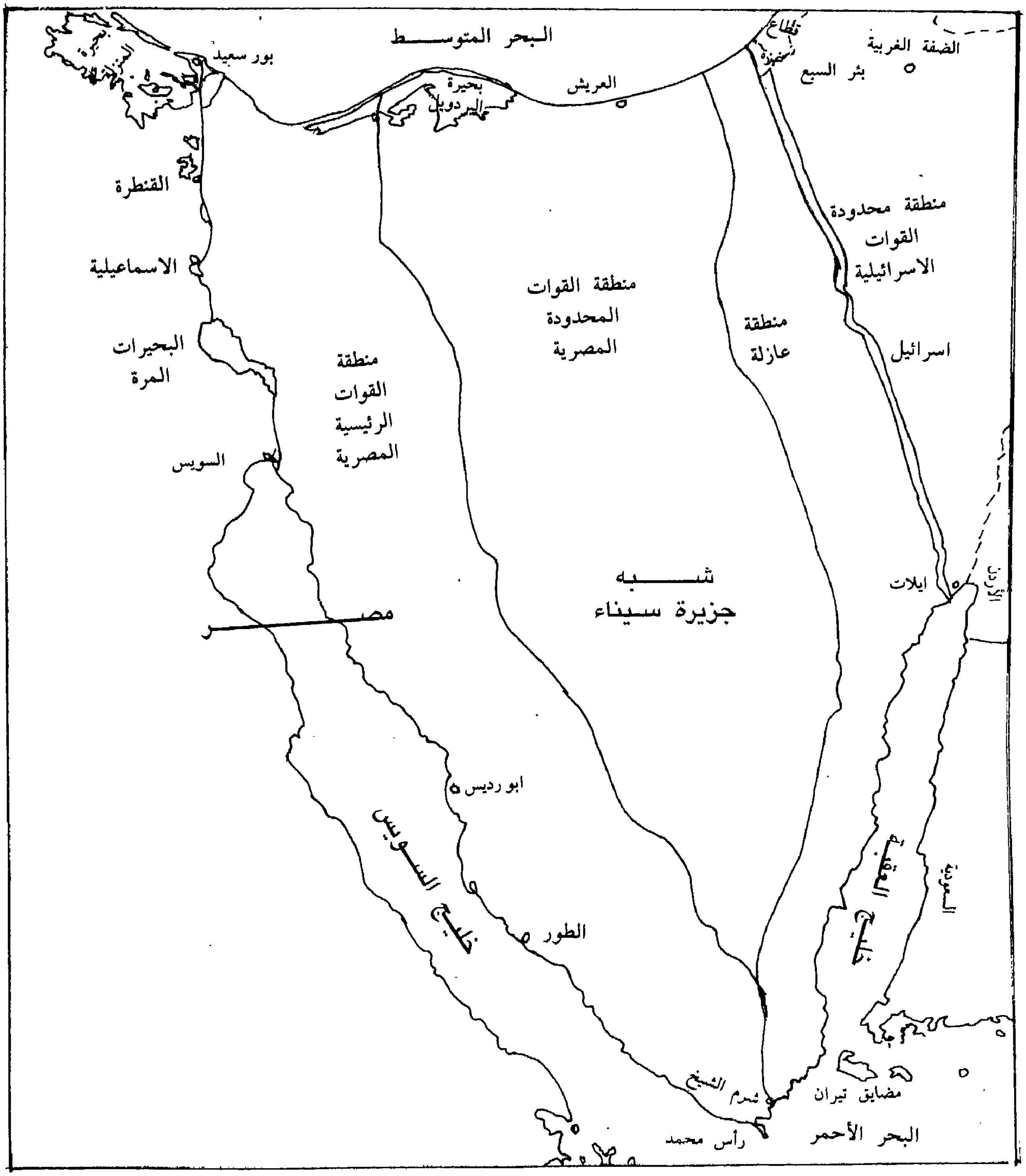
●●●

الخرائط



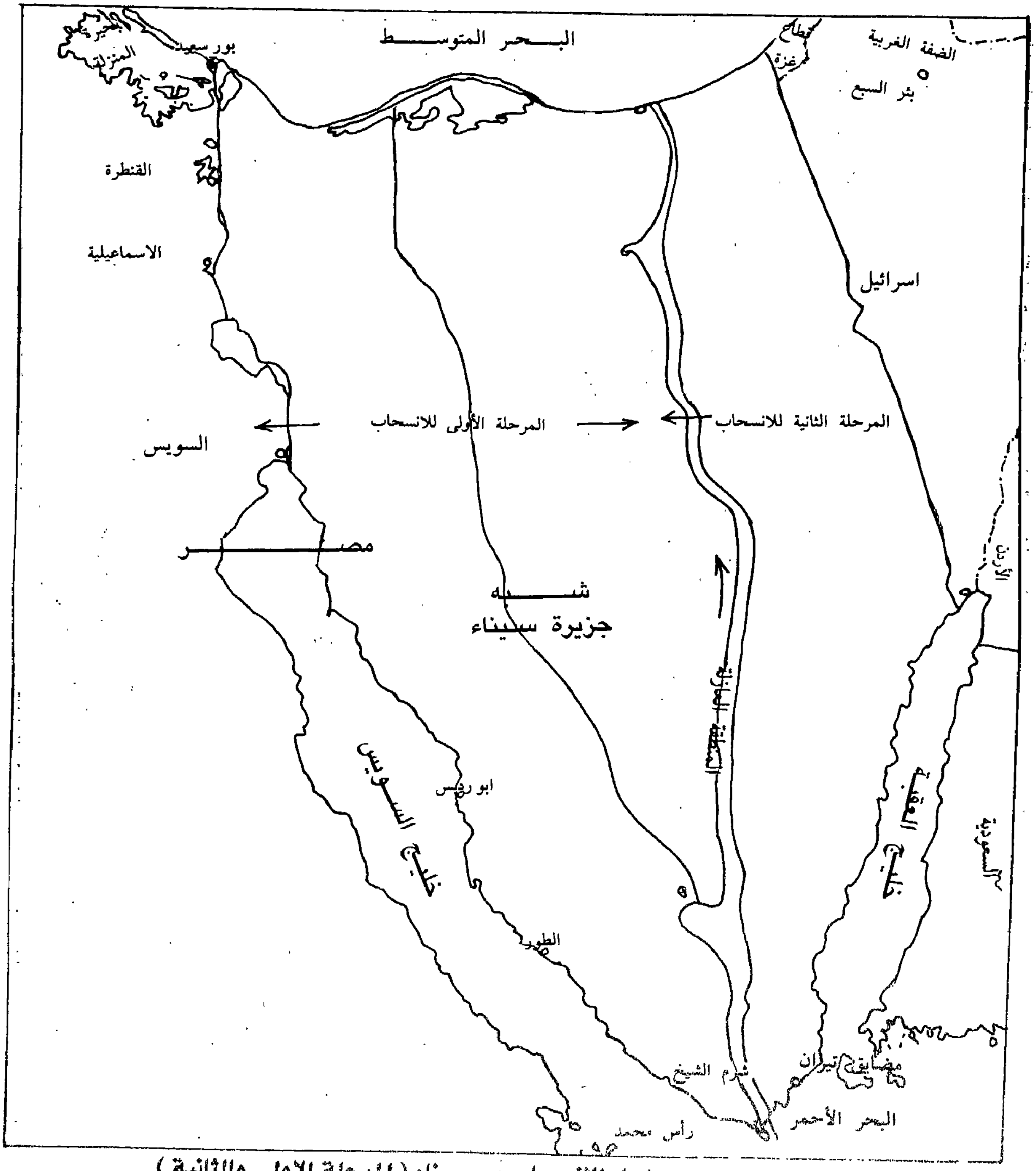
خريطة رقم (١)

اتفاقية فصل القوات الاولى (١٨ يناير ١٩٧٤)



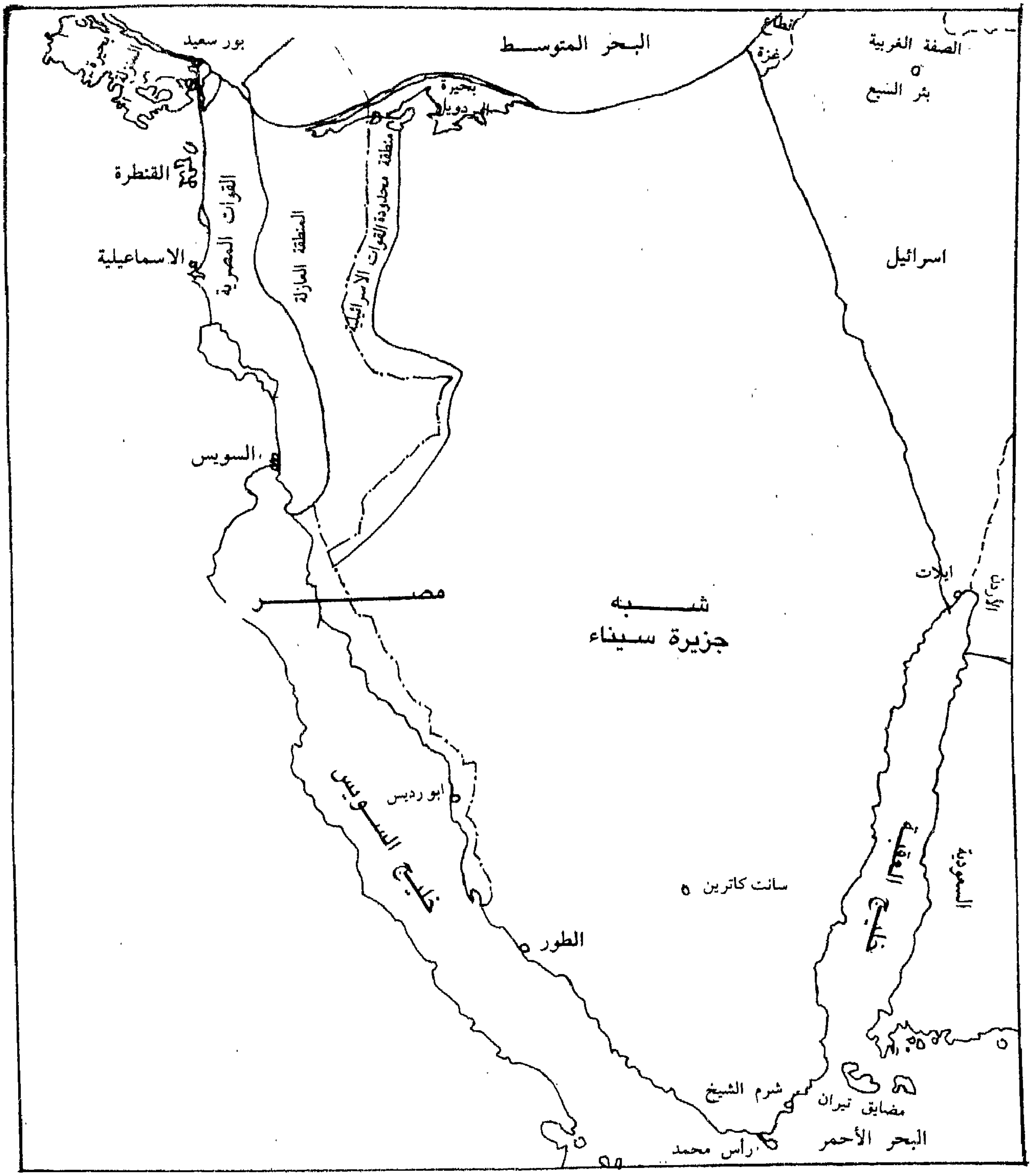
خريطة رقم (٢)

اتفاقية فصل القوات الثانية (١ سبتمبر ١٩٧٥)



خريطة رقم (٣) مراحل الانسحاب من سيناء (المرحلة الاولى والثانية)

من ٢٥ ابريل ١٩٧٩ الى ٢٥ ابريل ١٩٨٢



خريطة رقم (٤) الخطوط التى تفصل المناطق في سيناء واسرائيل (معاهدة السلام) (٢٦ مارس ١٩٧٩)

الملاحق

الملاحـــق

ملحق (١) قرار مجلس الامن ٢٤٢ (٢٢ نوفمبر ١٩٧٦)

ملحق (٢) مبادرة الرئيس السادات للسلام الاولى (٤ فبراير ١٩٧١)

ملحق (٣) مبادرة الرئيس السادات للسلام الثانية (١٦ اكتوبر ١٩٧٣)

ملحق (٤) قرار مجلس الامن ٣٣٨ (٢٢ اكتوبر ١٩٧٣)

ملحق (٥) اتفاق النقاط الست (١١ نوفمبر ١٩٧٣)

ملحق (٦) اتفاق فض الاشتباك الاول (١٨ يناير ١٩٧٤)

ملحق (٧) اتفاق فض الاشتباك مع سوريا (٣١ مايو ١٩٧٤)

ملحق (٨) اتفاق فض الاشتباك الثانى (سبتمبر ١٩٧٥)

ملحق (٩) ملخص لمبادرة السلام (خطاب القدس) (٢٠ نوفمبر ١٩٧٧)

ملحق (١٠) اطار كامب ديفيد (١٨ سبتمبر ١٩٧٨)

ملحق (١١) معاهدة السلام (٢٦ مارس ١٩٧٩)

ملحق (١)
قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢
(٢٢ نوفمبر ١٩٦٧)

ان مجلس الامن

اذ يعرب عن قلقه المستمر للموقف الخطير فى الشرق الأوسط واذ يؤكد عدم جواز حيازة الارض بطريق الحرب ، والحاجة الى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة ان تحيا فى أمن .

واذ يؤكد ايضا ان جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الامم المتحدة قد تعهدت بالالتزام بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق .

١ - يؤكد ان تطبيق مبادىء الميثاق فى اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ينبغى أن يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين :

أ -انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراضى احتلت فى الصراع الاخير .

ب - انهاء كل دعاوى او حالات الحرب واحترام والاعتراف بسيادة كل دولة فى المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسى وحقها فى الحياة فى سلام داخل حدود آمنه معترف بها متحررة من التهديدات بالقوة وباستخدام القوة .

٢ - يؤكد ايضا ضرورة :

أ - ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية فى المنطقة .

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

جـ - ضمان حصانه الاراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة عن طريق اجراءات تشمل اقامة مناطق منزوعة السلاح .

٣ - مطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل خاص يتجه الى الشرق الأوسط لاقامة واجراء اتصالات مع الدول المعنية من اجل تنشيط الاتفاق ومساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية ومقبوله وفقا لاحكام ومبادىء هذا القرار .

٤ - مطالبة السكرتير العام بابلاغ مجلس الامن فى اسرع وقت ممكن بالتقدم فى الجهود التى يبذلها الممثل الخاص .

● ● ●

ملحق (٢)
مبادرة الرئيس السادات الاولى
(٤ فبراير ١٩٧١)

أولا : ان الجمهورية العربية المتحدة تعتبر نفسها ملتزمة بمسئولية واحدة لابديل لها وهى تحرير جميع الراضى المحتلة فى عدوان ٦٧ وذلك هو الالتزام الاكبر وفى سبيله كل عملنا السياسى والعسكرى والاقتصادى والدبلوماسى وعلى طريقة ، كل التضحيات مهما بلغت ان الالتزام الاول لكل امه هو التزامها تجاه حريتها فى اطار مبادئ القانون الدولى ولايستطيع احد ان يطلب اليها او يفرض عليها الزامها تجاه حريتها فى اطار مع هذا الالتزام المقدس وعلى اساسه فان عليه ان تحتفظ لنفسها بحرية وحق لتصرف فيما تواجهه.

ثانيا : اننا مع هذا الاتزام الاكبر والاول نقبل نداء السكرتير العام للامم المتحدة ونقرر الامتناع علن اطلاق النار لفترة لانستطيع ان نجملها تزيد عن ثلاثين يوما ، وتنتهى يوم ٧ مارس القادم وعليه اى على السكرتير العام - وعلى المجتمع كله ان يتحقق فى هذه الفترة من ان هناك تقدما حقيقيا فى صلب المشكلة وليس فى مجرد مظاهرها الخارجية ، ونحن نرى انه من الضرورى ان يطلع مجلس الامن قبل نهاية هذه الفترة على تقرير من السكرتير العام للامم المتحدة عما تم احرازه من تقدم ومع اننا نعرف منذ الان وسلفا ان اسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة وتأييدها لها على بياض لن تتقدم عن موقفها الحالى فاننا ندعو الله ان تثبت التجربة العملية ان شكوكنا لم يكن لم يكن لها مايبررها.

ثالثا : اننا نضيف الى كل الجهود الرامية الى حل الازمة مبادرة مصرية جديدة نعتبر العمل بمقتضاها مقياسا حقيقيا للرغبة فى تنفيذ قرار مجلس الامن .

اننا نطلب ان يتحقق فى هذه الفترة التى نتمنع فيها على اطلاق النار انسحاب جزئى للقوات الاسرائيلية على الشاطئ الشرقى لقناة السويس وذلك كمرحلة اولى على طريق جدول زمنى يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الامن اذا تحقق ذلك فى هذه الفترة فاننا على استعداد البدء فورا فى مباشرة تطهير مجرى قناة السويس واعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد العالمى

ونحن نعتقد اننا بهذه المبادرة ننقل جهود السفير جونار يارنج من الالفاظ الغامضة الى الاجراءات المتحددة لتنفيذ قرار مجلس الامن .

ونفعل ذلك بطريقة يمتد اثرها الى صالح كل الدول التى تأثر اقتصادها باغلاق قناة السويس بسبب العدوان الاسرائيلى ونتيجة لارهابه .

• • •

ملحق (٣)
مبادرة الرئيس السادات
(١٦ اكتوبر ١٩٧٣)

اعلن الرئيس محمد انور السادات فى مجلس الشعب يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ مبادرته الثانية للسلام والتى قال فيها :

أولا : اننا قاتلنا وسوف نقاتل لتحرير اراضينا التى امسك بها الاحتلال الاسرائيلى سنة ١٩٦٧ ولايجاد السبيل لاستعادة واحترام الحقوق المشروعه لشعب فلسطين ونحن فى هذا نقبل التزامنا بقرارات الامم المتحدة فى الجمعية العامة ومجلس الامن .

ثانيا : اننا على استعداد لقبول وقف اطلاق النار على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضى المحتلة فورا وتحت اشراف دولى الى خطوط ماقبل ٥ يونيو ١٩٦٧

ثالثا : اننا على استعداد فور اتمام الانسحاب من كل الاراضى ان نحضر مؤتمر سلام دولى فى الامم المتحدة . وسوف احاول جهدى ان اقنع به رفاقى من القادة العرب المسئولين مباشرة عن ادارة الصراع مع العدو ، كما اننى سوف احاول جهدى ان اقنع ممثلى الشعب الفلسطينى وذلك لكى يشارك معنا ومع مجتمع الدول فى وضع قواعد وضوابط السلام فى المنطقة يقوم على احترام الحقوق المشروعة لكل شعوب المنطقة .

رابعا : اننا على استعداد هذه الساعة بل هذه الدقيقة ان نبدأ فى تطهير قناة السويس وفتحها امام الملاحة الدولية لكى تعود الى اداء دورها فى رخاء العالم وازدهاره ولقد اصدرت الامر بالفعل الى رئيس هيئة قناة السويس بالبدء فى هذه العملية غداة اتمام تحرير الضفة الشرقية للقناة ، وقد بدأت بالفعل مقدمات للاستعداد لهذه المهمة .

●●●

ملحق (٤)
نص قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨
(٢٢ اكتوبر ١٩٧٣)

١ - ان مجلس الامن يدعو وجميع اطراف القتال الحالى بوقف كل اطلاق النيران وانهاء كل نشاط عسكرى فوراً فى مدى ١٢ ساعة على الاكثر من اتخاذ هذا القرار فى المواقع التى يحتلونها الان .

٢ - يدعو جميع الاطراف المعنية بالبدء فوراً بعد وقف اطلاق النيران فى تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بكامله .

٣ - يقرر المجلس ان تبدأ فوراً وفى نفس الوقت مع وقف اطلاق النار المفاوضات بين الاطراف المعنية تحت اشراف مناسب تهدف الى اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط .

● ● ●

ملحق رقم (٥)

اتفاق النقاط الست

بين مصر واسرائيل

وقعت فى الكيلو متر ١٠١ يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٣

وتتضمن النقاط الست التالية :-

١ - يتعين على مصر واسرائيل ان تلتزما بدقة بوقف اطلاق النار الذى دعى اليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٢ - تبدأ المحادثات فوراً بين البلدين بهدف تسوية مسألة العودة الى خطوط ٢٢ اكتوبر ضمن خطة لاتفاق فض الاشتباك والفصل بين القوات تحت اشراف الأمم المتحدة .

٣ - يتعين ان تحصل مدينة السويس على امدادات يومية من الطعام والمياه والادوية .. على ان ينقل الجرحى منها .

٤ - لاتفرض اى عوائق تمنع نقل الامدادات غير العسكرية الى الضفة الشرقية للقناة .

٥ - تحل مراكز تفتيش تابعة للأمم المتحدة محل المراكز الاسرائيلية على طريق القاهرة - السويس وفى نهاية الطريق من جانب السويس يمكن للضباط الاسرائيليين ان يشتركوا مع مسئولى الأمم المتحدة فى التحرى عن طبيعة الامدادات غير العسكرية .

٦ - حال ان تتم اقامة نقاط التفتيش التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة - السويس ، يبدأ تبادل اسرى الحرب بما فيهم الجرحى .

● ● ●

ملحق (٦)
اتفاق فض الاشتباك الاول (مصر اسرائيل)
(١٨ يناير ١٩٧٤)

عملا بما تم فى مؤتمر جنيف للسلام :

(أ) ان مصر واسرائيل سوف تراعيان بدقة وقف اطلاق النار فى البر والبحر والجو الذى دعا اليه مجلس الامن التابع للامم المتحدة وسوف تمتنعان منذ توقيع هذه الوثيقة عن جميع الاعمال العسكرية وشبه العسكرية احداهما ضد الاخرى .

(ب) سوف يجرى الفصل بين القوات العسكرية لمصر واسرائيل وفقا للمبادئ التالية :

١ - تنتشر القوات القوات المصرية كافة على الجانب الشرقى من القناة غربى الخط المشار اليه بالخط(أ) على الخريطة المرافقة وتنتشر القوات الاسرائيلية كافة بما فى ذلك القوات الموجودة غربى قناة السويس والبحيرات المرة شرقى الخط المشار اليه بالخط (ب) على الخريطة المرافقة .

٢ - المنطقة الواقعة بين الخطوط المصرية والاسرائيلية سوف تكون منطقة فصل ترابط فيها قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وسوف تظل قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة مكونة من وحدات من بلدان ليست اعضاء دائمة فى مجلس الامن .

٣ - المنطقة الواقعة بين الخط المصرى وقناة السويس سوف تكون محدوده من حيث الاسلحة والقوات.

٤ - المنطقة الواقعة بين الخط الاسرائيلى الخط (ب) على الخريطة المرافقة والخط المشار اليه بالخط (ج) على الخريطة المرافقة والممتدة على طول السفح الغربى للجبال التى يقع عندها ممرا الجدى ومتلا سوف تكون محدودة من حيث الاسلحة والقوات .

٥ - التحديدات المشار اليه فى الفقرتين ٣ . ٤ سوف تخضع لرقابة قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وسوف تستمر الاجراءات القائمة لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة بما فى ذلك ضم ضباط اتصال مصريين واسرائيليين الى قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة .

٦ سوف يسمح للقوات الجوية للجانبين بالتحليق حتى خطوط كل منهما دون تدخل من الجانب الاخر .

(جـ) ان التنفيذ التفصيلى لفصل القوات سوف يحدد من جانب المندوبين العسكريين لمصر واسرائيل الذين سيتفقون على مراحل هذه العملية وسوف يجتمع هؤلاء المندوبون لهذا الغرض بعد مضى فترة لاتزيد على ٤٨ ساعة من توقيع هذه الوثيقة عند الكيلو متر ١٠١ تحت اشراف الامم المتحدة وسوف يقومون باستكمال هذه المهمة فى غضون خمسة ايام وسيبدأ الفصل الاول فى غضون ٤٨ ساعة من انتهاء عمل المندوبين العسكريين ولن يتجاوز ذلك بأى حال سبعة ايام بعد توقيع هذا التفاق وسوف تتم عملية الفصل فى مدة لاتزيد عن ٤٠ يوما من بدائها

(د) لاتعتبر مصر واسرائبل هذا الاتفاق اتفاق سلام نهائى وهو يشكل خطوة اولى نحو سلام نهائى وعادل ودائم طبقا لبنود قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ ضمن اطار مؤتمر جنيف .

توقيع عن مصر	عن اسرائيل
اللواء محمد عبد الغنى الجمسى	الليفتنانت جنرال دافيد اليعازر
رئيس هيئة اركان القوات المسلحة المصرية	رئيس اركان قوات الدفاع الاسرائيلية

الشاهد : الليفتنانت جنرال أنزيو سيلاسفيو قائد قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة الكيلو متر ١٠١ مصر ١٨ يناير ١٩٧٤

● ● ●

ملحق (٧)
إتفاق فصل القوات الاسرائيلية والسورية
الموقع فى (جنيف ٣١ مايو ١٩٧٤)

فيما يلى نص اتفاق الفصل بين القوات الاسرائيلية والسورية : -

(أ) أن إسرائيل وسوريا سوف تراعيان بدقة وقف إطلاق النار فى البر والبحر والجو وسوف تمتنعان عن جميع الاعمال العسكرية إحداهما ضد الاخرى، فور توقيع هذه الوثيقة ، تنفيذاص لقرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٣٣٨ المؤرخ فى ٢٢ من أكتوبر ١٩٧٣ .

(ب) سوف يجرى الفصل بين القوات العسكرية لاسرائيل وسوريا وفقاً للمبادىء التالية : -

١ - ستكون القوات العسكرية الاسرائيلية كلها غربى الخط المشار اليه بالخط (أ) على الخريطة المرافقة لهذه الوثيقة ، إلا فى منطقة القنيطرة ، حيث ستكون غربى الخط (أ-١) .

٢ - ستكون الاراضى الواقعة شرقى الخط (أ) كلها تحت إدارة سورية ، وسيعود المدنيون السوريون الى هذه الاراضى .

٣ - المنطقة الواقعة بين الخط (أ) والخط المشار اليه بالخط (ب) على الخريطة المرافقة ستكون منطقة فصل . وسوف ترابط فى هذه المنطقة قوة مراقبة الفصل التابعة للامم المتحدة والمكونة وفقاً للبروتوكول المرافق .

٤ - ستكون القوات العسكرية السورية كلها شرقى الخط المشار اليه بالخط (ب) على الخريطة المرافقة.

٥ - ستكون هناك منطقتان متساويتان لتحديد الأسلحة والقوات ، واحدة على غربى الخط (أ) والاخرى شرقى الخط (ب) وفقاً للاتفاق .

٦ - سوف يسمح للقوات الجوية للجانبين بالتحرك حتى خطوط كل منهما دون تدخل من الجانب الاخر.

(جـ) لن تكون هناك قوات عسكرية فى المنطقة الواقعة بين الخط (أ) والخط (أ-١) على الخريطة المرفقة .

(د) سوف يوقع هذا الاتفاق والخريطة المرافقة فى جنيف فى موعد لا يتجاوز ٣١ من مايو ١٩٧٤من جانب الممثلين العسكريين لا سرائيل وسوريا فى فريق العمل العسكرى المصرى - الاسرائيلى التابع لمؤتمر جنيف للسلام تحت إشراف الامم المتحدة ، بعد انضمام ممثل عسكرى سورى الى ذلك الفريق ، وباشتراك ممثلين للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وسوف يتم وضع الرسم الدقيق لخريطة تفصيلية وخطة لتنفيذ فصل القوات بواسطة الممثلين العسكريين وسوريا فى فريق العمل العسكرى المصرى - الاسرائيلى الذى سيوافق على مراحل هذه العملية .

وسوف يبدأ فريق العمل العسكرى المبين فيما سبق عمله من أجل تحقيق هذا الغرض فى جنيف تحت إشراف الامم المتحدة فى غضون ٢٤ ساعة من توقيع هذا الاتفاق . وسوف يتم إنجاز هذه المهمة فى غضون خمسة أيام. وسيبدأ الفصل فى غضون ٢٤ ساعة من إتمام مهمة فريق العمل العسكرى. وستتم عملية الفصل فى موعد لا يتجاوز عشرين يوماً من بدايتها .

(هـ) أن مراقبة تنفيذ شروط الفقرات أ ، ب ، ج سوف تتم من جانب أفراد الامم المتحدة الذين يشكلون قوة مراقبة الفصل التابعة للامم المتحدة - طبقاً لهذ ا الاتفاق .

(و) سوف يجرى فى غضون ٢٤ ساعة من توقيع هذا الاتفاق فى جنيف تبادل جميع الجرحى من بين أسرى الحرب الذين يحتجزهم كل جانب طبقاً لشهادة اللجنة الدولية للصليب الاحمر .وغداة إتمام مهمة فريق العمل العسكرى ، سوف يجرى تبادل اسرى الحرب الباقين جميعهم .

(ز) تسلم جثث جميع الجنود القتلى التى فى حوزة كل من الجانبين لدفنها فى بلادهم فى غضون عشرة أيام من توقيع هذا الاتفاق .

(ح) لا يعد هذا الاتفاق إتفاقية سلام نهائى . انه خطوة نحو سلام دائم على أساس قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ المؤرخ فى ٢٢ من أكتوبر ١٩٧٣ .

(وقعته اسرائيل وسوريا وشاهد عن الامم المتحدة فى جنيف ، ٣١ من مايو ١٩٧٤) .

● ● ●

ملحق (٨)
اتفاق فض الاشتباك الثانى مصر - اسرائيل
(١ سبتمبر ١٩٧٥)

أتفقت حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة إسرائيل على ما يلى :

المادة الاولى :

أن النزاع بينهما وفى الشرق الاوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية .

وقد شكلت الاتفاقية المعقودة بين الطرفين فى ١٨ يناير ١٩٧٤ فى إطار مؤتمر چنيف للسلام خطوة أولى نحو سلام عادل ودائم وفقاً لاحكام قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الصادر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، واذ يعتزمان التوصل الى تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق المفاوضات التى دعا اليها قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ فان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف .

المادة الثانية :

يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة أوالتهديد بها ، أو الحصار العسكرى فى مواجهة الطرف الاخر .

المادة الثالثة :

(١) سوف يستمر الطرفان فى أن يراعيا بدقة وقف إطلاق النار فى البر والبحر والجو والامتناع عن أية أعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الآخر .

(٢) ويقرر الطرفان أيضاً أن الالتزامات الواردة فى ملحق هذه الاتفاقية والبروتوكول الخاص بها ، عند عقده ، سيكونان جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة :

أ - يتم تحريك القوات المسلحة للطرفين وفقاً للمبادىء التالية : -

(١) تنسحب جميع القوات الاسرائيلية الى شرق الخط المشار اليه بخط «ى» على الخريطة المرافقة .

(٢) تتقدم جميع القوات المصرية الى غرب الخط المشار اليه بخط « هـ » على الخريطة المرفقة.

(٣) ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما فى الخريطة المرفقة بخطى « هـ» ، «و » وكذلك المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما فى الخريطة المرفقة بخطى «ى » ، « ك» محددة السلاح والقوات .

(٤) سيتم الاتفاق على التحديدات الخاصة بالسلاح والقوات فى المنطقتين المشار اليهما فى الفقرة (٣) عاليه وفقاً لما هو وارد فى الملحق المرفق .

(٥) ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما فى الخريطة المرفقة بخطى (هـ) ، « ى » منطقة عازلة . وسوف تستمر قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة فى القيام بوظائفها على النحو الوارد فى الاتفاقية المصرية الاسرائيلية المعقودة فى ١٨ يناير ١٩٧٤ .

(٦) فى المنطقة الواقعة بين الخط « هـ » والخط المنتهى على الساحل جنوب أبو رديس ، والمبين فى الخريطة المرفقة ، سوف لا تكون هناك قوات عسكرية كما هو موضح فى الملحق المرفق .

ب – التفاصيل المتعلقة بالخطوط الجديدة وإعادة تحريك القوات وتوقيت ذلك والتحديد الخاص بالاسلحة والقوات والاستطلاع الجوى وتشغيل منشأت الانذار المبكر والاستكشاف وإستخدام الطرق ومهام الامم المتحدة وغير ذلك من الترتيبات ستكون كلها وفقاً لاحكام الملحق والخريطة اللذين يكونان جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وللبروتوكول الذى يتم التوصل اليه عن طريق مباحثات طبقاً للملحق والذى سيصبح عند عقده جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة :

تعتبر قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة أساسية ، وسوف تستمر فى القيام بعملها وستجدد مدتها سنوياً .

المادة السادسة :

ينشىء الطرفان لجنة مشتركة أثناء سريان هذه الاتفاقية وتعمل تحت رئاسة المنسق العام لعمليات الامم المتحدة فى الشرق الاوسط وذلك لنظر أى مشكلة تنجم عن هذه الاتفاقية ولمعاونة قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة فى تنفيذ مهمتها ، وتعمل اللجنة المشتركة وفقاً للاجراءات الواردة فى البروتوكول .

المادة السابعة :

سيسمح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة الى إسرائيل ومنها بالمرور فى قناة السويس .

المادة الثامنة :

(١) يعتبر الطرفان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو سلام عادل ودائم . وهى ليست إتفاق سلام نهائى . (٢) سيواصل الاطراف بذل الجهود للتوصل بالتفاوض الى إتفاق سلام نهائى فى إطار مؤتمر چنيف للسلام وفقاً لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ .

المادة التاسعة :

تسرى هذه الاتفاقية بعد توقيع البروتوكول وتبقى سارية المفعول حتى تحل محلها إتفاقية جديدة .

حررت فى أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ من أربع نسخ أصلية .

عن حكومة إسرائيل　　　　عن حكومة جمهورية مصر العربية

● ● ●

ملحق رقم (٩)
ملخص لمبادرة السلام
(٢٠ نوفمبر ١٩٧٧)

اعلن الرئيس محمد انور السادات امام لكنيست الاسرائيلى فى ٢٠/١١/٧٧ مايلى : مقتطافات من خطاب الرئيس السادات

* انني اتخذت هذا القرار بعد تفكير طويل وانا اعلم انه مخاطر كبيرة لانه اذا كان الله قد كتب لى قدرى ان اتولى المسئولية عن شعب مصر ، وان اشاركه فى مسئولية المصير بالنسبة للشعب العربى وشعب فلسطين ، فان اول واجبات هذه المسئولية ان استنفذ كل السبل لكى اجنب شعبى المصرى العربى وكل الشعوب العربية ويلات حروب اخرى محطمة ، مدمرة لايعلم مداها الا الله .

وقد اقتنعت بعد تفكير طويل ان امانة المسئولية امام الله وامام الشعب تفرض على ان اذهب الى اخر مكان فى العالم ، بل ان احضر الى بيت المقدس ، لاخطاب اعضاء الكنيست ممثلى شعب اسرائيل بكل الحقائق التى تعتمل فى نفس واترككم بعد ذلك لكى تقرروا لانفسكم وليفعل الله بنا بعد ذلك مايشاء .

حقائق لابد من الاعتراف بها :

الحقيقة الاولى انه لاسعادة لاحد على حساب شقاء الاخرين .

الحقيقة الثانية اننى لم اتحدث ولن اتحدث بلغتين .

الحقيقة الثالثة ان الموجهة المباشرة وان الخط المستقيم هما اقرب الطرق وانجحها للوصول الى الهدف الواضح .

الحقيقة الرابعة ان دعوة السلام الدائم العادل ، المبنى على احترام قرارات الامم المتحدة اصبحت اليوم دعوة العالم كله واصبحت تعبيرا واضحا عن ارادة المجتمع الدولى سواء فى العواصم الرسمية التى تصنعغ الساسة والقرارات او على مستوى الرأى العالمى الشعبى ذلك الرأى العام الذى يؤثر فى صنع السياسة واتخاذ القرار .

الحقيقة الخامسة ولعلها ابرز الحقائق واوضحها ان الامة العربية لاتتحرك فى سعيها من اجل السلام الدائم العادل من موقع ضعف او اهتزاز بل انها على العكس تماماً تملك كل مقومات القوة

والاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من ارادة صادقة نحو السلام صادرة عن ادراك حضارى بانه لكى نتجنب كارثة محققة علينا وعليكم وعلى العالم كله فانه لابديل عن اقرار سلام دائم وعادل لاتزعزعه الانواء ولاتعبث به الشكوك ولايهزه سوء المقاصد او التواء النوايا."

احذركم من بعض المخاطر

من واقع هذه الحقائق التى أردت ان اضعكم فى صورتها كما اراها اوجو ايضا ان احذركم بكل الصدق احذركم من بعض الخواطر التى يمكن ان تطرأ على اذهانكم .

ان واجب المصارحة يقتضى ان اقول لكم مايلى :

اولا : اننى لم اجئ اليكم لكى اعقد اتفاقا منفردا بين مصر واسرائيل ليس هذا وارد فى سياسة مصر فليست المشكلة مصر واسرائيل واى سلام منفرد بين مصر واسرائيل او بين اى دولة من دول المواجهة واسرائيل فانه لن يقيم السلام الدائم العادل فى المطنقة لكها بل اكثر من ذلك فانه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها واسرائيل بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية فان ذلك لن يحقق ابدا السلام الدائم العادل الذى يلح العالم كله اليوم عليه .

ثانيا : اننى لم اجئ اليكم اليوم لكى اسعى الى سلام جزئى بمعنى ان ننهى حالة الحرب فى هذه المرحلة ثم نرجئ المشكلة برمتها الى مرحلة تالية .

لقد جئت اليكم لكى نبنى معا السلام الدائم العادل حتى لاتراق نقطة دم واحدة من جسد عربى او اسرائيلى .

ثالثا : اننى اقول لكم اليوم اعلن للعالم كله اننا نقبل بالعيش معكم فى سلام دائم وعادل ولانريد ان نحيطكم او ان تحيطونا بالصواريخ المستعدة للتدمير او بقذائف الاحقاد والكراهية .

ولقد اعلنت اكثر من مرة ان اسرائيل اصبحت حقيقة واقعة اعتراف بها العالم وحملت القوتان العظميان مسئولية امنها وحماية وجودها ولما كنا نريد السلام فعلا وحقا فاننا نرحب بان تعيشوا بيننا فى امن وسلام فعلا وحقا .

نطالب بالانسحاب الكامل من القدس

هناك اراض عربية احتلتها ولاتزال تحتلها اسرائيل بالقوة المسلحة ونحن نصر على تحقيق الانسحاب الكامل منها بما فيها القدس العربية القدس التى حضرت اليها باعتبارها مدينة السلام والتى كانت وسوف تظل على الدوام التجسيد الحى للتعايش بين المؤمنين بالدينات الثلاث .

وليس من المقبول ان يفكر احد فى الوضع الخاص لمدينة القدس فى اطار الضم او التوسع وانما

يجب ان تكون مدينة حرة مفتوحة لجميع الاديان .

واهم من كل هذا فان تلك المدينة يجب الا تفصل عن هؤلاء الذين اختاروها مقرا ومقاما لعدة قرون

عليكم ان تتخلوا نهائيا عن احلام الغزه .

ان عليكم ان تتخلوا نهايئا عن احلام الغزو وان تتخلوا ايضا عن الاعتقاد بان القوة هى خير وسيلة للتّعامل مع العرب .

ولكى نتكلم بوضوح فان ارضنا لاتقبل المساومة وليست عرضة للجدل ان التراب الوطنى القومى يعتبر لدينا فى منزلة الوادى المقدس طوى الذى كلم فيه الله موسى عليه السلام ولايملك اى منا ولايقبل ان يتنازل عن شبر واحد منه او ان يقبل مبدأ الجدل والمساومة عليه .

فلتزف اتفاق سلام الى العالم المتعطش للسلام

وتصوروا معى اتفاق سلام فى جنيف نزفه الى العالم المتعطش الى السلام

اتفاق سلام يقوم على

اولا : انهاء الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية التى احتلت فى عام ١٩٦٧

ثانيا : تحقيق الحقوق الاساسية للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير المصير بما فى ذلك حقه فى اقامة دولته .

ثالثا : حق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدودها الامنة والمضمونة عن طريق اجراءات يتفق عليها تحقق الامن المناسب للحدود الدولية بالاضافة الى الضمانات الدولية المناسبة .

رابعا : تلتزم كل دول المنطقة بادراة العلاقات فيما بينها طبقا لاهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وبصفة خاصة عدم الالتجاء الى القوة وحل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية .

خامسا : انهاء حالة الحرب القائمة فى المنطقة

● ● ●

ملحق (١٠)
اطار كامب ديفيد
(١٨ سبتمبر ١٩٧٨)

أولا : الوثيقة الاولى للتسوية الشاملة :

انتهى مؤتمر كامب ديفيد بعد جهود مكثفة بالاتفاق على وثيقتين هامتين لتحقيق تسوية شاملة للنزاع العربى - الاسرائيلى . . وفيما يلى نص الوثيقة الاولى والتى عليها اسم (اطار السلام فى الشرق الأوسط) .

اجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل مع جيمى كارتر رئيس الولايات المتحدة لامريكية فى كامب دافيد من ٥ الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ واتفقوا على الاطار التالى للسلام فى الشرق الأوسط وهم يدعون اطراف النزاع العربى - الاسرائيلى الاخرى الانضمام اليه .

* ان البحث عن السلام فى الشرق الأوسط يجب ان يسترشد بالاتى : -
* ان القاعدة المتفق عليها للتسوية للنزاع بين اسرئيل وجيرانها هو قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه . .

وسيرفق القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة . .

بعد اربعة حروب خلال ثلاثين عاما ورغم الجهود الانسانية المكثفة فان الشرق الأوسط مهد الحضارة ومهبط الاديان العظيمة الثلاثة لم يستمتع بعد بنعم السلام ان شعوب الشرق الأوسط تتشوق الى السلام وحتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة اهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الامم .

* ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذى لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيجين للاسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التى تقدم بها كلا الزعيمين وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من شعبى البلدين كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهى فرصة لا يجب اهدارها ان كان يراد انقاذ هذا الجيل والاجيال المقبلة من مآسى الحرب . . وان مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المقبولة للقانون الدولى والشرعية توفر الان مستويات

مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة واجراء مفاوضات فى المستقبل بين اسرائيل وأى دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والامن معها هى امر ضرورى لتنفيذ جميع البنود والمبادىء فى قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

* ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنه ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات او اعمال عنف .. وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن ان يسرع بالتحول نحو عنصر جديد من التصالح فى الشرق الاوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادى وفى الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الامن .

* وأن السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التى تتمتع بعلاقات طبيعية .. وبالاضافة الى ذلك فى ظل معاهدات السلام يمكن للاطراف على اساس التبادل - الموافقة على ترتيبات امن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات انذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال واجراءات تتفق عليها للمراقبة والترتيبات الاخرى التى يتفقون على انها ذات فائدة .

* ان الاطراف اذ تضع هذه العوامل فى الاعتبار مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ومعمرة للصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتهما . وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار وهم يدركون ان السلام لكى يصبح معبرا يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع اعمق تأثير .

* لذا فانهم يتفقون على ان هذا الاطار مناسب فى رأيهم ليشكل اساسا للسلام لابين مصر واسرائيل فحسب بل وكذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الاخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس .

* ان الاطراف اذ تضع هذا الهدف فى الاعتبار فقد اتفقت على المضى قدماً على النحو التالى :-

- ***الضفة الغربية وغزة :***

ينبغى ان تشترك مصر وسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطينى فى المفاوضات الخاصة بحل

المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي ان تتم على ثلاث مراحل .

أ - تتفق مصر واسرائيل على انه من اجل ضمان نقل منظم وسلمى للسلطة مع الاخذ فى الاعتبار الاهتمامات بالامن من جانب كل الاطراف يجب ان يكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لاتجاوز خمس سنوات ولتوفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية منها ستنسحبان بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتى من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية . ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الاردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على اساس هذا الاطار ويجب ان تعطى هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الاراضى والاهتمامات الامنية الشرعية لكل من الاطراف التى يشملها النزاع .

ب - ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة فى الضفة الغربية وقطاع غزة وقد يضم وفدا يضم مصر والاردن وممثلى الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين آخرين وفقا لما يتفق عليه . . وسيتفاوض الاطراف بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات سلطة الحكم الذاتى التى ستمارس فى الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات الاسرائيلية وسيكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التى ستبقى فى مواقع امن معينة وستتضمن الاتفاقية ايضا ترتيبات لتأكيد الامن الداخلى والخارجى والنظام العام .

جـ - وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين بالاضافة الى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية فى دوريات مشتركة وفى تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود .

د - وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتى (مجلس ادارى) فى الضفة الغربية وغزة فى اسرع وقت ممكن دون ان تتأخر من العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية وستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل

والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية وستدور هذه المفاوضات بين واسرئيل والاردن والممثلين لسكان الضفة الغربية وغزة وسيجرى انعقاد لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان احدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلين عن الاطراف الاربعة التى ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها وتتكون اللجنه الثانية من ممثلى اسرائيل وممثلى الاردن والتى سيشترك معها ممثلو السكان فى الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن واضعة فى تقديرها الاتفاق الذى تم التوصل اليه بشأن الضفة الغربية وغزة وترتكز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . . وستقررهذه المفاوضات ضمن اشياء اخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن ويجب أن يعترف الحل الناتج من المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباتهم العادلة وبهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم من خلال :-

(١) ان يتم الاتفاق فى المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلى السكان فى الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائى للضفة الغربية والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

(٢) ان يعرضوا اتفاقهم للتسوية من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

(٣) اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان فى الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التى سيحكمون بها أنفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق .

(٤) المشاركة كما ذكر اعلاه فى عمل اللجنه التى تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

(٥) سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها . . وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستقوم سلطة الحكم الذاتى بتشكيل قوة عربية من الشرطة المحلية . وتتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيلين والاردنيين والمصريين المعينين لبحث الامور المتعلقة بالامن الداخلى .

هـ - خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتى لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة فى عام ١٩٦٧ مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب واوجه التمزق ويجوز ايضا لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك ٠

و - ستعمل مصر واسرئيل مع بعضهما البعض ومع الاطراف الاخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين ٠

٢ - *مصر - اسرائيل :*

أ - تتعهد كل من مصر واسرئيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة او استخدامها لتسوية النزاعات وان اى نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة ٠

ب - توافق الاطراف من اجل تحقيق السلام فيما بينهم على التفاوض باخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينهم خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار بينما تتم دعوة الاطراف الاخرى فى النزاع للتقدم فى نفس الوقت للتفاوض وابرام معاهدات سلام مماثلة بغرض تحقيق سلام شامل فى المنطقة وان اطار ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما وستتفق الاطراف على الشكليات والجدول الزمنى او تنفيذ التزاماتهم فى ظل المعاهدة ٠

٣ - *المبادىء المرتبطة :*

أ - تعلن مصر واسرائيل ان المبادىء والنصوص المذكورة ادناه ينبغى ان تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وبين كل من جيرانها مصر والأردن وسوريا ولبنان ٠

ب - على الموقعين ان يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التى هى فى حالة سلام كل منها مع الاخرى ٠

* وعند هذا الحد ينبغى ان يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة ويجب ان تشمل الخطوات التى تتخذ فى هذا الشأن على :

* اعتراف كامل ٠

* الغاء المقاطعات الاقتصادية ٠

* الضمان فى ان يتمتع المواطنون فى ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية فى اللجوء للقضاء ·

جـ - يجب على الموقعين استكشاف امكانيات التطور الاقتصادى فى اطار اتفاقيات السلام النهائية بهدف المساهمة فى صنع جو السلام والتعاون والصداقة التى تعتبر هدفا مشتركا لهم ·

د - يجب اقامة لجان للدعاوى القضائية فى الحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية ·

هـ - يجرى دعوة الولايات المتحدة للاشتراك فى المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات واعداد جدول زمنى لتنفيذ تعهدات الاطراف ·

و - سيطلب من مجلس الامن التابع للامم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها وسيطلب من الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن التوقيع على معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التى يحتويها هذا الاطار ·

ثانيا : الوثيقة الثانية اطار الاتفاق لمعاهدة سلام (بين مصر واسرائيل) :

من اجل تحقيق السلام · · · وافقت مصر واسرئيل على التفاوض بنية صادقة بهدف التوصل الى معاهدة سلام بينهما خلال ٣ اشهر من تاريخ هذا الاتفاق · · وتم الاتفاق على مايلى :

١ - ان تجرى المفاوضات تحت علم الامم المتحدة فى مكان أو الاماكن التى يتفق عليها الجانبان ·

٢ - ان يتم تطبيق كل مبادىء قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ فى حل النزاع بين مصر وإسرائيل ·

٣ - ان يتم تنفيذ بنود معاهدة السلام فى فترة بين عامين و٣ أعوام من تاريخ توقيع المعاهدة فيما لو لم يتفق الطرفان على شىء اخر · ·وقد اتفق الجانبان على المسائل التالية :

(أ) ممارسة مصر لسيادتها الكاملة على المنطقة التى تمتد الى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين فى فترة الانتداب ·

(ب) انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء ·

(جـ) استخدام المطارات الجوية التى يخلفها الاسرائيليون بالقرب من العريش ورفح وراس النقب وشرم الشيخ - للأغراض المدنية فقط بما فى ذلك الاستخدام التجارى المحتمل من جانب جميع الدول .

(د) حرية مرور السفن الاسرائيلية فى خليج السويس وقناة السويس على اساس اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ والتى تنطبق على جميع الدول .

اعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة امام جميع الدول لحرية الملاحة وحرية المرور البرئ والطيران فوقها .

(هـ) انشاء طريق سريع يربط بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع ضمان حرية المرور السلمى فيه لكل من مصر والاردن .

(و) ان تتم مرابطة قوات عسكرية على النحو المبين فيما يلى : -

٤ - مرابط القوات :

(أ) لن ترابط مايزيد على فرقة واحدة (ميكانكية أو مشاه) فى القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد بما يقرب من ٥٠ كيلو مترا شرقى خليج السويس وقناة السويس .

(ب) قوات الامم المتحدة والبوليس المدنى فقط المزودة باسلحة خفيفة . للممارسة مهام البوليس العادية سوف ترابط فى منطقة تقع غربى الحدود الدولية وخليج العقبة يتراوح عمقها مابين ٢٠ و ٤٠ كيلومترا .

(جـ) فى المنطقة الممتدة على مسافة ٣ كيلو مترا شرق الحدود الدولية تكون هناك قوات عسكرية اسرائيلية محدودة لاتزيد على اربع كتائب مشاه ومراقبوا الأمم المتحدة .

(د) وحدات حرس حدود لا تزيد على ٣ كتائب تقوم بمعاونة البوليس المدنى فى صيانة النظام فى المنطقة التى لم ترد عاليه وتعيين المناطق المذكوره عاليه سوف يكون حسبما يتم الاتفاق عليه خلال مفاوضات السلام ومحطات الانذار المبكر قد توجد لضمان الالتزام ببنود الاتفاقية وتتمركز قوات الامم المتحدة فى :

(١) فى المنطقة فى سيناء التى تبعد عن البحر المتوسط بعشرين كيلو مترا والقريبة من الحدود الدولية .

(٢) فى منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور فى مضيق تيران - ولن يتم سحب هذه القوات الا فى حالة موافقة مُجلس الامن على سحبها بالاغلبية المطلقة .

وبعد ان يتم توقيع اتفاقية السلام واثر اتمام الانسحاب المرحلى تقام علاقات طبيعيه بين مصر واسرائيل بما فى ذلك الاعتراف الكامل متضمنا علاقات اقتصاديه دبلوماسيه وثقافيه وانهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والاشخاص على ان يتمتع مواطنو كل من الدولتين بحماية القوانين المطبقة فى دولتهم .

٥ - الانسحاب المرحلى :

ان تنسحب جميع القوات الاسرائيلية بعد فترة تتراوح بين ٣ و ٩ أشهر من توقيع الاتفاقية الى شرق الخط الممتد من نقطة العريش حتى رأس محمد . وسيتم تعيين هذا الخط على وجه التحديد من الاتفاق بين الجانبين.

• • •

ملحق (١١)
معاهدة السلام والاتفاق التكميلى مارس ١٩٧٩

معاهدة السلام بين مصر واسرائيل

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دوله اسرائيل . . اقتناعا منهما بالضرورة الماسه لإقامه سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ . . إذ تؤكدان من جديد التزامهما بإطار السلام في الشرق الاوسط المتفق عليه في كامب دافيد المؤرخ في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ .

وإذ تلاحظان أن الاطار المشار اليه إنما قصد به ان يكون أساسا للسلام ، ليس بين مصر واسرائيل فحسب ، بل ايضا بين اسرائيل واى من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من اجل السلام معها على هذا الاساس . . ورغبة منهما فى انهاء حالة الحرب بينهما واقامة سلام تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تعيش فى أمن . . واقتناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل يعتبر خطوة هامه فى طريق السلام الشامل فى المنطقه والتوصل الى تسويه للنزاع العربى الاسرائيلى بكافه نواحيه .

وإذ تدعوان الاطراف العربيه الاخرى فى النزاع الى الاشتراك فى عمليه السلام مع إسرائيل على أساس مبادىء إطار السلام المشار اليها آنفا واسترشادا بها .

وإذ ترغبان أيضا فى انماء العلاقات الوديه والتعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى التى تحكم العلاقات الدوليه فى وقت السلم .

قد اتفقتا على الاحكام التاليه بمقتضى ممارستهما الحره لسيادتهما من أجل تنفيذ الاطار الخاص بعقد معاهده السلام بين مصر واسرائيل .

المادة الاولى

١ - تنتهى حاله الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهده.

٢ - تسحب اسرائيل كافه قواتها المسلحه والمدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود الدوليه بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه بالمعاهده (الملحق

الاول) وتستأنف مصر ممارسه سيادتها الكامله على سيناء .

٣ - عند اتمام الانسحاب المرحلى المنصوص عليه فى الملحق الاول يقيم الطرفان علاقات طبيعيه ووديه بينهما طبقا للماده الثالثه (فقره ٣) .

المادة الثانية

ان الحدود الدائمه بين مصر واسرائيل هى الحدود الدوليه المعترف بهابين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطه فى الملحق الثانى وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة ، ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونه لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضى الطرف الاخر بما فى ذلك مياهه الإقليميه ومجاله الجوى.

الماده الثالثه

١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول فى وقت السلم وبصفة خاصة :-

أ - يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسى .

ب - يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر فى أن يعيش فى سلام داخل حدوده الآمنه والمعترف بها.

جـ - يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوه او استخدامها احدهما ضد الاخر على نحو مباشراو غير مباشر ويحل كافه المنازعات التى تنشأ بينهما بالوسائل السلميه .

٢ - يتعهد كل طرف بان يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانيه أو أفعال العنف . أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعه لسيطرته أو مرابطه على أراضيه ضدّ السكان او المواطنين اوالممتلكات الخاصه بالطرف الاخر . كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم او التحريض أو الاثارة أو المساعدة أو الاشتراك فى فعل من افعال الحرب أو الافعال العدوانيه او النشاط الهدام او افعال العنف الموجهه ضد الطرف الاخر فى أى مكان كما يتعهد بان يكفل تقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣ - يتفق الطرفاْن على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز

ذات الطابع التمييزى المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع .كما يتعهد كل طرف بان يكفل تمتع مواطنى الظرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائى بكافة الضمانات القانونيه ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهده (الملحق الثالث) الطريقة التى يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل الى إقامه هذه العلاقات وذلك بالتوازى مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهده .

المادة الرابعة

١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما فى ذلك مناطق محدودة التسليح فى الاراضى المصريه والاسرائيليه وقوات أمم متحده ومراقبون من الأمم المتحده وهذه الترتيبات موضحه تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت فى الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات أمن اخرى قد يتفق عليها الطرفان.

٢ - يتفق الطرفان على تمركز أفراد الامم المتحده فى المناطق الموضحه بالملحق الاول ، ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الافراد وعلى ان سحب هؤلاء الافراد لن يتم إلا بموافقه مجلس الامن التابع للامم المتحده بما فى ذلك التصويت الإيجابى للاعضاء الخمسه الدائمين بالمجلس وذلك مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٣ - تنشأ لجنه مشتركه لتسهيل تنفيذ المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه فى الملحق الاول .

٤ - يتم بناء على طلب احد الطرفين إعاده النظر فى ترتيبات الأمن المنصوص عليها فى الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين .

المادة الخامسة

١ - تتمتع السفن الاسرائيليه والشحنات المتجهه من اسرائيل واليها بحق المرور الحر فى قناه السويس ومداخلها فى كل من خليج السويس والبحر الابيض المتوسط وفقا لاحكام اتفاقيه القسطنطينيه لعام ١٨٨٨ المنطبقه على جميع الدول . كما يعامل رعايا اسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الاشخاص والسفن والشحنات المتجهه من اسرائيل وإليها معامله لا تتسم بالتمييز فى كافه الشئون المتعلقه باستخدام القناه .

٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو ايقاف لحريه الملاحه او العبور الجوى كما يحترم الطرفان حق كل

منهما فى الملاحه والعبور الجوى من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبه .

المادة السادسة

١ - لا تمس هذه المعاهده ولا يجوز تفسيرها على أى نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحده .

٢ - يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نيه التزاماتهما الناشئه عن هذه المعاهده بصرف النظر عن أى فعل او امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقه خارج هذه المعاهده.

٣ - كما يتعهدان بان يتخذا كافة التدابير اللازمه لكى تنطبق فى علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الاطراف التى يكونان من أطرافها بما فى ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحده وجهات الايداع الاخرى لمثل هذه الاتفاقيات .

٤ - يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى أى التزام يتعارض مع هذه المعاهده .

٥ - مع مراعاة الماده ١٠٣ من ميثاق الامم المتحده يقر الطرفان بانه فى حاله وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهده وأى من التزاماتهما الاخرى فان الالتزامات الناشئه عن هذه المعاهده تكون ملزمه ونافذه .

المادة السابعة

١ - تحل الخلافات بشأن تطبيق او تفسير هذه المعاهده عن طريق المفاوضة .

٢ - اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضه فتحل بالتوفيق أوتحال الى التحكيم .

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على انشاء لجنه مطالبات للتسويه المتبادله لكافه المطالبات الماليه .

المادة التاسعة

١ - تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .

٢ - تحل هذه المعاهده محل الاتفاق المعقود بين مصر واسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥.

٣ - تعد كافه البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقه بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزء منها .

٤ - يتم اخطار الامين العام للامم المتحده بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام الماده ١٠٢ من ميثاق الامم المتحده .

حررت فى واشنطن دى .سى .فى ٢٦ مارس سنه ١٩٧٩ م. ٢٧ من ربيع الثانى سنه ١٣٩٩

هـ. من ثلاث نسخ باللغات العربيه والعبريه والانجليزيه وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفى حالة الخلاف فى التفسير فيكون النص الانجليزى هو الذى يعتد به.

عن حكومة جمهورية مصر العربية
(توقيع) محمد أنور السادات

عن حكومة إسرائيل
(توقيع) مناحم بيجين

شهد التوقيع
جيمى كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية

•••

فهــرس الكتاب

الموضوع	الصفحة

الفصل الاول
ثورة وثلاث حروب

الفصل الثانى
فلسفة الحرب من اجل السلام

الفصل الثالث

نهايات الحرب وبدايات السلام

الفصل الرابع

المبادرة

الفصل الخامس
الطريق الى كامب ديفيد

الفصل السادس
معاهدة السلام ومنطلقات الحل الشامل

المؤلفات

* كتاب « العسكرية الصهيونية » الجزء الأول " المؤسسة العسكرية الاسرائيلية - النشاة والتطور " اصدار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام (١٩٧٣) .

* كتاب « العسكرية الصهيونية » الجزء الثانى " العقيدة الاستراتيجية الحربية الاسرائيلة " اصدار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام (١٩٧٤) .

* كتاب « حرب رمضان - الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة ١٩٧٣ » بالمشاركة مع زميلين اصدار الهيئة العامة للكتاب (١٩٧٥) .

* كتاب « هزيمة يونيو » اصدار مؤسسة دار الهلال (١٩٨٨) .

* كتاب « حرب اكتوبر .. طريق السلام » جزء اول - اصدار الهيئة العامة للاستعلامات (١٩٩٣) .

١٩٩٣

مطابع الهيئة العامة للاستعلامات

سيرة ذاتية

السفير. طه محمد المجدوب

السيرة العملية :

١ - تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٤٨ ، وشارك فى كل الحروب ضد اسرائيل : ١٩٤٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧ - ١٩٧٣ .

٢ - تدرج فى وظائف القيادة والرتب العسكرية فى سلاح المدرعات وأجهزة القيادة العامة حتى رقى لرتبة اللواء عام ١٩٧٤ .

الوظائف الرئيسية :

* رئيساً لفرع التخطيط بهيئة عمليات القوات المسلحة بالقيادة العامة ، قبل وأثناء حرب اكتوبر ١٩٧١ - ١٩٧٤ .
* رئيساً لهيئة الاتصال بالهيئات الدولية ٧٤ - ١٩٧٦ .
* سكرتير عام مجلس الدفاع الوطنى بوزارة الحربية ٧٦ - ١٩٨٧ .
* سفير ممتاز بوزارة الخارجية مسئول عن تنفيذ معاهدة السلام ٧٩ - ١٩٨٠ .
* سفير مصر بوارسو عاصمة بولندا ٨٠ - ١٩٨٦ .

نشاط سياسي :

* ممثل للقوات المسلحة فى وفد مصر لمؤتمر القمة العربى بالجزائر نوفمبر ١٩٧٣ .
* ممثل للقوات المسلحة فى وفد مصر لمؤتمر السلام بجنيف ديسمبر ١٩٧٣ .
* رئيس وفد مصر فى لجنة العمل العسكرية بجنيف ديسمبر ٧٣ - يناير ١٩٧٤ .
* عضو وفد مصر العسكرى فى مباحثات الكيلو ١٠١ يناير ١٩٧٤ .
* ممثل مصر فى مباحثات فض الاشتباك بين سوريا واسرائيل يونيه ١٩٧٤ .
* رئيس وفد مصر العسكرى فى مباحثات فض الاشتباك الثانى بين مصر واسرائيل سبتمبر ١٩٧٥ .
* رئيس وفد مصر العسكرى فى مباحثات معاهدة السلام اكتوبر ٧٨ - مارس ١٩٧٩ .

نشاط علمي :

* رئيس الوحدة العسكرية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ١٩٦٨ - ١٩٧٠ .
* شارك وقدم العديد من الدراسات الرئيسية للقوات المسلحة فى الحرب والسلام ١٩٧١ - ١٩٧٨ .
* كتاب " العقيدة والاستراتيجية العسكرية " - طبعة خاصة وتوزيع خاص لاكاديمية ناصر العسكرية العليا (١٩٦٩) .

النشاط الحالي :

* عضو هيئة المستشارين للمركز القومى لدراسات الشرق الاوسط من ١٩٩٠ .
* مستشار الأهرام للشئون الاستراتيجية من ١٩٩١ .
* عضو مكتب أمانة القاهرة للحزب الوطنى الديموقراطى من يوليو ١٩٩٢ .

مطابع الهيئة العامة للاستعلامات